

المؤسسة العلمية الكتانية



هدية المؤسسة العلمية الكتانية



المذهب المالكي في المغرب «من الموطأ إلى المدونة»

إعداد وتنسيق

الدكتور عبد الله بنصر العلوي الدكتور حمزة الكتاني
رئيس المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات عضو الأكاديمية الإسلامية للعلوم

المجلد الأول

أشغال الندوة الأكاديمية الدولية
المنعقدة أيام 26-28 مارس 2008
فاس المغرب

طبع بمساهمة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الكتاب : المذهب المالكي في المغرب "من الموطأ إلى المدونة"
المؤلف : د. عبد الله بنصر العلوي ود. حمزة الكتاني
منشورات : المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات - فاس
والمؤسسة العلمية الكتانية - الرباط
الطبعة : الأولى 1431هـ - 2010م
الحقوق : © جميع الحقوق محفوظة
المطبعة : مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء
الإيداع : القانوني رقم 2087 MO 2010

المؤسسة العلمية الكتانية
الرباط

و المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات
فاس

المذهب المالكي في المغرب

«من الموطأ إلى المدونة»

ندوة أكاديمية دولية

بتعاون مع

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

المجلس العلمي الأعلى

جامعة القرويين

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرارز

جمعية 1200 سنة على تأسيس مدينة فاس

أيام الأربعاء والخميس والجمعة 18 و19 و20 ربيع الأول 1429 هـ

الموافق 26 و27 و28 مارس 2008 م بقصر المؤتمرات فاس / المغرب

إعداد وتنسيق

الدكتور حمزة الكتاني

عضو الأكاديمية الإسلامية للعلوم

الدكتور عبد الله بنصر العلوي

رئيس المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات



المجلد الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

تغمرنا سعادة كبيرة لنقدم كلمة اللجنة العلمية لهذه الندوة الأكاديمية، وهي سعادة تتألق بهذا الاهتمام المتجدد بالمذهب المالكي أحد الركائز الفكرية للدولة المغربية الشريفة.

لقد بعث الله سبحانه وتعالى رسوله محمدا عليه أفضل الصلوات ليكون المبشر بالإسلام خاتمة الأديان . وعندما نتأمل في الجوهر الأخلاقي الحضاري الذي قامت على أساسه الشريعة الإسلامية يتبين لنا أنها راعت في خطاب التكليف رفع الحرج والمشقة عن المسلم من خلال نظرها إلى ثلاثة ثوابت أو مبادئ شرعية متكاملة هي :

(1) التنوع والاختلاف، (2) الاستطاعة، (3) التخيير

ويعود مبدأ التنوع والاختلاف إلى كون الدعوة إلى الإسلام هي عالمية إنسانية تقوم على رابط حضاري أخلاقي موحّد هو التقوى.

أما الاستطاعة فقد جعلتها الشريعة مُطلقا ثابتا من خلال نصّ القرآن الكريم على أن الله عز وجل لا يكلف نفسا إلا وسعها فوسع العبادات وجعل بعضها مفروضا وبعضها مسنونا، وبعضها مستحبا مندوبا...، ليتقرب كل متعبد إلى ربه حسب استطاعه.

ويأتي مبدأ التخيير ليكون تفعيلا لمبدأي التنوع والاستطاعة، من خلال وضع المكلف أمام عدة اختيارات رحبة يتسع بها مجال التكليف. والأمثلة كثيرة على رحابة حقل التخيير في الشريعة الإسلامية، لأنها راعت في خطابها ظروفهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فمكنتهم بذلك من أن يختاروا ما يناسبهم ويستجيب لمتطلباتهم وتوقعاتهم وحاجياتهم ومصالحهم.

وقد أدرك أهل العلم في الحقب الإسلامية التالية لعصر الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم خصوصية هذه الثوابت والمبادئ، فحرصوا على أن تكون اجتهاداتهم الفقهية رغم اختلافها ضامنة لأن تظل كل فئة من المسلمين في مختلف البيئات المكانية والزمانية متمتعة بحقها الشرعي في أن تختار من المذاهب الفقهية ما يراعي متطلباتها، وقدراتها، وخصوصياتها التي تميزها ممن سواها تمييزاً تصوُّه أخلاق التوحيد والتكامل، وتحول دون أن يصبح تفرقا وفتنة. ولم يكن هذا الغنى المذهبي يثير أي إشكال شرعي، لأن أهل العلم وجمهور المسلمين لم يكونوا ينظرون إلى المذاهب الفقهية باعتبار هذا المذهب أو ذاك هو الأفضل أو الأكمل أو الأقرب إلى كنه الشريعة، ولكن باعتبار كل مذهب أنسب من غيره لهذه البيئة الثقافية أو تلك.

وانطلاقاً من هذه النتيجة يتبين أن ارتباط المغاربة بالمذهب المالكي لم يكن مجرد اتفاق أو صدفة تاريخية، ولكنه كان إفادة من مبدأ التخيير الذي جعلت به الشريعة كل فئة من فئات المسلمين تختار عن وعي اجتماعي شرعي الأنسب لها والأصلح في بيئاتها الزمانية والمكانية المتباينة.

لقد كان الإمام مالك أول فقيه مجتهد استطاع بنشاطه العلمي في دار الهجرة أن ينقل الممارسات الشرعية من صورتها العملية لدى أهل المدينة إلى صورة البناء الفكري المنظم، القائم على أركان فقهية منهجية، وقواعد أصولية مضبوطة تقيه من التعارض والتناقض والاختلال، وتضمن له القدرة على الاستجابة المتجددة لحاجيات المسلمين الشرعية في عباداتهم ومعاملاتهم. وكان كتابه الموطأ بتقديمه الزماني في بابه، وبتبويبه المنهجي، ومعارفه القرآنية والحديثية والفقهية الأصولية المتكاملة، السبب في انتشار مذهبه، والإقبال على دراسته في مجالس العلم بكل الحواضر الإسلامية. وقد كانت بلاد الغرب الإسلامي سبابة إلى الانتساب إلى هذا المذهب وتبني قواعده الأصولية، فتتبع تاريخ الفقه المالكي وأعلامه ببلاد المغرب يكشف عن أن علاقة المغاربة بالإمام مالك وموطئه ومذهبه كانت جد قديمة، إذ يذكر المؤرخون أن يحيى ابن يحيى الليثي كان قد رحل إلى المدينة المنورة والإمام ما يزال حياً، وذلك ليروي عنه الموطأ بالسمع منه فيصبح بذلك أول مرجع للمالكية في بلاد الغرب الإسلامي. وكان تأسيس الأدارسة مدينة فاس في نهاية القرن الثاني الهجري حدثاً حضارياً كبيراً سرع بتحول المغرب الأقصى إلى قبلة علمية استقطبت كثيراً من المغاربة الذين تتلمذوا لمالك أو لتلامذته. وعندما أُسِّت بها جامعة القرويين في منتصف القرن الثالث الهجري، كان إقبال الطلاب بها على دراسة المذهب المالكي، قد أصبح أمراً مألوفاً.

ولعل عصر العالم أبي ميمونة دراس بن إسماعيل (القرن الرابع الهجري) جسد عصر ميلاد المدرسة المالكية المغربية التي ستصبح الفقه المالكي بصبغة علمية مغربية قوية لعله لم يَصْطَبِغْ بمثل قوتها بلد من البلاد الإسلامية الأخرى. ومن ثم فإن تاريخ مذهب مالك بالمغرب كان تاريخَ رسوخ لا مجرد تاريخ دخول، فظل مَرَجَع المغاربة الفقهي الثابت في تدبير أمورهم الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي في تدبير أمورهم الشرعية كلها، مقتنعين منذ وقت مبكر إلى يومنا هذا بأن مذهب الإمام مالك هو الأصلح لهم في بيئتهم. وفي ممارستهم لمذهبهم المالكي تجسيد لكل الأواصر المتعلقة بالوحدة الوطنية والفكرية والسيادية. وهذا ما يجعل عقد الندوات الأكاديمية حول المذهب المالكي ليس تكرارا أوتقليدا بقدر ما هي معاودة متجددة تصون الهوية الوطنية وتفعل بنياتها، لأن استمرارية هذه الندوات مازالت تتطلع إلى المزيد من البحث والدرس لإغناء دعائم الفكر المغربي والتعمق العلمي في مسائل المذهب المالكي التي تثير التاريخ وتسهم في بناء الواقع والمستقبل.

ومرجع ذلك أن علاقة المغاربة عبر التاريخ بمذهبهم هذا لم تكن مجرد انتساب فقهي مقلد، ولكنها كانت علاقة تحصيل متعمق ودرس وتفعيل مكنته من أن يصبح خصيصة ثقافية متجذرة في المجتمع المغربي، تدل على أن دراسة علماء المغرب للموطأ لم تكن دراسة استتساخ، ولكنها كانت دراسة فهم ونقد وتفاعل. ولم تكن مدونة الإمام سحنون إلا اللبنة الأولى في مشروع فقهي مالكي طويل سَيَحُصُّ فيه عياض والرجراجي والباجي وغيرهم من علماء المغرب إلى عصرنا هذا الموطأ والمدونة بكل ما كانا يتطلبانه في كل عصر من درس نقدي، وتفسير، وشروح تفرعية، واختصار، وإعادة قراءة... ليُؤَصَلَ كلُّ تلك الجهود العلمية بالجهود المعاصرة الجادة التي تُبَدِّل اليوم بالمغرب في حلقات الدروس الحسنية، وجهود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمؤسسات الجامعية، والمجالس العلمية والجمعيات الثقافية في المجتمع المدني...

من أجل تفعيل هذا المشروع الفقهي الحضاري الكبير الذي نطمح جميعا إلى جعله سفيرا ثقافيا للمسلمين لدى الحضارات الأخرى... سعى المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات بفاس والمؤسسة العلمية الكتانية بالرباط إلى الإسهام بتنظيم هذه الندوة، والمغاربة يحتفلون بتاريخهم وتأسيس دولتهم، وبمرور اثني عشر قرنا على بناء مدينة فاس العالمة.

ولن يكون ذلك مجرد احتفاء بتظاهرة تاريخية، وإنما بالسعي إلى البحث المتجدد في مكونات الهوية المغربية انطلاقا من المذهب المالكي وما تقدمه الدراسات المعاصرة

من إثراء وغنى يحققان مقاصده النبيلة من خلال قراءات جديدة تسع المجالات الدينية والثقافية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها مما شمله شؤون العبادات والمعاملات الاجتماعية والدولية.

وتصبو مداخلات هذه الندوة إلى الإسهام في إنجاز المشروع الحضاري الفقهي في ضوء مقومات الأصالة والامتداد، والتاريخ والمعاصرة، والواقع والمستقبل عبر محاور تضمنتها خمس جلسات :

درست الأولى مرحلة الرواد الأوائل الذين نشروا المذهب بالمغرب، منهم يحيى ابن يحيى الليثي وأبي ميمونة دراس بن إسماعيل.

وحللت الثانية قيمة الموطأ ومكانته العلمية بين المذاهب الإسلامية والاهتمامات المعاصرة.

وأبرزت الجلسة الثالثة تكامل المعارف الإنسانية التي تضمنتها نصوص الموطأ.

أما الرابعة فقد تناولت المدونة وترسيخها للمذهب المالكي بالمغرب.

وتأملت الخامسة فقه المدونة من حيث المنهج وامتداداته إلى حقول معرفية متعددة.

وختمت هذه الجلسات بجلسة سادسة تضمنت محاضرة تنويرية حول المذهب المالكي : انتشاره واستقراره.

وبعد ذلك تعقد جلسة سابعة تقدم خلالها قراءات شعرية لسبعة شعراء، تتلوها الجلسة الختامية المتضمنة للتقرير العام والتوصيات والكلمة الختامية ثم البرقية الملكية.

هذه الندوة أيها السادة الأفاضل يقدم فيها ست وثلاثون باحثا متخصصا ومشاركا من المغرب والجزائر وتونس والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهم من مختلف الجامعات والمؤسسات الدولية، فإليهم يقدم المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات بفاس والمؤسسة العلمية الكتانية بالرباط جزيل الشكر وعظيم التقدير وصادق الترحيب.

كما تتضمن الندوة إقامة ثلاثة معارض لمصورات من مخطوطات الموطأ والمدونة التي تضمنتها الخزنة الحسنية بالرباط وخزانة القرويين، كما تنظم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية معرضا لمنشوراتها في التعريف بالمذهب المالكي وأعلامه.

وفي اللحظة التي نَسَعِدُ اليومَ جميعاً بافتتاح هذه الندوة الأكاديمية الدولية لا بد أن نعبر باسم المركز والمؤسسة واللجنة العلمية والتنظيمية والإعلامية وكل السادة العلماء والعالمات وكل الحضور لجميع مَنْ أسهم في إنجازها من مؤسسات وعلماء وطلبة باحثين، ونخص منهم بالذكر معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الأستاذ الدكتور أحمد التوفيق، وسعادة المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة الدكتور عبد العزيز التويجري، والكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى الدكتور محمد يسف، ورئيس جامعة القرويين الدكتور علي الصقلي، ورئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله الدكتور توفيق الوزاني الشهدي، وعميد كلية الآداب ظهر المهرّاز الدكتور عبد الرحمان طنكول، على ما قدموه لهذه التظاهرة العلمية من تعاون ودعم فلهم منا جزيل الشكر والتقدير، كما أن الشكر والتقدير موصول لكل من ساند هذه الندوة مادياً ومعنوياً وأخص بالذكر السيد سعد الكتاني رئيس جمعية 1200 سنة على تأسيس مدينة فاس والسيد والي صاحب الجلالة على جهة فاس بولمان السيد أحمد غرابي، وكذا السيد رئيس المجلس الجماعي لفاس السيد حميد شباط.

والحمد لله رب العالمين.

ديباجة الندوة

كان للمذهب المالكي بالمغرب أثر كبير في إرساء دعائم العلم بالفقه، لما اتسم به من أسباب علمية ومبادئ حضارية. وقد قام الرواد الأوائل بدور هام في إشعاع هذا المذهب درساً ورواية وتدويناً من خلال كتاب الموطأ. فحققت قراءاته اجتهادات هامة، فكانت المدونة الواضحة والموازية والعتبية.. قد سعت سماعاتها إلى تأسيس نهضة علمية في الفقه والتشريع اعتماداً على مذهبها المالكي.

ولاشك أن هذه السماعات - وخاصة المدونة منها - قد عملت على تنشيط الحركة العلمية بالمغرب، إذ أسهم علماءه عبر امتداد العصور بتأليف العديد من المصنفات شملت المؤلفات والمختصرات والشروح والتعليق، مما تضمنته الندوات الكثيرة والدراسات العلمية الوفيرة التي درست المذهب المالكي من وجهة تخصصات متعددة عقديّة وفكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية...

وأمام ثراء ذلك، فدراسة مرحلة الرواد الأوائل الذين نشروا المذهب بالمغرب مازالت تتطلب المزيد من البحث والدرس لإغناء المرحلة والتعمق في مسائلها العلمية التي تثير التاريخ وتسهم في بناء الواقع والمستقبل.

ولقاربة بعض المقاصد المرجوة من هذه الندوة كانت هذه المحاور الآتية نهجاً سيسهم - إن شاء الله - في إغناء هذه المرحلة الهامة في هويتنا المغربية الإسلامية. وهي كما يلي :

المحور الأول: المذهب المالكي في المغرب، أصالة وامتداد

المحور الثاني: كتاب الموطأ ومكانته العلمية

المحور الثالث: كتاب الموطأ وتكامل المعارف

المحور الرابع: المدونة وترسيخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي

المحور الخامس: فقه المدونة، المنهج والامتداد

برنامج الندوة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يشرف رئيسا المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات بفاس
والمؤسسة العلمية الكتانية بالرباط
بدعوة فضيلتكم لحضور فعاليات الندوة الأكاديمية الدولية
في موضوع:

المذهب المالكي في المغرب من الموطأ إلى المدونة

بتعاون مع
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)
والمجلس العلمي الأعلى
وجامعة القرويين
وجامعة سيدي محمد بن عبد الله
وكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرارز



أيام الأربعاء والخميس و الجمعة 18 و 19 و 20 ربيع الأول 1429هـ
26 و 27 و 28 مارس 2008م بقصر المؤتمرات بفاس

برنامج الندوة

الأربعاء 18 ربيع الأول 1429 الموافق 26 مارس 2008

09.30 الجلسة الافتتاحية : الرئيس : أ. د. عبد الرحمن طنكول عميد كلية الآداب والعلوم

الإنسانية ظ. م. بفاس

المقرر : أ. د. عبد المالك الشامي أستاذ باحث بالمركز الأكاديمي

بفاس

- تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم
- كلمة معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
- كلمة السيد رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
- كلمة السيد رئيس جامعة القرويين بالنيابة وعميد كلية الشريعة بفاس
- كلمة العلامة الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى بالرباط
- كلمة العلامة الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء بالرباط
- كلمة ممثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)
- كلمة اللجنة المنظمة

10.15 تدشين المعارض مع حفل شاي :

- لوحات مخطوطات كتاب الموطأ : تنظيم الخزانة الحسنية بالرباط بإشراف د. محمد سعيد حنشي باحث بالخزانة الحسنية
- معرض منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بإشراف رئيس قسم الدراسات الإسلامية
- لوحات مخطوطات كتاب الموطأ : تنظيم خزانة القرويين بإشراف د. حسن هرنان مدير مديرية وزارة الثقافة بفاس
- معرض منشورات إدارة البحوث لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

10.45 الجلسة الأولى : المذهب المالكي في المغرب : أصالة وامتداد

الرئيس : أ. د عبد الحميد العلمي كلية الآداب ظ. م. بفاس

المقرر : أ. دة. ربحانة الغزوري كلية الآداب ظ. م. بفاس

- يحيى بن يحيى الليثي أول مرجع للمالكية في الغرب الإسلامي

أ. د. بنشريف محمد عضو أكاديمية المملكة المغربية

- مخطوطات يحيى بن يحيى الليثي في الخزائن المغربية
- أ. د. محمد الراوندي عضو المجلس العلمي الأعلى
- بعض الرواد الأوائل الذين ثبتوا مبادئ الفقه المالكي بالمغرب
- أ. د. عبد العلي العبودي عضو المجلس الأعلى للقضاء
- المذهب المالكي في المغرب الأقصى في فترة ما قبل أبي ميمونة دراس بن إسماعيل
- أ. د. محمد شرحبيلي كلية الشريعة بأكادير
- المذهب المالكي في المغرب خلال القرن الرابع الهجري من خلال بعض أعلامه «دراس بن إسماعيل وتلامذته نموذجاً»
- أ. د. عبد الرزاق وورقية كلية متعددة التخصصات بتازة
- من وثائق مسجد سيدي الدراسة - نماذج من تعيين الأئمة وأحباس المحراب
- ذ. محمد بنعبد الجليل كلية الآداب سايس بفاس
- مسجد سيدي دراس بفاس
- د. عبد العزيز توري باحث بوزارة الشؤون الثقافية

12.30 مناقشات

15.30 الجلسة الثانية : (القاعة رقم 4)

كتاب الموطأ ومكانته العلمية

- الرئيس : د. سيف بن راشد الجابري مدير إدارة البحوث بدائرة الشؤون الإسلامية بدبي
- المقررة : أ. دة. فاطمة ملول كلية الشريعة بفاس
- كتاب الموطأ وأهميته بين مصادر المذاهب الفقهية
- أ. د. محمد الدردابي قاضي بالمجلس الأعلى للقضاء بتطوان
- موطأ الإمام مالك في المذهب الشيعي : المؤلف والمختلف
- أ. د. رشيد العرجيوي كلية الآداب ض. م. بفاس
- الرحلة وأثرها في نشر الموطأ بالمغرب الإسلامي
- أ. د. الحسن الزين الفيلاي عضو المجلس العلمي المحلي بفاس
- جهود علماء تونس في خدمة الموطأ
- الشيخ صلاح الدين المستاوي عضو المجلس الإسلامي الأعلى بتونس
- أبو العباس الداني (532هـ) شيخ القاضي عياض وجهوده في خدمة الموطأ
- الباحثة فتيحة الحديوي كلية الآداب بالرباط
- جهود مسلمي الغرب في التعريف بموطأ الإمام مالك :
- الشيخ البريطاني عبد القادر الصوي في المرابط (أيان نيل دالاس) نموذجاً.
- ذ. عزيز الكبيطي الإدريسي أستاذ باحث

17.50 مناقشات

15.30 الجلسة الثالثة : (القاعة رقم 5)

كتاب الموطأ وتكامل المعارف

- الرئيس : أ. د. أحمد العراقي
المقرر : أ. د. الحسن الحمدوشي كلية الآداب ظ. م. بفاس
- العوامل الفكرية لنشأة المدرسة المالكية وتجدرها بالغرب الإسلامي
أ. د. محمد المصلح عضو المجلس العلمي بوجدة
 - كتاب الموطأ وأهميته بين مصادر المذاهب الفقهية
أ. د. محمد بن محمد سكال المستشار بالأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي
بمكة المكرمة
 - مزايا الموطأ
أ. د. إدريس خليفة عضو المجلس العلمي الأعلى
 - المعجم القرآني في موطأ مالك بن أنس (ت 179هـ) - دراسة أولية
أ. د. نجيب بن عبد الله المدغري كلية الشريعة بفاس
 - منهج الاستدلال والتعميد عند الإمام الباجي «المنتقى في شرح الموطأ نموذجاً»
أ. د. عبد الله الهلالي كلية الآداب ظ. م. بفاس
 - بلاغات الإمام مالك من خلال الموطأ
أ. د. محمد بنصر علوي كلية الآداب بمكناس
 - الخصائص الحديثية لموطأ الإمام مالك
أ. د. محمد صقلي حسني كلية الآداب ظ. م. بفاس

17.50 مناقشات

الخميس 19 ربيع الأول 1429 الموافق 27 مارس 2008

09.30 الجلسة الرابعة : (القاعة رقم 4)

المدونة وترسيخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي

- الرئيس . أ. د. محمد بن محمد سكال المستشار بالأمانة العامة لرابطة
العالم الإسلامي بمكة المكرمة
المقرر : إلياس بلكه كلية الآداب ظ. م. بفاس
- المدونة : النشأة، التأصيل والتهديب
أ. د. محمد المريح أستاذ باحث بوجدة
 - المدونة - أصلها وقيمتها ومكانتها في الغرب الإسلامي
أ. د. عبد الحق بن المجذوب الحسني كلية الشريعة بفاس

11.30 مناقشات

15.00 الجلسة السادسة : المذهب المالكي في المغرب : انتشار واستقرار
محاضرة للأستاذ الدكتور عباس الجراري عضو أكاديمية المملكة المغربية
تقديم : أ. د. حمزة الكتاني عضو الأكاديمية الإسلامية للعلوم

15.45 الجلسة السابعة : قراءات شعرية

تقديم : أ. د. محمد الدناي أستاذ باحث بالمركز الأكاديمي
ومشاركة الشعراء : - مولاي علي الصقلي - عبد الله صالح العثيمين (السعودية)
- محمد التازي سعود - أمينة المريني - عبد السلام بوحجر - عبد الكريم الوزاني
- عبد الرحيم عوام

17.5 الجلسة الختامية : الرئيس : أ. د. حمزة الكتاني عضو الأكاديمية الإسلامية للعلوم

التقرير العام : أ. د. عبد الوهاب الفيلاي كلية الآداب ظ. م. بفاس
- التوصيات : أ. د. عبد الحميد العلمي عضو المجلس العلمي المحلي بفاس
أ. د. نجيب بنعبد الله كلية الشريعة بفاس
- كلمة المشاركين : عبد الحكيم الأنيس كبير الباحثين بإدارة البحوث بدائرة الشؤون
الإسلامية بدبي
- كلمة ختامية : أ. د. عبد الله بنصر العلوي رئيس المركز الأكاديمي
- تلاوة البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
- تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم

الجمعة 20 ربيع الأول 1429 الموافق 28 مارس 2008

09.15 زيارة معرض مخطوطات الموطأ والمدونة ومطبوعاتهما في خزانة القرويين

10.30 زيارة ضريح أبي ميمونة دراس بن إسماعيل

أعضاء اللجنة العلمية

- | | | |
|------------------------------|---|--|
| - أ. د. عبد الله بنصر العلوي | : | رئيس المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات بفاس |
| - أ. د. حمزة الكتاني | : | رئيس المؤسسة العلمية الكتانية بالرباط |
| - أ. د. عبد الحميد العلمي | : | عضو المجلس العلمي المحلي بفاس |
| - أ. د. حميد لحممر | : | رئيس مجموعة البحث في التراث المالكي
كلية الآداب سايس بفاس |
| - أ. د. عبد الوهاب الفيلاي | : | كلية الآداب ظ. م. بفاس |

الجلسة الافتتاحية

- كلمة معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
الدكتور أحمد التوفيق
- كلمة رئيس المجلس العلمي المحلي لفاس
الأستاذ عبد الحي عمور
- كلمة الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء
الدكتور أحمد عبادي
- كلمة المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية
والعلوم والثقافة
الدكتور عبد العزيز التويجري

كلمة معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

الدكتور أحمد التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد المرسلين، نبي الهدى الأمين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله الأكرمين أجمعين.

أيها السادة الأفاضل،

استمعنا إلى المقرئ وهو يتلو أمر الله تعالى بأن نؤدي الأمانات إلى أهلها، وأظن أن من تأدية الأمانة إقامة هذه الندوة، لأن هذا التراث المالكي، وعندما أقول التراث أقول هذا الاجتهاد المالكي إسهام في الاجتهاد الإسلامي العام، وتحمل هذه الجهة الغربية من العالم الإسلامي أمانة المواصلة والرعاية له.

إن إقامة هذه الندوة أمر يستجيب لأمر عدة، وأهمها أمر علمي لأننا من خلال العروض سنطلع على أمور جديدة تتعلق بالبحث والتنقيب والإبراز والتجلية، ومن خلال مناقشة المقاصد التي من أجلها أسس أسلافنا هذه السبل لابد أن نتوقف عند حاضرنا وعند مستقبلنا، وموقع هذا الإثراء وهذا الإغناء يتجلى في حياتنا اليومية.

لذلك، وفي عجلة، وبقدر ما تسمح به هذه المقدمات الافتتاحية سأذكر فكرتين تتعلقان بالموضوع.

الفكرة الأولى : لعلها من باب البحث العلمي، فلقد ظهر لي من بعض الاطلاعات أن تاريخ المذهب المالكي في المغرب، في أولياته كان أعظم مما وصل إلينا، لأن النوع الذي وصل إلينا هو الفهارس والتراجم والموسوعات والأعلام. ولكن، عندما نرى أثر هذا المذهب في الحياة، وما أسسه إلى أن وصل إلينا عبر بناء المجتمع، وعبر بناء الأمة، وعبر بناء الدولة، يجعلنا نعتقد أن ما في هذه القواميس إنما هي بعض الأسماء برزت أكثر من غيرها، وفي الوسط الحضري على الخصوص، الشيء الذي يجعلنا نقف عند بعض الإشارات المنبئة عما فاتنا من هذا التاريخ، وهي إشارات لا يعرفها إلا المختصون.

وأذكر منها على سبيل المثال ما ورد عرضاً في كتاب لم يوضع للتاريخ، بالمعنى الاصطلاحي، ولم يوضع للتراجم، وإنما وضع في شأن آخر ويتعلق بما قد اهتم به المغاربة، ولاسيما في القرنين السادس والسابع في قضية تحديد قبلة المساجد.

هذا الكتيب الذي أستحضره على الخصوص ألفه شخص معروف باسم صالح بن عبد الحليم في قضية القبلة، ربما كان الرابع أو الخامس ممن كتبوا في هذا الموضوع.

ورد عرضاً في هذا الكتاب أن المساجد الأولى لجهة مراكش أسسها مالكية من تلامذة ابن أبي زيد القيرواني. وعندما استعرض علينا أسماء هؤلاء لم نجدهم في التراجم، وهذا يوضح ما أردت الإشارة إليه من أن الكثير الكثير من نسيج هذا الجسم المالكي قد ضاع منا، ولكننا أمام آثاره، وآثاره تدل عليه.

هذا الأثر الذي تجلّى في بناء المجتمع وبناء الأمة في هذا البلد، إنما كان على أيدي هؤلاء العاملين، وهم كثر، ولاشك أن كثيراً منهم صاروا من المجاهيل يذكر منهم هذا الرجل عرضاً وأن عدداً من المنتمين إلى كبريات قبائل هذا البلد من الهسكوريين والصنهاجيين والمصموديين، وغير ذلك، فيقول: إن هؤلاء، بعدما رجعوا من درس ابن أبي زيد وأسسوا وأن عدداً من أئمة المساجد استشاروه في قضية أساسية كانت تتعلق باستكمال الإسلام في المغرب، ألا وهي وجود قبائل عظمى كانت لها نحلة منحرفة في وسط السهول الساحلية وهي نحلة معروفة بالنحلة البرغواطية، وأنه قال لهم إن كانت لكم قدرة عليهم فقدموا منكم من يقودكم في قتالهم، وأنهم قدموا شخصاً من هسكورة، ثم شخصاً آخر من صنهاجة، ثم شخصاً آخر وهكذا، فكلما قتل شخص قدموا شخصاً آخر.

ومن الاستفادة من هذا، أن هؤلاء المالكية الأوائل كانوا قادرين على تعبئة أهلهم، وأن هؤلاء الأهل كانوا مستجيبين لدعوتهم، وأن هذه الدعوة كانت عميقة، مستحكمة في أوساط قبائل يظن الناس أنها كانت بعيدة عن مجريات بلدها الواسع.

لذلك فهذه هي الإشارات الأولى للمالكية في المغرب، ويكفي أن نرقل في بحبوحة هذا الأثر الذي لا يمكن في الحقيقة أن يبنى إلا بمثل هذه الإرادات وهذه القدرة على التعبئة. أما ما عدا ذلك في آفاق المغرب الكبير، فإننا نعرف بالتأكيد أن هؤلاء المالكية هم الذين خلصوا هذه البلدان من كل المحن، وأنهم هم الذين بنوا وحدتها العقديّة ووحدها المذهبية، عبر كفاح مرير طويل تنعم الأجيال المغربية بعدها بثماره.

أما الفكرة الثانية وتتعلق بواقفنا المعاصر، فإننا نرى أننا بحاجة إلى المذهب المالكي لأمر ثلاثة على الأقل، أولها العناية به كأمانة، وكتوظيفه مرجعيا ثانيا، ومسؤوليتنا في تدعيم انتشاره ثالثا.

أولا : فهو مرجعيتنا فيما يتعلق بالأمن العام. وعندما نقول الأمن العام فإننا نعني السكنية في المساجد، ونقصد بذلك أن حصر العمل في العبادات، ولا سيما في المساجد والأماكن العمومية، في التمسك بالمذهب المالكي حسب ما هو موصى به للأئمة والوعاظ والمرشدين في الدليل الذي صدر بهذا الصدد، هو أمر يحفظ سكينتنا ويتوافق مع أخلاقنا في بناء انضباط الجماعة وإبعاد كل أسباب الفتنة عنها.

هذه هي المرجعية الأولى المتعلقة بالأمن العام، أي بالسكنية الدينية والسكنية الروحية المستمدة من أخلاق التعامل بين المذاهب.

أما التوظيف الثاني فهو التوظيف المرجعي، المتعلق بالفتوى. لأن المغاربة قرروا كما عاهدوا أنفسهم أن يعملوا داخل المذهب وأن يحصروا اجتهادهم داخله فيما يتعلق بالفتوى. وهذا لا يحرمهم أبدا من أن يستفيدوا من كل الموارد الاجتهادية التي أسهم بها أعلام مذاهب أخرى. ويتجلى ذلك في اجتهادات متعلقة بتجديد مدونة الأسرة التي كانت تسمى عندنا بمدونة الأحوال الشخصية. فقد استقر الرأي على أن الفقهاء الذين عملوا في تحضير إصلاحات في هذه المدونة هم مالكية، لأنه لم يكن ولم يحصل ولم يثبت أن هذه المذاهب كانت حوانيت مغلقة بعضها عن بعض في يوم من أيام التاريخ، وإنما هي موارد كلها تصب في عمل السنة وإن اختلفت في الترشيحات الاجتماعية فهي تنهل من مورد واحد.

أما الاعتبار الثالث الذي من أجله يجب علينا تأدية هذه الأمانة والحرص عليها أكثر من ذي قبل، فهي مسؤوليتنا فيما يتعلق بالمذهب إزاء البلدان الأخرى التي تأخذ به ولاسيما في إفريقيا الغربية، وعدد من بلدان آسيا التي هي الآن في حاجة إلى بعث هذا التراث من جديد لمقاصده العريضة، وكذلك لفوائده التوظيفية الحالية، التوظيفية بمعنى السياسية لنتنفع به في أحوالنا ونقنع العالم والإمام والخطيب بأن هذا الأخذ له شرعيته وله أساسه وله أخلاقيات التي يستمد منها.

لذلك، فإن مثل هذه الندوة تصب في هاته الجوانب كلها، أولا فهي إحياء للتاريخ، وهي في نفس الوقت إغناء للمذاكرة والمناقشة بدالة حاجة الحاضر، وفيما يهم حياتنا ويهم حياة شبابنا وأبنائنا في المستقبل.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس المجلس العلمي المحلي لفاس

الأستاذ عبد الحي عمور

أحب في البداية أن أعرب عن كبير ابتهاجي بهذه الندوة الأكاديمية التي تهدف إلى ربط واقعنا الثقافى الفقهي بجدوره ورواده من الذين كان لهم الفضل كل الفضل في ترسيخ تراثنا الفقهي وفكرنا الإسلامى، انطلاقا من مصادره ومراجعته الأساسية ورجالها الأعلام. وإذا كانت الشريعة الإسلامية هي وحي الله تعالى الذي يتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، فإننا نرى أن الفقه الإسلامى في مختلف مذاهبه ومدارسه السننية منها والشيعة اجتهاد في فهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام العملية منها، وهو بذلك عمل العقل المسلم ونتاج فكري إسلامى من لدن الذين نذروا أنفسهم ليتفقهوا في الدين، فالشريعة وحي ربانى، والفقه عمل إنسانى منضبط بالمعايير الشرعية والعقلية واللغوية انفراد المسلمون به وابتكروه، واعتبر من مفاخر تراثنا العلمى الإسلامى، وهو بذلك داخل في الشريعة أودخلت فيه الشريعة، ومن ثم فإن الذين يريدون منا أن نتخلى عن بعض فقهننا الإسلامى أو نتعامل معه على أنه تراث ناسب أقوامه وزمانه إنما يريدون أن نتخلى عن شريعتنا التي توجد في فقهننا.

وهذه الندوة الأكاديمية التي تنظم اليوم في مدينة فاس/جامعة القرويين - والتي عرفت أول مجلس علمى في المغرب. بما تشمل عليه من موضوعات وأبحاث ودراسات لبعض أعلام فقهننا المالكي وما بذلوه من جهد في نشره وإشاعته وترسيخه انطلاقا من مصدره الأساس «الموطأ» إنما تصب في هذا الاتجاه الذي يركز العلاقة العضوية بين الشريعة والفقه، كما أنه يدل على مدى الاهتمام بالفقه الإسلامى عامة والفقه المالكي بخاصة، وإلى ما يمتلك الفقهاء والمثقفين من غيرة على ثقافتهم وفكرهم الدينى ومراجعته، وإظهار مصداقيته وإخراجه في حلة جديدة وثقافة ميدانية تغشى واقع الناس وتساهم في بناء ثقافة فقهية يكون مركزها الوحي بالأساس، ثم العلم والعقل، أي على الاجتهاد وأعمال النظر، أساسها المحافظة على التعاليم والمبادئ الإسلامية الثابتة، وأفاقها فتح باب الاجتهاد من جديد فيما يحيط من نوازل وما يستمد من مناهج.

وفي هذا السياق وعلى هامش الندوة نتساءل :

ألم يحن الوقت بعد، لمدارسة فقهاء مدارس علمية رصينة بعيدة عن التعصب والانكفاء عن الذات، نميز فيه بين ما له طابع الثبات والدوام واستمرارية العمل، وما له طابع التغير من الأحكام الفرعية الاجتهادية التي كانت صالحة لزمانها ومكانها، وأصبحت اليوم في حاجة لوقفه تأمل وإعمال نظر من لدن ذوي الاختصاص، مسترشدين في هذا بما قاله السلف الصالح من فقهاءنا : هذا اختلاف عصر وزمان وليس اختلاف حجة وبرهان ؟ ثم ألم يحن الوقت أيضا لاعتماد منهج في دراستنا لفقهاء الإسلام يزاوج بين الأسلوب القائم على القياس والاستنباط المحكوم عادة بالأصول التي يقاس عليها قياس الفرع على الأصل مما يجعله دائما يدور في إطار سابق ويتحرك في مداه مما يتناسب مع الشريعة الثابتة التي هي وحي رباني، وبين المنهج «الاستقرائي» الذي لا ينطلق هو أيضا من فراغ ولكن من سوابق قائمة واجتهادات فقهية يتاح فيها للعقل المسلم المستنير بنور الوحي نوع من الاستقراء والاستنتاج وإعمال الفكر، والنظر المنضبط بالضوابط المناسبة من أصول الفقه مما ينتج عنه طلاقة في التفكير، وإبداع واجتهاد جديان ؟، ذلك أن طلابنا في دراساتهم الفقهية انطلاقا من مصادرها التراثية القائمة على القياس والاستنباط، ما زالوا محكومين بالنماذج والأمثلة السابقة مما قد يحول بينهم وبين الطلاقة الفكرية التي يسمح بها المنهج الاستقرائي، والتي يمتلك معها الدارسون نوعا من القدرة على الحرية العقلية، لكن مع معرفة مواطن استخدام كل منهج والمجال الذي يستخدم فيه. المهم في هذا عدم الاقتصار على أحد المنهجين وتعطيل الآخر، مما يعزى إليه لدى عدد من الباحثين في أزمة العقل المسلم: توقف العقل عندنا وانحساره وتعطيله عن النظر في الأنفس والآفاق.

بهذا المنحى في التعامل مع فقهاء وتراثنا الإسلامي سيجعل منه ميراثا ثقافيا يسهل الفهم ويغني الرؤيا ويعين على التدبر ويساهم بقدر كبير في التحرر العقلي المنضبط بالضوابط الشرعية والأخلاقية، بدل أن يكون ميراثنا الفقهي من بعض وجوهه ومنهج التعامل معه، حائلا دون ذلك، خاصة عندما ننقل القداسة من الوحي الرباني، لمفهوم البشر واجتهاداته وما أنتجه فكرنا القديم.

أيها السيدات والسادة :

إن ثقافتنا الإسلامية - والفقہ مكون أساسي منها - تعاني مشكلات وتواجه تحديات، ولعل هذه الندوة كغيرها من الندوات التي نظمناها في المجلس العلمي المحلي لفاس أوحضرناها في فضاءات جامعية أخرى بما تشمل عليه من محاضرات ومدخلات وما سيعقبها من مناقشات تحدث انعطافا جديدا بما تقدمه من إضافات وعطاءات تسهم في استنهاض ثقافتنا الإسلامية وتطويرها.

أشكر لكم تفضلكم بالإنصات وأعبر لكم عن اعتزاز مدينة فاس بعلمائها ومثقفها، بهذا اللقاء العلمي المتميز، والشكر موصول للهيئة العلمية التي أقامتها.

والسلام عليكم ورحمة منه تعالى وبركاته.

كلمة الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

الدكتور أحمد عبادي

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بين عبقين : عبق التاريخ العريق وعبق النسب الشريف تلتئم أشغال وأعمال هذه الندوة المباركة للتباحث في موضوع أخاله من أكثر المواضيع التصاقا بمقومات هوية أمتنا، فالمعمار الفكري الاستنباطي للأحكام من الملة الغراء مسألة في غاية الأهمية، ذلكم أن طرائق الاستنباط والاستمداد من أحكام الملة الغراء هي التي تسم الأمة بسمات تكون حاضرة معها في دينها وفي دنياها معا. والكسب المالكي بهذا الخصوص قمين بأن يستلهم وأن يُستهدى في هذه المضامير، والحاصل أن رزق هذه الأمة في مذهبها المالكي كان بفضل الله واسعا، ومن أداء الأمانة لأصحابها أن يشاطر هذا الرزق ويتقاسم مع كل المسلمين والمسلمات، بل مع كل العالمين في هذا الوجود.

هناك معالم لهذا الرزق الوافر يمكن أن نستقصي أهمها فيما يلي :

- الأول والذي ميّز هذا المذهب الأغرّ هو الأخذ بالسياقات واستحضارها أثناء عملية الاستنباط سواء كانت سياقات داخلية أو سياقات خارجية ؛ فالأحكام في هذا المذهب المبارك لم تكن أبدا منفصلة عن سياقاتها بل كانت دائما مندمجة ضمنها ومتجاوبة معها في جدلية بناء رائعة، وإذا أخذنا مثلا أصل العرف وأخذه بعين الاعتبار في المذهب المالكي، وما كتبه علماؤنا في هذا المجال، فإننا سنقضي العجب من دقة ملاحظاتهم، ومن دقة ربطهم لكل جليل ودقيق في أمور الاستنباط بالسياق حتى يكون ناجعا نافعا بإذن الله تعالى.

- المعلم الثاني الذي يبرز الرزق الوافر لهذا المذهب من خلاله هي مسألة الوحدة القياسية، وأهل هذا المذهب بريادة مؤسسه الإمام مالك نفسه، قد اهتموا بهذا الصدد إلى أمر في غاية الأهمية كان يدندن حوله الخليفة الراشدي الثاني سيدنا عمر

ابن الخطاب (رضي الله عنه) حين كان يمنع الصحابة من ترك المدينة حتى يبقى شمل الصحابة العلماء بالدين وشمل العلم ملتئماً، وحتى تبقى السنة ملتئمة، وحتى يبقى ميراث سيدنا رسول الله ﷺ ملتئماً في هذه المدينة، وحتى تكون وحدة قياسية اجتماعية، فإن سيدنا عمر رضي الله عنه منع الصحابة من التفرق في الأمصار لكي يستتب العمل بهذه الوحدة القياسية التي تقاس بها المجتمعات الأخرى؛ فلئن كان الفلاسفة يكتبون عن المدينة الفاضلة فإن سيدنا رسول الله ﷺ قد أسس المدينة بالألف واللام (المنورة)، وجعلها وحدة قياسية تقاس إليها المجتمعات الأخرى عن طريق إيجاد بناء آياتي شامخ. وعمل أهل المدينة يذكر بهذه القضية، يذكر بأن ثمة وحدة قياسية وجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حين الاستنباط، وأن ترد إليها كل أضرب الكسب الاجتماعي الأخرى.

- أيضا من معالم الرزق الوافر في هذا المذهب، الفكر الإستشرافي من خلال الأهمية البالغة التي أعطيت لسد الذرائع وفتحها، وكذلك لاعتبار المآل والنظر في المآلات، وهذا عماد الاستحسان في المذهب المالكي، يشاطره في هذا أهل بعض المذاهب الأخرى، حيث إن العمل دائما يكون مستشرفا محاولا قراءة العواقب والنظر في المآلات حتى لا تكون الأحكام منفصلة زمانيا عن العواقب وعن المآلات، وفي فقه المذهب بهذا الخصوص كسب كبير قمين بالجمع وقمين بالترتيب والتصنيف.

- من المعالم أيضا، علم الفروق الذي برز في مذهبنا والذي نبغ فيها الشهاب القرافي رحمه الله، حيث إن هذه الفروق على دقتها تسعف في وضع الأنامل في مواطن النقب، وتطبيق المحزات وإصابة المفاصل أثناء التنزيل للأحكام.

- من المعالم كذلك علم القواعد، والذي نبغ فيه علماء المالكية، وهو كذلك قمين بالجمع وقمين بالترتيب والتصنيف.

- ومن هذه المعالم، علم الخصال وقد نبغ فيه أهل هذا المذهب، وقد طبعت بفضل الله هنا في المغرب كتب في هذا الموضوع، منها كتاب القاضي ابن زرب.

- من المعالم أيضا، علوم المقاصد بشكل عام والتي نبغ فيها أيضا علماء المالكية حيث إن الشريعة تُربط بمقاصدها، ولا تكون الأحكام ملتصقة بالتفصيلات والجزئيات، بل ترتبط بالمقاصد، وهذا نفس استراتيجي بامتياز قمين بالدرس وقمين بالجمع.

- من معالم تميز المذهب المالكي أيضا، علم الكليات والذي نبغ فيه علماء المغرب وعلماء الفقه المالكي.

أريد أن أختتم هذه المعالم بمعلم عزيز على نفوس نبغاء علمائنا وهو مَعْلَم التيسير، فقد كان علماء هذا المذهب المبارك كلما استطاعوا أن يجدوا إلى التيسير سبيلا يتجانفون حتما عن التعقيد ويتجانفون عن التقعر، ولنا في رسالة ابن أبي زيد القيرواني خير مثال على ذلك، وتأصيلات القاضي عياض في رسالته إلى الصبيان «الإعلام بقواعد الإسلام»، وكذلك رسالة ابن عاشر «المرشد المعين..» في العصور المتأخرة نسبيا. مما يثبت أن النزوع إلى التيسير كان مرافقا لعلماء المذهب عبر مختلف العصور.

فهذه جملة من معالم الثراء والغناء في هذا المذهب والذي تَمَثَّل فيه رزق هذه الأمة فقها من خلال كسب علماء هذا المذهب المالكي الأغر، وهي معالم حان الأوان إن شاء الله، إلى إعادة التعريف بها لعلها إن شاء الله تكون إسهاما من هذه الأمة في هذا التاريخ الكوني الشامل قيد التشكل، حتى لا تكون ولن تكون إن شاء الله على هوامش هذا التاريخ.

أشكر كل القائمين على هذه الندوة المباركة على هذه الجهود الكبيرة والمخلصة التي أتاحت فضاء للتباحث في هذه المواضيع وغيرها. والحمد لله رب العالمين.

كلمة المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة^(*)

الدكتور عبد العزيز التويجري

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين
معالي الدكتور أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية.

فضيلة الدكتور أحمد عبادي الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء.

سعادة السيد رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

سعادة السيد رئيس جامعة القرويين بالنيابة.

أصحاب الفضيلة والسعادة.

حضرات السادة والسيدات.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يسعدني أن أتحدث إليكم في افتتاح هذه الندوة العلمية حول (المذهب المالكي في المغرب، من الموطأ إلى المدونة)، التي تتناول موضوعاً مهماً يهدف إلى تسليط الضوء على ركيزة من الركائز القوية التي ساهمت في تشكيل هوية المغرب الإسلامية، وهو المذهب المالكي الذي تمذهب به المغاربة، فكان رمزا لأصالتهم، وضامنا للحماتهم، وعنواناً لوحدتهم، فيما شكلت أرض المغرب المعطاء بعلمائها الأعلام الكبار، التربة الخصبة التي احتضنته ورعته، فعملت على أن يستقيم عوده ويشتد عضده حتى استوى على سوقه، فبلغ الآفاق بفضل جهود دعائها وعلمائها وفقهائها.

(*) ألقى الكلمة بالنيابة الخبير بالمنظمة الدكتور محمد بنعرفة.

معالي الوزير.

أصحاب الفضيلة والسعادة.

حضرات السادة والسيدات.

لقد دأبت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، منذ تأسيسها، على الاهتمام بالتراث الإسلامي، فوضعت في طليعة أولوياتها، وخصصت له حقل عمل ثابت يُعنى بالمحافظة عليه وتجديده. وفي هذا الصدد نفذت الإيسيسكو ودعمت عددا من الندوات العلمية والدورات التدريبية، في إطار الاحتفاء بفاس عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2007 عن المنطقة العربية. ومن بين هذه الندوات (اللقاء الدولي حول دور جامعة القرويين في حوار الأديان والحضارات)، و(الندوة العلمية حول فاس والعلوم الإسلامية : معالم وأعلام)، و(الندوة الدولية العلمية حول المدرسة المالكية الفاسية: أصالة وامتداد)، و(ندوة خزانة القرويين : التاريخ والواقع والآفاق).

وإن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وهي تدعم تنظيم هذه الندوة، ليسعدها أن تشيد باختيار كتابي الموطأ والمدونة موضوعا لها، لما لهذين الكتابين المرجعين في المدرسة المالكية، من بالغ التأثير والأهمية، ولما لصاحبيهما من عظيم القدر ورفعة المكانة بين فقهاء الإسلام الأعلام ؛ فالإمام مالك بن أنس عالم المدينة وإمام دار الهجرة مؤلف الموطأ هو مؤسس المذهب المالكي ومنارته الوضاعة، والفقهاء عبد السلام سحنون، قاضي القيروان هو أحد أعلام المذهب المالكي الكبار ومؤلف (المدونة) التي تبوأ منزلة رفيعة بين أمهات كتب المذهب المالكي، كأسدية ابن الفرات، وموازية ابن المواز، وواضحة ابن حبيب، وعُتْبِيَّة العتبي، ومجموعة ابن عبدوس، وبيان ابن رشد، وجواهر ابن شاس، ومبسوط البغدادي، وفروق القرانفي، ومعيار الونشريسي، ونوادر ابن أبي زيد القيرواني، وغيرها من عيون كتب فقهاء المالكية التي لها كبير الإسهام في إغناء الفقه الإسلامي وازدهار الثقافة الإسلامية، بل وفي صياغة القوانين والتشريعات في مجال المعاملات في بعض الدول الغربية.

معالي الوزير.

أصحاب الفضيلة والسعادة.

حضرات السادة والسيدات.

لا يخفى عليكم، وأنتم أبناء فاس وعلمائها ووجهائها، ما لهذه المدينة من باع طويل في خدمة العلم والثقافة بعامة، والفقه المالكي بخاصة ؛ فهي مدينة الفقيه دراس ابن

إسماعيل، شيخ مالك الصغير ابن أبي زيد القيرواني، ومستقرّ الفقيه محمد بن سعيد القيسي الأندلسي تلميذ الإمام مالك وسفيان الثوري، ومرفد القاضي أبي بكر ابن العربي المعافري، وذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب السلماي، وغيرهم من الأئمة المبرزين والعلماء الكبار من أهل المعرفة والفضل والدين الذين ورد ذكرهم في موسوعة (سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس) للشيخ محمد بن جعفر الكتاني. وإنّني لأغتنم هذه المناسبة لأشيد بالمبادرة التي أقدمت عليها (المؤسسة العلمية الكتانية) بإصدار طبعة عصرية من هذه الموسوعة مصححة ومنقّحة، سدّت فراغا في المكتبة الإسلامية في المغرب وفي العالم الإسلامي.

لقد حقّ لمدينة فاس التي هذا شأنها، أن تفخر بما أولاه علماء جامعها العتيق، جامع القرويين للفقهاء المالكي من بالغ الاهتمام وعظيم التقدير، وبما أسهموا به من جهود متواصلة عبر العصور، في نصرة مذهب إمام دار الهجرة ونشره وتوطيد أركانه، حتى بلغ في المغرب شأوا لا يُضاهى، ونزل منزلة رفيعة امتدت منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا.

ولا يسعني في الختام إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الجهات المتعاونة على إقامة هذه الندوة العلمية، وإلى السادة العلماء الأجلاء والفقهاء الفضلاء الذين لبّوا دعوة المشاركة في أعمالها وأتوا ليشاركوا أهل العاصمة العلمية للمملكة المغربية، احتفالاتهم بمدىنتهم الجميلة وهم يخلدون ذكرى مرور اثنى عشر قرنا على تأسيسها.

أشكركم جميعا، وأسأل الله تعالى أن يلهمنا التوفيق والسداد، والحكمة والرشاد، وأن يوفقنا لما فيه الخير لأمتنا وللإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحوث الندوة العلمية

الجلسة العلمية الأولى

الرئيس : أ.د. عبد الحميد العلمي كلية الآداب ظ. م. بفاس

المقررة : أ.د. ریحانة الفبزوري كلية الشريعة. بفاس

المحور الأول : المذهب المالكي في المغرب : أصالة وامتداد

- يحيى بن يحيى الليثي أول مرجع للمالكية في الغرب الإسلامي
د. محمد بن شريفة عضو أكاديمية المملكة المغربية
- بعض الرواد الأوائل الذين ثبتوا مبادئ الفقه المالكي بالمغرب
أ. عبد العلي العبودي عضو المجلس الأعلى للقضاء
- المذهب المالكي في المغرب الأقصى في فترة ما قبل أبي ميمونة دراس بن إسماعيل
د. محمد شرحبيلي كلية الشريعة بأكادير
- المذهب المالكي في المغرب خلال القرن الرابع الهجري من خلال بعض أعلامه
«دراس بن إسماعيل وتلامذته نموذجا»
د عبد الرزاق وورقية الكلية متعددة التخصصات بتازة
- من وثائق مسجد سيدي الدرّاس - نماذج من تعيين الأئمة وأحبّاس المحراب
أ. محمد بن عبد الجليل كلية الآداب سايس بفاس
- مسجد سيدي دراس بفاس
د. عبد العزيز توري باحث بوزارة الشؤون الثقافية

يحيى بن يحيى الليثي أول مرجع للمالكية في الغرب الإسلامي

د. محمد بنشريفة

عضو أكاديمية المملكة المغربية

من عظيم فضل الله على المغرب وعميم نعمته عليه أن كان منه رجل اشتهرت الموطأ بروايته واقترن اسمها باسمه فلا تذكر الموطأ للإمام مالك إلا ويذكر راويها يحيى بن يحيى. وغلاف كتاب الموطأ المنتشر في العالم يحمل اسم مؤلفه مالك بن أنس وراويها يحيى بن يحيى فمن هو هذا الرجل الذي أدرك هذه الدرجة الرفيعة ؟

ولعله يحسن بي أن أبدأ التعريف به بسرد قُعدُ نسبه وذكر موطن سلفه وسأعتمد في هذا على المؤرخ الحافظ الناقد ابن عبد الملك المراكشي الذي عُرِف بضبط أسماء المترجمين وضبط أسماء بلدانهم، قال رحمه الله : «يحيى بن يحيى بن كثير بن وسّلاسن ابن شَمَل بن مَتَقايا المصمودي الصادي الركوني ؛ ووسّلاسن بالواو مكسورة والسين الغفل ساكنة ولام ألف وآخره سين غفل ونون (ومعناه بالبربرية : سمعهم) وشَمَل بالشين معجمة مفتوحة وميم ساكنة ولامين أولهما مفتوح (ومعناه الأشهب) ومَتَقايا بميم مفتوحة ونون ساكنة وقاف معقودة وألف بعده ياء مسفولة وألف (ومعناه قاتل هذا) والصادي يصاد مشربة صوت الزاي وألف ودال مهملة منسوبا (إلى صادة) في جبل صرصر والركوني براء وكاف مضمومتين وواو بعدها نون نسبة إلى ركونه في هذه الجهة أيضا ومتقايها هذا الوارد في نسب يحيى من بلد آقَاقن بقافين معقودتين قبل أولاهما وهي مشددة همزة ممدودة وثانيهما مفتوحة مخففة بعدها نون وآقَاقن هذا أوأجاجن بمقربة من بصرة الذبان بجهة جبل صرصر من نظر قصر عبد الكريم».

بدأت بهذا الكلام للدلالة على هوية المترجم البربرية ودقة المؤرخ البالغة وكثير جد يحيى هو المنتقل من بلده النكور في المغرب إلى الأندلس التي كانت فيها نسبة كبيرة من البربر الذين آزرُوا عبد الرحمن الداخل وكان منهم كثير المذكور، وقد وجهه الأمير لإحضار عمته وأختيه من الشام ويحيى والد يحيى كان واليا على الجزيرة الخضراء وفي عز هذا الوالد الوالي ولد يحيى الليثي أوالمصمودي الذي ستنتهي إليه الرئاسة

بالأندلس في العلم، ويبدو أنه نشأ مدلاً يرسل شعره ويتزين بزى أبناء خدام الدولة وكان يدخل جامع قرطبة ويمد بمجلس أول من أدخل الموطن إلى الأندلس وهو زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبظون فيقعده عنده وقد أعجب ذلك زيادا فأدناه يوماً وقال له : يا بني إن كنت عازماً على التعلم فخذ من شعرك وغير زيك ففعل ذلك واجتهد حتى برع تلاميذه ثم قال له زياد : إن الرجال الذين حملنا العلم عنهم باقون وعَجَزُ بك أن تروي عن دونهم فخرج يحيى من الأندلس وهو ابن ثمان وعشرين بعد أن استسلف له زياد مالاً إذ رَغِبَ عن مال أبيه ومضى فحج ولقي الإمام مالك سنة تسع وسبعين ومائة فسمع منه وروى عنه الموطن التي كان سمعها بالأندلس من شيخه زياد.

ومما يروى عن يحيى عندما كان يحضر مجلس الإمام مالك في المدينة «أنه كان عنده يوماً جالساً في جملة أصحاب مالك إذ قال قائل : قد حضر الفيل فخرج أصحاب مالك كلهم لينظروا إليه، ولم يخرج معهم فقال له مالك : مالك لم تخرج فتراه إذ ليس بأرض الأندلس فقال له يحيى : إنما جئت من بلدي لأنظر إليك وأتعلم من هديك وعلمك لا إلى النظر إلى الفيل، فأعجب به مالك وسماه عاقل الأندلس، ولما ودع الإمام مالكا سأله أن يوصيه فقال له : عليك بالنصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم.

ولم يلبث بعد عودته إلا يسيراً حتى مات أبوه وإلى الجزيرة الخضراء فأخذ ما طاب من مال أبيه وعاد مرة أخرى إلى المشرق فلقى بمكة والمدينة ومصر جلة أصحاب الإمام مالك كابن القاسم وابن وهب وغيرهما.

ومما يحكى عن يحيى حينما كان بمصر يأخذ عن ابن القاسم أنه قال : لقد تقى إلى النساء خلال أيامي مع ابن القاسم بمصر فاشتريت جارية بها، فوالله ما رأيت لها وجها طول ما أقامت عندي حتى بعته اشتغالا بابن القاسم وعلمه، فقيل له : يا أبا محمد : تمنى هذا الأمر مما يفسد النية فقال : لا والله، وما عقل من لم يتمن ذلك قال الله تعالى : ﴿واجعلنا للمتقين إماما﴾.

وقد أخذ يحيى بمصر أيضاً عن عبد الله بن وهب وعبد الله بن نافع وأشهب، ومما حكى عن هؤلاء الأئمة مما يقع بين المتعاصرين قوله : كنت أتى عبد الرحمن بن القاسم فيقول لي : من أين يا أبا محمد ؟ فأقول له : من عند عبد الله بن وهب. فيقول لي : اتق الله فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل، ثم أتى عبد الله بن وهب فيقول لي : من أين ؟ فأقول من عند ابن القاسم فيقول لي : اتق الله يا أبا محمد، فإن أكثر هذه المسائل رأي، قال يحيى : رحمهما الله فكلاهما أصاب في مقالته : نهاني ابن القاسم عن اتباع ما ليس عليه العمل من الحديث وأصاب، ونهاني ابن وهب عن غلبة الرأي وكثرته وأمرني بالاتباع وأصاب.

ولما رجع يحيى من رحلته الثانية إلى الأندلس كان أميرها هو الحكم بن هشام المعروف بالربضي، وكانت الصدارة العلمية حينئذ لشيخه ومن هم في مقام شيوخه كزياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطين ويحيى بن مضر وطالوت بن عبد الجبار وقرعوس بن العباس وعيسى بن دينار ومحمد بن بشير. وقد بدأ صعوده في عهد هؤلاء الشيوخ الكبار على عهد الحكم بن هشام، ومما يدل على ذلك قوله للقاضي محمد بن بشير: «إن الحالات بالناس تتغير ولا تثبت فإذا عُذِّل عندك الرجل فحكمت بشهادته عن صحة نظر ثم تناول العهد وعاد للشهادة عندك، فأعد فيه نظرك وكلفه التعديل إن ربك واستأنف الكشف عنه فعمل بذلك».

وقد أجمل المؤرخ ابن حيان سيرة يحيى منذ عودته من رحلته الثانية إلى وفاته فقال: «وقدم إلى الأندلس في أيام الأمير الحكم وقد استكثر فانتشر به وبعيسى بن دينار فيها علم مالك ورجعت الفتيا إلى رأيه فانتنى الناس إلى سماع الموطأ من يحيى بن يحيى وأعجبوا بتقييده فلم يلبث إلا يسيرا حتى كان من هيَّج الربض ما كان ولحقه الطلب وخاف على نفسه فخرج عن قرطبة هاربا فيمن هرب ولحق بطليطلة فلم يزل فيها حتى أمنه الأمير الحكم آخر أيامه وأعطاه أمانا مؤكدا اطمان إليه فرجع إلى قرطبة عن فاقة بالناس إليه فاعتلت من يومئذ منزلته وتضاعفت رئاسته وتناولت مدته إلى أن هلك على أجل أحواله فتفاقدت أهل زمانه». وهيح الربض الوارد في هذا الإجمال فصله المؤرخ المذكور في نحو أربعين صفحة من كتاب المقتبس وقد كاد هذا الهيح يغصف بالأمير الحكم إذ كان عبارة عن ثورة قام بها العامة سكان الربض أي الحي الهامشي من قرطبة واتهم الفقهاء بتحريضهم على الثورة وقد قضى الحكم على هذه الثورة وأعدم ثلاثمائة من زعمائها ونفى أهل الربض من الأندلس فتفرقوا في البلدان ومنهم من وصل إلى فاس التي احتضنت عددا منهم وهرب عدد من الفقهاء واختفى بعضهم وكان يحيى وأخوه فتح من الذين خرجوا هاربين من بطش الأمير الحكم الذي أمر البوابين أن يقتلوا كل من يجتاز بهم ممن ينكرونه ولما وصلا إلى باب اليهود مثلثمين عدل أخو يحيى إلى كبير البوابين لصداقة كانت بينه ليوصيه بمن يخلفه وكشف له عن وجهه فساعة وقعت عينه عليه أمر بضرب عنقه ويحيى ينظر من بعيد فتزايد نكره وبالغ في التكر ونزل في طريقه إلى طليطلة بقوم من مصمودة قبيله فراموا الفتك به لأخذ ما كان معه من المال فأنذرته ابنة أحدهم بذلك فلما اجتمعوا معه للعشاء قام كأنه يريد قضاء حاجته فوجد فرسا ركبته وسار قاصدا طليطلة، ولما أبطأ عليهم خرجوا فوجدوه قد فات ولما وصل إلى طليطلة رد الفرس إليهم وقد أجاره أهل طليطلة وطالبهم الأمير الحكم بإسلامه إليه فلم يفعلوا وظل في هذه المدينة إلى أن بذل له هذا الأمير الأمان وأرجع إليه متاعه وماله فعاد إلى قرطبة في أخريات أيام الحكم ولما وصل إليها باع جميع عبيده واستبدل بهم فقيل له في ذلك فقال نكره أن يصحبنا من عرف ما دار علينا من الهرب والذل.

لقد زادت هيبة يحيى وعلت مكانته بعد هذه الحادثة ولم يبق من ينافسه فانفرد بالرياسة ولا سيما بعد موت الحكم وتولى ولده عبد الرحمن الذي كان يبجله تبجيل الأب ولا يرجع عن قوله ويستشيريه في جميع أمره وفيمن يوليه ويعزله فكانت له سلطة قاضي القضاة من غير أن يحمل هذا اللقب أو يعين فيه ترفعاً عنه، وهذا هو الذي يؤكد ابن حزم إذ يقول: «مذهبان اشتهرا في مبدأ أمرهما بالرياسة والسلطان: أحدهما مذهب أبي حنيفة في المشرق فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف صاحب أبي حنيفة كان لا يولي قضاء البلدان إلا المنتمين إلى مذهبه، والآخر مذهب مالك بالأندلس فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان فكان لا يلي قاض إلا بمشورته واختياره ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه».

وقد ذكر القاضي عياض وغيره أمثلة تدل على أنه كان المرجع الأعلى وصاحب الكلمة الأولى في الفتاوى والأحكام ونقتصر في هذا العرض الموجز على مثال واحد منها فقد وقع الأمير عبد الرحمن على جارية له في يوم من رمضان ثم ندم وبعث في يحيى وأصحابه فسألهم فبادر يحيى وقال: يصوم الأمير أكرمه الله شهرين متتابعين فلما قال ذلك يحيى سكت القوم فلما خرجوا سألوه لم خصه بذلك دون غيره مما هو مخير فيه من الطعام وأعتق فقال: لو فتحنا له هذا الباب وطئ كل يوم وأعتق فحمل على الأصعب لئلا يعود». وساق القاضي عياض أيضا حكاية وقعت للإمام يحيى مع الحاجب عبد الكريم بن معيذ تدل على صلابته موقفه مع كبار الدولة وترفعه عن صلاتهم واستغنائهم عنها بما وهبه الله من الغنى وبما رزق من الحظوة وعظم القدر وجلالة الذكر ولم يعط أحد من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام ما أعطيه يحيى بن يحيى.

ومع مبلغه من العلم وشهرة روايته للموطأ فقد ظهر في آخر حياته من يحاول مزاحمته ومنافسته وانتقاده ومن هؤلاء عبد الملك بن حبيب ومحمد بن يوسف ابن مطروح وقد حكى محمد بن حارث الخشني أمثلة من ذلك في كتابه أخبار الفقهاء والمحدثين وسرد ما وقع من الغلط في رواية يحيى للموطأ ولعل بعض الاعتراضات على يحيى كانت بإيعاز من الأمير عبد الرحمن مع أنه كان يبجله في أول أمره وكانت كذلك بسبب تشدد يحيى وأصحابه الذين سماهم الأمير سلسلة السوء.

إن أخبار يحيى بن يحيى المصمودي كثيرة غزيرة لا يستوعبها إلا كتاب وقد توفى رحمه الله سنة 234 هـ عن اثنين وثمانين سنة وخلف ولدين عالين هما إسحاق وعبيد الله. وقد تسلسل الفقه والعلم في أسرة يحيى بن يحيى جيلا بعد جيل فقد ترجم القاضي عياض لسبعة أعلام منهم وتوجد تراجمهم أيضا في كتب التراجم الأندلسية وغيرها رحم الله الجميع.

بعض الرواد الأوائل الذين ثبتوا مبادئ الفقه المالكي بالمغرب

أ. عبد العلي العبودي
عضو المجلس الأعلى للقضاء

تقديم

- نشأة المذاهب الفقهية :

إن نشأة المذاهب الفقهية لم تتم إلا في القرن الثاني للهجرة متفرعة إلى عدة مذاهب إسلامية من بينها، وثانيها، مذهب الإمام مالك إمام دار الهجرة، الذي ولد سنة 93 بالمدينة المنورة وتوفي بها عام 179 للهجرة كذلك.

ولقد ظهرت هذه المذاهب إما منفردة في أماكن معينة. أو مع مذاهب أخرى في عدة بلدان من العالم الإسلامي، لكن جميعها عند التكوين الأولي لم يتجاوز المناطق الأولى من هذا العالم لظهوره تبعاً لانتشار هذا الدين الحنيف. وكان ذلك كله بعد عصر النبوة وزمن خلفائه الراشدين من بعده، لأن هذا العصر يعتبر فترة خاصة للمسلمين عند اعتناقهم الدين الجديد، ولأنه امتاز بنور الإيمان الوهاج، وقوة تأثير المجتمع الإسلامي الجديد بالوحي الإلهي، يُبعده كل البعد عن تأثيره بأي من المذاهب الأخرى، لقلّة الحاجة لذلك⁽¹⁾، لاسيما وأن المجتمع الإسلامي لم يعرف النقاش في مثل هذا الأمر إلا فيما بعد. وخاصة بعد عصر الخلفاء الراشدين ورغم ذلك كانت سيمته العمل بما صدر من فتاوي الصحابة واتباع أحكام علمائهم المتقين، الذين تشرفوا أو تعلموا من صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم، والثابت أن منهم من كان يحفظ القرآن الكريم، ويؤمن رواية الحديث النبوي الشريف، الذي سُمع منه مباشرة أو بلغهم عن قرب من زمانه صلى الله عليه وسلم من ثقات الحفاظ والرواة لأنهم ما كانوا يطبقون في حياتهم ويأخذون الأحكام إلا مما فهموه من نصوص الآيات القرآنية

(1) معالم الشريعة لصبحي الصالح ص 12 طبعة دار العلم للملايين 1975.

الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، إضافة إلى أنه يمكن - كما قال الكثيرون - اعتبار حالتهم التي كانت بسيطة لم تدعُ الحاجة فيها للفقهاء المتداول وما ظهرت الحاجة إلى ذلك إلا بعد موت العديد من الصحابة رضوان الله عليهم، وتفرّق الباقي على قيد الحياة منهم، في بعض الأمصار القريبة من المدينة المنورة، كمكة ودمشق، أو البعيدة عنها نسبياً، كبغداد بالعراق والفسطاط بمصر، والقيروان بإفريقيا، أو في قرطبة بالأندلس بعد ذلك، حيث لم يصل الأثر العلمي لأولئك الصحابة لهذه المناطق إلا بعد مُدَّة، خاصة إلى فاس بالمغرب الأقصى، أو في مراحل لاحقة، نسبياً ممن جاء إليه من تونس والأندلس.

ولقد استعرض دارسو تاريخ الفقه الإسلامي منذ عصر النبوة والخلفاء الراشدين بمزيد من التثبت والتوسع، وقسموا دراستهم له بحسب الأطوار التي مر منها، على يد الفقهاء الذين اجتهدوا فيه، والمذاهب التي نشأت عن اختلافهم في اجتهادهم، كما أن منهم من قسم أطواره إلى عصر الطفولة، والشباب، والكهولة، والشيخوخة - الهرم - تبعاً لسنن الكون بالنسبة لكل مخلوق حيٍّ، وتكلموا على ذلك بشكل كاف ينير الطريق للطلاب الناشئين، والمعلمين المهتمين، والباحثين المختصين⁽²⁾.

وهكذا كان دخول المذهب المالكي «للمغرب الأقصى» في فترات على يد المُتلقين له من علماء مصر، إما عبر تونس، أو الأندلس، بواسطة فقهاء مختصين وشخصيات علمية، أو سياسية وأحياناً مبعوثة لغرض تعليم الدين الجديد، لأهله وتلقينهم مبادئه أو من أجل الجهاد في سبيل الله، لنشر الدين والعلم وتثبيت التفقه فيه بين سكانه بعد تفهم للعقيدة على وجهها الأكمل في غايتها.

ولا يمكن إغفال أن المذهب المالكي، كما وقع تاريخياً، تعرض لمنافسة مذهبية أخرى على يد بعض الفقهاء⁽³⁾ أو الحكام المتمذهبين بغيره، كمذهب الحنفية عبر تونس، أو مذهب الأوزاعي عبر الأندلس، تبعاً لحالة الإستقرار السياسي هنا أو هناك، هذا المذهب الذي كان يتبعه المغاربة، رغم اضطراب الحالات، تبعاً لانقراض دولة بإفريقيا تارة، أو بالأندلس أخرى وتبعية المغرب الأقصى لذلك الحاصل أو لقيام دولة على نهجها أو مخالفة لها بدليل أن شعوب المغرب كغيرها عُرِفَتْ بها مذاهب أخرى كالْمذهب الشيعي، إما قبل دخول هذا المذهب المالكي أومعه، أو حتى بعد انتشاره. ودون شك في

(2) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي - الفقيه الحجوي - طبعة المغرب بين 1927-1932.

(3) ذكريات مشاهير رجال المغرب للأستاذ عبد الله كُنُون/ طبعة بيروت المجلدان : 3 و4 حول : عبد الله ابن ياسين، وأبو عمران الفاسي.

أنه كان القصد دائماً هو تغييره، وإحلال غيره، من المذاهب الأخرى محله، سواء أثناء دولة الأدارسة، أو بعد ذلك أيام دولة الموحدين. أوفيميا بين ذلك كله. وكما عرف الفقه في تاريخه خارج المغرب تطورات، كذلك عرفه بالمغرب وكانت لذلك سمة الإيجاب أكثر على علاقة الأفراد والمجتمعات، وذلك لدوافع ساهمت في انتشاره وتناميه على يد جملة من علماء الشريعة وفقهائها في الغرب الإسلامي برمته وبتوسع يناسب المقام للقائمين به في المغرب الأقصى، حتى وصل إلينا بالشكل الذي هو عليه دون أن ننسى أنه حصل بعض الفتور بشأنه في بعض العصور لعدة عوامل، أشهرها ما أشير له في العديد من الكتب والدراسات، واننا لمتمنون ألا يكون ذلك النمو قد أصابته انتكاسة، يصعب التغلب على نتائجها السلبية، حتى تؤثر على ما يرحوه المصلحون من النهوض به، لارتباطه بالنهوض العام في المجتمع بأكمله في مناحي حياة أبناء الأمة بشكل أو بآخر.

والبحث حول المذهب المالكي بالمغرب العربي يستحسن تناوله في فترات :

(1) أثناء دخوله (2) بعد انتشاره، لغرض استقراره كمذهب فريد بهذه الديار.

(3) في فترة ازدهاره وحده فيما بعد على يد جلة من الفقهاء وكل ذلك يقتضي منا الإشارة لما كان عليه الأمر قبل ظهور المذاهب المختلفة الباقية منها أو المندثرة، كما هو معروف منذ بداية عصر الفتح الإسلامي للمغرب إلى توقف الاجتهاد الفقهي به أو بغيره من دول العالم الإسلامي، تبعاً لتقسيم بعض من تدارس الموضوع قبلنا، وهم أكثر اطلاعا، وأشد تحفظاً في النقل والفهم مما اكسبهم ثقة وتقديراً فيما تركوه من أثر رغم ما يمكن أن يكون قد حصل من أمثالهم تجاه عملهم من إضافة لما قالوه من فكرهم، أو أخذوه عن غيرهم، مبتدئاً بفصل تمهيدي عن عصر النبوة.

وهذا ما يمكن اعتباره مسلكاً يتبع في هذا البحث، مبيناً ما حصل قدر الإمكان في تلك الفترات أو المراحل التي اجتازها تطور الفقه على مذهب الإمام مالك رحمه الله - المذهب الوحيد المنبع بشكل رسمي وعلني بالمغرب الأقصى، وبشكل عام في الغرب الإسلامي، وذلك على ثلاثة مراحل كما قلت سابقاً، وتعتبر بكل المقاييس مختلفة كثيراً أو قليلاً عن بعضها البعض، وهي :

أولاً - فترة دخول المذهب المالكي لتونس والأندلس ثم المغرب الأقصى، وتمتد تقريباً من بداية القرن الثاني إلى وسط القرن الرابع الهجري، ويعتبر عصر الرواد الأوائل المنتهي بوفاة الإمامين : (1) دراس بن إسماعيل الفاسي سنة 358 هـ بالمغرب (2) أبي عبد الله محمد ابن أبي زيد القيرواني، سنة 386 هـ بتونس.

ثانيا - فترة انتشار المذهب، وما فرضته بعض العراقل نحوه، كما ساعدته في الاستقرار والانتشار مع غيره أحيانا، أو وحده تارة، وتمتد لغاية القرن التاسع الهجري.

ثالثا - فترة ازدهاره كمذهب وحيد للأمة المغربية ودولتها، مما زاد في تثبيته بعد فترتي : دخوله للمغرب، ثم انتشاره لَمَّا تمت العناية بدراسته في المساجد والمعاهد وحده بفروعه، وأصوله، وتمتد من القرن التاسع إلى يومنا هذا.

ومن المعروف أنه وفي الفترات الثلاثة بَرَزَ فيه فقهاء عدة، سأحاول التعرف على البعض منهم بواسطة ما قيل في تراجمهم، من المراجع التي اعتنت بحياتهم، وذكرت آثار بعضهم إن حفظ شيئا منها الزمان لنا، لِيُصْنَدِي بهم علما وعملا إن شاء الله تعالى.

- بعد عصر النبوة :

فإذا كان عصر النبوة الذي امتد ثلاثة وعشرين عاما يعتبر عصرا خالدا في تاريخ الإسلام متميزا عن غيره بالوحي الإلهي، وبمرجعية الأحكام كلها فيه مأخوذة مما ينزل في الآيات الكريمة من الوحي الرباني، على الرسول الكريم، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، المكلف بتبليغ ذلك للناس كافة كما أنزلت، والله سبحانه وتعالى، حَصَّةُ بالعصمة من الخطأ، وجعله متصفا بالصدق، والأمانة، والتبليغ⁽⁴⁾، تلك الأوصاف كلها تقتضي طبعيا الالتزام الكلي بالأبواب التي عرض على، أو أُسْتُفْتِي في أي نازلة رفعت أمامه، أو يأمر بعمل، أو يَنْهَى عنه، إلا برأي مطابق لروح ما يُوحَى به إليه من ربه، غير مخالف لرسالته، أو بما يُلْهِمُ إلى فعله، تنفيذًا لأمره سبحانه وتعالى، وصدق ربنا جل علاه في وصفه بقوله : ﴿وَمَا يَتَّبِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾⁽⁵⁾.

(4) بين علماء الملة وفقهاؤها بمنتهى الدقة أوصاف الأنبياء والرسول وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم آخرهم، وهو إمامهم وفي هذا الشأن يقول الشيخ ابن عاشر في منظومته : «المرشد المعين في الضروري من علوم الدين» ذاكرا ما يجب، أو يستحيل، أو يجوز، في حق الرسل الكرام من أوصاف تليق بمكانتهم عند ربهم، وتزيد من مقاديرهم، وتدعو لتصديقهم بأطمئنان فيما يبلغونه عن ربهم .

- يجب للرسول الكرام الصدق 1 * * أمانة 2، تَبْلُغُونَهُمْ 3، يحق .

- مُحَالُّ الكذب 1 والمنهي 2 * * كمدم التبليغ 3 يا ذكي .

- يجوز في حقهم كلُّ عَرَضٍ * * ليس مؤديا لنقص، كالمرض .

(5) الآيتان 2 و3 من سورة النجم المكية.

- وتوضيح الأمر أشير إلى أمثلة من فتاويه، وأحكامه صلى الله عليه وسلم فيما يلي فللرسول الكريم عدة أجوبة، وفتاوى، فيما أستفسره الصحابة حولها في المهم من الأمور وأحكّم بها في نازلة معينة منها - كنموذج : فتوى للرسول صلى الله عليه وسلم في أمر من أمور العبادات⁽⁶⁾.

1- سئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن الوضوء بعد أكل المتوضئ لحوم الغنم والإبل فأجاب : «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ». معطيا بذلك الخيار للسائل ليعمل بما يراه أنسب لحالته التي عاشها في وقته، تاركا له الصلاحية في فعل الأنسب

2- وسألته أم سلمة عن حُكْمِ احتلام المرأة فقالت يا رسول الله : إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : أَوْتَحَلَّمِ الْمَرْأَةُ ؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «تَرَبَّتْ يَدَاكَ» (يريد بذلك حثها على الإلتباه وتدبر الحكم)، «فَبِمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدُهَا» ؟.

وكنموذج آخر من أحكامه صلى الله عليه وسلم في مسائل الأسرة :⁽⁷⁾

1- قضى صلى الله عليه وسلم بين زوجين في حضانة ابن صغير لهما لم يبلغ الحلم، اختلفا وترافعا أمامه في شأن من يحضنه منهما، حيث اجلس الأب ها هنا، والأم ها هنا، ثم خير الصبي وقال : «اللَّهُمَّ أَهْدِهِ» فذهب الصبي إلى أمه فأخذته بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لها به.

2- ومثله في نازلة رافع ابن سنان لما أسلم وأبت امرأته أن تسلم، ففعل صلى الله عليه وسلم نفس الشيء معهما، بأن دعا لصبيتهما بالهداية فاخترت أباهما.

والأمر في كل ذلك سواء، تعلق بمشكل دنيوي محتاج لإعطاء فتوى صالحة لحلّ مُشكل في حاضر حياة المسلمين، خاصة كانت أوعامة، أوحى فيما ينتظره كل عبد من جزاء إلهي غداً في دار البقاء، على عمل قدّمه أوخطأ ارتكبه، يرجوه سبحانه لعله يغفره له غداً عند لقائه في دار البقاء، يوم الجزاء.

والرسول صلى الله عليه وسلم، لما كان يبين للناس كل ما يطلبونه منه من أحكام، لفض النزاع أوللبت في خلاف عرض عليه، لم يكن يحيد أبداً عن أي أصل في الدين نزل به الوحي عليه، أوألهم إلى قوله أوفعله من خالقه سبحانه، تطبيقاً للنصوص القرآنية، أو توضيحاً لأحكامها الربانية، وهو ما عرف بالسنة النبوية الشريفة القولية منها أو الفعلية.

(6) من فتاوى الرسول ﷺ لابن قيم الجوزية طبعة : دار القرآن - القاهرة.

(7) من أقضية الرسول ﷺ لابن فرج المالكي القرطبي طبعة : دار العلم بيروت.

جاء في كتاب الدلائل للإمام الأصيلي⁽⁸⁾ عن ابن عمر رضي الله عنه أن رجلاً اشترى نخلا من مالکها كان قد أبرها صاحبها البائع، واختلفا على الغلة من تكون الثمرة فتخاصما إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال الحكم في النازلة : «إن الثمرة لصاحبها الذي أبرها، إلا أن يشترطها المشتري». أي يصرح أثناء البيع بكونها خارجة منه، وهكذا حكم صلى الله عليه وسلم في النزاع بينهما بأن الشرط يعمل به إذا لم يُحرّم حلالاً أو إذا لم يُحلل حراماً، أما الأصل فالغلة لمن أبرها.

هذا فيما يرجع لما كان يقوم به الرسول الكريم بنفسه كمفت، في مشكل يُسْتَفْتَى فيه، أو كحاكم في نزاع يرفع إليه للبت في شأنه، وأحياناً قد يقع أن يُتَّيَّبُ الرسول ﷺ غيره في ذلك، لَمَّا أسلم الناس خارج مكان وجوده ﷺ، وهكذا ثَبَتَ أنه كان يأذن صلى الله عليه وسلم لعلماء الصحابة الذين تحقق من كونهم فهموا أهداف الرسالة وأحكامها الطاهرة الصالحة لكل زمان ومكان. حيث ثبت أنه أحياناً يأمر أحد هؤلاء الصحابة، الذين صاروا مؤهلين للقيام ببعض المهام في الفتوى للسائلين، أو إصدار حكم للمترافعين، بشرط أن يكون من الممكن تفويض الأمر منه، صلى الله عليه وسلم لبعضهم، كالحكم خاصة بين الناس خارج مكان وجوده، كما نستفيذه من حواره صلى الله عليه وسلم مع الصحابي الجليل سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه، لَمَّا قَرَّرَ أن يُرْسِلَهُ وَالْيَأْ وَقَاضِيًا لِلْيَمَنِ، وَسَأَلَهُ : «كَيْفَ تَصْنَعُ إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟» قال : أقضي بما في كتاب الله، قال : «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قال : فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، قال : «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟» قال : أَجْتَهِدُ رَأْيِي لَا أَلُو. فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : «الْحَمْدُ لِلَّهِ، الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ، لَمَّا يُرْضَى رَسُولَ اللَّهِ»⁽⁹⁾.

وإذا كان عصر النبوة قد حدث فيه ما يستوجب الفتوى لمسلم، أو حكم لمتخاصم، وكان الطالب لذلك بحضرة مقام النبوة، فالأمر كما بيَّناه، ولكن الحاجات للفتوى، وللأحكام من ضروريات الحياة، والرسول ﷺ ما هو إلا رسول من عند ربه فسوف يموت، كما هو واضح بقول الله تبارك وتعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ فكيف العمل؟ وهو ما سنراه في الفقرات التالية بحول الله.

(8) راجع ترجمته في كتاب : ذكريات مشاهير رجال المغرب للأستاذ عبد الله كُتُون المجلد 4.

(9) هذا الحديث رواه الجماعة كلهم عن أبي هريرة إلا الترمذي فقد رواه عن عمرو بن العاص / انظر معالم الشريعة لصبحي الصالح ص 12 طبعة دار العلم للملايين 1975.

- عصر الخلفاء الراشدين :

ولما كان دوام البقاء هو لله وحده فإنه توفى الرسول صلى الله عليه وسلم، وتولى خلفاؤه الأمر بعده، وجاء ما عرف تاريخيا بعصر الخلفاء الراشدين، والفقهاء من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، وهو العصر الذي يغطي بقية القرن الأول والجزء القليل من أول القرن الثاني للهجرة.

كان هذا العصر يمتاز غالبا بالتقيد بما كان نزل به الوحي في القرآن الكريم الذي حُفظ في الصدور قبل أن يُجمَع كتابُ الله العزيز في الصُّحُف، أو بما رُوِيَ من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ودُوِّنَ في كتب السنة النبوية، مما يُمكنُ من القول بأنه أنتفت مع هذا كله الضرورة الداعية للاهتمام بعلم الفقه، لا سيما بما يُعرَفُ به في نصوص أهله من الفقهاء بالمعنى الدقيق له في الاصطلاح وكما عُرِفَ فيما بعد «باستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية»، وعلى رأس تلك الأدلة، الآيات القرآنية، وبعدها نصوص الأحاديث النبوية الصحيحة، ولم يدون اجتهادٌ كثيرٌ في هذا العصر من المعنيين بالأمر⁽¹⁰⁾ سواء الفقهاء منهم أو القضاة، أو الولاة والحكام، لاعتبارات قد لا تعرف إلا فيما بعد عصر النبوة على الخصوص في عصر الخلفاء والتابعين.

وإنما كان اجتهاد العلماء فيما بعد من التابعين أو تابعيهم، قليلا، ويعتبر بكونه نشاطا فقها سهلا بسيطا، اتسم بعدم التعقيد في الآراء، ولو عند المناقشات أحيانا، حول رأي ما، أو في موضوع معين لاختلاف شرح الدليل المعتمد، أو في الفهم المتفاوت عندهم للنصوص التي بين أيديهم، مكتوبة، أو محفوظة في الصدور، والكثير منها قد تكون لم تصلهم، ولكنهم علموا بها عند غيرهم، أو تناقض الحكم الذي صدر قبلُ فيما كان بينهم وتشوفوا للإطلاع على مأخذه.

علما بأنهم كانوا كلهم لا يريدون أخذ أي حكم إلا من الأصلين : القرآن الكريم، وألحديث النبوي الشريف، ويتقيدون بشرط ألا يؤدي عملهم في ذلك إلى الخروج عن النهج القويم المتعارف عندهم وبينهم، كصحابة للرسول أجله، أو تابعين لصحابته الكرام، لأنهم جميعا كانوا يعترفون، إما سرّاً في قرارة أنفسهم، أو علانية لغيرهم بكونهم لم يبلغوا مرتبة عالية تبيح لهم الاجتهاد بمعناه الاصطلاحي الذي اشتهر في الأخير، وإن لم يتم التصريح منهم بما ذكر إلا قليلا وبشكل مقبول، بدليل أن البعض من الصحابة كان يعتذر عن الإفتاء في أي نازلة يسأل فيها عن الحكم الشرعي، رغبة

(10) تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور محمد سويف موسى - طبعة : دار الكتب القاهرة.

في ألا يقوم بذلك إلا بعد أن يستزيد في الاستقصاء حتى يتمكن من معرفة حقيقة الأمر في واقعه، للفهم لها أكثر، أو لاستشارة غيره من حفاظ الحديث ورواته، ليُقنّي برأيهم، أو بحثاً عن الصواب في رأي لمن عِلِمَ أكثر من أي مُسْتَشَارٍ آخر ليكون قوله في النهاية مدعاة للقبول، سالماً من أي خللٍ أو تجاوز عن مقصد الشارع الذي كانت مبادئه مقدسة وما تزال إن شاء الله كذلك.

وعلى كل حال فإذا اجتهدوا، كما يتبين في حوار سيدنا رسول الله مع رسوله لليمن ليحكم بين المسلمين معاذ بن جبل فإنهم كانوا يجتهدون أحياناً بحسب طاقتهم العلمية الخالية من أية فلسفة، متشبعين في ذلك بروح آيات الأحكام في القرآن، وبُورِ عصر النبوة القريب منهم مستأنسين، ومعتمدين في اجتهادهم المحدود على فهم الحديث النبوي الشريف الذي رواه الجماعة عن الصحابي الجليل سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه، وهو: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»⁽¹¹⁾. ومنه وعلى هديه، بنوا في قضايا طبقاتاً لبدأ: الرجوع إلى الصواب إن ظهر بعد خير من التماذي على غيره. متوكلين على الله تعالى، الذي يحب المتوكل عليه، ولما أثار عن عمر لما بدا له الصواب في غير جانبه أنه قال: «كُلُّ النَّاسِ أَعْلَمُ مِنْكَ يَا عُمَرُ! دُونَ حَرْجٍ وَلَا إِحْرَاجٍ».

ورغماً عن ذلك كله، فالباحث في عمل وآثار هؤلاء العلماء من الصحابة رضوان الله عليهم حول قضايا أفتوا بها أو حكموا فيها، دون شك سيعثر على أن منهم من قام ببذلٍ لمجهودٍ يثبت ما قيل في حقهم من تقدير، ويبيّن بأن ذلك كان مساعداً على خلق نوع من الأحكام، كان الصوابُ سيمتها فسُميت في عهدهم وبعده، «بالأحكام الشرعية» لما عمِلَ بها، ثقة فيها، وإيماناً بمصداقيتها وصلاح تطبيقها على ما نزلَ بهم في مجتمعهم من أحداث تقتضي تطبيق تلك الأحكام السابقة عليها وهم فقهاء، وأئمة في الفهم، يذكرهم تاريخهم بكل فخر واعتزاز، لما أُعطيَ لها من أهمية واعتبار، وجُعِلَ لعملهم من أهمية لا تُنكر.

- أهمية الفقهاء في المجتمع :

ولما ظهرت ثورات بعد هذا العصر سواء لأسباب دينية أو سياسية أولهما معا، إذ غالباً ما يحدثان في آن واحد، ولكنها أعطت للفقهاء تلك الأهمية في المجتمع بسبب عملهم، ولو كان هناك من أنكر عليهم رأيهم، مما سهل نشوء مذاهب فقهية، تختلف

(11) تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري بك طبعة دار المعرفة - لبنان.

إما باختلاف البلدان أو المراكز الحضرية في عدد من الأقاليم، أو باختلاف قدرة أصحاب الفقيه علماء وفضلاً فيها حتى تمكنوا من نشرها خاصة لما وقع أن اتصل هذا أوزاك ببعض الملوك أو الأمراء سواء لينتصر لهم أو عند التنافر معهم، عندما ينتقد سلوكهم بسبب طلب فتوى في أمر عقدي كمسألة خلق القرآن، أو أمر سياسي، كمبايعة فلان بالخلافة، وحرمان آخر منها، اعتماداً على عدة أسباب مجتمعة، أو على البعض منها، إذا كانت كافية في المجال المراد أن يتدخل فيه هذا الفقيه، أو ذلك الأمير.

من أمثلة ذلك حالات متعددة، وقعت ببغداد مع الإمام أحمد بن حنبل، وفي المدينة المنورة مع الإمام مالك، وفي الأندلس أيام الأمويين، وفي المغرب الأقصى عند قيام الموحدين، بعد المرابطين، وفي تونس أيام الأغالية، كما في غير هذه الأقطار لما وقعت أحداث أخرى شبيهة.

- عصر التابعين وتابعيهم :

ولما كانت لوفاة الرسول آثارها العظيمة على الحياة، تبعاً لاختلاف مصالح الناس وتطورها، ولا يستطع أحد أن يوقف تلك الآثار أو يمكنه أن يقتصر على البعض من تلك المطالب منها في البحث عن الحلول المناسبة لكل مشكل جديد قد يحدث، لهذا كانت ضرورة التطور واقعا مُلجًا، ومتابعتها ضرورياً للناس سلباً، أو إيجاباً، تبعاً لمصلحة خاصة أو عامة.

ولم يتوقف الأمر بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، في مثل هذا الشأن عند حد، رغم تغير الحاجة لعلاج المشاكل الطارئة بعد وفاة جل فقهاء الصحابة، المعترف لهم بالفضل والصلاح، والعلم والورع، والحكمة في إبداع الأحكام الشرعية لحفظهم القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة وفهمهم لها، ولأمانتهم في نقلها، وتطبيق أوامرها بروح إيمانية.

وكان ذلك ممكناً للغاية آخر القرن الأول الهجري، ولتزدهر بعد ذلك في ساحات العمل المختلفة حسب تغير النمط الجديد للحياة، ثم لتتخذ أخيراً مظهراً أو شكلاً مغايراً لما كان معهوداً قبل عصر التابعين وتابعيهم خضوعاً لتغير نظام الحياة ومظاهرها، مما فرض وأوجب أن يساير الاستنباط للأحكام وُصِفَتْ بالجديدة عند المسلمين، سواء في نمطها الذي تغير أو بسحب الثابت منه والمعهود عند هذا أوزاك في المجتمع، وكان هذا المتغير الناشئ عن عدة عوامل، هو الذي جعل الحاكم يحتاج إلى أن يقوم بمراعاة كل الأمور الخاصة والعامة للمسلمين، وكذلك يعين من يفتون لهم في أمور الدين، أولاً، وشؤون الحياة كلها أخيراً.

ولا يقوم بذلك إلا من كان من العلماء القادرين على فهم النوازل والحاجيات العلمية والفقهية في جلها، بحسب ما تطرحه المشكلات المعقدة منها، مع مراعاة رغبات المجتمع ومصالح أفراده ورجالاته، والنشطاء منه في مجالات الحياة على اختلافها، مما أدى إلى كثرة الآراء واختلاف أسس بنائها العلمي، أو الفقهي الناشئ عن كثير من المناقشات في شتى الحالات، دعا إلى تطويرها، حتى كانت المذاهب واختلفت باختلاف أصحابها، ووجد لها من الأتباع ما شجع على تعددها وازدهار الكثير منها دون غيرها حتى قل أتباعها أو انعدم من يقول بها أحياناً.

- ظهور المذاهب الفقهية وتعددتها :

وهكذا وبعدما نشأت المذاهب الفقهية الإسلامية، وانتشرت في عدة جهات خارج المدينة المنورة، اجتهد أصحابها طبعاً في المحافظة على الأخذ وجُلّه كان مما جاء به نصوص الشريعة الإسلامية الغراء من أحكام سواء في العبادات والمعتقدات أو في المعاملات والعلاقات الدنيوية الأخرى، أخذوا لها من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، لكن مع اختلاف في طريقة الأخذ منها أو الترجيح عنده لبعضها.

ولا يخفي أثر اتساع رقعة العالم الإسلامي على الجميع، حيث هاجر كثير من علماء الصحابة، الذين انتشروا في أطرافه وأخذ عنهم من خلفهم من التابعين علماء وصالحاً، وكان اختلاط هؤلاء المسلمين بإخوانهم خارج الجزيرة العربية، ولهم حضارتهم وهذا أيضاً هو الذي أحدث تغييراً ما في شبه الجزيرة من ثقافة، وتخالف عادات مجتمع أولئك الذين فارقوه، أو الذين حلوا به من خارجه، إيماناً من الجميع بأن الإسلام لا يمنع من يعمل بما عند المجتمع الجديد بشكل أوبأخر، لكن في الإطار المعين عقدياً، دون التخلي عن مبادئ الإسلام السمحة، وقواعدها الحقة، سواء ما تعلق منها بالمعاملات المدنية والتعاقدية حولها، أو بما كانت له اتصالات بغيرها من حالات الإنسان الشخصية أو علاقاته الأسرية، التي تقضي أو توجب التربية على قواعدها في مجتمع الإسلام والتطبيق لقواعده السمحة، الصالحة لكل زمان ومكان.

وأهم أساس لها علاج مشاكل المجتمع الجديد وعلى أساس ذلك التغير أصبحت المذاهب تحاول أن تعالج مشاكل هؤلاء السكان في كل ما احتيج له ومعه الناس إلى البحث منهم على ما يحفظ مصالحهم ويطمئنهم فيها بقصد اجتناب ما يجر إلى التعامل بما هو حرام في الدين، أو يبيد عن ترسيخ الإيمان بالله تعالى وتقوية النظرة

الربانية للمسلم في علاقاته مع خالقه وصيانة سلوكه في المجتمع الإسلامي مع غيره، من الذين معه وبما حصلَ فيه من تغيرات لهذا السبب أُوذاك.

ومن المعروف أن المذاهب الناشئة كانت أكثر تعدداً أول الأمر وأنه انقرض بعضها، إما لعدم أوقلة أتباعها، سواء كانت لأسباب اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية وأحياناً قد تجتمع كلها، خاصة لما تكون الظروف الداعية والمبررة لاجتماع كل تلك الأسباب حتى يتم تنظيم مصالح من يدعمها أو يرفعها أو يريد من يحميها الظهور بقوة على غيرها بفلسفية مؤثرة أكثر اتجاه غيرها، ولعله مما يدعو الباحث إلى إعطاء مثل هذه النظرة الضرورية على عصور نشأة الفقه الإسلامي من خلال عمل واجتهاد بعض ممن استنبطوا أحكامه، اعتماداً منهم على الأسس الأولى، وأصلية الأصيلين، الذين هما القرآن الكريم الموحى به للنبي صلى الله عليه وسلم، والأحاديث النبوية الشريفة، المروية عن الرسول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، في محاولة لمعرفة كيفية وصول العلم بالأصليين المذكورين وإقراءهما من طرف أولئك السادة الفقهاء المبعوثين لإفريقيا - تونس -، من طرف الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، أو من طرف غيرهم للأندلس قبل، وأثناء، وبعد الخلافة الأموية بها الناشئة بعد انقراض دولتهم بالمشرق⁽¹²⁾، وذلك بتوسع أكثر يناسب المقام في المغرب الأقصى، حيث تم فيه ذلك بعد ظهور مدارس علمية كما هو الأمر بالمغرب العربي وأفريقية كما كان يسمى، الذي أسلم أهله جزئياً أو كلياً فكان لا بد وأن يتأثر بذلك، وسيؤثر هو في غيره فيما بعد على يد أولئك الرواد، الذين أدخلوا المذهب المالكي للمغرب الأقصى، كدُرّاس ابن إسماعيل، وعبد الله بن ياسين، على اختلاف بينهما في العمل الذي تأثر به أو أثر هو به في مجتمعه ووسط عمله وطريقته التي اتبعها.

ولقد كان الفضل كل الفضل في توصيل العلم بالإسلام ومبادئه لتثبيت أركانه والتفقه فيه من طرف هذا أُوذاك أو على يد تلك البعثة أو غيرها رغم ما وقع قبل ذلك من التشكك في مصداقية هذا الدين الجديد على سكان المنطقة خاصة في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، لأنه تمت محاربة الدعوة من لدن بعض أصحاب المصالح الأنية، الذين يحاربون كل جديد خوفاً منه، ورغم ذلك انتشر الإسلام بشكل واسع بعد الاقتناع به في هذا الجزء من الوطن الإسلامي، وقُضِيَ على ما ظهر من مناوشات، أو أقيم من حروب للدعاة أو في مواجهات دامية بين السكان الأصليين والعرب الفاتحين⁽¹³⁾.

(12) راجع كتاب معالم الإيمان للكناني التونسي/الأجزاء الخمسة./ طبعة دار الغرب الإسلامي.

(13) ترتيب المدارك بأجزائها/للقاضي عياض/ طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والفكر السامي للحجوي طبعة المغرب وتونس بين 1927-1932 م والمشاهير للأستاذ كنون.

- المذاهب الباقية الآن :

لم تنتشر المذاهب الإسلامية الفقهية بشكل متواز مع بعضها في نهاية الأمر لكنها تفاوتت في قوة انتشارها مما أدى لبقاء بعضها، واندثار الآخر منها فالباقية الآن هي : المذهب المالكي، المذهب الحنفي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي، والمذهب الشيعي مع اختلاف في نسبة أتباع كل منها، تبعاً لنمط حياة كل جماعة من أصحابه وأتباعه ومواقع مجتمعه شرقاً أو غرباً، أو ما يعتبر مميزاً له عن غيره في بدايته حسب نشاط علمائه، أو من خصوصية الاقتناع به عند صاحب كل واحد في اختياره لقواعد ومبادئ بنائه، أو الآثار الصالحة المرثية له الواجب الاستفادة منها في الشؤون الدينية للأمة الإسلامية ودنياها، وهذه الاختلافات ولو أنه كان يجب أن تؤدي إلى البحث الجدي لإعمال كل وسيلة تساعد على ما يقارب بين المذاهب كلها وتترك ما يباعد بينها بسبب ما حصل من خلاف أو يحصل من التناظر بين أتباعها في مشارق الأرض ومغاربها، ما دامت أصولها واحدة، وما اختلف إلا الاجتهاد في الفهم لها والأخذ منها والتحمل لمبادئها، وهذا ما يوجب اعتمادها بعد الإطلاع على ما تطرق لذكره الفقهاء من العلماء المتقدمين والمتأخرين في الدراسات الفقهية وبالتحديد الدراسة المستفيضة للأصول الأصلية للمذهب المالكي، وخاصة في كتابي «الموطأ» للإمام مالك، الذي جمع فيه بين نصوص الحديث الشريف وإنزالها على بعض القضايا والمسائل المرتبطة بموضوعها، ثم «المدونة» التي تعتبر جامعةً نُصِّص لأصل المسائل التي تكلم الإمام مالك عليها، بحسب السماع منه مباشرة، أو بواسطة تلميذ أو أكثر من تلاميذه، والذين لهم كل الفضل، في ترك الكثير من آثارهم وإليهما يقع الرجوع في كل دراسة للكتابين، مع شروحهما أو مما نقل فيهما، أو علل به رأي حول نازلة ذكرت فيهما.

إذا كان القول بأن المغرب عرف دخول المذهب المالكي منذ البداية فإن ذلك كان على يد رواد أجلة، وفيها اضطلع أهله بالتأليف ودراسة قواعده وأصوله، بأشهر مدن شمال إفريقيا كالقيروان بتونس وفاس بالمغرب العربي، وقرطبة وإشبيلية بالأندلس، مما كون حركة فكرية أتت ثمارها تباعاً، وتبع العلماء والفقهاء فيها حتى أصبحت هذه الحركة الفقهية بالمغرب في النصف الأول من القرن الرابع الهجري مزدهرة خاصة بعد تأسيس جامع القرويين بفاس، فظهرت كحركة علمية شملت فيما شملته دراسة المذهب المالكي، على يد أولئك العلماء المدرسين للفقه وأصوله الذين يأخذون مبادئه من الكتاب العزيز، وتفسير آياته والحديث النبوي الشريف بحسب ما حفظ منه وتمت روايته، وكانت لهذه الثقافة - كراس خاصة بها أومع أخرى، ولكنها على كل حال لا تبعد عنها، ومن بين الذين حفظ التاريخ اسمه في هذا الميدان في النصف الأول من

القرن الرابع الهجري الإمام الفقيه دراس بن إسماعيل حيث كانت حياته غير عادية، وبقيت شهرته عالية.

والفقيه دراس بن إسماعيل يعتبره بعضهم المؤسس الأول لكرسي الفقه المالكي بمدينة فاس، وكان من صدور رجاله بَرَزُوا فيه ونشروه مع الورع في سلوكه، ونشر العلم وتلقينه لطلابه وإعطاء الكثير من الفتاوى لمن يحتاج لإرشاده، وهو صاحب المسجد الباقي يحمل اسمه بزنتة مصمودة بمدينة فاس ليشهد له بذلك بعد عصره إلى الآن. لأنه كما رُوي عنه، وتحدث عنه أقوام كان من كبار العلماء عارفاً، عابداً، ورعاً، زاهداً، ويعتبر من أوائل من أدخل المذهب المالكي إلى المغرب، ونَشَرَهُ. وقيل في حقه: (ليس في وقته من هو أحفظ منه) ومسجده المذكور هو الآن 2008 موضوع إصلاح وترقيم من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وللمسجد أوقاف عليه داخل المدينة وخارجها، تَتَضَمَّنُهَا الحوالة الحبسية العَبْدُ رَحْمَانِيَّة، وبعض سجلات الإحصاء، وله ضريح بمقبرة القباب جدد في عهد أبي عنان المريني، وفي عهد الملوك العلويين سنة ألف ومائتين للهجرة (1200)، كما تم إصلاحه بعد ذلك، وهو الآن في حالة حسنة.

وقد تعرض لترجمته كثيرون، ولكنها حسب إطلاعي لا تفي بحقه ولا تقنع المتشوف لمعرفة حياته ومكان ولادته، خاصة وأنها لا تشير لآثاره المكتوبة في هذا الميدان أوتلك إن كانت، وأهم ما نشر قولهم حوله: إنه نشأ بفاس - ثم رحل يبحث عن تكوينه العلمي شرقاً وغرباً، فسافر إلى الأندلس⁽¹⁴⁾ وأخذ عن شيوخ فقهاءها وإلى المشرق عبر تونس وبلاد مصر، ثم عاد إلى القيروان بتونس فأخذ عن فقهاءها الذين منهم أبو بكر ابن اللباد⁽¹⁵⁾، ولعله لم يكتف بذلك فامتدت رحلته في هذا الاتجاه إلى المشرق الذي استقر فيه أولاً بالإسكندرية ليأخذ عِلْمَ الفقيه محمد بن المواز، صاحب «الموازية»، ثم يقصد البقاع المقدسة ويؤدي بها الحج ليرجع بعدها إلى القيروان، للمزيد من الأخذ عن فقهاءها ويرافق أجلتهم كما يصحب خيارهم، فاشتهر بسعة الرواية وضبط ما يحفظه منها، ولحسن مقصده ونيته في طلب العلم من أهله أكرمه الله عند نزوله بالقيروان بالشيخ أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني صاحب الرسالة فشاطره طلب العلم وكأنه كان ينتظره ليأخذ عنه، ويروي معه، وعنه ما يزيد كلاً منهما تمكناً في

(14) المدارك للقاضي عياض طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ج 3 و5 سلوة الأنفاس للشريف سيدي محمد بن جعفر الكتاني.

(15) ابن اللباد هو محمد بن محمد بنوشاح، الرجل الصالح الفقيه الجليل القدر العالم باختلاف أهل المدينة واجتماعهم بها مطاعاً، من الحفاظ والفقهاء، رثاه ابن أبي زيد وما قال:

والموت لا بد يغشى الناس كلهم * * لكن بأهل التقى والعلم يفجعنا
لو كنت تقبل منا عنهم عوضاً * * لكننا منك نفاذهم بأنفسنا

العلم، ورسوخا في صحة المعارف، التفسيرية والحديثية وغيرها، ويصبح دّراس ممن يروى عنه ابن أبي زيد⁽¹⁶⁾، كما كان من بين من لازمه بالقيروان للأخذ عنه، أبو الحسن القابسي⁽¹⁷⁾.

- العودة لفاس :

إن هذه الرحلة للمشرق لا يستبعد أن تكون قد طالت ما بين البقاع المقدسة، وإفريقيا، وأرض الكنانة مصر. ليرجع الإمام أبو ميمونة إلى بلده فاس ويستقر بها نهائيا متفرغا لنشر العلم مما أهله ليكون الحلقة الأولى من سلسلة فقهاء وعلماء المذهب المالكي، لتبقى حياته الفكرية وسيرته العلمية بارزة في تاريخ انتشار المذهب المالكي بعد وفاته سنة 358 هـ بمحل نشأته بمدينة فاس، ثم ليتم تثبيت هذا المذهب من بعده، على يد تلامذته، مع آخرين، بالمغرب الأقصى بعد تونس والأندلس.

ولقد قالوا في هذا الشأن، إن كتاب محمد بن المواز لم يُروى بالقيروان إلا من طريق الإمام الدّراس بن إسماعيل أبو ميمونة قبل أن يعود لفاس بلده الأصلي، وموطنه المفضل، حيث تمكن من تحقيق رغبته - دون شك - في نشر العلم، بمسجده الذي يحمل اسمه إلى الآن بفاس محل وفاته، ومرقد الأخير بروضة خارج باب الفتوح.

وهكذا دخل مذهب الإمام مالك وانتشر أولا في إفريقيا - تونس - وجنوب أوروبا بالأندلس لينتقل بعد ذلك على يد فقهاء، وأئمة متعددين، خاصة الفقيهين، شبطون، ويحيى الليثي بالأندلس، وتلامذة أبي عمران الفاسي بالمغرب الأقصى كعبد الله ابن ياسين، وتلامذته بعده أيضا.

فأسبقية بلاد تونس على بلاد الأندلس والمغرب في الاتباع ودراسة المذهب المالكي، والتأليف فيه لأسباب كثيرة بهما، تُوجد مبرراتها وأسبابها في أن الفتح الإسلامي، كان سابقا لإفريقيا - تونس - عنه فيهما، وكانت بقية آثار العلماء التابعين العشرة المبعثين في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز لتونس، ثم بناية مدارس التعلم والتعليم،

(16) ابن أبي زيد هو الفقيه العالم عبد الله بن محمد صاحب كتاب «الرسالة» في فقه العبادات والمعاملات، اشتهر به، واشتهر بها في عموم أقطار الإسلام، لجمعها المسائل وسهولة ترتيبها ووضوح ألفاظها، كانت ولا زالت عمدة الدارسين والمعلمين، وصف بأنه من آثار فقهاء المالكية، عاش بالقيروان وتوفي عام 683 هـ له كتب أخرى من أشهرها وأنفعها : «أحكام المعلمين والمتعلمين» «النواد والزوائد».

(17) أبو الحسن القابسي : هو علي بن محمد بن خلف المعافري فقيه مالكي، أصولي سمع من رجال افريقية، مفضلا عند أهل القيروان أخذ عنه أبو عمران الفاسي، له عدة كتب، أهمها «المهد» «مناسك الحج» «أحكام الديانة والمنقذ من الشبه» (362هـ).

لمبادئ الدين فيها، ثم إنها وطبعا كانت مقصدا - كمبور للحجاز - للمغاربة بعدها، لتلقى العلم أصلا، أو عبورها لأداء الحج أو العمرة، وقبل بلاد الكنانة، لزيارة المقدسات الدينية بالجزيرة العربية أثناء موسم الحج أو العمرة.

ويعلل ابن خلدون⁽¹⁸⁾ دخول المذهب المالكي، ثم انتشاره في الغرب الإسلامي وشبه جزيرة الأندلس دون غيره من المذاهب الأخرى، بأنه نتيجة توافقه لطبيعة المجتمع المغاربي، والأندلسي الشبيهين بطبيعة وعادات أهل الحجاز، كما أن الإمام مالك بن أنس الأصبحي كان إمام دار الهجرة، وامتاز عن سائر أئمة السنة بإدخال «عمل أهل المدينة» ضمن الأدلة الشرعية، وهو مصدر للأحكام امتاز هو به عن غيره من أصحاب المذاهب الأخرى.

وطبيعة هؤلاء موافقة لطبيعة أهل الحجاز في البداوة بخلاف أهل العراق قائلًا : «وأما أهل الحجاز فكان إمامهم مالك ابن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة رحمه الله تعالى، واختص بزيادة مدرك آخر للأحكام غير المدرك المعتبرة عند غيره وهو عمل أهل المدينة، لأنه رأى أنهم فيما يتنافسون عليه من فعل أوترك متابعون لمن قبلهم ضرورة لدينهم، واقتدائهم، وهكذا إلى الجيل المباشر لفعل النبي صلى الله عليه وسلم الآخذين ذلك عنه، وصار ذلك بحمده من أصول الأدلة الشرعية والمدينة يومئذ دار علم، ومنها خرج إلى العراق». مضيفا أن «أهل المغرب، كانوا يخالطون أهل الحجاز أكثر مما يخالطون أهل العراق وأن حالتهم الإجتماعية كانت أقرب إلى حالة أهل الحجاز بسبب بداوتهم، والأحكام التي قال بها الإمام مالك كانت أكثر ملائمة لاحتياجاتهم من الأحكام التي وضعت في العراق».

وتعليقا على ذلك قال الأستاذ أبو خلدون ساطع الحصري في كتابه : «دراسات عن مقدمة ابن خلدون» على ما ورد في المقدمة من الكلام على المذاهب الإسلامية ضمن الباب السادس. «يتبين من هذه الفقرات أن ابن خلدون لم يُظهِر في بحثه هذا أي تشيع للمذهب المالكي، مع أنه كان مالكيًا، كما أنه صار فيما بعد قاضيا للقضاة المالكية في مصر، كما كان في المغرب في فترة معينة - بفاس - وهكذا كان ابن خلدون متبعا لخطة عقلانية في بحثه، وحيادة علمية، تدل على أنه لم يعتبر مسائل المذاهب المختلفة وتاريخ نشؤها في هذا القطر أوزاك وأسباب انتشارها على يد هذه الدولة أو بدعمها حتى لا يخرج عن نطاق مدارك العقل المتزن في مثل هذا الشأن»⁽¹⁹⁾. ولما تقدم يمكن القول :

(18) مقدمة ابن خلدون - الطبعة التجارية - القاهرة.

(19) يراجع في هذا الشأن كتاب دراسات حول مقدمات ابن خلدون للدكتور ساطع الحصري ص 507 طبعة دار المعارف بمصر.

إن البحث في نشوء المذهب المالكي وانتشاره في إفريقيا والمغرب الأقصى والأندلس لا بد فيه من أن يلامس ما هو ضروري للموضوع وبالخصوص لما له من قيم أساسية في كل البناء الحضري والفكري في أي مجتمع، ذلك البناء النابع من الذات، أو المقتبس مما قام به أول الأمر العشرة من التابعين الذين بعث بهم أمير المؤمنين سيدنا عمر بن عبد العزيز أواخر القرن الهجري الأول لإفريقيا ليعلموا أهلها أمر دينهم الذي كان به استمرارها كأمة إسلامية بعد وجودها. أما ما قام به أولئك فلا أشك في أن نُورَه لم يكن بعيدا عن سكان المغرب الأقصى، بل أعتقد أنه كان هو الصِّباح المشرق على البلد كما أنه أسس وبوضوح دور المستقبل الذي كان يحتاج لقوة العقيدة وذلك لفهم وتثبيت مميزاتها، تلك القوة هي التي أبقتها واضحة المعالم مضيئة للأفكار، بواسطة الاعتماد فيها على فهم علماء المالكية، بالعدوتين الأندلس والمغرب وإفريقيا التي تتعم بها - ماضيا - أجدادنا وأباؤنا من قبلنا، لا لأنه كان من أعظم مظاهر الحركة التجديدية المبكرة فقط، بل كان هو الرافعة القوية للروح الحقيقية لأبناء الإسلام قام ببعثها فيهم أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز في فترة أيامه المجيدة، رغم ما قد يقال حول فعل من سبقوه من أمراء أوحكام بالنسبة للمسلمين. ولقد تَوَحَّد بتلك البعثة المجتمع المؤمن في البلاد المغاربية كلها كما قال الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور: «والتحمت أجزاءها بلحمة الميثاق الجماعي الذي هو ميثاق الشريعة الإسلامية». وهكذا عمل السكان من جهتهم على السير بأحكام الدين مخلصين، بعدما اختلطت عناصر السكان، من البربر، والأفارقة، وبقايا عناصر أخرى»، قد تكون من الروم أو من غيرهم ثم جاء عنصر العرب إثر ذلك، وأسس مدينة القيروان ورغم ما كان قد وقع من تنافر بين هؤلاء وأولئك، ودون شك، في فترة ما، فإن دور الفقهاء العشرة وأعمالهم التعليمية والتثقيفية قبل غيرها ساهم وبنصيب وافر فيما بعد منتصف القرن الثاني في تكوين فكرة جديدة لتوحيد سكان هذه البلاد المغاربية في شمال إفريقيا عامة والأندلس معها⁽²⁰⁾ بجنوب أوروبا، التي عاش المسلمون فيها بحضارتهم طيلة ثمانية قرون حيث نقلوا لها مختلف العلوم والفنون، وأثروا الحضارة الإسلامية بها التي استفادت النهضة الأوربية منها بعد ذلك.

وما أشك، في أن من إثر ذلك، هو ما نتج أيضا عن عمل عبد الله بن ياسين العالم المجاهد في شكل جديد بالكلمة المخلصة والعلم النافع، قبل الالتجاء لغيرهما من سلاح مادي، كما هو معروف من أنه دخل إلى الصحراء المغربية معلما لطلبة العلم

(20) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، 2- والمحاضرات المغربية طبعة مكتبة النجاح بتونس دون تاريخ للشيخ ابن عاشور.

وداعيا السكان للإيمان، وسماه كذلك بحق المرحوم عبد الله كنون، «مُرْسِيَّ قواعد الدين الإسلامي الصحيح ببلاد المغرب»⁽²¹⁾. وقصة هذا المجاهد الداعية لله تعالى في هذا الشأن مشهورة في انتدابه لهذه المهمة، من طرف شيخه أبي عمران الفاسي، الذي كان قد استقر بالقيروان، بعد خروجه مضطرا من فاس بسبب مناهضة مَنْ لا يعرف قيمة العلماء في تثبيت الأفكار النيرة الصالحة في تربية المجتمع لتنشئته على القيم الأخلاقية السامية ودون شك بشكل مغاير لما كانوا يرونه هم، ولو كان ما خالفوا فيه، وقاوموه أفضل مما يرونه.

ولم يكن خروج أبي عمران الفاسي من فاس مهاجرا للقيروان نهاية لمثل جهاده القوي في أعماله العلمية من بعده، بل إن دولة الأدارسة بالمغرب الأقصى كانت بعد قيامها عام اثنين وسبعين ومائة 172 للهجرة كما يقول الأستاذ علال الفاسي⁽²²⁾ قد وَطَّدَت دعائم الإسلام السني في عدة قبائل وبقي عمَلُ المولى إدريس الأكبر ذا طابع مميز بجدية دعوته وحفظ آثاره العامة لدى الأمة كلها، مما مكن المغاربة من استقرارهم على الإسلام دينيا، واتخاذ السنة مذهباً على الأرجح، حيث كان تأسيس مدينة فاس من طرف ولده المولى إدريس الأزهرثم بناء جامع القرويين بها واستقطابها لنخبة من أبناء المغرب لطلب العلم والتمكن من دراسة الفقه وأصوله، وسائر فنون المعرفة بها، إذ إن كل ذلك أدى إلى ظهور طبقة من العلماء المغاربة، ساهموا بحظ وافر في التعريف بالمذهب المالكي، بعد أن تمكنوا من التعريف به بواسطة دروسهم لكتب رجاله، فنشروه بعدما تعمقوا في دراستهم للشريعة الغراء من مصادرها الأولى في الكتاب العزيز، والحديث النبوي الشريف، وخاصة عند روايتهم لكتاب موطأ الإمام مالك، وفقه المدونة المأخوذة مما دونه رواتها، سواء أثناء رحلاتهم للقيروان أولا بعدها بمناسبة عزمهم على القيام برحلاتهم العلمية خاصة، وحتى بمناسبة سفرهم لأداء الفريضة الخامسة التي بنيت عليها قواعد الدين، وهي الحج لبيت الله الحرام إضافة إلى أن العديد من أبناء المغرب وطلبة العلم فيه، كانوا لا يكتفون بما يتلقونه من علماء بلدهم المغاربة بالقروين، أو غيرها تارة أخرى، بل كان يَكْد لهم بأن يهاجروا في سبيله إلى القيروان بتونس، أو إلى مصر شرقا، وإلى حواضر العلم بالأندلس غربا، كما أن الكثير من أولئك، كان يتلقى في رحلاته العلمية من شيوخ عدة، ويلقي الدروس هو بدوره في خارج بلده، كما كان شأن الإمام دراس بن إسماعيل لما نزل عند الإمام ابن أبي زيد القيرواني بتونس وتبادلا معا الإلقاء والسماع من بعضهما البعض لعلمهما، واشتراكهما في الأخذ عن عالمها الشيخ أبي بكر بن اللباد.

(21) سلسلة مشاهير رجال المغرب - طبعة لبنان. ج: 3 و 4 للأستاذ عبد الله كنون، حول علمه وأثره في المجتمع.

(22) المذهب المالكي بالمغرب.

وهكذا استمع التونسيون والأندلسيون، والمغاربة إلى خير مالك، وقرأوا موطأه، بل منهم من حفظه، وتدارسوه، وكان كل هذا من أسباب دخول المذهب المالكي للمغرب وانتشاره وتثبيتته بعد التضلع في فهم قواعده وتطبيق مبادئه بعد ذلك، كما تم على يد الشيخ دراس⁽²³⁾ أو غيره ممن لا زال البحث لم يكشف الكثير من الأسماء وما كان من الأدوار البارزة لهم فيه يُذَكَّرُ أصحابه فيشكرون عليه. ولقد تم إنشاء فرع من فروع المذهب المالكي سمي «فرع المغرب الأقصى» الذي لم يتكون إلا في بداية القرن الرابع الهجري، وكان للقاضي عياض شرف الإشارة إليه والافتتاح به، عند ذكر الطبقات المتعددة في سلسلة الفرع المذكور، جاعلا أن من أبرز رجال حلقات هذه السلسلة هو الفقيه المصلح دراس بن إسماعيل، الذي نشأ بفاس، ثم رحل خارجها شرقا إلى القيروان كما سبق، ثم مصر، والحجاز، ليُدْخَلَ لإفريقيا كتاب الموازية الذي درسه على أصحاب الإمام ابن المواز بمصر، ويلقي بعضا من الدروس منه بالقيروان قبل أن يُعْرَفَ بالأندلس على يده كذلك، التي دخلها طالبا ومجاهدا، فكان وجوده كالطود الراسخ، والعلم الشامخ في العلم والصلاح، والجهاد والإصلاح في نفسه، ولمجتمعه في أمته، ويأسف الباحث عندما لا يجد أثرا مكتوبا من المحقق نسبته إليه، يفيد كل من يريد أن يستفيد، ولعل الزمان يكشف لنا شيئا منه ويتغير الحديث عنه، بشكل أفضل، إذ يستبعد الفكر العلمي انعدام أي أثر مكتوب مثله، وهو الذي رحل إلى القيروان لطلب العلم ورواية الحديث ودراسة أصول فقه المذاهب حسب المتداول في وقته، فأخذ عن الشيخ أبي بكر ابن اللباد، الذي كانت له معه قصة تدل على حرص عالمنا الراغب في أخذ الصحيح من العلوم الدينية، عند طلبه لها إضافة إلى ما حصله من العلم، الذي تم سماعه من رجاله في بلده المغرب الأقصى بفاس ثم في خارجه. احدثت مناقشة علمية بينه وبين شيخه ابن اللباد ربما لم ترق المذاكرة فيها الشيخ ابن اللباد، وتسببت فيما حصل بينهما من نفور، حتى طُلبَ من الشيخ اللباد المُعَلِّمُ أن يصلح حاله مع التلميذ الدارس المتعلم عليه، وذلك بتزويجه من جارية تكون سببا للرجوع بهما معا، إلى مودتهما السابقة، فما كان من التلميذ الدراس بن إسماعيل إلا أن قال: «والله لأأخذُ عن طَلَبِ الْعِلْمِ رَشْوَةً أَبَدًا، وَاللَّهِ لَا أَصْلَحْتُ إِلَّا مَا بَيَّنَّ اللهُ، وَسَيَبْتَهُي الْأَمْرُ إِلَى مَا شَاءَ اللهُ»، فيحصل بعد ذلك ندم للشيخ ابن اللباد وأصبح هو الذي يطلب من تلميذه الدراس أن يشركه في دعائه معه عند توجهه إلى خالقه سبحانه وتعالى في صلاته، وبعدها.

(23) ترتيب المدارك المذكور قبل، وسلوة الأنفاس كذلك.

قال صاحب «رياض النفوس»⁽²⁴⁾ في وصفه : للعالم الدرّاس : «كان من أحفظ أهل زمانه بمذهب مالك وأصحابه» تأكد ذلك بما نقل عن القاضي عياض في المدارك لما قال، ز فابو ميمونة درّاسُ بنُ إسماعيل من الحفاظ المعدودين، والأئمة المبرزين ومن أهل الفضل والدين، ولما طرأ إلى القيروان اطلع الناس من حفظه على أمر عظيم، حتى كان يقال : «لَيْسَ فِي وَقْتِهِ أَحَقُّ مِنْهُ» رحمه الله وسائر المسلمين ونفعنا ببركاته أمين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(24) كتاب رياض النفوس لأبي بكر المالكي - طبعة دار الغرب الإسلامي.

عناوين لأهم المراجع المعتمدة في البحث :

- 1- موطأ الإمام مالك تحقيق : الدكتور محمد عبد الباقي
- 2- النوادر والزيادات : للإمام ابن أبي زيد القيرواني
تحقيق : الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو
طبعة : دار الغرب الإسلامي الجزء الأول صفحة 13
- 3- رياض النفوس لأبي بكر المالكي - تحقيق الدكتور البكوش والطوي -
طبعة دار الغرب الإسلامي
- 4- معالم الإيمان في تاريخ علماء القيروان : للكناني - طبعة دار الكتب العلمية - ج 5
- 5- ندوة الإمام مالك التي انعقدت بفاس - نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- 6- حجة الله البالغة : لولّي الله الدهلوي
- 7- المدخل إلى دراسة المذهب المالكي - للدكتور علي جمعة -
طبعة محمد مفتي الديار المصرية - طبعة دار السلام 2001 م رمضان
1422 هـ
- 8- الطبقات، لأبي العرب التميمي
- 9- الطبقات للإمام الخشني
- 10- تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري بك
طبعة دار المعرفة - لبنان
- 11- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي
- للدكتور عمر الجيدي منشورات عكاظ
طبعة 1987 / 1407 بالرباط
- 12- الفكر السامي : للفقيه محمد الحجوي - طبعة 1927 م
- 13-14- المحاضرات المغربية/وأعلام الغرب العربي
للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور- طبع وتوزيع مكتب النجاح بتونس

- 15- ترتيب المدارك : للقاضي عياض
طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب 9 أجزاء
- 16- فصلة من موطأ ابن زياد :
تحقيق الشيخ النفير : طبعة الدار التونسية
- 17- الإمام مالك - للشيخ محمد أبي زهرة طبعة دار الفكر العربي
- 18- مقدمة ابن خلدون/ الطبعة التجارية
- 19- دراسات حول مقدمة ابن خلدون - لساطع الحصري -
طبعة دار المعارف بمصر
- 20- تاريخ فتوح إفريقية والأندلس لابن عبد الحكم
- 21- فتح المغرب - لحسن مؤنس - طبعة دار المعارف القاهرة -
- 22- تاريخ التشريع الجنائي للدكتور عبد القادر عودة
- 23- أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن فرج المالكي القرطبي بيروت
- 24- فتاوي رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن القيم الجوزية طبعة دار القرآن
القاهرة
- 25- الحكمة النبوية لعبد الفتاح طبارة العلم بيروت.
- 26- تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور محمد يوسف موسى طبعة الكتب القاهرة

المذهب المالكي في المغرب الأقصى في فترة ما قبل

أبي ميمونة دراس بن إسماعيل

د. محمد شرحبيلي

كلية الشريعة بأكادير

لم يكن دخول المذهب المالكي إلى المغرب الأقصى واضح المعالم مثلما كان شأن المذهب في الأندلس وإفريقية (القيروان وما إليها)، لأن هذا الجزء القاصي عن المشرق العربي قد اكتنف تاريخه الكثير من الغموض والإبهام، خلال القرون الثلاثة الأولى من دخول أهله الإسلام، لقلة المصادر، وشح في المعلومات، حيث ضاع الكثير منها بفعل الحروب والنزاعات التي تذكى نيرانها عوامل سياسية وعقدية وقبلية وغيرها...

وما من شك أن دخول المذهب المالكي إلى المغرب الأقصى كان متأخرا في الجملة عن دخوله الأندلس وإفريقية، لوضع المغرب الأقصى السياسي وموقعه الجغرافي... كما أن انتشار المذهب واستقراره بالمغرب الأقصى كان حسب الفترات والمناطق والدول التي تولت حكم المغرب قبل توحيد سائر مناطقه من قبل الدولة المرابطية.... وكانت مناطقه تحت حكم عدة دول تختلف عن بعضها توجهها ونفوذها واتساع رقعة وأبرزها :

- دولة بني صالح السنية المالكية بالنكور بمنطقة الريف شمال المغرب.
- دولة بني مدرار الصفيرية الخوارج بسجلماسة جنوب المغرب (تافيلالت).
- دولة الشرفاء الأدارسة بأغلب المناطق الباقية من المغرب الأقصى

المذهب المالكي في دولة بني صالح بالنكور⁽¹⁾ : ينتسب من ملك هذا البيت الصالح إلى صالح بن منصور الحميري اليمني الداخل إلى المغرب في افتتاحه الأول على يد

(1) النكور مدينة مندرسة بمنطقة الريف شمال المغرب، وتقع على الضفة الغربية لنهر النكور الذي سميت باسمه، وتبعد عن شاطئ البحر بنحو خمسة أميال، وكان من أعمالها المزمة (الحسيمة) وقد صارت من مزارع بني ورياغل من قبائل الريف، وإليها ينتسب المجاهد المغربي محمد بن عبد الكريم الخطابي رحمه الله. انظر : أعمال الأعلام ق (3) ص 181 وما بعدها.

عقبة بن نافع الفهري رضي الله عنه، حيث نزل صالح قرب الناضور على البحر الأبيض المتوسط وعلى بعد نحو عشرين ميلا من النكور، فأسلم على يديه قاطنو تلك الجهات، وبقي بهذه المنطقة إلى أن مات، فدفن قرب شاطئ البحر، وكان قبره يعرف بقبر العبد الصالح رحمه الله.

وولي الأمر صالح بن منصور ابنه المعتصم بن صالح، ثم أخوه إدريس ابن صالح، وتولى الأمر بعد إدريس ابنه سعيد بن إدريس بن صالح وهو باني مدينة النكور، وقد توفيه وهو على حكم المنطقة سنة 234 هج فولى الأمر بعده ابنه صالح ابن سعيد بن إدريس بن صالح وقد امتد حكمه من سنة 234 هج إلى سنة 262 هج، وقد وصفه المؤرخون بأنه كان فقيها مالكا حج وغزا بالأندلس قبل توليه حكم البلاد⁽²⁾.

وبعد وفاة صالح الثاني خلفه ابنه سعيد بن صالح (262 هج - 305 هج)⁽³⁾، وقد تعرض سعيد هذا إلى محاولات حثيثة من قبل داعية الشيعة عبيد الله المهدي حاكم إفريقية لإدخال سعيد في طاعته، والإنخراط في نحلته، والتخلي عن مذهب سلفه النبي المكي، فأجابه سعيد بن صالح بأبيات آمال الشيعي في اتباع نحلته، والقبول ببدعه وضلالاته..⁽⁴⁾

وقد تعرضت هذه المملكة لحملات الشيعة ضمن حملاتهم على المغرب الأقصى بسائر مناطقه، فخربت مدينة النكور على يدهم ثم استردها بنو صالح منهم ثم استولى عليها الشيعة من جديد، ثم استردها منهم بنو صالح، واستمر حكمهم إلى وفاة آخر من ملك هذا البيت الصالح وهو عبد السميع بن محمد (ت 410 هج).

والذي يعني من هذا السرد التاريخي السريع لأهم الأحداث المتسارعة هي أيضا بالإمارة الصالحية النكورية، هو ما تحمله من معان وإشارات تتعلق بانتشار المذهب المالكي واستقراره واستماتة أهل هذه المملكة في الاستمسك به والمنافحة عنه، والدفع في صدر من ناوَاهُ أو حاول صرف الناس عنه، ولو بأعلى مستويات الترغيب والترهيب، وكان من نتائج استمسك المملكة النكورية بالمذهب السني المالكي ما يأتي :

1- أن هذه الإمارة جاورت دولة الأدارسة زمانا ومكانا، من نشأة دولتهم إلى نهاية حكمهم، ولم يسجل تاريخيا أن حربا ما نشأت بين الدولتين المتجاورتين، ولم تتعرض الإمارة النكورية إلى أي هجوم من داخل المغرب أو خارجه إلا على يد الشيعة العبيديين

(2) أعمال الأعلام ق (3) ص 174.

(3) نفس المصدر ق (3) ص 175.

(4) نفس المصدر ق (3) ص 175، وانظر تفاصيل القصة في كتاب : تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي.

الذين كانت لهم عدة حملات ومحاولات للقضاء على هذه الإمارة، وكانوا كلما أطاحوا بحكمهم وأزاحوا دولتهم، لا يلبث أن يظهر من هذا البيت من يلتقط زمام الحكم بعد سقوطه، وما كان ليتأتى لهم ذلك لولا موادعة الأدارسة ومسالمتهم، ومؤازرة الأمويين بالأندلس، ودعمهم لبني صالح باعتبارهم خطأ دفاعيا متقدما في صد التهديد الشيعي... الذي يهدد بلاد المغرب الأقصى ومن بعده الأندلس كذلك.

2- أن أهم ما كان يوحد ويقارب بين الإمارة النكورية، والدولة الإدريسية بالمغرب والأموية ببلاد الأندلس، أن إمارة النكور إمارة سنية مالكية لعبت دورا كبيرا في نشر الإسلام، واللغة العربية والفكر السني المالكي بين سكان منطقة الريف، كما قاومت في نفس الوقت التيار الخارجي والمد الشيعي، وهي نفس المهمة التي اضطلعت بها إمارة الأمويين بالأندلس ودولة الأدارسة بأغلب مناطق المغرب الأقصى، وهذا التوحد العقدي والمذهبي في الإمارات الثلاث جعل منها وكأنها دولة واحدة ذات توجه واحد لغاية واحدة، وهي حماية الدين من كل متطفل عليه دخيل.

3- أن مستوى التعامل بين أمراء النكور وخلفاء قرطبة يشعر وكأن الإمارة النكورية ولاية أندلسية وليست إمارة مستقلة بنفسها ببلاد الريف المغربي... وهذا ما جعل التواصل العلمي والأدبي، والوجود الأندلسي حاضرا باستمرار في الإمارة النكورية وعلى جميع المستويات والمجالات وفي مقدمتها المذهب السني المالكي، ومن جملتها أيضا الحضور العلمي والأدبي، ففي اصطناع الدولة للشعراء الأندلسيين وتكليفهم بتحرير الرسائل السلطانية وإنشاء القصائد على لسان الأمراء أقوى دليل على متانة العلاقات السياسية والإستراتيجية بين النكوريين والأندلسيين... وكان الذي هجا عبيد الله الشيعي هجوا مقذعا هو الشاعر الأندلسي الأحمس الطليطلي⁽⁵⁾.

4- في وصف بعض أمراء الدولة النكورية، ممن آل إليه حكم البلاد فيما بعد، بكونه فقيها مالكيًا ما يدل على تبوء الفقه المالكي بالإمارة النكورية أعلى المقامات وأشرف التخصصات، إذ لا يقبل الأمراء الذين ينتظر منهم حكم البلاد إلا على ما يؤهلهم لهذه المهمة الجسيمة مما يزيد في هيبتهم ويعلي مقامهم بين الأنام من أسنى المعارف وأرقى الاختصاصات... وإلى ذلك يشير البكري بقوله: (ولم يزل آل صالح في السنة والجماعة والتمسك بمذهب مالك بن أنس رضي الله عنه....)⁽⁶⁾.

(5) المسالك والممالك ص 94-95/أعمال الأعلام ق 3 ص 175.

(6) المسالك والممالك ص 97/أعمال الأعلام ق 3 ص 177 هامش 1/تطور المذهب المالكي ص 75.

المذهب المالكي في دولة بني مدرار بسجلماسة، جنوب المغرب :

تأسست هذه الدولة سنة 140 هـ على يد بني مدرار المكناسيين الزناتيين، وكانوا ينتحلون مذهب الخوارج الصفرية المتطرفين الذين يخالفون أهل السنة في الأصول والفروع.

لكن مع مرور الأيام طرأت على سجلماسة عناصر أخرى غير زناتية من صنهاجة وغيرها، ومن أبرز هذه العناصر جم غفير من أهل الريض الفارين من قرطبة إثر وقائعهم مع الأمير الحكم بن هشام الربضي، وإليهم ينتسب تأسيس عاصمة الدولة مدينة سجلماسة، وكان أول أئمتها منهم⁽⁷⁾.

وهذا يدل على أن هذا العصر الطارئ على البلاد كان له ثقل وتأثيره العددي والنوعي، فعامة هؤلاء مالكية، وامتزعموه هيج الريض على الأمير الحكم كانوا شيوخا مالكية.

ونزوح هؤلاء الفارين من قرطبة إلى سجلماسة، من دلالاته أن هؤلاء كانت لهم علاقات وثيقة بأهل هذه البلاد، وخبرة واسعة بمكونات المنطقة وأسرارها... مكنهم من ذلك ما كان بين إمارة سجلماسة وإمارة بني أمية بقرطبة من علاقات ود وتعاون شمل العديد من الميادين الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى الروابط الثقافية والسياسية منذ حكم الداخل ثم حفيده عبد الرحمن الثاني (206-238 هـ)، ثم ابنه الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273 هـ)، وفي عهد هذا الأخير ازدادت العلاقات وثوقا ومتانة، حيث كان هذا الأمير محبوبا في جميع البلدان. وكان حكام تاهرت، وكذا حكام سجلماسة لا يقدمون ولا يؤخرون إلا عن أمره ورأيه⁽⁸⁾.

وقد أزاح الشيعة العبيديون بني مدرار عن الحكم فأصبحت سجلماسة تحت النفوذ الشيعي في إفريقية حيث انتحلوا مذهبهم ضرورة وتقية... ثم عاد المدراريون إلى حكم سجلماسة تحت النفوذ الشيعي إلى أن اعتلى حكم سجلماسة محمد بن الفتح بن ميمون الأمير (332-349 هـ) فقطع الدعوة الشيعية، ولم يستبدل بها نحلة سلفه الصفرية الخوارج مؤسسي الدولة، بل أعلن انتصاره للمذهب السني المالكي، وضرب السكة باسمه ودعا لنفسه (وتسمى بأمر المؤمنين وتلقب بالشاكر لله)⁽⁹⁾.

(7) ابن خلدون ج 4/126 / الخوارج ببلاد المغرب لمحمود إسماعيل ص 114 وتقع هذه العاصمة في إقليم تافيلالت بالجنوب المغربي.

(8) البيان المغرب لابن عذاري 1/116.

(9) أعمال الأعلام ق 3، ص 145.

والذي يستخلص من هذه الإشارات التاريخية السريعة المقتضية ما يأتي:

• حضور المذهب المالكي بإمارة سجلماسة منذ عهد مبكر بحكم الانعكاسات الإيجابية الناشئة عن العلاقات الودية الوثيقة بين إمارة سجلماسة وإمارة قرطبة، فالتواصل المستمر بين هاتين الإمارتين قد نشأ عنه تفاعل ثقافي وحوار علمي بالإضافة إلى التبادل الاقتصادي والتوافق السياسي والتقارب الفكري والعقدي مع مرور الزمن.

• أن الرعاية السجلماسية بتأثير العنصر الربضي والمد الفكري التواصلي الأندلسي، قد أصبحت نسبة مهمة منهم ذات اتجاه سني مالكي... وهذا ما حدا بالأمير محمد بن الفتح بن ميمون (الشاعر لله)، وهو الأدرى بشؤون إمارته، عندما نبذ دعوة العبيديين نبذ معها بدعة أسلافه الصفرية الخوارج، والتزم المذهب السني المالكي، ومرد ذلك إلى قناعته بأمرين أساسيين أولهما: أن نسبة عالية من قاطنة مملكته لها أهميتها وتأثيرها في الوسط السجلماسي، وجهتها وقناعتها كانت سنية مالكية، ولا قبول لديها لانتحال بدعة خارجية أو شيعية أو غيرها. وثانيهما: أن لهذه القوى النامية صلوات وثيقة مع القوى السنية المالكية في سائر مناطق الغرب الإسلامي خاصة في الأندلس وإفريقية.

• أن الخطوة الجريئة التي خطاها محمد الشاكر لله كانت إسهاما منه ومحاولة جادة في تجميع القوى السنية المالكية لتطويق خطر التغفل الشيعي الذي أصبح يهدد المنطقة برمتها والإمارات بأسرها، إدراكا منه أن النحلة الصفرية أو غيرها من بدع الاعتقاد لا تقوى على صد خطر البدعة العبيدية، فمن رام ذلك رام دفع الفساد بالفساد وهو دفع لا تتغير معه أية نتيجة. فالقوة الكفيلة بصد هذا الخطر هي القوة السنية المالكية إذا تجمعت وتوحدت.

• أن ما أقدم عليه محمد الشاكر من إلغاء الدعوة الشيعية، وإلغاء دعوة سلفه الصفرية معا، يدل على معرفة تامة بفساد المذهبين كليهما، كما يدل على بعد نظر وسبق قناعة بأن البدعة الشيعية لا منبت لها بالترربة المغربية حيث سبق بهذه القناعة المعز بن باديس الصنهاجي بنحو قرن من الزمان⁽¹⁰⁾.

• من دلالات التزام الشاكر لله بالمذهب المالكي بدل نحلة سلفه الصفرية وبدعة مواليه الشيعة عميق إدراكه وكامل قناعاته بأن قوى الأمة الإسلامية في جناحها

(10) انظر (تطور المذهب المالكي) ص 68-69.

الغربي لا يجمع شتاتها ويوحد صفوفها ويفند عنها سيوف الفتن والحروب، ويجعلها قوة واحدة متراسة منسجمة متعاونة إلا المذهب الذي أطبق على الإستمساك به سوادها، وتقانى في الذب عنه علماؤها وربى الناس على منهجه صلحاؤها، وهو المذهب السني المالكي، مذهب عالم المدينة الذي شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعلم الذي اجتمع عليه أهل مدينته، قبل أن ترى عينا مالك النور بنحو قرن من الزمن، وتلك كرامة للإمام ومعجزة من معجزات خير الأنام، عليه أفضل الصلوات وأزكى السلام.

المذهب المالكي في الدولة الإدريسية ودور عاصمة فاس في نشره :

لعل من خطل التشكيك في سلامة عقيدة إدريس الأول، وهل يداخلها شيء مما كان سائدا من بدع الاعتقاد في الوسط المغربي بداية عهده ؟ فمن الأدلة على سلامة عقيدته نظريا خطبته الموجهة إلى الأمة وفيها يحض على الكتاب والسنة، ونبذ البدع ومحاربتها... وعمليا : محاربته أصحاب البدع من خوارج وبرغواطين وغيرهم من ملل الكفر ونحل الضلال⁽¹¹⁾.

وقد سار على الخط السني خلفه إدريس الثاني، متابعا سيرة أبيه في محاربة الصفرية الخوارج المتطرفين والبرغواطين الضالين، شأن غيرهم من الفرق المنحرفة عن منهج أهل السنة، بينما لم يعرض الأدارسة في فترات قوتهم، وتألف دولتهم إلى دولة بني صالح بالنكور لكونها دولة سنية مالكية، مع قرب ديارهم وقدرة بني إدريس على البطش بهم، وضم رقعتهم، إذ لا مبرر لذلك ما دام التشابه بين الدولتين قائما في الأوضاع والغايات، فكلاهما عربي اندمج وانصهر في وسط بربري، يعمل على نشر الإسلام، ولغة القرآن، وفق المنهج السني، مع إقامة الجهاد، لمقاومة كل زيغ أو انحراف أو الحاد، فقد كانت لدولة بني صالح مع الخوارج والشيعية جولات وملاحم وبطولات، بالرغم من قلة إمكاناتهم بالمقارنة مع قوات الشيعة وجحافلها، وصلابة الخوارج لاسيما الصفرية منهم.

وقد وجدوا في موادعة الأدارسة بفاس ومؤازرة الأمويين بقرطبة ما شد أزرهم وجمع فلهم عن أي شتات أو انكسار⁽¹²⁾.

(11) نشر هذه الخطبة الأستاذ علال الفاسي رحمه الله في مجلة التضامن : السنة 1، عدد 3 - 1974/1393، المغرب عبر التاريخ : 116/1.

(12) انظر أعمال الأعلام ق 3 ص 172 وما بعدها.

ولئن لم تسعف المصادر التاريخية بما فيها كتب التراجم بثبوت تبني الأدارسة للمذهب المالكي صراحة مع حمل الناس على الالتزام به كما فعل أمراء قرطبة منذ عهد مبكر، فإن هذه المصادر تحمل من الإشارات ما يقتضي ذلك ضمنا، أو يعطي على الأقل أنهم مهدوا السبيل لانتشار المذهب المالكي في الربوع المغربية ليستقر ويزدهر بها فيما بعد بصفة تدريجية. ومن هذه الإشارات : تعامل الأدارسة منذ العهد الأول مع الوافدين على الحاضرة الإدريسية الأولى مدينة ويلي⁽¹³⁾، وعلى الحاضرة الثانية للدولة فاس، من كل من الحاضرتين القيروان والأندلس، وعامتهم لا شك مالكية فضلا عن خاصتهم، فقد كان عامة الأندلسيين من أهل أرباض قرطبة القائمين على الأمير الحكم بزعامة فقهاء مالكية مشهورين، ومن خاصتهم قاضي الحاضرة الإدريسية الذي ولاه إدريس الثاني قضاء عاصمة دولته، وهو عامر بن محمد القيسي وكان من الآخذين للعلم على يد الإمام مالك، كما استكتب إدريس الثاني من هؤلاء الخاصة الفقيه المالكي أبا الحسن عبد الله بن مالك الأنصاري الخزرجي، وهو الذي تولى عقد شراء إدريس الثاني للبقعة التي بنيت عليها عاصمة فاس من أهلها وذلك سنة 191 هـ وقد شرع في بنائها سنة 192 هـ⁽¹⁴⁾.

ثم توالى الوفود تترى على العاصمة الجديدة للدولة الإدريسية حاضرة فاس ولاسيما من الحاضرتين المالكيتين القيروان وقرطبة وما إليهما من إفريقية والأندلس، وكانوا بالمئات بل بالآلاف⁽¹⁵⁾.

دور فاس في نشر المذهب المالكي في منطقة النفوذ الإدريسي :

كانت حاضرة فاس منذ تأسيسها لتكون عاصمة جديدة للدولة الإدريسية ملتقى للحضارات ومأرزا للعبقريات والكفاءات، لاسيما ما تشكل منها ونما، وتكامل وتراكم في الحضارتين القروية والأندلسية. فحملة الوافدون منها إلى العاصمة الجديدة والحاضرة الفتية الواعدة، على امتداد فترات متتالية متعاقبة.. وكان مما تفتقت له العبقرية الفذة لمؤسس هذه الحاضرة إدريس الثاني رحمه الله ورضي عنه، هو إنزال وافدة كل من الوجهتين الحضاريتين عدوة خاصة بهم من عدوتي المدينة، فكانت عدوة القرويين وعدة الأندلسيين، ونشط بهذا الصنيع بين الفتتين التنافس الطبيعي، والتلاقح الضروري الكفيل بنشوء حضارة جديدة، تعد منقبة جامعة بين محاسن

(13) الأنيس المطرب لابن أبي زرع ص 29 / الإستقصاء 1/163 / تطور المطهب المالكي ص 56 وما بعدها.

(14) الأنيس المطرب 27-32 / الإستقصاء 1/166.

(15) الأنيس المطرب 47 / الإستقصاء 1/167 / تطور المذهب المالكي ص 57.

الحضارتين الوافدة من مهديهما القيروان وقرطبة، جموع تلو جموع فجمع الجميع في عاصمة الجميع فاس، فاجتمع بذلك لقاطنيها جوامع الحسن والمحاسن والمآثر.

ومن يمن طالع فاس ومحاسن ما اتفق لها، أن عامة الوافدين عليها كانوا ينتمون إلى بيئتين مالكييتين، الأمر الذي جعل التنافس بين العدوتين تنافسا إيجابيا بناء، وتفاعلا حضاريا خلاقا، يسير في تناسق وانسجام، لا يعوق سيره صراع مذهبي، أوخلاف عقدي. وكان من نتائج هذا التنافس الموقف المبارك: تأسيس جامع القرويين في عدوة القرويين، فكان أقدم جامعات العالم الإسلامي. كما كان من نتائجه أن يظهر بالعدوة الأندلسية مبكرا من يدرس علم مالك بمسجد الأندلس بعد بناء العاصمة بفترة وجيزة، وقبل رحلة دراس الفاسي للمشرق ليأتي بعلم مالك إلى فاس بعقود ليست بالقليلة...

تأسيس جامع القرويين :

كان من نتائج التنافس الإيجابي بين المجموعتين الوافدين على فاس أن تحظى مجموعة عدوة القرويين بتشديد مآثرة علمية وتاريخية تطاول مآثر الدنيا على امتداد تاريخ الحضارة الإنسانية، إنها بناء جامع عدوة القرويين ليصبح أقدم جامعة إسلامية في العالم ويعزى بناؤه إلى المؤمنة الصالحة أم البنين فاطمة الفهرية القيروانية. وقد وفدت مع أسرتها على العاصمة الإدريسية ضمن أحد وفود القيروان، فتوفي والدها بفاس وورثت منه مالا كثيرا أنفقت أكثره في تشييد تلك المآثرة وكان ذلك سنة 245هـ⁽¹⁶⁾.

وقد خرج هذا الجامع (الجامعة) من لا يحصى من العلماء ورجال الفكر وحملة الأقلام على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم وتخصصهم. وما من شك أن جامع القرويين كان له دوره عبر تاريخه العلمي والإشعاعي الحافل في نشر المذهب المالكي في فاس وما إليها ومن خلالها إلى باقي مناطق المغرب الأقصى، لكن قصب السبق في نشر علم مالك كان حسب المصادر المسعفة التي أرخت للمذهب، كان لجامع عدوة الأندلس.

(16) الأنيس المطرب ص 55 الإستقصاء : 175/1.

تدريس الفقه المالكي بجامعة الأندلس بفاس في وقت جد مبكر :

في أيام يحيى بن محمد بن إدريس استبحر عمران فاس، حيث صارت قبلة القصاد من المناطق القاصية والدانية كما سلفت الإشارة، وتأسس جامع القرويين سنة 245 هج، وقريبا من تلك الفترة قربا شديدا يتأسس جامع الأندلس، وهو أمر طبيعي تقتضيه المنافسة البناء المشار إلى قيامها بين العدوتين، فيكون لهذا الجامع ولهذه العدو قصب السبق في نشر علم مالك، حسب ما جاءت به بعض كتب التراجم كالمدارك وجدوة المقتبس، حيث نسبت إلى أحد نازلي عدوة الأندلس إدخال علم مالك ونشره بفاس في فترة لعلها تسبق ميلاد دراس بن إسماعيل الفاسي الذي اشتهر عنه فيما بعد أنه مدخل مذهب مالك إلى المغرب الأقصى.

ويتعلق الأمر بعلم من الأعلام المتقدمين من حملة مذهب مالك أصولا وفروعا، إنه جبر الله بن القاسم الفاسي الأندلسي نسبة إلى عدوة الأندلس بفاس وليس إلى بلاد الأندلس، وقد رحل إلى المشرق ولقي أعلام مذهب مالك وحملته المتقدمين ومن جملتهم أصبغ بن الفرغ المصري المتوفى سنة 225 هج⁽¹⁷⁾ أي قبل وفاة دراس بن إسماعيل بأزيد من قرن وربع من الزمن. وإذا كان جبر الله بن القاسم ممن رووا عن أصبغ بن الفرغ مباشرة، ولم يرو عنه دراس بن إسماعيل إلا بواسطة ابن جبر الله كان من طبقة شيوخ شيوخ طبقة دراس بن إسماعيل، وعلم أيضا ما كان للعاصمة الإدريسية فاس ولعدوة الأندلس منها خاصة من سبق إلى نشر المذهب المالكي بالمغرب الأقصى وتدريس أصوله وفروعه في فترة جد متقدمة.

ولم يذكر من ترجم لجبر الله شيئا عن تاريخ ولادته أووفاته ولم يتوسعوا في ذكر أخباره.. ومما جاء في جذوة الاقتباس لابن القاضي في ترجمته : (الفقيه الصالح الورع نزيل عدوة الأندلس، وهو من أدخل علم مالك إلى فاس، لقي أصبغ بن الفرغ وسمع عنه...)⁽¹⁸⁾.

ومما تنقله هذه المصادر عن جبر الله بن القاسم أن هذا العالم قد طال به العمر حتى لقيه دراس بن إسماعيل عندما قدم من المشرق بكتاب ابن المواز تلميذ أصبغ، ودراس يرويه عن محمد بن المواز بواسطة ابن أبي مطر عن محمد بن المواز الراوي عن أصبغ بن الفرغ. والطريف في قصة لقاءهما أن جبر الله قال لدراس لما أتى بكتاب محمد : أقرأ علي منه، فقرأ عليه الكتاب، فعرض ما فيه على ما عنده وما ليس عنده،

(17) المدارك ج 22/4.

(18) جذوة الاقتباس 1/174 / تطور المذهب المالكي ص 59.

وقاسه على أصول مذهب مالك، فلم يسجل أي خلاف بين ما في الكتاب وما عند جبر الله إلا في مسألة واحدة في البيوع، وهي مسألة الثور الذي يباع في وقت الدرس على أنه دارس فوجد أنه لا يدرس هل هو عيب أم لا ؟

يتضح من هذه القصة أن جبر الله بن القاسم الفاسي كان له السبق المبكر في نشر المذهب المالكي في فاس ومنه إلى أغلب المناطق بالمغرب الأقصى، فهو ذو الرسوخ في فقه المذهب، والتمكن من أصوله وفروعه، شأنه في ذلك شأن شيخه أصبغ ابن الفرج المصري الذي قال عنه تلميذه أبو بكر بن اللباد القيرواني : (ما انفتح لي طريق الفقه إلا من أصول أصبغ)⁽¹⁹⁾، وكان لأصبغ تأليف في الأصول في عشرة أجزاء، بالإضافة إلى غيره من المؤلفات⁽²⁰⁾.

وإنما نسب إلى دراس بن إسماعيل، حسب بعض المصادر، أولية نشر المذهب المالكي بفاس والمغرب الأقصى، لما نال من شهرة واسعة، بإقامته في أفريقية والأندلس، ثم أخيرا بالمغرب الأقصى وبعاصمته فاس، ولنبوغ العديد من تلامذته الذين أخذوا عنه بهذه الأقطار المغربية، وفي مقدمة هؤلاء التلاميذ الذين لا يحصون كثرة، الإمامان الشيخان أبو محمد بن أبي زيد القيرواني، وأبو الحسن القابسي رحم الله الجميع ورضي عنه⁽²¹⁾.

وأما جبر الله بن القاسم فبالرغم من علو سنده ورسوخ قدمه في المذهب المالكي أصوله وفروعه، فإن شهرته كانت محدودة بالمقارنة مع شهرة دراس، ولعل السر في ذلك ملازمة جبر الله لبلده طويلا، فوقع له ما يقع للعديد من العلماء الأفذاذ أمثاله عندما يلازمون بلدا واحدا، من ذهاب الكثير من عملهم، واندراس العديد من رواياتهم، لقصور عند أهل بلدهم في إدراك قيمة وأهمية ما يحملونه من كنوز علمية وذخائر معرفية، وقديما قيل أزهد الناس في العالم أهله. والله الموفق الهادي.

(19) المدارك ج 4/19.

(20) نفس المصدر ج 4/20.

(21) المدارك ج 6 ص 81 / تطور المذهب المالكي ص 61.

المذهب المالكي في المغرب خلال القرن الرابع الهجري من خلال بعض أعلامه «دراس بن إسماعيل وتلامذته نموذجا»

أ.د عبد الرزاق وورقية
كلية متعددة التخصصات بتازة

مقدمة

يعتبر القرن الرابع الهجري المرحلة الهامة التي تأسست فيها المدرسة المالكية في المغرب، هذه المرحلة بقدر ما هي واضحة من حيث التزام المغاربة بالمذهب المالكي ومدارستهم لكتبه إلا أنها تبقى غامضة من حيث الأعلام ودخول المدونة والشروح، وتشكل المدرسة المالكية المغربية...

لذلك ارتأيت البحث في هذا القرن لأجل التدقيق في بعض ما بلغنا عنه بخصوص أعلام المذهب، ولاسيما أن بعض التراجم تعتبر الإمام دراس بن إسماعيل (ت 357هـ) من أوائل الأعلام الذين درسوا الفقه المالكي بفاس، وكان له تلامذة وحلقات علم، بل وكانت لديه آراء فقهية حولها تشكلت أولى بذور الفقه المالكي المغربي. ولأجل ضبط أطراف هذا الموضوع حاولت التزام المحاور التالية :

- **المطلب الأول :** نبذة عن دخول المذهب المالكي إلى المغرب، والخلاف الواقع فيه.
- **المطلب الثاني :** دراس بن إسماعيل ترجمته وتكوينه العلمي.
- **المطلب الثالث :** مدرسته الفقهية المسماة «أصحاب أبي ميمونة».

المطلب الأول : نبذة عن دخول واستقرار المذهب المالكي بالمغرب، والخلاف الواقع فيه.

اختلف المؤرخون والفقهاء قديما والباحثون حديثا في الفترة بالضبط التي دخل فيها المذهب المالكي المغرب، وفي الفقهاء الذين تشرفوا بالسبق في إدخال علم مالك إلى المغرب.

ذهب جمهور المؤرخين إلى أن المذهب المالكي قد وصل إلى المغرب والإمام مالك مازال حيا، وهذا يعني أن في نهاية القرن الثاني تمكن تلامذة مالك من تبليغ علم إمامهم إلى المغاربة.

ويذهب آخرون إلى أن انتشار المذهب بالمغرب كان بعد ذلك بحوالي قرن من الزمان أويزيد...

فالفريق الأول يذهب إلى أن المذهب المالكي أدخله الرحالة المغاربة والأندلسيون من التلامذة الأوائل الذين لقوا مالكا وأخذوا عنه ومنهم: يحيى بن يحيى الليثي، والغازي بن قيس،....

والفريق الثاني: يذهب إلى أن رحلات الأندلسيين والأفارقة (من تونس) لم تكن لترسخ المذهب في المغرب الأقصى، وإنما تم ترسيخ المذهب على يد أبناء المغرب ممن جاء بعدهم من أمثال جبر الله الفاسي، ودراس بن إسماعيل، وعثمان بن مالك في القرن الرابع الهجري...

ويمكن الجمع بين الرأيين بالتمييز بين مستويين:

المستوى الأول: وهو دخول المذهب المالكي إلى المغرب، والمستوى الثاني: انتشاره واستقراره مذهباً معتمداً للمغاربة في الفتوى والقضاء.

فأما من حيث المستوى الأول: فقد تم دخول المذهب مبكراً، وأغلب الأخبار الصحيحة تدل على أن الفقه المالكي وصل إلى المغرب في حياة الإمام ويدل على هذا أمور كثيرة نذكر منها ثلاثاً:

أولاً: رحلات الأندلسيين والتي في الغالب مرت عبر المغرب سبباً وفاس، ونذكر من بين تلامذة مالك الأندلسيين، الغازي بن قيس، زياد أبو عبد الله بن عبد الرحمن شبطون (ت 193هـ)⁽¹⁾ ويحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (ت 234هـ) يدخلان الموطأ الأندلس، ومن جاء بعدهم كعبد الملك بن حبيب حيث قال ابن خلدون «ورحل من

(1) هو زياد أبو عبد الله بن عبد الرحمن قرطبي يلقب بشبظون من الطبقة الأولى من أصحاب مالك من الأندلس... سمع من مالك الموطأ وله عنه في الفتاوى كتاب سماع معروف بسماع زياد وسمع من معاوية بن صالح القاضي... ويروى عن جماعة منهم الليث بن سعد وعبد الله بن عمر العمري وابن عيينة وغيرهم وكان زياد أول من أدخل الأندلس موطأ مالك متفقها بالسماع عنه ثم تلاه يحيى بن يحيى وكان أهل المدينة يسمون زيادا فقيه الأندلس وكانت له إلى مالك رحلتان وكان واحداً زمانه زهداً وورعاً توفي سنة ثلاث وقيل أربع وقيل تسع وتسعين ومائة ونجب ولده بقرطبة وكان فيهم عدة من أهل الجلالة والفضل والقضاء والعلم والخير» ينظر الديباج المذهب، ابن فرحون اليعمري: 1/118-119، ط. د. ت، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأندلس عبد الملك بن حبيب فأخذ عن ابن القاسم وطبقته وبث مذهب مالك في الأندلس ودون فيه كتاب الواضحة ثم دون العتبي من تلامذته كتاب العتبية»⁽²⁾.

الأمر الثاني : الوفود الأندلسية والتونسية التي وفدت على المولى إدريس عندما استقر سلطانه وأغلبهم من علماء المذهب المالكي وقد استقضى منهم أحد تلامذة الإمام مالك وهو عامر بن محمد القيسي⁽³⁾ إضافة إلى الفقهاء المالكية الأندلسيين الهاربين من فتنة الحكم الربضي⁽⁴⁾، حيث استقروا بعدوة الأندلس بفاس.

ثالثا : رحلة المغاربة أنفسهم إلى الإمام مالك والأخذ عنه، قال ابن خلدون : «وأما مالك رحمه الله تعالى فاخص بمذهبه أهل المغرب والأندلس وإن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم»⁽⁵⁾.

أما على المستوى الثاني وهو الانتشار والاستقرار فقد تم لاحقا عبر فترات وجهود متضافرة لعلماء المذهب من أهل فاس والأندلسيين والسبتيين والقرويين الذين استقروا بفاس، وتوجت هذه الجهود بظهور المدرسة المالكية بفاس برياسة الإمام دراس بن إسماعيل رحمه الله.

المطلب الثاني : دراس بن إسماعيل : نبذة عن حياته وتكوينه العلمي

1- اسمه ونسبه :

هو الشيخ الفقيه الصالح الفاضل⁽⁶⁾ دراس بن إسماعيل من أهل مدينة فاس يكنى : أبا ميمونة⁽⁷⁾، قال الجزنائي : «وسمي دراس لكثرة درسه العلم»⁽⁸⁾ وكان أبو

(2) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن ابن خلدون : 219/1، ط 1، 1997م، دار القلم، بيروت.

(3) كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد الناصري : 219/1، ط 1، 1997م، دار الكتاب، الدار البيضاء.

(4) هو الأمير الحكم بن هشام تمتد فترة حكمه بين 180هـ و206هـ. انظر بغية الملتمس، الضبي : 14، ط 1967م، دار الكاتب العربي.

(5) مقدمة ابن خلدون 449/1.

(6) كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى : 261/1.

(7) تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي : 146، ط 1966م، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(8) جني زهرة الأس في بناء مدينة فاس، علي الجزنائي (ق 8هـ) : 20-21، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، ط 2، 1411هـ/1991م. المطبعة الملكية، الرباط.

ميمونة من الحفاظ المعدودين، والأئمة المبرزين من أهل الفضل والدين، ممن له الأمانة بمذهب مالك رضي الله عنه⁽⁹⁾ وهو أول من أدخل مدونة سحنون مدينة فاس⁽¹⁰⁾.

2-/تكوينه وشخصيته العلمية :

إن الإمام دراسا نشأ في فاس ورحل إلى كثير من المعامل العلمية للمذهب المالكي المعروفة في زمانه، تردد على الأندلس مرات عديدة، ومكث بتونس مدة، والإسكندرية، كما رحل للحج، وعاد إلى مدينة فاس زنبيل علم حيث جمع من هذه الآفاق ومن شيوخها العلم الغزير وأخذ منه بحظ وافر، حتى أصبح لا يضاهى في تونس وفاس، وقد عثرنا في التراجم على شحها على ما يفيد هذا التكوين كما سوف يتبين من خلال ذكر نبذ عن رحلاته وشيوخه وشخصيته العلمية...

3- رحلاته العلمية :

كانت الرحلة ضرورية في عرف كثير من العلماء لطلب العلم والالتقاء بالأئمة، ولم يخرج دراس عن هذه القاعدة فقد طاف أغلب أرجاء العالم الإسلامي يجمع من العلم شوارده ومن الفقه فوائده وفيما يلي نبذة عن أهم محطاته في رحلته العلمية :

• رحلة الحج :

ذكر ابن الفرضي أن للإمام دراس رحلة إلى الحج، وأخذ فيها عن علماء المالكية في طريقه حيث قال «وله - أي دراس بن إسماعيل - رحلة حج فيها وسمع من علي بن أبي مطر بالإسكندرية كتاب ابن المواز»⁽¹¹⁾.

• تونس :

تونس أو إفريقية كما اشتهرت في اصطلاحات المترجمين والمؤرخين كانت أيضا معقلا لمالكية الغرب الإسلامي فيها اشتهر الأئمة الكبار، وقد ثبت أن دراس مكث بها مدة ليست باليسيرة، وواظب فيها الحضور في مجلس أبي بكر بن اللباد، وأخذ عنه ولا سيما كتاب الموطأ الذي كان يقرأه عليه.

(9) جني زهرة الآس : 20-21.

(10) كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى : 1/261.

(11) جني زهرة الآس : 20-21.

• مصر الإسكندرية :

في طريقه إلى الحج مر بمدينة الإسكندرية وهي يومئذ إحدى مراكز المذهب المالكي لوجود مجموعة من الأئمة بها وقد أخذ عنهم الشيخ دراس ومنهم علي بن أبي مطر الذي أخذ عنه كتاب ابن المواز⁽¹²⁾ كما سيأتي.

• الأندلس :

إن دخول المذهب المالكي إلى الأندلس مبكراً جعله يترسخ عند أهلها، وتتوطد دعائمه ويكثر علماءه وفقهاؤه، ولم يصل القرن الرابع حتى كان مذهب إمام دار الهجرة معتمداً في القضاء والفتوى والشورى وجميع إدارات الدولة وفي هذه الفترة سيرحل دراس بن إسماعيل إلى الأندلس وستكرر رحلته هذه مرات، في المرات الأولى كانت رحلته رحلة طلب حيث دخل دراس الأندلس طالباً يتلقى ويتعلم، والمرات الأخيرة كان فيها أستاذاً وشيخاً يأخذ عنه الأندلسيون وينتفعون بعلمه، قال ابن الفرضي : «ودخل أبو ميمونة الأندلس، وتكرر وجوده فيها طالباً ومجاهداً، فكان متردداً في الثغر. سمع منه غير واحد»⁽¹³⁾.

• سبتة :

مدينة سبتة أيضاً كانت حاضرة علمية آنذاك مر بها دراس في رحلته إلى الأندلس، وأخذ عنه كثير من كبار السبتيين وسمعوا منه، قال القاضي عياض السبتي : «وأراه رحل لبلدنا. فقد حدث عنه أقوام، من كبارهم»⁽¹⁴⁾.

4- شيوخه :

تبعاً لما سبق من كثرة رحلات الإمام دراس العلمية يتبين أن له شيوخاً في كل بلد مر به أخذ عنهم، إلا أن التراجم لا تفيدنا إلا بالقليل عن ذلك، ومن أبرز الشيوخ الذين ركز عليهم كل من ترجم لدراس، شيخان اثنان هما : الإمام المالكي المصري علي بن أبي مطر الإسكندري (ت 330هـ)، وأبو بكر بن اللباد الأفريقي التونسي (ت 333هـ).

(12) جني زهرة الآس : 20-21.

(13) تاريخ ابن الفرضي : 136.

(14) ترتيب المدارك، القاضي عياض : 78/2، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، ط 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.

• ابن أبي مطر الإسكندري (ت 330هـ)

وهو «علي بن عبد الله بن أبي مطر المعافري الإسكندري الفقيه العالم قاضي الإسكندرية روى عن محمد بن عبد الله بن ميمون صاحب الوليد بن مسلم وغيره توفى سنة ثلاثين وثلاثمائة عن مائة سنة»⁽¹⁵⁾.

وقد أخذ عنه الإمام دراس كتاب ابن المواز⁽¹⁶⁾ الذي يعتبر من أمهات المصادر في المذهب المالكي وقد رجحه بعضهم⁽¹⁷⁾ على غيرها من الأمهات، ويعتبر الإمام أبو ميمونة من الناقلين القلائل لعلم ابن المواز لفائدة مالكية الغرب الإسلامي حتى أن الإمام ابن أبي زيد القيرواني أوماً إلى هذا في مقدمة كتابه النوادر والزيادات حيث ورد فيها من كلام ابن أبي زيد القيرواني: «وأما كتب ابن المواز فروايتي عن دراس بن إسماعيل عن علي بن عبد الله بن أبي مطر عن محمد بن إبراهيم بن المواز»⁽¹⁸⁾ ولم يذكر شيخاً غيره نقل عنه كتاب ابن المواز.

• أبو بكر بن اللباد (ت 333هـ)⁽¹⁹⁾

يعد أبو بكر بن اللباد أحد الأئمة المالكية الراسخين المتقدمين، أخذ عنه دراس بن إسماعيل الكثير من فقه مالك، وقارن رواية الموطأ من حفظه على رواية ابن وهب التي كانت مكتوبة عند ابن اللباد...

وهناك شيوخ آخرون كثر لدراس من الأندلسيين والتونسيين والمصريين حيث لاشك أن المكانة العلمية التي حازها لم تكن من فراغ، وإنما جاءت بعد مرحلة طويلة من الطلب، والأخذ عن الأساتذة، ومع هذا فمصادر ترجمته لا تخبرنا بالكثير في هذا الشأن.

(15) الديباج المذهب : 214/1.

(16) هو محمد بن إبراهيم الإسكندري بن زياد المعروف بابن المواز تفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم واعتمد على أصبغ، وروى عن ابن القاسم صغيراً، وكان زاسخاً في الفقه والفتيا عالماً في ذلك، وله كتابه المشهور الكبير وهو أجل كتاب ألفه المالكيون وأصح مسائله وأبسطه كلاماً، وقد رجحه القابسي على سائر الأمهات، وتوفي 269هـ، تنظر ترجمته في الديباج المذهب : 232-233/1.

(17) رجحها الإمام أبو الحسن القابسي تلميذ دراس بن إسماعيل، ينظر الديباج المذهب : 232/1.

(18) النوادر والزيادات، ابن أبي زيد القيرواني : 13/1، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط 1999، دار الغرب الإسلامي بيروت.

(19) هو أبو بكر بن اللباد واسمه محمد بن محمد بن وشاح... سمع من الشيوخ الذين كانوا في وقته : كأبي بكر بن عبد العزيز الأندلسي، المعروف بابن الجزائر. وحبيب بن نصر، وأبي عمران البغدادي، وأحمد بن يزيد، وأبي الطاهر، ومحمد بن المنذر، والزييري، وأبي محمد عبد الله بن محمد بن معمر، وزيدان، وغيرهم. سمع منه حماد بن إلياس، وتفقه به أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله تعالى، وابن حارث، وغيرهم. وممن روى عنه زياد بن عبد الرحمن القروي، ومحمد بن الناظور، ودراس بن إسماعيل. ولم يذكر له رحلة ولا حج. تنظر ترجمته في ترتيب المدارك : 21/2.

5- قوة حفظ دراس لعلم مالك

تميز الإمام دراس بن إسماعيل بقوة الحفظ ودقة الضبط، وقد ظهر هذا في مقابلاته العلمية مع أئمة زمانه، جاء في ترتيب المدارك: «قال المالكي: كان أبو ميمونة من الحفاظ المعدودين، والأئمة المبرزين من أهل الفضل والدين، ولما طرأ إلى القيروان، اطلع الناس من حفظه، على أمر عظيم. حتى كان يقال: ليس في وقته، أحفظ منه»⁽²⁰⁾.

6- شخصيته العلمية

وتميز دراس أيضاً بقوة شخصيته العلمية حتى وصف بالشفوف العلمي وهذا ما تدل عليه قصته مع شيخه ابن اللباد حينما اختلف معه في كلمة الموطأ وقد أورد القاضي عياض القصة في مداركه حيث قال: «وذكر المالكي أنه كان أحفظ أهل زمانه بمذهب مالك، وأصحابه. وذكر عن بعض أصحاب أبي بكر ابن اللباد، قال: كنت يوماً جالساً في مجلس أبي بكر ابن اللباد، وأبو ميمونة يقرأ عليه الموطأ فتواقعا في حديث، فخالفه فيه شيخنا. وقال أبو ميمونة: كتابي هذا قرأته بالأندلس، وبفاس. فأمر أبو بكر بإخراج موطأ ابن وهب، وكتب كثيرة، حتى تقرر عندهم حقيقة الحرف الذي اختلفوا فيه. فلما نظر أبو بكر إلى الكتب والرزم قد حلت ضاق، وقال لأبي ميمونة: يا هذا فيك استقصاء. وما أظنك تريد إلا أن تكون ديكاً. فقال أبو ميمونة: أكرمك الله. لو شئت أن أكون ديكاً في غير بلدي، كنت. فقال له أبو بكر: قم عنا ولا تغش لي مجلساً. قم يا هذا. واستحثه. فأخذ أبو ميمونة كتابه، ومجرته، ووقف وقال: اللهم إنك تشهد. قال المالكي: فخرجت في أثره، ومشيت معه، حتى أبعدنا وهو يسترجع. فقلت له: اجلس على هذا الدكان، حتى أرجع إلى الشيخ، وأعود إليك. فرجعت وجلست بين يدي الشيخ، وقلت: أصلحك الله أنت شيخنا وإمامنا، وهذا رجل له قصد إليك، فترى إذا سألك الله لم طردته، أتقول له، لأنه قال لو شئت أن أكون ديكاً في غير بلدي. ما فعلت. أصلحك الله. وقلت مقبول عنك، ومسموع. فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون. وكررها. ثم قال: يا أخي، ردّ الرجل، ويدع المعاتبة. فسرت إليه فرجع معي. فسلم على الشيخ، وجعل بعد ذلك يختلف ويحضر السماع، والشيخ غير منبسط له. فشكا ذلك إلى بعض أصحابه. فقالوا له: زوجته شابة. فلو أهديت إليها عطفته عليك، وأصلحت لك جانبه. فقال: والله لا أخذت العلم من طريق الرشوة أبداً، والشيخ قد انتشرت إمامته، وحلّ في قلوب الناس بالمحل الذي علمتم. وما قسى قلبه عليّ، إلا لأمر تقدم لي، عوقبت

(20) ترتيب المدارك: 78/2.

عليه. ولكن، والله ما أصلحت إلا ما بيني وبين الله، وينتهي الأمر إلى ما شاء. قال: فما طالت المدة، حتى كان إذا دخل أبو ميمونة قال أبو بكر له: يا أبا ميمونة، أشركنا في صالح دعائك»⁽²¹⁾.

7- روايته لحديث في فضل مدينة فاس

وقد روى حديثاً عن ابن أبي مطر بسنده الذي يبدو أنه متصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في تنبؤ النبي صلى الله عليه وسلم بمدينة فاس وفضلها جاء في الأنيس المطرب في سياق بيان فضل مدينة فاس: «ويكفي من فضلها وشرفها ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصفها، فإنه وجد في كتاب دراس بن إسماعيل أبي ميمونة بخط يده رحمه الله تعالى: حدثني ابن مطر بالإسكندرية قال: حدثني محمد بن إبراهيم الموزان، عن عبد الرحمان بن القاسم، عن مالك بن أنس، عن محمد بن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ستكون بالمغرب مدينة تسمى فاس أهلها أقوم أهل المغرب قبلة وأكثرهم صلاة، أهلها على السنة والجماعة ومنهاج الحق لا يزالون متمسكين به لا يضرهم من خالفهم، يدفع الله عنهم ما يكرهون إلى يوم القيامة»⁽²²⁾.

وبغض النظر عن صحة هذا الحديث⁽²³⁾ فالشاهد عندنا أن الإمام دراس له تميز كبير على مستوى الحفظ لعلم مالك عن أقرانه في عصره، ويزيده أهمية كونه مالكيًا مغربيًا فاسيًا رحل إلى أغلب بقاع الدنيا ورجع إلى بلده معتزًا بموطنه، راويًا لبشارة النبوة بعلو شأن مدينته، هذا على خلاف من سبقوه من الفقهاء الذين لم يتركوا بصماتهم على فاس خاصة وعلى المغرب عامة، قبل ظهوره حتى أنه كانت تذكر المراكز الأخرى كقرطبة وتونس ولا تذكر فاس.

8- شهادة العلماء فيه

هذا الإمام الفاسي المغربي استطاع بنبوغته وكفاءته العلمية أن يجذب ثناء العلماء من بعده، وبقي حسن صيته متداولًا فيما بعده ومن الأئمة الذين أثنوا عليه:

(21) ترتيب المدارك: 2/78-79.

(22) الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، علي ابن زرع الفاسي: 45، مراجعة عبد الوهاب ابن منصور مؤرخ المملكة، ط 2، 1420هـ/1999م. المطبعة الملكية - الرباط.

(23) هذا الحديث لم أجده في مصادر الحديث المعتمدة.

- القاضي أبو الوليد ابن الفرضي، قال : كان أبو ميمونة فقيهاً حافظاً للرأي على مذهب مالك⁽²⁴⁾.
- الإمام أبو عبد الله بن عتاب (ت 462هـ) قال : كان يعرف بأبي ميمونة المحدث.
- الإمام أبو الوليد الباجي حيث قال : كان شيخاً صالحاً.

9- تلامذة دراس بن إسماعيل

إن استجماع العلامة دراس لعلم مالك جعله مرجعاً لكثير من طلاب وقته في الغرب الإسلامي فنشأ له تلامذة في تونس وفاس وسبتة والأندلس، وتخرج على يديه جمع غفير من الأعلام الذين نقلوا بأمانة الفقه المالكي ونشروه في هذه الربوع، وأصبحوا معتمد من جاء بعدهم.

أ- تلامذته من سبتة :

أخذ كبار علماء سبتة عن دراس بن إسماعيل كما مر وعلى رأسهم :

- عبدالرحيم بن أحمد الكتامي المعروف بابن العجوز (ت 413هـ)

قال الجزنائي في ترجمته «عبدالرحيم بن أحمد الكتامي أبو عبدالرحمن المعروف بابن العجوز سبتي من كبار قومه كتامة... وكانت له ولأبيه فيهم وفي المغرب رئاسة بالعلم وإليه كانت الرحلة في المغرب في وقته وعليه كانت تدور الفتيا وله عقب نجباء في العلم بلغوا إلى خمسة أئمة إمام ابن إمام فضلاء في عصرهم ورحل عبدالرحيم إلى الأندلس وأفريقية ولازم الفقيه أبا محمد بن أبي زيد واختص به وسمع منه كتبه النوادر والمختصر وجاء بهما وبغيرهما إلى سبتة وسمع من دراس بن إسماعيل الفاسي وأبي محمد الأصيلي ووهب بن ميسره الحجازي... أخذ عنه الناس بسبتة علماً كثيراً وتفقهوا عليه وسمعوا منه كان من حفاظ المذهب العالمين به روى عنه جماعة من فقهاء سبتة... وفاس وتوفى سنة ثلاث عشرة وأربعمائة»⁽²⁵⁾.

وممن تتلمذ عليه أيضاً بسبتة : أبو عبد الله محمد بن علي بن الشيخ، وأخوه حسن بن علي بن الشيخ، وعمر بن ميمون بن بكر القيسي، وحمود بن غالب الهمداني وغيره، قال القاضي عياض : «وأراه رحل لبلدنا. فقد حدث عنه أقوام، من كبارهم، كأبي عبد الله محمد بن علي بن الشيخ، وأخيه حسن بن علي، وعمر بن ميمون بن بكر القيس وحمود بن غالب الهمداني وغيره»⁽²⁶⁾.

(24) تاريخ علماء الأندلس : 146.

(25) جني زهرة الآس : 20-21.

(26) ترتيب المدارك : 78/2.

ب - تلامذته من تونس :

مدرسة دراس التونسية يترأسها أبو الحسن القابسي، وابن أبي زيد القيرواني،
وكلاهما تلميذان لدراس بن إسماعيل :

• أبو الحسن القابسي

«الإمام الحافظ الفقيه العلامة عالم المغرب أبو الحسن علي ابن محمد بن خلف
المعافري القروي القابسي المالكي صاحب الملخص، حج وسمع من حمزة بن محمد
الكتاني الحافظ وأبي زيد المروزي وابن مسرور الدباغ بإفريقية ودراس بن إسماعيل
وطائفة، وكان عارفا بالعلل والرجال والفقه والأصول والكلام مصنفا يقظا دينا تقيا
وكان ضريرا وهو من أصح العلماء كتبا كتب له ثقات أصحابه وضبط له بمكة صحيح
البخاري وحرره وأتقنه رفيقه الإمام أبو محمد الأصيلي»⁽²⁷⁾.

ومن يتفحص كتب المالكية من الشروح والموسوعات الكبرى يجد أن اسم القابسي
يتردد فيها كثيرا وما ذلك إلا لأن تلميذ دراس كان قوله معتمدا ومعولا عليه في المذهب
المالكي، ومن ثم تتبين أهمية مشيخة دراس للقابسي.

• ابن أبي زيد القيرواني :

غني عن التعريف وأشهر من أن يعرف إذ هو من أبرز أئمة المالكية في زمانه،
الإمام العلامة القدوة الفقيه عالم أهل المغرب أبو محمد عبد الله بن أبي زيد
القيرواني المالكي ويقال له مالك الصغير، قال القاضي عياض : حاز رئاسة الدين
والدنيا ورحل إليه من الأقطار ونجب أصحابه وكثر الآخذون عنه وهو الذي لخص
المذهب وملا البلاد من تواليفه تفقه بفقهاء القيروان وعول على أبي بكر بن اللباد
وأخذ عن محمد بن مسرور الحجام والعسال وحج فسمع من أبي سعيد بن الأعرابي
ومحمد بن الفتح والحسن بن نصر السوسي ودراس بن إسماعيل وغيرهم.

سمع منه خلق كثير منهم الفقيه عبد الرحيم بن العجوز السبتي والفقيه عبد الله
ابن غالب السبتي...⁽²⁸⁾.

أخذ ابن أبي زيد الملقب بمالك الصغير علم ابن المواز عن دراس ابن إسماعيل،
واعتمده في صياغة كتابه النادر: النوادر والزيادات وبث ذلك العلم عبر أرجاء المغرب

(27) سير أعلام النبلاء، محمد الذهبي : 159-158/17، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي،
ط 9، 1413هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(28) سير أعلام النبلاء : 17/ص 10.

الإسلامي حتى أننا لا نكاد نجد مالكيًا بارزًا من المغرب والأندلس إلا وأخذ عنه ابن أبي زيد رحمه الله.

ج - تلامذته من الأندلس :

قال ابن الفرضي في تاريخه : « ودخل - أي دراس - أيضاً الأندلس مجاهدًا، وطالبًا. فتردد بها في الثغر، سمع منه غير واحد، وحدث عنه عبدوس بن محمد الثغري أبو الفرج، وغيره.⁽²⁹⁾ »

وقال عياض في مداركه «ودخل - أي دراس - أيضاً الأندلس مجاهدًا، وطالبًا. فتردد بها في الثغر، فسمع منه أبو الفرج بن عبدوس، وخلف بن أبي جعفر، وغير واحد»⁽³⁰⁾.

وهكذا يعد من تلامذته الأندلسيين :

• أبو المطرف عبد الرحمن بن خلف التجيبي الإقليشي (ولد سنة 300هـ،...)

هو أبو المطرف عبد الرحمن بن خلف سدمون التجيبي الإقليشي⁽³¹⁾ الأندلسي روى عن أبي عثمان سعيد بن سالم المجريطي وأبي ميمونة دارس بن إسماعيل فقيه فاس⁽³²⁾.

• أبو الفرج عبدوس بن محمد الثغري (ت 390هـ)

قال ابن الفرضي «عبدوس بن محمد بن عبدوس من أهل طليطلة، يكنى أبا الفرج... سمع منه الناس كثيرًا... وكان ثقة خيارًا حسن الضبط لما كتب... توفى بحاضرة طليطلة سنة 390هـ»⁽³³⁾.

10- وفاته :

قال الجزنائي «توفى بفاس بلدة سنة سبع وخمسين وثلاثمائة وقبره بخارج باب الجيزين⁽³⁴⁾ منها معروف، والدعاء عليه مجاب، وله بفاس مسجد يعرف به».

(29) تاريخ علماء الأندلس : 146.

(30) ترتيب المدارك : 79-78/2.

(31) نسبة إلى إقليم وهي بلدة من أعمال طليطلة.

(32) تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي : 267، وينظر أيضا : نفح الطيب، أحمد المقرئ التلمساني : 1113/2-1114، تحقيق د. إحسان عباس، ط 1968م دار صادر بيروت .

(33) تاريخ ابن الفرضي : 341-340.

(34) قال المرحوم عبد الوهاب ابن منصور : «هو الباب المعروف اليوم بباب الحمراء» انظر هامش تحقيقه لكتاب : جني زهرة الأس : 20-21.

وقد جدد هذا المسجد السلطان أبو عنان المريني، وجعل هناك رخامة منقوشة باسمه وتاريخ موته ونصبت عند رأسه في أول سنة 754هـ⁽³⁵⁾.

المطلب الثالث : مدرسته الفقهية المسماة «أصحاب أبي ميمونة»

أسس أبو ميمونة دراس بن إسماعيل مدرسة فقهية مالكية بفاس وعرف بها، ذكر الجزنائي أن جماعة من الصلحاء والعباد التزموا جامع الأندلس وتفرغوا فيه للعبادة بعد تحصيل العلم ويقصدهم الناس للفتاوي وطلب العلم والأدب والتماس الدعاء وذكر منهم الفقيه جبر الله بن القاسم نزيل عدوة الأندلسيين بفاس فقال : وهو ممن أدخل علم مالك إليها وهو من مشاهير فقهاءها ومتقدميهم... وهو ممن لحق دراسا ابن اسماعيل رحمه الله. كان جبر الله هذا مطلعاً على الفقه المالكي اطلاعا متينا حتى أنه استطاع أن يجيب دراسا عن كل ما تضمنه كتاب ابن المواز⁽³⁶⁾.

فبالرغم من شح المصادر في إفادتنا عن تفاصيل هذه المدرسة الفقهية التي نشأت بأثر واضح للفقيه دراس، إلا أنه عند التقصي والبحث عثرنا على نقل نفيس نادر يشعر بوجود هذه المدرسة واستمرارها لقرون، هذا النقل أورده الإمام الحطاب في مواهب الجليل نقلا عن الفقيه أبي علي ناصر المشذالي في مسألة فقهية دقيقة وهذا نصه : «قال المشذالي⁽³⁷⁾ (ق 7 هـ) ومنه مسألة الهيدورة تكون النجاسة بأحد وجهيها دون الآخر فاختلف في ذلك أصحاب الفقيه أبي ميمونة فقيه فاس فمنهم من أجاز ومنهم من منع»⁽³⁸⁾.

مسألة الهيدورة هاته مسألة متداولة، وقد تكلم فيها الفقهاء كثيرا، إلا أن الشاهد عندنا هنا هو عبارة «أصحاب الفقيه أبي ميمونة فقيه فاس» والغالب أن المقصود هنا بأبي ميمونة هو الإمام دراس بن إسماعيل، والظاهر أنه كان لديه أصحاب وأتباع يتبعون طريقته في التفقه على مذهب مالك ولكثرة درسه تخرج على يديه علماء

(35) جني زهرة الآس : 20-21.

(36) سلوة الأنفاس، محمد بن جعفر الكتاني : 1/406-407هـ، ط 1، 1425هـ - 2004م، دار الثقافة، الدار البيضاء.

(37) هو أبوعلي ناصر المشذالي من أعلام القرن 7 هـ ارتحل من زاوية في آخر المئة السابعة وأدرك تلميذ أبي عمرو ابن الحاجب وأخذ عنهم ولقن تعليمهم وقرأ مع شهاب الدين القرافي في مجالس واحدة وحذق في العقليات والنقليات ورجع إلى المغرب بعلم كثير وتعليم مفيد ونزل ببجاية واتصل سند تعليمه في طلبتها، انظر أبجد العلوم، القنوجي : 1/183، تحقيق عبد الجبار زكار، ط 1978م، دار الكتب العلمية بيروت.

(38) وقد أورد المشذالي هذا النص في حاشيته على المدونة، ينظر مواهب الجليل، الحطاب : 1/137، ط. د. ت، دار الفكر بيروت.

وفقهاء وتسموا باسمه، وأصبحت لهم آراء فقهية اشتهروا بها، وعند البحث نجد أن جما غفيرا من فقهاء فاس عاصروا دراسا منهم من أخذ عنه مباشرة، ومنهم من جاء بعده وأخذ عن تلامذته، ونذكر البعض منهم مما تيسر جمعه في هذا العرض :

1- موسى بن يحيى الصديني أبو هارون⁽³⁹⁾ (ت 388هـ)

من تلامذته تلميذ دراس عبدوس أبو الفرج⁽⁴⁰⁾، قال القاضي عياض في ترجمته «موسى بن يحيى الصديني، رحمه الله من أهل فاس. كنيته أبو هارون، كبير فقهاء بلده، وشيخهم الشهير في وقته، وبعده. قال القاضي أبو الوليد بن الفرضي: كان فقيهاً عالماً بالرأي حافظاً للمسائل، وله رحلة إلى المشرق، سمع ولقي فيها أبا جعفر الأسواني، المالكي، وغيره. ودخل الأندلس، وتردد بالثغر، وكتب عنه هناك. حدث عنه أبو الفرج عبدوس، وتوفي بفاس يوم الجمعة، يوم عرفة، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، وهو ابن سبع وسبعين سنة»⁽⁴¹⁾.

2- أبو مروان عبد الملك الكوري (ت 407هـ)

«أبو مروان عبد الملك الكوري من أصحاب أبي محمد بن أبي زيد - تلميذ دراس كما أسلفنا - من فقهاء فاس، ومعظمها بعدوة الأندلس منها، وبه تفقه عثمان ابن مالك، وغيره من الفاسيين، وتوفي سنة سبع وأربعمائة»⁽⁴²⁾.

3- أبو عمران الفاسي (ت 430هـ)

الإمام الكبير العلامة عالم القيروان أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي حاج يحج البربري الففجومي الزناتي الفاسي المالكي أحد الأعلام، تفقه بأبي الحسن القابسي - تلميذ دراس - وهو أكبر تلامذته ودخل إلى الأندلس فتفقه بأبي محمد الأصيلي وسمع من عبد الوارث بن سفيان وسعيد بن نصر وأحمد بن القاسم التاهرتي كان أبو عمران من أعلم الناس وأحفظهم جمع حفظ الفقه إلى الحديث ومعرفة معانيه وكان يقرأ القراءات ويجودها ويعرف الرجال والجرح والتعديل أخذ عنه الناس من أقطار المغرب⁽⁴³⁾.

(39) تنظر ترجمته في ترتيب المدارك : 173/2.

(40) ينظر تاريخ ابن الفرضي : 150/2.

(41) ترتيب المدارك : 173/2.

(42) ترتيب المدارك : 233/2.

(43) سير أعلام النبلاء : 545/17، وترتيب المدارك : 280/2.

4- عثمان بن مالك الفاسي (ت 444هـ)

قال القاضي عياض : «من أهل المغرب الأقصى عثمان بن مالك فقيه فاس، وزعيم فقهاء المغرب في وقته، وعنه أخذ فقهاء فاس، وتفقهوا به. منهم أبو بكر ابنه. وأبو بكر ابن الخياط وغيرهم. ولهم عنه تعليق على المدونة. تفقه بفقهاء بلده، على أبي مروان الأزدي. توفي سنة أربع وأربعين، وأربعماية»⁽⁴⁴⁾.

وجاء في الديباج «وممن لم ير مالكا من أهل المغرب الأقصى عثمان بن مالك فقيه فاس وزعيم فقهاء المغرب في وقته أخذ عنه فقهاء فاس وتفقهوا عليه وله تعاليق على المدونة ومن كتاب الصلة»⁽⁴⁵⁾.

وينضاف إلى هؤلاء التلامذة في مدرسة فاس الملقبة ب«أصحاب أبي ميمونة»، تلامذته من بلدان أخرى كالأندلس وتونس وسبتة، حيث أشع تلميذا دراس : أبو الحسن القاسبي وأبن أبي زيد بنور علمهما على هذين البلدين، فتجدد العهد بالفقه المالكي وأصبح لهم الشأن الأعلى في المذهب.

خاتمة :

قد حاولنا في عرضنا هذا أن نجتمع بعض ما جادت به قريحة التراجم الشحيحة، ولشحها كان يحدونا بأس في بعض الأحيان من العثور على شيء في الموضوع، إلا أنه والحمد لله قد ظفرنا ببعض المقصود مما يسمح لنا بالقول : إن الإمام دراسا يعتبر بحق مؤسس ومرسخ المذهب المالكي بفاس، بل يعتبر الحلقة الضرورية لبلوغ علم مالك إلى أرجاء الغرب الإسلامي في عصره، فكتاب ابن المواز الذي أوصله إلى فقهاء المذهب الكبار من عيار ابن أبي زيد ليس بالأمر اليسير، وتلامذته كان لهم الشأن الأعلى والقدم الراسخة في ضبط فقه المذهب وتعليمه للناس، ومدرسة دراس ولاسيما بفاس كانت مرجعا يستند إليه العلماء من كل الآفاق.

وإذا ثبت هذا كما أسلفنا، يليق بالباحثين في المذهب المالكي اليوم التنقيب عن معالم مدرسة دراس الفقهية وإبرازها وبناء معرفة صحيحة بتاريخ الفقه المالكي بالمغرب، والبحث عن مؤلفات المرحلة ولاسيما أن هناك إشارات تفيد أن دراسا نفسه ترك شيئا مكتوبا بخط يده كما أسلفنا، فضلا عن تلامذته الذين تذكر لهم التراجم مصنفات نفيسة.

(44) ترتيب المدارك : 332/2.

(45) الديباج المذهب ج 1/ ص 188.

من وثائق مسجد سيدي الدراس - نماذج من تعيين الأئمة وأحباس المحراب

ذ. محمد بنعبد الجليل

كلية الآداب سايس بفاس

من يتحرى البحث في وثائق الأحباس سواء تعلق الأمر بحجج القرويين والممارستان وضمنه «أحباس الحرم الإدريسي» وما تعلق بأحباس فاس الجديد وكذلك من يتحرى البحث في زمامات حوالات الأضرحة والزوايا يشد انتباهه نموذجان من الوقف قيد كل واحد منهما بوصف لتمييزه ومراعاة رغبة لفظ المحبس، يبرز هذان القيدان على الشكل التالي؛

أ- أحباس معينة

ب- وأحباس غير معينة

فالمعينة وهي كما نصت على ذلك وثيقة من وثائق الحوالة السليمانية هي التي (...تكون خاصة بالمساجد والأضرحة يصرف ريعها على إيقادها⁽¹⁾ وتقرئها وتنظيفها وإصلاح رباعها وإعانة خطبائها ومؤذنيها ومنشديها⁽²⁾، ومسمعيها⁽³⁾ وحزايها سواء منهم من اختص بقراءة ورش أو من اختص بالسبعية⁽⁴⁾ بركن معين أو غير معين من المسجد⁽⁵⁾، أو ممن ينخرطون في طلبه العلم الشريف، أو من يقرأ حزبا

(1) سرجها التي توقد لإنارة المسجد وغيره.

(2) المنشد قد يكون هو الشخص الذي يخرج الإمام من المقصورة ليستقر على المنبر وقد يكون هو الذي يتلو الحديث المشهور إثر جلوس الإمام بصوت رخيم يتحرى فيه نعمة من نعمات الآلة ويكون ذلك كله قبل الأذان.

(3) المسمع هو الذي يسمع المصلين صوت الإمام ليتابعوا الصلاة الجماعية.

(4) قراءة القرآن بالأحرف السبعة وتعني كذلك ختم القرآن في سبعة أيام وكان عبد الحق المريني قد شيد الخلوة على يسار محراب القرويين وجعل لها أحباسا خاصة بختم القرآن كل أسبوع، ولذلك سمي المكان بالسبعية، وباب السبعية من الأبواب المشهورة لمسجد القرويين.

(5) الموضع المعين نحو كرسي البخاري بظهر الصمعة وكذا توريق كتاب الحلية بجانب هذا الكرسي في حين أن كرسي الحلية يوجد بجوار محراب القرويين كما تنص على ذلك الحوالات.

من أحزاب أبي الضياء الشيخ خليل أو من يتعاطى دراسة وتدريس رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وتدخل في المعينة أحباس مقابر المسلمين صيانة وحراسة، وتبييضاً وكذا أحباس موتى الغرباء الذين يتوفون بفاس وليس لهم من يتكفل بهم، وتجهيزهم : من (غسل، وكفن، وحنوط، وأجرة الصحافة، (من يحمله) ومن يصلي عليه، ومن يحشره، ومن يضع للحدود، ومن يدر التراب، ومن يوكضه (يذكره) (6).

ويمكن أن يضاف إلى الأحباس المعينة أحباس أخرى خاصة بأصحاب الطرب الذين يأتون بآلاتهم بقصد أن يسمع المجانين والمرضى تلك الأصدا والنغمات.

وتشير وثائق متعددة سيما المعبر عنها بالتقايد إلى أوقاف تدرج ضمن الأحباس المعينة خاصة تلك التي تتعلق بورود الطبيب لسائر المرضى بالحاضرة الفاسية، كما أن الزمامات تشير إلى أن جزءاً آخر من هته الأحباس كان يصرف زمن الأعياد لمن يستحقه من علماء وأشرف، وذوي البيوتات الذين خانهم الدهر.

أما الأحباس غير المعينة فيخص فيها الوقف في شيء غير المعين شخصاً أو جهة أو موضعاً أو مواضع بالمسجد الجامع، أو مسجد الحي، كما يخص خزانات المدارس وغير ذلك نحو الوقف الذي خص به سيدي أحمد الشاوي السارية الثانية يمين عنزة القرويين المجود المرتل أحمد بن علي شعيب الدكالي ليعلم طلبة القرويين وفاس تجويد القرآن وترتيله (7).

ويمكن أن تلحق بهته الأحباس وصية المرأة المسماة فاطمة بنت المرحوم السيد أحمد السلوي إذ أوصت : «أنها إذا قضى الله تعالى بوفاتها وأدبرت من الدنيا أيام حياتها، يخرج من جميع متخلفها من قليل الأشياء وكثيرها، جليلها وحقيرها، العقار وغيره الثلث الواحد يقسم أنصافاً سوية النصف الأول يعطى لأولاد المرابط المرحوم سيدي عبد الرحمان بن المرابط المرحوم سيدي عبد السلام نجل الولي الأشهر والبركة الأنور سيدي أحمد بن يحيى نفعنا الله ببركاته الذكور والإناث فيه سواء يكون مالهم وملكهم، والنصف الآخر مستفاده يعود لمحراب مسجد القرويين ويبقى كذلك حبساً مؤبداً ووقفاً مخلداً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين قصدت بذلك وجه الله العظيم والدار الآخرة...» (8).

(6) وثيقة خاصة.

(7) كنانيش ضريح سيدي أحمد الشاوي خروم مصورة منها بمكتبتي.

(8) الحوالة اليوسفية لوحة 18.

ويدخل ضمن هذا الوقف غير المعين ما خص به السلطان المولى الحسن كذلك محراب القرويين حيث حبس على من يقرأ (... حزبا من أحزاب الشيخ خليل تنفذ للطلبة الذين يقرأونه بعد صلاة عصر كل يوم أجرة معلومة من أحباس القرويين وتنفذ لهم صلة تعطى لهم من دار عديل...) (9).

ويبدو أن تخصيص ركن أو كرسي في أماكن متفرقة ومتعددة ينم عن وفرة استفاد الأحباس المعينة وغير المعينة، لذا خصص المحبسون بعض الأماكن في جل مساجد وأضرحة وزوايا الحاضرة الفاسية بأوقاف غنية ولا غرابة إن أشارت حجج الأحباس إليها داخل وخارج هذه الحاضرة، وقد وجدت إشارات متعددة في «كنائش النظار» أو في «زمام المصارف» وفي الحوالات ابتداء من الحوالة الإسماعيلية والعبد الرحمانية وغيرهما، تلفت النظر وتشده إلى هته الربوع من ذلك الإشارات المتعددة التي خص بها إمام الصلوات الليلية بمسجد سيدي دراس بفاس كما خص بها محرابه وصدر الأمر إبانته بتنفيذ ما أمر به ظهير التعيين كما نبه المعين للالتزام بشروط ما صُدِّر له.

فما مقصود المحبس من أفراد حبس محراب مسجد الدرّاس بن إسماعيل دون تعيين مادة الحبس، وهل كان مسجد دراس سابقا لكتاب زنقة مصمودة التي يعرف جزءا منها بزنقة المصاري.

أثيرت هذه الأسئلة بعد أن عثرنا في وثائق الأحباس على وثيقة تخبر بإصلاح عرفته مكاتب قرآنية أواخر عهد الحسن الأول رحمه الله وتمت على عهد ابنه عبد العزيز، تحمل «شكل من يجب وإذنه سده الله كما تحمل شكل النظار الذين جرى الإصلاح على عهدهم وهم على التواني المرحوم العربي الشامي ناظر القرويين الذي اخترمته منيته قبل أن ينهي الإصلاح وتولى ابنه بعده عملية تميم ما بدئ إنجازه لكنه لم يعمر في النظارة وأتم الإصلاح كل من الناظر كنون وصفيرة أيام السلطان عبد العزيز».

يقول منطوق الوثيقة: «جرى إصلاح بعض المكاتب بفاس من جملتها مكتب رشم العيون، مكتب سيد البياض، مكتب مصمودة، ومكتب المصاري⁽¹⁰⁾، المجاور لدار الناظر صفيرة...».

فهل يمكن تعيين مكتب مصمودة والمصاري كلا على انفراد أم هما محل واحد باسمين مختلفين ؟ من يعرف أزقة فاس يدرك أن زنقة المصاري كانت قديما امتدادا

(9) صورة لهذا الوقف توجد في مكتبي.

(10) أيهما أصبح يحمل اسم مسجد سيدي دراس ؟

للطريق الصاعد من عقبة بن بكار اتجاه شارع مصمودة حاليا مارا بجامع الحجاج تاركا الطريق الذاهب لسويقة سيدي عبد الله على اليمين، أم هل يقصد بمكتب المصاري المسيد المعلق الذي يقع فوق شباك «بلاعة مصمودة» المتعارف عليها شعبيا بـ «خطايفة العرايس».

لا شك أن مكتب مصمودة الواقع أعلى العقبة التي تتفرع من عقبة سيدي عبد الرحمان المليلي التي نعبها صوب «سوق البرادعيين» هو المحل الذي يقع به مسجد سيدي دراس، إذ تشير المصادر المترجمة لهاته الشخصية العلمية : «...- كان سيدي دراس - بفاس يدرس بمسجد بحومة مصمودة وكان يقال إن قبلته أقوم قبلة وكان يدرس به الفقه بعد عودته من المشرق...»⁽¹¹⁾.

وتخبرنا السلوة وغيرها من المصادر أن ابن أبي زيد القيرواني نزل بالمسجد عندما أتى لزيارة شيخه الذي كان قد لقيه بالقيروان، وسمع منه «كتاب ابن المواز»⁽¹²⁾، كما سمعه منه أبو علي الحسن الفاسي...».

ولعل ما ورد في ترجمة دراس بن إسماعيل المشار إليها أعلاه يؤكد ما ذهب إليه ويحل إشكال مكتب المصاري ومكتب مصمودة رغم كونه لا يفصح عن تاريخ تحويل مكتب مصمودة إلى مسجد إن كان وقع، ذلك أن وثائق الأوقاف لا تشير فقط إلا إلى لفظ المسجد دون تقييده بوصف محدد، ومن بين هته الوثائق التي نعتمدها نسخة من ظهير علوي شريف منيف الطابع العبد الرحماني بين حمدلته وتصليته وبداخله محمد بن عبد الرحمان الله وئيه، وخطاب من يجب سده الله بالاستقلال عقبه، ونصه :

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

ابن عمنا الفقيه القاضي مولاي محمد بن عبد الرحمان سددك الله وسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

وبعد : فإننا نفضنا للفقيه السيد عمر بن سودة إمامة الصلوات الليلية بجامع أبي ميمونة دراس لكونه أحق بها من غيره الذي هو به وجعلنا له أربعة عشر مثقالا من مستفاد أحباسه إعانة له على ذلك فإن كانت تفي فذاك وإلا فيكمل له ما يخص - له كذا بالأصل - لكمالها من مستفاد أحباس المقابر لكونه دينا خيرا ذاكرا...

(11) محمد بن جعفر الكتاني، سلوة الأنفاس، الجزء الثاني، ص : 199، الطبعة الجديدة.

(12) كتاب في الفقه شهر بالموازية.

فالظن به أن يقوم بشرط المحبس أكثر من كثير الناس المنفذ لهم ذلك، فنفذ له جميع ما ذكر ولا بد والسلام. 15 ذي القعدة 1279.

يفيدنا نص الظهير الموجه لقاضي فاس مولاي امحمد بن عبد الرحمان أن السلطان مولاي عبد الرحمان نفذ للفقير السيد عمر بن سودة إمامة الصلوات الليلية معللا هذا التنفيذ بكون المنفذ له أحق بها من غيره، محليا الإمام الجليل بالذاكر الدين... كما تفيدنا الوثيقة مقدار أجره هذا الإمام التي بلغت مقدار 14 مثقال تخرج من مستفاد حبس المسجد المذكور⁽¹³⁾ إعانة الإمام شريطة أن تفي الأجرة بمتطلباته وإلا فيكمل له ما نقص لما يخصه من مستفاد أحباس مقابر المسلمين، كما يفيدنا الظهير الشريف بتنبية الإمام إلى كونه يجب أن يقوم بشرط المحبس أكثر من كثير من الناس المنفذ لهم ذلك.

ويبدو أن أحباس قبور المسلمين كانت غنية تضاهي أحباس القرويين إذ تنص وثيقة وردت في الحوالة الإسماعيلية وجمدت في الحوالة الحسنية على أن السلطان المولى الحسن الأول أمر ناظر مستفاد أحباس فاس العليا عبد الهادي بن المحتسب المنعم المعطي صفيرة الأندلسي وأمين مستفاد أحباس فاس الحاج عبد السلام... أن يقوم بتحصين (روضة المسلمين خارج قبة السمن⁽¹⁴⁾ أحد أبواب هذه الحضرة ويكون الصائر: الثلثين على المخزن والثلث الباقي على أحباس فاس العليا، وعلى جعل سور لها من أولها إلى آخرها وجعل به حارسا يؤدي الحبس أجرته وظل الأمر جاريا إلى عهد السلطان المولى عبد العزيز حيث بطل...).

إن دل ما يشير إليه الأمر المولوي الشريف فإنما يدل على سعة أوقاف مقابر المسلمين ليس فقط بفاس القرويين وإنما أيضا بفاس الجديد (فاس العليا).

وقد يثير الشرط الوارد في الظهير العبد الرحماني المذكور أعلاه تساؤلا ما المقصود بقوله: «يجب أن يقوم بشرط المحبس أكثر من كثير من الناس المنفذ لهم ذلك»، ونستشف من رسم التنفيذ وقد اطلع عليه من يجب⁽¹⁵⁾ مؤرخ بـ 13 محرم عام 1280، يظهر أسفل الرسم شكل وعلامة العدلين اللذين كتبوا رسم التنفيذ وهما عبد الحق الغازي بشكله ودعائه ومحمد بن الطاهر العلوي الحسني لطف الله به، يقول منصوص رسم التنفيذ:

(13) نطلع ضمن جواب أبي الضياء مصباح بن محمد بن عبد الله اليصلوتي أن إمام مسجد القرويين وخطيبه يتقاضى أكثر مما يتقاضاه إمام جامع الأندلس وأجرة هذا أرفع من أجره إمام جامع الأشراف بينما أجره جامع فاس الجديد تكون أكبر من الجميع لكون السلطان أو الأمير يصلي به، المعيار، ج 7، ص: 17 بتصرف.

(14) تقع قبة السمن في أول مدخل يقع عن يسار الداهب من باب الساكمة اتجاه طريق مكناس.

(15) عبارة من يجب تعني القاضي.

الحمد لله

نفذ سيدنا الشريف، الأجل، الفقيه، العلامة، المدرس، الحافظ، الحجة، الأكمل، قاضي الجماعة بفاس وهو محمد (فتحا) بن عبد الرحمان العلوي وفقه الله الحسنى للفقيه العلامة الأفاضل المدرس الأتمثل سيدي عمر بن الفقيه الأجل، الأفاضل، المدرس، الأتمثل، المرحوم بكرم الله عز وجل سيدي محمد الطالب بن سودة المري الإمامة بمسجد الدراسات بإزاء وادي مصمودة تنفيذاً تاماً أوجب له الاختصاص بمستفاده الموقوف على محرابه شهد على من ذكر دامت كرامته وسلامته بما فيه عقبه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر في 13 محرم 1280.

عبد الحق الغازي بشكله ودعائه وعلامته - محمد الطاهر العلوي الحسنى لطف الله به أمين⁽¹⁶⁾.

ولعل شدة الحرص والتدقيق في أمر التنفيذ كما تشير إلى ذلك تقيدة من التقاييد المدرجة بمخطوط الدر الفريد في سبيل الخير المفيد⁽¹⁷⁾، التي تقول: نفذ للإمام بالمحل المذكور وسوغ الانتفاع بالأوقاف المعينة لذلك شرط قيامه بالوظيف ومراعاة قصد المحبس من المواظبة على القيام بذلك (... بغير كسل ولا تسويف تنفيذاً تاماً شهد من ذكر دامت كرامته واتصلت سعادته لما فيه عنه وهو بحيث يجب إذ ذاك من حيث ذكر وعلى المنفذ له قبول التنفيذ المذكور والتزامه القيام بما قلده جهده وطاقته ووسعه واستطاعته، وهو عارف قدره...)⁽¹⁸⁾.

وتطلعنا وثيقة أخرى في نفس السياق بخط من يجب استقل مذيلة بخط نائبه استقل - قابله بنصه فمائله. - وأشهده الفقيه الأجل نائب قاضي الجماعة وهو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن السلماني الله وليه وأعزه الله تعالى وحرسها بالاستقلال.

وأسفله :

الظهير المنتسخ أعلاه الاستقلال التام بواجبه.

وهو حفظه الله ورعاه بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر في 14 جمادى الثانية عام 1294 بخط نائب من يجب استقل وذيل بأداء وشكل ودعاء العدلين اللذين نسخاه وهما : محمد بن حمدون ابن الحاج بشكله ودعائه سامحه الله وغفر ذنبه

(16) انظر الملحق.

(17) مخطوط بقلم النسابة هاشم الكتاني، نسخة منه مصورة بخزانتني أهدانيها الشريف سيدي حمزة بن علي الكتاني شكر الله عمله.

(18) انظر صورة ضمن الملحق.

وعبد ربه إبراهيم بن محمد ابن الحاج لطف الله به.

ويخالجني سؤال قبل أن أختتم لماذا نص ظهير تولية الإمام عمر بنسودة على الصلوات الليلية والانتفاع بمسجد سيدي الدراس.

لا بد أن في تخصيص المحراب سر قد يكمن في كون دراس بن إسماعيل لم يشارك في الفتنة التي أثرت حول انحراف قبلة القرويين بل صلى وكما تشهد بذلك كتب التراجم في محراب القرويين دون أن ينحرف، ويبدو أن الفتنة التي أثرت حول انحراف مسجد القرويين لم تقتصر على فقهاء فاس والمغرب أيام السعديين بل شارك في إثارتها فقهاء خارج المغرب ومن ذلك على سبيل المثال المقالة التي كتبها عبد الرحمان التاجوري بعنوان «تنبيه الغافلين عن قبلة الصحابة والتابعين»⁽¹⁹⁾.

ويبدو أن المعركة لم تخمد بسرعة بدليل الإشارات المتعددة الواردة في كتابات محمد اليستيني الذي رد على التاجوري وفي كتابات عبد الوهاب الزقاق الذي رفض رفضا باتا تغيير القبلة بالقرويين، وفي كتابات محمد بن علي التمكروتي، وفي كتابات صاحب مرآة المحاسن.

لذا لا أستبعد كون حبس المحراب كان ضمن أحبابه توريق الكتب التي تحدثت عن قبلة القرويين وإلا كيف يمكن تفسير ما تركته هذه الأحداث من أثر ترجمه لسان عوام المغرب عموما وعوام مدينة فاس خصوصا حين قالت :

- بين قبلة سيدي الدراس وقبلة القرويين تاهت عقول وكثرت نقول.
- لا قبلة إلا قبلة سيدي الدراس.
- التاجري بنى القبلة والعرف يهدمها.
- محراب سيدي الدراس صحة وسلام من كل باس.

(19) طبع الكتاب بمطابع النجاح الجديدة بالدار البيضاء سنة 1996.

مسجد سيدي دراس بفاس

د. عبد العزيز توري

باحث بوزارة الشؤون الثقافية

يقع مسجد سيدي دراس بحومة مصمودة وهو واحد من أقدم أحياء عدوة الأندلس. وقد شيد هذا المسجد فوق بقعة أرضية منحدر، وهو الأمر الذي أدى بمشيديه إلى ابتكار حلول هندسية من أجل أن يوفر جميع المرافق المعتادة في المساجد، من بيت صلاة مغطاة، وصحن مكشوف، ومئذنة، وميضاة، وبيت للمؤقت، وكتاب لتعليم القرآن الكريم.

ومن الحلول الهندسية التي أتمدت للتغلب على إشكالية الانحدار والحصول على أكبر مساحة ممكنة تأوي جميع المرافق، تشييد جزء من بناية المسجد فوق ساباط عند تقاطع زقاقين كبيرين من أزقة العدوة هما زقاق مصمودة⁽¹⁾ وزقاق⁽²⁾ ابن كعبلا.

الوصف المعماري :

عمل مصممو مسجد سيدي دراس على تقسيم المساحة التي يوفرها المكان الضيق والمنحدر، المخصص للبناء، إلى قسمين أساسيين، خصصوا الأول لبيت الصلاة، وخصصوا الثاني للصحن المكشوف. لكن هذا الأخير هو الذي استفاد من المساحة الأكبر، مما سمح ببناء بيت للمؤقت بزواوية منه.

(1) «مصمودة» أو «المصامدة» - وهي الصيغة المعربة للاسم الأمازيغي «امسميطن» التي تعني «سكان المناطق الباردة» - واحدة من أكبر المجموعات القبلية الأمازيغية التي تستوطن المغرب، والتي لعبت أدوارا كبيرة في تاريخ البلاد. فمنهم على سيل المثال خرجت دولة الموحدين التي استطاعت أن توحد المغرب الكبير والأندلس. عن المصامدة، انظر : أحمد هوزالي، «المصامدة»، معلمة المغرب، إنجاز الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 2005/1426، ج. 21، ص 7164-7165.

(2) يقال للزقاق «زنقة» بالدارجة المغربية.

بيت الصلاة :

بيت الصلاة مستطيلة الشكل، طول ضلعها الأكبر 9 أمتار 10 سنتم وعرض ضلعها الأصغر 8 أمتار. وتنقسم مساحتها الداخلية إلى ست بلاطات، منها ثلاث عمودية، أي متجهة في اتجاه القبلة، وثلاثة أفقية أي موازية لجدارها.

هذا التصميم قليل الوجود في مساجد فاس، إذ المعهود في هذه الأخيرة هو التصميم الأفقي وليس العمودي.

وقد جاء البلاط العمودي الأوسط المقابل للمحراب أوسع من البلاطات الأخرى، إذ تصل المسافة الفاصلة ما بين الأعمدة الحاملة لأقواسه إلى 3 أمتار مقابل مترين للبلاطات الأخرى. ومن هذه الميزة الأولى تتبين أهمية هذا البلاط، وهو المرمر الذي يبرره كذلك شكل سقفه الخشبي الذي هو من نوع «البرشلة»⁽³⁾، بينما تمت تغطية باقي البلاطات بسقوف مسطحة من طراز ما نسميه في المغرب «الورقة والجائزة»⁽⁴⁾.

لأقواس البلاطات اتجاه عمودي (أي أنها تسائر اتجاه البلاطات نفسها) وشكلها شكل حذوة الفرس، تحملها أعمدة مربعة الشكل، وتحيط بالأقواس إطارات مستطيلة، خالية من كل زخرفة.

أما أرضية بيت الصلاة فجاءت مكسوة بقطع «لمزهرى»⁽⁵⁾ المربعة، المعتادة في مثل هذه البيانات. على أن الأرضية كان بالإمكان أن تكسى بـ «الضس»⁽⁶⁾، وهو النوع من الأرضيات الذي كان سائدا في القرون الأولى لحضارة الإسلام ببلاد المغرب، سواء في المعالم الدينية وحتى في بعض المباني الخاصة والعمومية⁽⁷⁾.

(3) «البرشلة» سقف بانحدارين اثنين أو بانحدارات أربع، يعد من السقوف التي تغطي بها الغرف الرئيسية أو الأماكن المهمة في البناءات السكنية أو الدينية على السواء.

(4) «الورقة» بسكون الراء وبدون نطق التاء، و«الكايزة» بكاف ينطق كالجيم المصرية وسكن الباء وتاء نهائية لا تنطق.

(5) «المزهرى» بسكون اللام والميم وفتح الزاي أو سكونه وسكون الهاء، وهي قطع من الآجور المشوي وغير المنزلج، مربعة الشكل، غالبا ما تكون مقاييسها 7 سنتم في 7 سنتم أو تصل إلى 10 سنتم مربعة.

(6) «الضس» بتشديد الضاض والسين على السواء، ويقال كذلك «جص» بجيم مصرية عليها سكون وسين فوقها شدة وسكون، وهو كساء من رمل وجير يخلطان بأصفر البيض (ناذرا) أو بالزيت أو بالصابون التقليدي، فيأتي ذا صلابة كبيرة وجودة عالية.

(7) هذا النوع من الأرضيات هو الذي كشفت عنه مثلا الحفريات التي أقيمت نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي، بما تبقى من موقع القصور المرابطية (حيث جامع الكتبيين الموحدى اليوم) بمدينة مراكش، انظر: Meunier J et H. Terrasse Recherches archéologique, 1952, Paris, publication de l'L.H.R.M, à Marrakech les oratoires de quartier de Fès : essai d'une not 6; Touri A., p. 27 p. 134, 1980, thèse dactylo. Paris - Sorbonne, typologie.

يتوسط جدار القبلة محراب نصف دائري، يحيط بواجهته إطار أملس، لا زخرفة داخله ولا حوله. ويفتح المحراب على البلاط الأوسط الذي قبالته بقوس قليل الانكسار، يحمله عمودان مربعي الشكل، منفرسان كل في جدار من جداري قبو المحراب.

يلتصق ببيت الصلاة هذا فضاء صغير لا يتعدى عرضه 40 سنتم، يعلو جزء من الساباط، هذا الأخير طوله 11 مترا و80 سنتم وعرضه متران و25 سنتم وهو نفس مقياس علوه فوق سطح الأرض. ويتم المرور إلى هذا الفضاء عبر أربعة أقواس تم فتح اثنين منهما واحد في الزاوية الشمالية والآخر في الزاوية الغربية لقاعة الصلاة، بينما فتح الاثنان الآخران في الوسط، قبالة المحراب.

كل هذه الأقواس الأربعة نصف دائرية، لكن الأولين أصغر من الأوسطين.

هذان القوسان الأوسطان متزوجان، تفصل بينهما سارية من المرمر داكن اللون.

- الصحن :

يتقدم هذا الفضاء الصحن، وتفصل بينهما أربع فتحات مقابلة للأقواس الأربعة السابقة الذكر، والتي تفصل بدورها الفضاء عن بيت الصلاة.

وشكل الصحن مستطيل كبير كبيت الصلاة، لكن مساحته أكبر من مساحة هذا الأخير، إذ يصل الضلع الأكبر إلى 10 أمتار و35 سنتم (من الشرق إلى الغرب) ويقف الأصغر عند 9 أمتار و35 سنتم (من الشمال إلى الجنوب).

ومع ذلك، ورغم كبر مساحته لا نجد بهذا الصحن لا نافورة ماء ولا صهريج ولا حتى «سقاوية» جدارية⁽⁸⁾، كما هي العادة في جل مساجد أحياء فاس.

على أن ما يشد الانتباه، وجود درج في الزاوية الشمالية للصحن يؤدي إلى بيت وضوء أقيم في الطابق تحت الأرضي للمسجد، وفتحة بالزاوية الشرقية، ترى عبرها مياه ساقية «مصمودة»، التي كانت مياهها تصل إلى العديد من المنازل والبيوت المجاورة، وإلى المسجد الجامع لعدوة الأندلس، قبل أن يجلب إليه الخليفة الناصر الموحدي، في القرن (6 هـ/12م) الماء من عين خاصة.

(8) أي ما يسمى في المشرق العربي «الحنفية».

- الملحقات :

لمسجد سيدي دراس مجموعة من المرافق الملحقة به، والمكاملة لمكوناته، أهمها المئذنة، وبيت الوضوء، وبيت المؤقت - وكتاب لتعليم الأطفال القرآن الكريم.

- المئذنة :

ونصبت في الزاوية الغربية لبيت الصلاة، وهي مستطيلة الشكل، قياساتها من الداخل متران اثنان و90 سنتم على متر واحد ونصف المتر. أما علوها فيصل إلى 8 أمتار (إذا احتسبنا المسافة الفاصلة ما بين أعلى «الشرفات»⁽⁹⁾ وأرضية بيت الصلاة)، و11 مترا إذا اعتبرنا المسافة الفاصلة ما بين «الشرفات» وأرضية الزقاق. أما «العزري»⁽¹⁰⁾ فيصل علوه إلى 3 م أمتار و15 سنتمرا وتزين واجهاته أقواس عمياء نصف دائرية.

أقيمت هذه المئذنة فوق «السباط» من جهته الغربية. وهذه المكانة لها أهمية بالغة لأن الرؤيا كانت تصل من أعلى المئذنة إلى السوار الخارجي للحاضرة، وهو ما كان يسمح بالتحكم (بالرؤيا)، في حي مصمودة بل وفي مجال واسع من المدينة.

- بيت الوضوء :

يقع البيت تحت الصحن أي في المستوى تحت الأرضي للمسجد بحيث أبعدت الميضأة عن بيت الصلاة وعن الصحن الذي يصلي فيه زمن الحر أوزمن اعتدال الجو، مما يبعد الروائح التي قد تتبعث منها عن المصلين.

- بيت المؤقت :

وهو بيت عاد مستطيل الشكل مقاييسه ثلاثة أمتار على مترين و10 سنتمترات، يدخله ضوء النهار عبر نافذة صغيرة فتحت في الجدار الشرقي. أما سقفه فمغطى بغماء من صنف «الورقة والجائزة».

(9) «الشرفات» (بتشديد الشين والراء وفتحهما، وهو جمع شرافة - بسكون السين وتشديد الراء وتاء ولا تنطق في الداريجة المغربية) تلك هي العناصر المعمارية الصغيرة التي تعلوا المباني الرسمية من قصور وقلع وغيرها كالأسوار الوقائية مثلا، أو تعلق صوامع المساجد، والتي عادة ما تكون على شكل منارات قمتها هرمية الشكل.

(10) مصطلح يطلق في العمارة المغربية على تلك الأبراج الصغيرة التي تتوسط أعلى المآذن وتنتهي في جل الأحيان، ب «جامور» (وهو قضيب معدني يفرس في قمة «العزري» الهرمية) تتخلله كويرات نحاسية.

- الكتاب :

مسجد سيدي دراس من المؤسسات الدينية التي تتوفر على كتاب لتعليم الأطفال الصغار القرآن الكريم والتعاليم الأولية للدين الحنيف. وقد ذهب بعض الباحثين إلى جعل المسجد وكتابه من المراكز التربوية والتعليمية التي تعد من فروع جامعة القرويين القديمة⁽¹¹⁾، وبذلك فهو من المعالم التي كان لها دور وحضور في حياة الدينية والاجتماعية والثقافية الفاسية منذ العهود الأولى لحاضرة إدريس بن عبد الله.

يقع كتاب سيدي دراس خارج مبنى المسجد، أي أنه منعزل عنه، تفصل بينهما بضعة أمتار، وهو عبارة عن قاعة عادية مستطيلة طولها ستة (6) أمتار و25 سنتمترًا وعرضها متران و65 سنتمترًا، أرضيتها من «الضص» وسقفها منبسط، يدخلها ضوء النهار عبر نافذتين كبيرتين فتحتا واحدة في الجدار الشمالي والأخرى في الجدار الشرقي.

المستنتجات

يضم هذا المسجد، على صغر مساحته، كل المرافق الضرورية والمعهودة في بيوت الله كما بناها المغاربة منذ بداية عهدهم بالإسلام. وهو من أقدم مساجد فاس، ومن دلائل ذلك :

- التصميم الذي قسم بيت الصلاة إلى ثلاث بلاطات عمودية، تتقاطع معها بلاطات أفقية، وهذا التصميم هو الذي كان سائدًا في الأندلس في القرن العاشر وبداية الحادي عشر (أي قبل فترة المرابطين) على عكس التصميم الأفقي الذي ساد ببلاد المغرب الكبير.
- نوع الأقواس النصف الدائرية والمنكسرة قليلة الانكسار⁽¹²⁾.
- كون المسجد سيدي دراس من المساجد المعلقة إذ تعتبر هذه الأخيرة من أقدم بيوت الله بفاس.
- تكاد كتب الأخبار التي تناولت تاريخ مدينة فاس أن تكون متفقة على أن هذا المسجد هو من بناء أبي ميمونة دراس بن إسماعيل نفسه، المتوفى سنة 357 هـ -

(11) راجع، د. عبد الهادي التازي، جامع القرويين : المسجد والجامعة بمدينة فاس، ج.3، ص 683، وص 690 هامش 101.

(12) التصميم العمودي والأقواس نصف الدائرية قليلة الانكسار أقدم ما عرفته العمارة الإسلامية ببلاد المغرب، وهي من التأثيرات المشرقية التي وصلتنا عن طريق القيروان والأندلس.

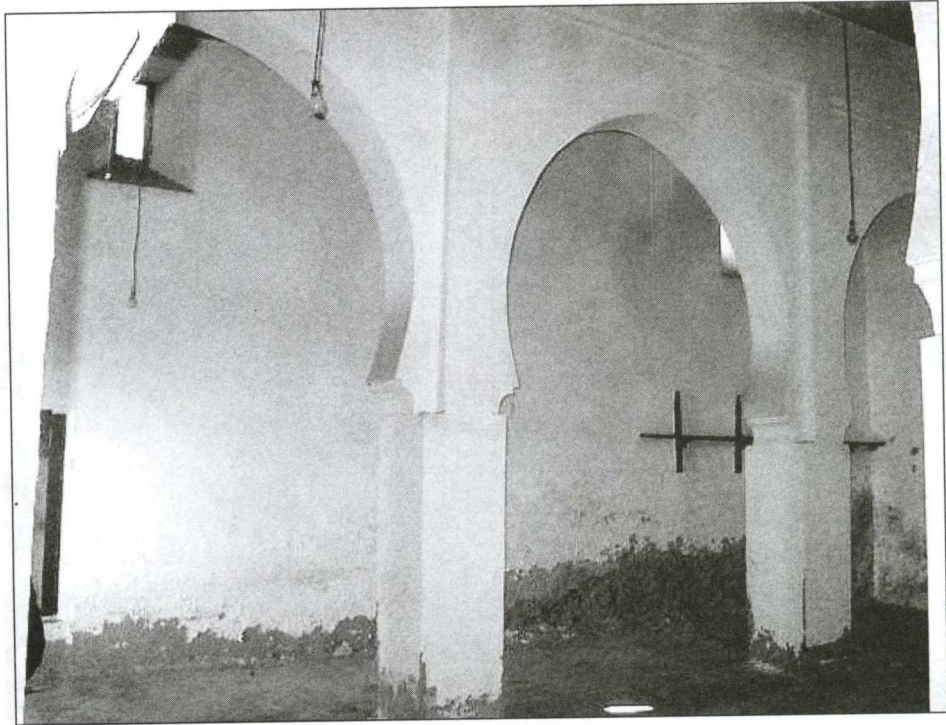
967/968 م، فيكون إذا قد شيد في القرن العاشر للميلاد، أي في وقت كانت فيه المدينة لا زالت منقسمة قسمين : قسم على الضفة اليمنى لواد الجواهر (عدوة الأندلس) وقسم على ضفته اليسرى (عدوة القرويين).

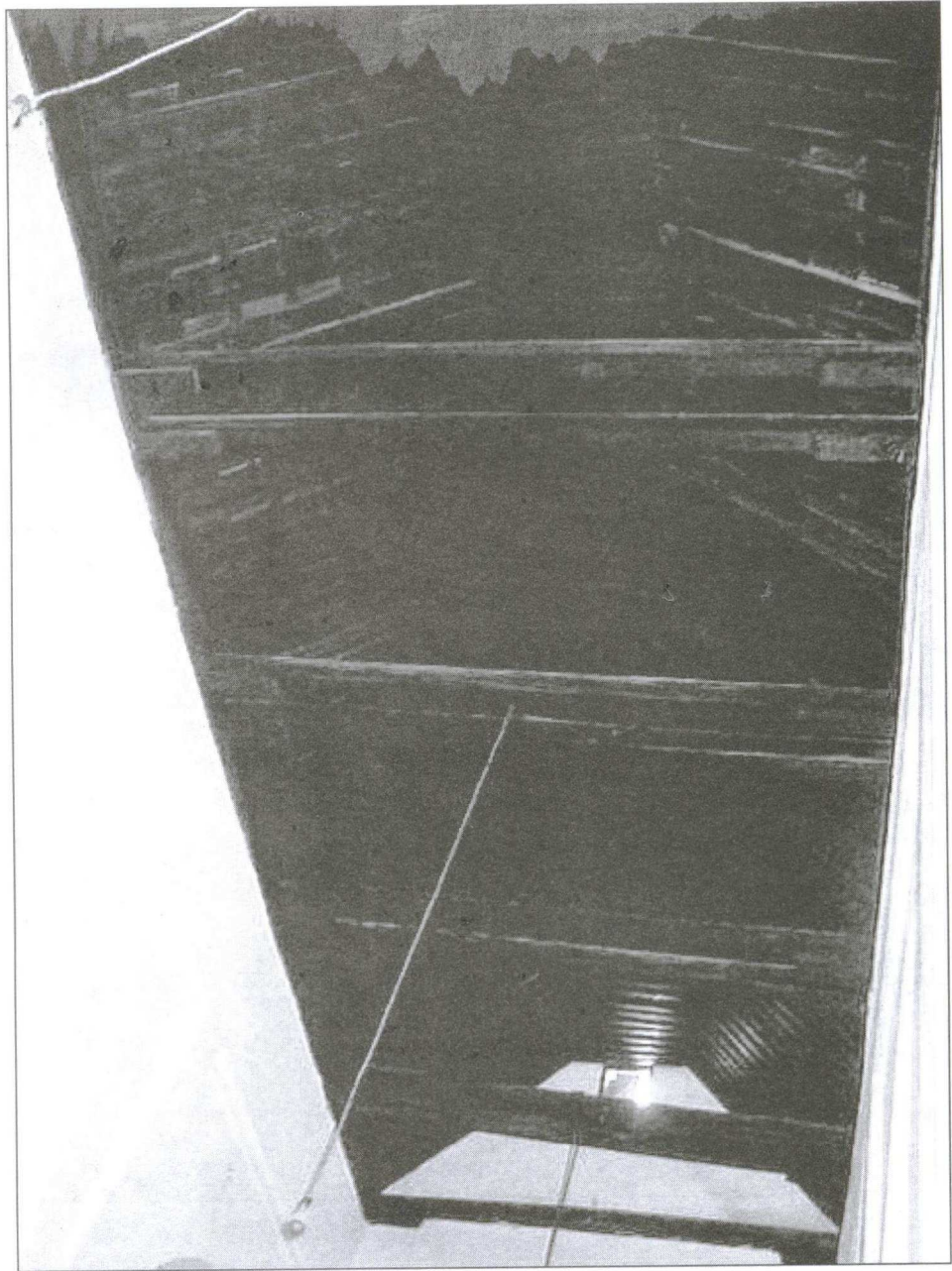
وخاتمة القول أنه زيادة على كونه مسجدا تؤدي به الصلوات، ويلقن فيه القرآن الكريم، وتدرس به أصول الفقه المالكي وعلوم الدين، فقد كان مسجد سيدي دراس خلوة هذا العالم والولي الصالح، التي كان يختلي بها للتعبد ومناجاة ربه.

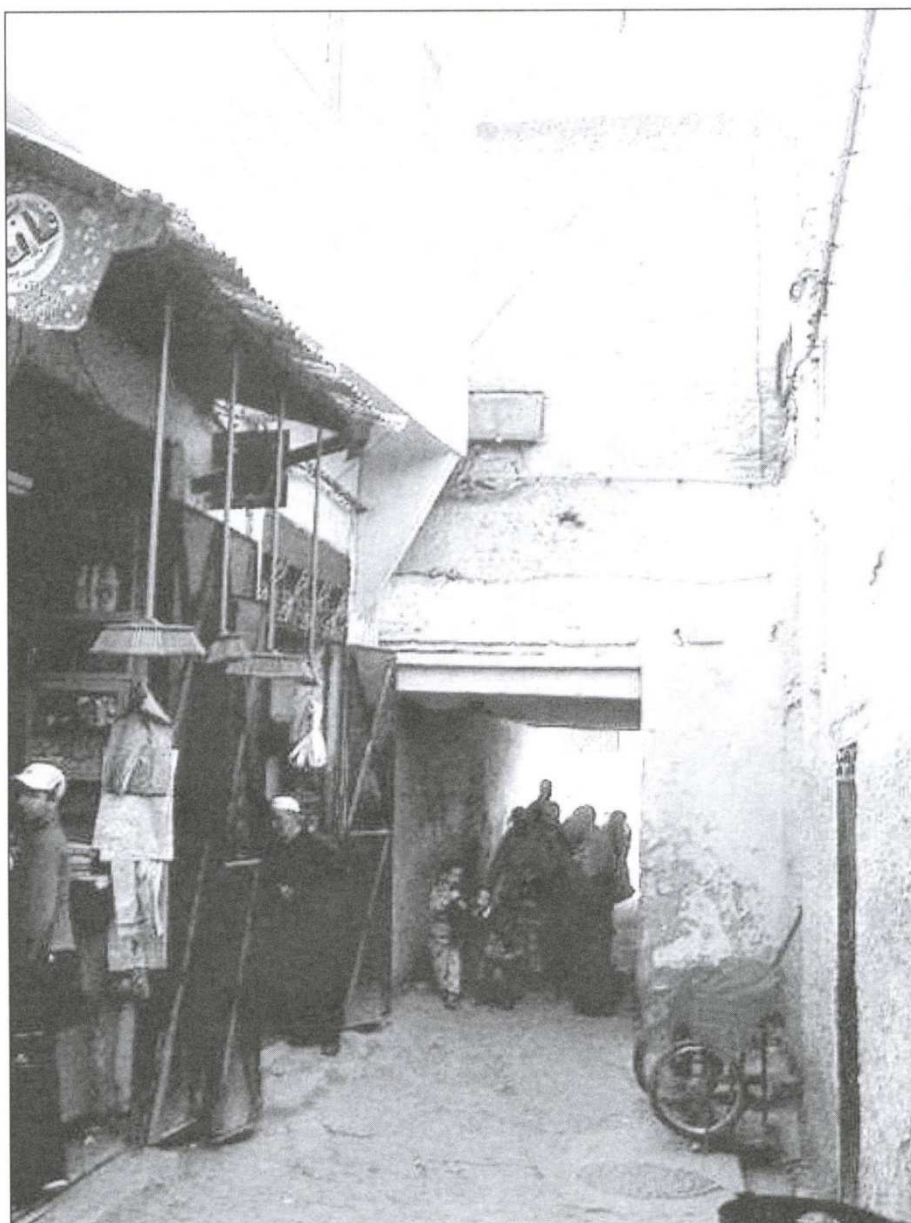
توجيهات مرجعية :

- التازي عبد الهادي، جامع القرويين، المسجد بمدينة فاس، 3 مج، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1972.
- ابن أبي زرع علي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.
- Thèse, Les oratoires de quartier de Fès : essai typologie, Touri Abdelaziz, Paris, de la Sorbonne, dactylo., de doct. de IIIème cycle 1980.

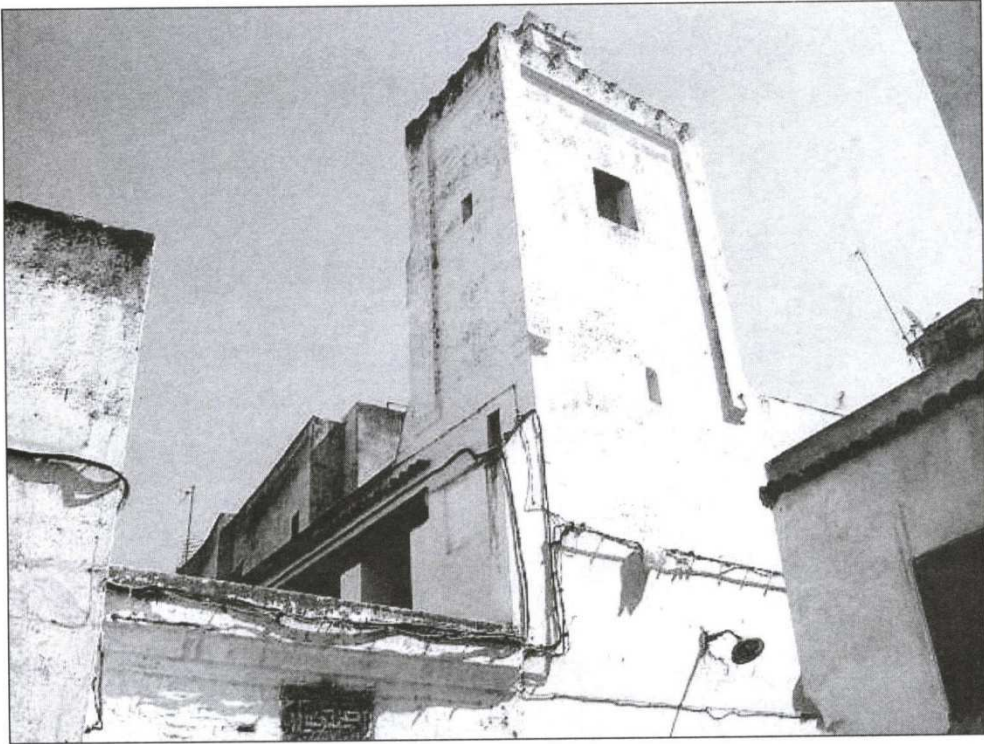


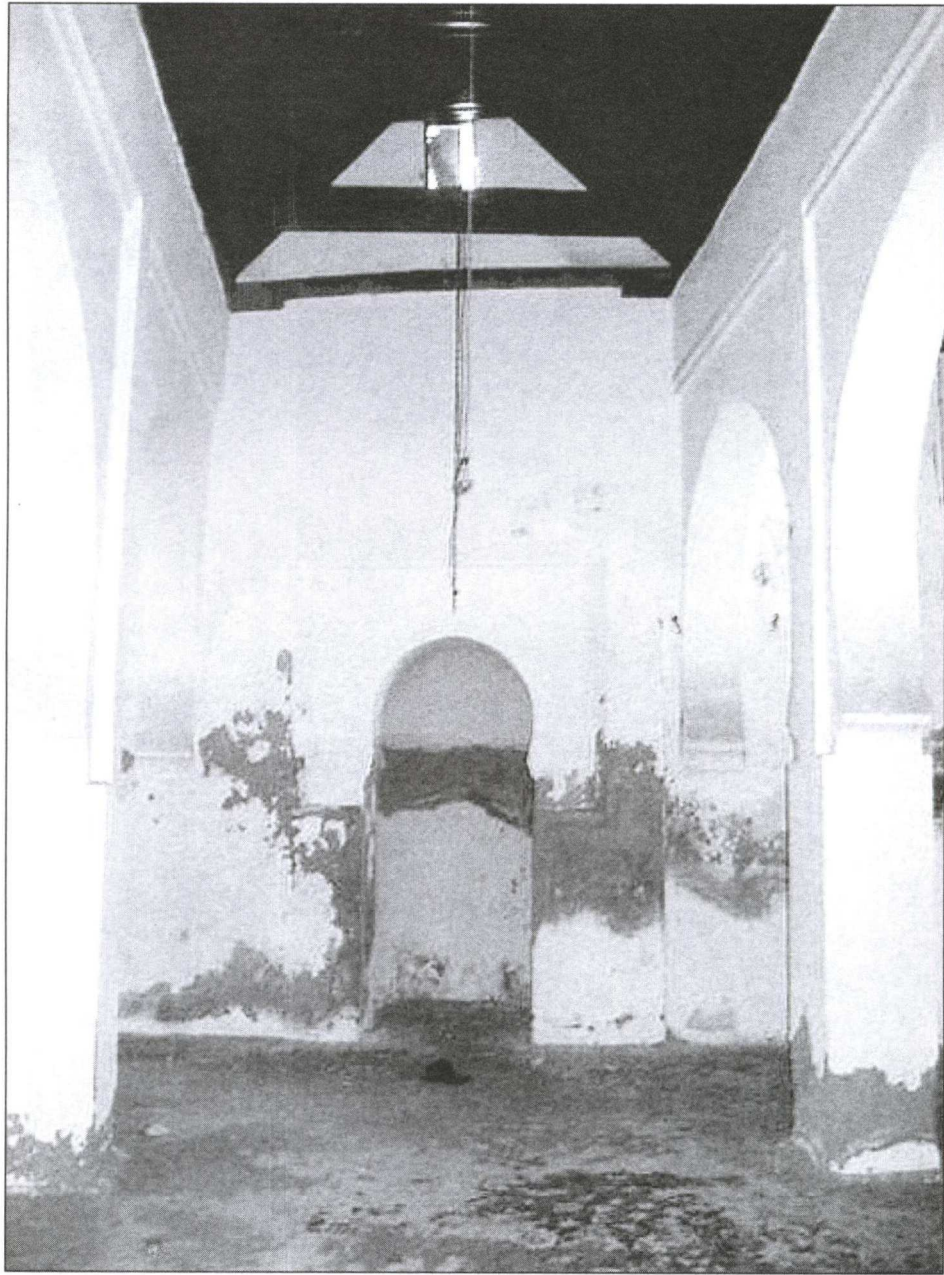












الجلسة العلمية الثانية

الرئيس : الدكتور سيف بن راشد الجابري إدارة البحوث بدائرة الشؤون
الإسلامية دبي

المقررة : الدكتورة فاطمة ملول كلية الشريعة بفاس

المحور الثاني : كتاب الموطأ ومكانته العلمية

- كتاب الموطأ وأهميته بين مصادر المذاهب الفقهية
الأستاذ محمد الدردابي القاضي بالمجلس الأعلى للقضاء
- الإمام مالك في المذهب الجعفري المؤتلف والمختلف
الدكتور رشيد العرجيوي كلية الآداب ظهر المهرز - فاس -
- الرحلة وأثرها في نشر الموطأ بالمغرب الإسلامي - الأندلس نموذجاً
الدكتور الحسن الزين الفيلاي - عضو المجلس العلمي المحلي بفاس
- من جهود علماء تونس في خدمة الموطأ : قراءة في مدخل كتاب كشف المغطى من
المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد
الطاهر ابن عاشور رحمه الله
الأستاذ محمد صلاح الدين المستاوي عضو المجلس الإسلامي الأعلى.
تونس
- جهود مسلمي الغرب في التعريف بموطأ الإمام مالك : الشيخ البريطاني عبد القادر
الصوفي المرابط (أيان نيل دالاس) نموذجاً.
الأستاذ عزيز الكبيطي إدريسي أستاذ باحث - فاس -
- أبو العباس الداني وجهوده في خدمة الموطأ من خلال كتابه : «الإيماء إلى أطراف
أحاديث الموطأ».
الدكتورة فريدة الحديوي خريجة دار الحديث الحسنية

كتاب الموطأ وأهميته بين مصادر المذاهب الفقهية

د. محمد الدردابي

قاضي بالمجلس الأعلى للقضاء

هذا موضوع كبير يحتاج إلى مؤلف وربما إلى مؤلفات، ولكن مع ذلك لا بد من ذكر بعض اللمسات عنه كما يلي : لمحة عن حياة الإمام مالك وشيوخه وتلامذته، الموطأ كأول كتاب حديث وفقهه، منزلة الموطأ بين كتب الحديث وأقوال العلماء فيه، اهتمام الناس بالموطأ، نسخ الموطأ، أهمية الموطأ بين مصادر المذاهب الفقهية، الموطأ وعمل أهل المدينة، عمل أهل المدينة وخبر الأحاد، دخول الموطأ إلى بلاد المغرب العربي والأندلس، الموطأ ونشر المذهب المالكي في الغرب الإسلامي والأندلس، المدونة كنتاج للموطأ...

مقدمة عن حياة الامام مالك

الإمام مالك : هو مالك بن انس بن مالك بن ابي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن خثيل بن عمر بن الحارث الأصبحي الحميري المدني، ولد عام 93 هـ على أشهر الأقوال. وامه العالية بنت شريك الازدية.

نشأ في بيت علم وفقه وصلاح، فأبوه كان عالماً فقيهاً، وعماه : ربيع ونافع، كانا عالماً محدثين، وجده مالك كان من التابعين، ترعرع في المدينة في جو علمي وبين فقهاء محدثين، يستنبطون فقههم من الكتاب والأحاديث النبوية الشريفة، ويستمدون سلوكهم من سيرة رسول الله ﷺ وصحابته والتابعين، فمذهبيهم أصح مذاهب الإسلام أصولاً وفروعاً، وحديثهم اصح الأحاديث : لأنهم أكثر الناس اقتداء بالرسول ﷺ وتأسياً به.

في هذا الوسط نشأ الإمام مالك، حيث بدأ خطواته الأولى نحو مدرسة المدينة، عندما ألبسته والدته القلنسوة وأرسله إلى ربيعة الرأي ليتعلم، وقالت له : اذهب اليه وخذ من ادبه قبل ان تاخذ من علمه، فتلقف هذه النصيحة بكل شغف، فتعلم واستفاد، وعلم واجتهد، حتى انشأ مدرسته العظيمة التي كانت واسطة بين مدرسة الحديث

بالحجاز ومدرسة الرأى بالعراق، فصدق عليه، كما قالوا، قول الرسول ﷺ : «يوشك الناس أن يضربوا أكباد الابل فلا يجدون عالما اعلم من عالم المدينة».

وقد التزم الواقعية في منهجه وحياته، ولم يفترض المتوقعات، كما لم يكن يحب ان يسأل عنها، فكان إذا سُئِلَ عن مسألة من هذا النوع يقول للسائل : سل عما يكون ودع ما لا يكون، أو سل عما يُنتفع به.

وهذه الواقعية جعلته يُخضع آراءه للنقد والتمحيص، فما وافق الكتاب والسنة فهو الحق، وما لا فلا، يقول : «ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وكان يقول : «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تاخذونه»، ومن اجل ذلك كان يتحرى في الاخذ عن الشيوخ، ويتثبت في أمرهم، فيقول : «أدرکت جماعة من اهل المدينة ما اخذت عنهم شيئاً من العلم، وإنهم ليؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً، فمنهم من كان يكذب في حديث الناس ولا يكذب في عمله، ومنهم أدركت من كان جاهلاً لما عنده، ومنهم من كان يرى برأى سوء، فتركهم لذلك»، كما يُروى عنه قوله : «بهذه البلدة أقوام لو استسقى بهم المطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً، ما حدثت عن احد منهم شيئاً ؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشيء يحتاج الى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم فيعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل اليه غدا، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفه فلا ينتفع به، ولا هو حجه، ولا يوخذ عنه».

وهذا التحري في الأخذ جعله يكبر في اعين العلماء، حتى قال ابن عيينة : «ما رأيت احدا اجود أخذا للعلم من مالك»، وقال : «رحم الله مالكا ما كان اشد انتقاده للرجال والعلماء»، وقال الشافعي في حقه : «إذا جاء الخبر فمالك النجم، ولم يبلغ احد في العلم مبلغ مالك لحفظه وإتقانه وصيانيته، ومن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك»، ويقول فيه احمد ابن حنبل : «مالك سيد من سادات اهل العلم، وهو امام في الحديث والفقه».

ولم يصل إلى ما وصل اليه طفرة أو ارتجالاً، بل بعد الكد والجد والتحصيل الدائم، مع ما وهبه الله من حافظه قوية وفهم ثاقب، وإدراك واسع، فهو لم يجلس للتدريس حتى شهد له شيوخه بأنه اهل لذلك، وهو نفسه يحدث عن ذلك فيقول : «ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس، حتى يشاور فيه اهل الصلاح والفضل، فان رأوه لذلك أهلاً جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من اهل العلم، أني موضع لذلك»، فلما وصل هذا النضج قام بمهمة التعليم والفتيا والتبليغ خير قيام، حتى انه يقال استمر مفتياً ستين سنة كاملة.

هذه مزايا وخصائص انسان أهله الله لان يكون قدوة حية، وإماما يقتدى به، ولكن لن تكتمل الصورة على الوجه المطلوب حتى نعلم من اين جاء هذا المدد، وهذا الفيض الرباني، فان كان كل شيء من عند الله، «وما بكم من نعمة فمن الله» فانه مع ذلك لا بد من سبب او اسباب، فالله تعالى اناط الاشياء بأسبابها، ويتجلى ذلك بالنسبة للإمام، كما يُقال في ثلاثة اسباب : استعداد فطري وهبه الله له، وبيئة صالحة قريبة عهد بالنبوة، وشيوخ عظام نقلوا اليه ما ورثوه عن علم النبوة، وفهم لروح الرسالة، وحسن تأصيل للأصول، وتفرغ للفروع، واستنباط لذا من ذاك على اكمل وجه.

شيوخه :

ويكفي في هذا المقام ان نذكر ان الكاتبين في سيرته قالوا : ان شيوخه زادوا على تسعمائة: ثلاثمائة من التابعين وستمائة من تابعي التابعين. وشيوخه ليسوا من العيار العادي بل من الوزن الثقيل، وقد شهد له بعضهم بالفقه والحديث والورع، ويكفي أن نذكر بعض النماذج من هذا المستوى الرفيع، فأول شيخ تلقى عنه العلم ربيعه بن ابي عبد الرحمان اوربيعة الرأي كما يقال عنه، فقد ألبسته والدته القلنسوة وأرسلته إلى ربيعه هذا قائلة له : خذ من ادبه قبل ان تاخذ من علمه، وبعد ان ارتوى من حياض علمه، توجه الى ابن هرمز حيث لزمه سبع سنين اوثمان، فاخذ عنه علم الحديث، ثم توجه الى ابن شهاب الزهري، وكان يتردد عليه في منزله، ويتحين الفرص لملاقاته، فيسأله فيجيبه، كما اخذ عن نافع بن عبد الرحمان بن ابي نعيم المقرئ المحدث، كما تلقى العلم عن محمد بن المنكدر كبير فقهاء عصره، وعن شيوخ كثيرين.

وقد محص علم وفقه هؤلاء ومازجه وقارنه بما ادرك من عادات واعراف اهل المدينة، فكان مدرسة في الحديث كما كان مدرسة في الفقه والاستنباط، فتهاافت عليه طلاب العلم وفضلوه على غيره، وقد روى عنه أهل الحجاز وأهل اليمن والعراق وخرسان والشام ومصر وافريقية (تونس) والاندلس والمغرب.

وممن روى عنه من شيوخه محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، وربيعه بن ابي عبد الرحمان، ويحيى بن سعيد الانصاري، وموسى بن عقبة، وهشام بن عروة، ونافع المقرئ المحدث.

وكذلك روى عنه من أقرانه، سفيان بن سعيد الثوري، وعبد الملك بن جريج، وعبد الرحمان بن ابي عمرو الأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمان بن أبي ذئب، وسفيان بن عيينة، والامام الشافعي صاحب المذهب، وعبد الله بن المبارك، ومحمد بن الحسن الشيباني، وأبو يوسف.

ويروى أن أبا حنيفة نفسه روى عن الامام مالك، على حسب ما اورده الدارقطني في «غرائب»، وللزاهد الكوثري في ذلك رسالة تسمى : «أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة، ورواية أبي حنيفة عن مالك».

وقد جمع الخطيب البغدادي في الرواة عن مالك كتابا أورد فيه ألف رجل الا سبعة، وذكر القاضي عياض : أنه الف في رواته كتابا ذكر فيه نيفا على الف اسم وثلاثمائة اسم، وبسبب هذا الجم الغفير من الرواة عنه ومن كل الاصقاع، جعل ذلك فقهاء ينتشر في جهات مختلفة ويطرسخ في كل مكان، حتى اعتبروه من المذاهب السنية الكبرى والاولى في تاريخ بلورة المدارس الحديثية والفقهية في العالم الاسلامي، وقد استمر على ذلك الى الآن.

إلا أن منزلة الإمام مالك هذه لم تجعله في منأى عن الملاحقة والفتنة، فيروى أن والي المدينة المنورة في عهد العباسيين : جعفر بن سليمان، امر بتجريدته وضربه بالسياط حتى انخلعت كتفه ؛ لأنه كان يرى أن أيمان المكروه لا تلزم، فرأى العباسيون ان ذلك يسوء اليهم لانهم كانوا يطلبون من المبايعين لهم ان يحلفوا بالطلاق على صدقهم واستمرارهم على البيعة..

ويقال : ان ذلك لم يزد الا رفة ومكانة عند الناس حتى توفاه الله صبيحة يوم الرابع عشر من شهر ربيع الاول عام 179 هـ.

تلك لمحات من حياة الامام مالك تبين الميزات الفضلى التي اتصف بها والتي انعكست آثارها الحميدة على ابدعاته الفكرية، ومنها كتابه الموطا الذي كان سباقا به الى ذلك النمط من التأليف.

الموطأ كأول كتاب حديث وفقه

يعتبر كتاب الموطأ، بعد كتاب الله، اول كتاب تناقلته الامة الاسلامية عصرا بعد عصر، وحظي بالقبول من جميع اتباع المذاهب الفقهية، وهذا لا يعني انه اول كتاب تم تأليفه في الاسلام في الحديث والفقه، ولكن ما الف قبله لم يصلنا، اووقع الشك في نسبه الى صاحبه، بينما الموطا صحت نسبه الى امام دار الهجرة بالتواتر المطلق.

والموطأ معناه الممهّد المسير، قيل ان مالكا هو أول من أطلق هذا الاسم على كتابه، عندما قال : عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة كلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ.

وكان الإمام مالك شديد الإنصاف والتحلي بالموضوعية، فيروى أن المهدي الخليفة العباسي طلب منه أن يضع كتاباً يحمل الأمة إليه، فقال يا أمير المؤمنين : أما هذا الصقع وأشار إلى المغرب، فقد كفيته، وأما الشام ففيه الرجل الذي علمته (يعني الأوزاعي)، وأما أهل العراق فهم أهل العراق، ومن ثم قيل إنه امتنع من تعليق كتابه الموطأ على الكعبة.

وفي رواية أخرى : ان ابا جعفر المنصور امر الامام مالكا أن يضع كتابا للناس يتجنب فيه شذائد عبد الله بن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، وان يقصد اوسط الامور. وما اجتمع عليه الائمة والصحابة، وان يوطئه للناس توطئة.

وقد تبع الناس الامام مالكا في تأليف الموطآت بعد ذلك. ويقال إن ابا جعفر المنصور لما حج دعا مالكا، فدخل عليه وحده فاجابه، فقال له : اني عزمتم ان امر بكتيبك هذه التي وضعتها (يعني الموطأ) فتنسخ نسخا ثم ابعث إلى كل مصر من امصار المسلمين منها نسخة وأمرهم ان يعملوا بما فيها، ولا يتعدوها الى غيرها، ويدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث، فاني رأيت اصل العلم : رواية أهل المدينة وعلمهم، فقال له مالك : يا أمير المؤمنين لأتفعل هذا، فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد اختلفوا في الفروع وتفرقوا في الأمصار، وان الناس قد سمعوا احاديث، ورووا روايات، واخذ كل قوم بما سبق اليهم، وعملوا به، فدعهم وما اختار اهل كل بلد لأنفسهم، فقال له الخليفة : لعمرى لو طأوعتني على ذلك لأمرت به.

والموطأ ليس كتاب فقه وحسب، كما زعم «بروكلمان»، وإنما هو كتاب حديث وفقه معا، وهو في الاصل يحسب على مصنفات الحديث. أما ما قاله المرحوم احمد امين من ان الموطأ كتاب فقه ملىء حديثا، فبعيد عن الصواب ايضا ؛ لان كتاب الموطأ في بدايته كان يضم قدرا هائلا من الحديث، ولكن الامام ظل يختصره وينتقي احاديثه حتى اصبح على ما هو عليه الآن. فهذا الاختصار الناتج عن انتقاء المهم من الحديث هو الذي اغرى من قال : الموطأ كتاب فقه وحسب.

وما زال الموطأ إلى عصرنا هذا يعد من اهم كتب الحديث، وان تم مزجه بأراء مالك الشخصية، وفتاويه الفقهية، مما زاد من تحبيب الناس فيه، وإقبالهم عليه بالقراءة، واهتمامهم به عن طريق تخريج أحاديثه وذكر متابعاته، وشواهد، وشرح غريبه، وضبط مشكله، وجمع أطرفه، والبحث في رجاله.

وقد استند الإمام مالك في تأليف الموطأ على الروايات المرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم : الموصولة او المرسلة، وعلى قضايا عمر بن الخطاب، وفتاوى عبد الله بن عمر، ثم اقوال الفقهاء السبعة، وفقهاء المدينة، جاعلا احاديث زيد بن اسلم أوآخر الأبواب، ولما سئل عن حكمة ذلك قال : إنها كالسراج تضيء لما قبلها. وقد احتوى الموطأ على أقسام بحسب مصطلح علم الحديث :

- أحاديث متصلة.
- أحاديث مرسلة.
- أحاديث منقطعة.
- أحاديث موقوفة.
- بلاغات.
- أقوال الصحابة والتابعين.
- ما استنبطه الإمام من الأحكام من الفقه المسند الى العمل او الى القياس او الى قواعد الشريعة.

وقد اختلف الرواة في عدد أحاديث الموطأ، ففي رواية عتيق الزبيري عشرة آلاف حديث، وفي رواية الغافقي ستمائة وستة وستون حديثا، ونقل الزرقاني عن أبي بكر الأبهري، أن جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين : ألف وسبعمائة وعشرون حديثا، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون. ويروى أن الإمام مالكا قد اختصر الموطأ من قدر هائل من الأحاديث والآثار، وأنه ظل يختصره حتى قال ابن القطان : كان علم الناس في زيادة وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كله من كثرة التحري.

وقد صنف ابن عبد البر في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل، وأثبت ان جميع ما في الموطأ من قول مالك : بلغني او من قوله : عن الثقة عندي، أنها كلها مسندة من غير طريق مالك ما عدا اربعة احاديث، قيل إنها لا تعرف. وقد اهتم بإسنادها الحافظ ابن الصلاح، وابن مرزوق، وقد قام المرحوم عبد الله بن الصديق الطنجي بتحقيق الكراسة التي اسند فيها ابن الصلاح تلك الأحاديث الأربعة وطبعت في تطوان.

ويقول ابن عبد البر : إن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما تجب بالمسند. وقال يحيى بن سعيد : مرسلات مالك أحب إلي. وذكر الزرقاني أن بلاغات مالك ليس من الضعيف ؛ لأنه قد وقع تتبع ذلك فوجد مسندا من غير طريقه.

منزلة الموطأ بين كتب الحديث، وأقوال العلماء فيه

يرى الحافظ ابن العربي وجمهور علماء المغرب أن الموطأ مقدم على الصحيحين؛ قال ابن العربي : الموطأ هو الأصل الأول واللباب، والبخاري الاصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي. وقال في القيس : «الموطأ هو أول كتاب ألف في شرائع الاسلام وهو آخره ؛ لانه لم يؤلف مثله، اذ بناه مالك رضي الله عنه على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم اصول الفقه التي ترجع اليها مسائله». ورأى ولي الله الدهلوي : أن كتاب الموطأ ينبغي ان يوضع في الرتبة الأولى مع الصحيحين.

ووصف الإمام الشافعي الموطأ فقال : «ما في الارض بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطأ مالك ابن أنس، وقال : «ما كتاب بعد كتاب الله عز وجل انفع من موطأ مالك بن انس». وقال احمد بن حنبل : «ما أحسن الموطأ لمن تدين به»، وقال ابن وهب : «من كتب الموطأ فلا عليه ان يكتب من الحلال والحرام شيئا»، وقال ابن عبد البر : «الموطأ لا مثيل له ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله عز وجل». وقال الشيخ ولي الله الدهلوي : المتوفى سنة 1139 هـ : من تتبع المذاهب ورزق الانصاف، علم لا محالة ان الموطأ عدة مذهب مالك واسباسه، وعمدة مذهب الشافعي واحمد ورأسه، ومصباح مذهب ابي حنيفة وصاحبيه ونبراسه، وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون. وعلم أيضا أن الكتب في السنن كصحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاري وجامع الترمذي، ومستخرجات على الموطأ تحوم حوله، وتروم رومه، مطمع نظرهم فيها وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستدراك ما فاتته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده.... ومن اليقين انه ليس بيد احد اليوم كتاب من كتب الفقه اقوى من الموطأ ؛ لان فضل الكتاب اما ان يكون باعتبار المؤلف او من جهة التزام الصحة، او باعتبار الشهرة، او من جهة القبول، او باعتبار حسن الترتيب، واستيعاب المقاصد، ونحو ذلك (وكل ذلك) يوجد في الموطأ.

وإذا كانت هذه منزلة الموطأ في رأي هؤلاء العلماء الأفذاذ من أصحاب المذاهب كالإمام الشافعي والإمام أحمد وابن العربي وابن عبد البر، وغيرهم ممن لم نذكرهم اختصارا، إذا كانت هذه هي مكانته الحديثية والفقهية، فان علماء آخرين يرون أن الموطأ لا يأتي في مقدمة الصحاح، وكل واحد ينزله حسب نظره دون المقام الاول، فقد نقل عن الحافظ ابن حجر : أن كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده، على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما. وقد عقب الحافظ السيوطي

على كلام الحافظ ابن حجر هذا بقوله : « ما فيه من المراسل فانها مع كونها حجة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الائمة على الاحتجاج بالمرسل، فهي أيضا حجة عندنا ؛ لأن المرسل عندنا حجة اذا اعتضد، وما من مرسل في الموطا الا وله عاضد او عواضد، فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء».

وإذا كان ابن حزم قد قال أيضا : ان الموطا فيه احاديث ضعيفة، وأنه يقع في الطبقة الاخيرة من كتب الحديث، فان الحافظ الذهبي قد رد عليه قائلًا : « ما انصف ابن حزم، بل رتبة الموطا ان يذكر تلو الصحيحين».

ويرى بعض شراح الموطا أن اختلاف المحدثين في مرتبة الموطأ، مبني على اختلاف الاعتبارات : فمن نظر الى اختلاط الاحاديث بالفروع جعله مؤخرًا، ومن نظر الى صحة اسانيد الروايات في الكتاب جعله مقدما.

وعلى أي حال فقد سبق ان ما في الموطا من الآثار غير المسندة قد تم وصلها عند غيره، ماعد اربعة أحاديث (وقد وصلها ابن عبد البر كما سبق)، مما يقطع بان الموطا يعتبر من الكتب الصحاح، اذ الكتب الصحاح الاخرى قد وُسمت بان فيها احاديث ضعيفة أيضا، وإن قلت.

اهتمام الناس بالموطأ

يكاد يجمع الرواة على ان الموطا قد حظى من اصحاب المذاهب وغيرهم، بمنزلة بين كتب الحديث والفقهاء، لم يحظ بها كتاب غيره، فالكل اجمع على تقديمه وتفضيله ورواياته وتخريج احاديثه، وتصحيحه، فرغم ان الموطا الفه صاحب مذهب، الا انه مع ذلك فان اتباع المذاهب الاخرى قد اهتموا به اهتماما بالغا، فرووه وشرحوه، ونقدوه، وقدموه أحسن تقديم، ولاعجب في ذلك، فالامام مالك، له وقع في النفوس والقلوب لدى الجميع، ويكفي ان الامام الشافعي روى احاديثه واصطفاه على شيوخه، وقال فيه من الثناء ما قال، وكذلك محمد بن الحسن الشيباني صاحب ابى حنيفة، فقد تتلمذ على الامام مالك وتفقه به وروى روايته للموطا التي تعد من الروايات المشهورة، الى يومنا هذا، حيث يهتم بها العلماء، بالتلقي والشرح، وهي بمثابة مقارنة اولية بين المذهب المالكي والمذهب الحنفي، وبين فقه ابى حنيفة وفقه تلميذه محمد...

وإذا أردنا أن نتكلم عن العلماء الذين اعتنوا بالموطا بالشرح والنقد، والتأليف في سائر المجالات الحديثية، فان ذلك سيطول، اذ الكثير منهم قام بشرحه من المالكية

وغيرهم من اصحاب المذاهب، اوقام بتفسير غريبة، أوألف في أسماء رواته، اوفي اطراف احاديثه، اوفي مسنده، اوفي شواهد، اوفي مسند مالك خارج الموطا، اوفي رجال الموطا، اوفي اختلاف الموطآت، اوفي اطراف الموطا، اوفي تلخيص احاديث الموطا، اوفي تلخيص اسانيد الموطا، اوفي مشكل الموطا، اوفي اسماء شيوخ مالك، ومنهم من ألف في الجمع بين الاستذكار والتمهيد لابن عبد البر، ومنهم من قام بجمع الموطا من رواية ابن وهب وابن القاسم، ومنهم من الف في الجمع بين المنتقى والاستذكار، ومنهم من اختصر التمهيد، ومنهم من الف في الوصل لما ليس في الموطا، ومنهم من الف فيما وصله مالك مما ليس في الموطا، ومنهم من الف في التعريف فيمن ذكر في الموطا من الرجال والنساء، ومنهم من قام بنظم غريب الموطا، الى غير ذلك من الكتب التي الفت في الموطا، والتي زادت على مائة وثلاثين مؤلفا، والتي وصل اليها بعضها مطبوعا اومخطوطا والبعض الآخر لم يصلنا الا بعنوانه اوصصفه، والكتب المطبوعة اومخطوطة الموجودة الآن تدلنا على المكانة العليا، والمنزلة السامية التي وصلها الموطا في عيون الناس شرقا وغربا، وهو بحق يعتبر أساسا مكينا لمذهب مالك في العبادات والمعاملات والسلوك.

نسخ الموطأ

لقد روى الموطأ عن الإمام مالك خلق كثير، ولكن بعض الرواة كان يكتب لنفسه، فاتخذ نسخة له من الموطا، وقد ذكر القاضي عياض في المدارك ان الذي اشتهر من نسخ الموطا مما رواه اوقوف عليه اوكان في رواية شيوخه، نحو عشرين نسخة، وذكر غيره انها ثلاثون، وذكر ولي الله الدهلوي المتوفى سنة 1139 هـ أن نسخ الموطأ التي كانت رائجة في عصره ست عشرة نسخة عن راو خاص، وسنعد هذه النسخ في كلمات موجزة.

أولا نسخة أورواية يحيى بن يحيى الليثي، وهو ابو محمد يحيى بن يحيى ابن كثير بن وسلاس، بن شملل، بن منقايا، الأندلسي المصمودي، نسبة الى قبيلة في المغرب. وقد اخذ يحيى الموطا اولا عن زياد بن عبد الرحمان بن زياد اللخمي المعروف بشبطون، وكان هذا هو اول من ادخل مذهب مالك الى الاندلس، وبعد ان اخذ يحيى الليثي الموطا عن زياد ارتحل الى المدينة فسمع الموطا من الامام مالك بلا واسطة إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف: باب خروج المعتكف الى العيد، وباب قضاء الاعتكاف، وباب النكاح في الاعتكاف، وكانت ملاقاته للامام مالك وسماعه منه في السنة التي توفي فيها الإمام مالك، أي في سنة تسع وسبعين ومائة (179هـ) وكان

حاضرا في تجهيزه وتكفينه. كما اخذ يحيى الموطا عن عبد الله بن وهب، أجل تلامذة مالك، وأدرك كثيرا من اصحابه، وأخذ العلم عنهم، وكانت له رحلتان من الاندلس الى المدينة، الاولى اخذ فيها عن الامام مالك، وعبد الله ابن وهب، والليث بن سعد المصري، وسفيان بن عيينة، ونافع بن نعيم المقرئ، وغيرهم، وفي الثانية اخذ العلم والفقہ عن ابن القاسم صاحب المدونة، وبعد ما صار يحيى جامعا بين الرواية والدراية عاد الى الاندلس، فاخذ يدرّس ويفتي على مذهب مالك، وبه وبعبسى بن دينار تلميذ مالك انتشر مذهب مالك في بلاد المغرب والاندلس. وكانت وفاة يحيى سنة اربع وثلاثين بعد المائتين (234هـ).

ثانيا نسخة محمد بن الحسن الشيباني، صاحب ابى حنيفة. المتوفى سنة 189هـ، هذه النسخة فيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت، منها حديث : «انما الاعمال بالنيات..... الحديث، ولا توجد بها بعض الاحاديث التي رويت في الروايات الأخرى.

ويظهر أن هذه الرواية كانت مشهورة في عهد الحافظ السيوطي، فهو يقول في تنوير الحوالك :

«وقد وقفت على الموطا من روايتين اخريين، سوى ما ذكر الغافقي، إحداهما رواية سويد بن سعيد والآخرى رواية محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة... وبذلك يتبين صحة قول من عزا روايته (اي محمد بن الحسن) الى الموطأ، ووهم من خطأه في ذلك...» (ج ا ص 10).

وهذه الرواية مطبوعة بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، كما وضع عليها العلامة عبد الحي اللكنوي شرحا مهما، وقد قام بالتعليق عليها وتحقيقتها الدكتور تقي الدين الندوي، وطبعتها دولة الإمارات.

ثالثا نسخة ابن وهب، وهو ابو محمد عبد الله بن سلمة الفهري المصري، واول روايته : اخبرنا مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، قال : امرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله... الحديث، وهذا الحديث من متفرقات نسخة ابن وهب، ولا يوجد في الموطآت الأخرى الا في موطا ابن القاسم. وقد اخذ ابن وهب عن اربعمائة شيخ، منهم مالك، والليث بن سعد، والسفيانان، وابن جريج، وغيرهم. وكان مجتهدا لا يقلد احدا... توفي سنة سبع وتسعين بعد المائة (197هـ).

رابعاً نسخة ابن القاسم، وهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصري. ومن متفردات هذه النسخة: مالك عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال الله: من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري فهو له كله، أنا أغنى الشركاء» قال أبو عمر بن عبد البر: هذا الحديث لا يوجد إلا في موطأ ابن القاسم وابن عفير. توفي في مصر سنة إحدى وتسعين بعد المائة (191 هـ).

خامساً نسخة معن بن عيسى، وهو أبو يحيى معن بن عيسى بن دينار المدني القزاز، يعني بائع القز، الأشجعي. ومن متفردات هذه النسخة: مالك عن سالم أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فإذا فرغ من صلاته، فإن كنت يقظانة تحدث معي، وإلا اضطجع حتى ياتيهِ المؤذن. وكان من كبار أصحاب مالك، ملازماً له، ويقال له عصا مالك، لأن مالكا كان يتكئ عليه حين خروجه الى المسجد بعدما كبر، توفي بالمدينة سنة ثمان وتسعين ومائة (198 هـ).

سادساً نسخة القعنبى: وهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي القعنبى، نسبة الى جده، وأصله من المدينة، سكن البصرة، ومات بمكة. ومن متفردات هذه النسخة: أخبرنا مالك عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تطروني. كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبده ورسوله. توفي سنة إحدى وعشرين بعد المائتين (221 هـ).

سابعاً نسخة عبد الله بن يوسف الدمشقي التنيسي، وثقه البخاري وأبو حاتم، ومن متفردات هذه النسخة إلا بالنسبة لموطأ ابن وهب: عن مالك عن ابن شهاب عن حبيب مولى عروة عن عروة أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الأعمال أفضل؟ قال: إيمان بالله... الحديث.

ثامناً نسخة يحيى بن يحيى بن بكير أبو زكرياء، المعروف بابن بكير المصري. ومن متفردات هذه النسخة: مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه ليورثه، وإن كان هذا الحديث موجوداً في رواية محمد أيضاً بسند آخر. مات صاحب هذه النسخة يحيى بن يحيى سنة إحدى وثلاثين بعد المائتين (231 هـ).

تاسعا نسخة سعيد بن عفير، وهو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم الانصاري، اخذ عن مالك والليث وغيرهما. ومن متفردات هذه النسخة : مالك عن ابن شهاب، عن اسماعيل بن محمد بن ثابت... انه قال : يا رسول الله، لقد خشيت ان اكون قد هلكت، قال لم ؟ قال نهانا الله ان نحمد بما لم نفعل، واجدني احب ان نحمد...، وهذا الحديث موجود ايضا في موطأ محمد. توفي سعيد صاحب هذه النسخة سنة ست وعشرين بعد المائتين.

عاشرا نسخة ابي مصعب الزهري، وهو من شيوخ اهل المدينة وقضاتها، توفي سنة اثنتين وأربعين بعد المائتين (242 هـ)، وقالوا : إن موطأه آخر الموطآت التي عرضت على مالك، ويوجد في موطئه وموطأ ابي حازفة السهمي نحو مائة حديث زيادة على الموطآت الأخرى. ومن متفرداتها : مالك عن هشام بن عروة، عن ابيه، عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرقاب أيها أفضل ؟ قال : اعلاها ثمنا، وانفسها عند اهلها.

النسخة 11 : نسخة مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله ابن الزبير. ومن متفرداتها : مالك عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في شأن أصحاب الحجر : «لا تدخلوا على هؤلاء القوم المعذبين الا ان تكونوا باكين...» الحديث.

النسخة 12 : نسخة يحيى بن يحيى التميمي، وهو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمان التميمي الحنظلي النيسابوري، توفي سنة اثنتين وعشرين بعد المائتين.

النسخة 13 : نسخة ابي حذافة السهمي احمد بن اسماعيل، آخر اصحاب مالك موتا، كانت وفاته ببغداد سنة تسع وخمسون بعد المائتين (259 هـ).

النسخة 14 : نسخة سويد بن سعيد ابي محمد الهروي، مات سنة أربعين بعد المائتين (240 هـ) ومن متفرداتها : مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال «ان الله لا يقبض العلم انتزاعا...» الحديث.

النسخة 15 : نسخة محمد بن المبارك الصوري مات سنة تسع عشرة بعد المائتين (219 هـ).

(له ترجمة في تهذيب التهذيب 424/9، وتقريب التهذيب 204/1).

النسخة 16 : نسخة سليمان بن برد (له ترجمة في ترتيب المدارك (ج 2 ص 460)).

هذه نظرة مختصرة على نسخ الموطأ... وإذا كان المتداول من الروايات بكثرة هو رواية يحيى الليثي ثم رواية محمد بن الحسن الشيباني، فان بعض شراح رواية محمد حاول المقارنة بينها وبين رواية يحيى الليثي، وهذه المقارنة هي كما يلي :

أولاً : يحيى سمع الموطأ من مالك الا قدرا منه فقد سمعه من بعض تلاميذه، وهو ثلاثة أبواب من الاعتكاف، واما محمد بن الحسن فقد سمعه كله من مالك.

ثانياً : ان محمد بن الحسن يذكر في كل ترجمة من الكتاب رواية مرفوعة او موقوفة، اما يحيى فقد تخلو بعض ترجم ابوابه من الروايات المرفوعة او الموقوفة، وليس بها الاجتهاد او استنباط للمسائل الفقهية من الامام وغيره.

ثالثاً : ان موطأ محمد بن الحسن به كثير من الاخبار المروية عن غير مالك زيادة على ما في موطأ يحيى الذي لم يذكر الا المروى عن طريق مالك فقط.

رابعا : في موطأ محمد بن الحسن اجتهادات كثيرة، خالف فيها محمد مالكا وأبا حنيفة واصحابه، وفيه اجتهادات كثير من علماء العراق والحجاز، وقد خلا من ذكرها موطأ يحيى.

وإذا كانت هذه المقارنة صحيحة، أوفيها بعض الصحة، ففي المقابل يمكن ان ناتي براي الحافظ ابن عبد البر في تفضيله رواية يحيى بن يحيى الليثي، حيث يقول في كتابه التمهيد : «اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى لموضعه عند اهل بلادنا، من الثقة والدين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم روايته وراثته عن شيوخهم وعلمائهم الا ان يسقط من روايته حديث من امهات احاديث الاحكام او نحوها، فاذكره من غير روايته ان شاء الله. فكل قوم ينبغي لهم امتثال طريق سلفهم فيما سبق اليهم من الخير، وسلوك مناهجهم فيما احتملوا عليه من البر، وان كان غيره مباحا مرغوبا فيه.

«والروايات في مرفوعات الموطأ متقاربة في النقص والزيادة. واما اختلاف رواياته في الإسناد والإرسال والقطع والاتصال، فأرجو أن ترى ما يكفي ويشفي في كتابنا هذا (اي التمهيد) ه».

وقد سبق أن من مزايا رواية يحيى انها كانت آخر ما استقر عليه رأى الامام مالك، حيث كان يحيى حاضرا في تجهيز وتكفين الامام.

وعلى أي حال فإن أية مقارنة بين رواية يحيى ورواية محمد اوبين الروايات جملة، لا يمكن ان تمس هذه المقارنة بمنزلة الموطأ؛ لان الموطأ يبقى بجميع رواياته، التي يكمل بعضها البعض، يستقي اهميته من صاحبه الامام مالك رضي الله عنه، امام دار الهجرة، ووارث علم اهلها، الذين اخذوه عن شيوخهم، وهم عن قبلهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ويكفي الموطأ، وبغض النظر عن التمييز بين رواياته، أن من رواته اصحاب المذاهب وكبار العلماء : كالامام الشافعي، ومحمد بن الحسن الشيباني، وابي يوسف، ومطرف بن عبد الله، وعبد الله بن الحكم، وزيايد بن عبد الرحمن الاندلسي، وشبطون بن عبد الله الاندلسي، واسد بن الفرات، وغيرهم، ومن ثم قالوا : إن الرواة عن مالك قد زاد عددهم على الف بنحو ثلاثمائة، وانه لايعرف لاحد من الائمة رواة كرواته، وقد الف بعضهم في رواته كالقاضي عياض وغيره.

وقد اشتمل الموطأ على كثير من الأحاديث التي حكم المحدثون بانها اصلح الاسانيد، فقد ذكر يحيى بن معين : ان اثبت الناس في الموطأ عبد الله بن مسلمه القعنبي، وعبد الله التنيسي بعده، وتبعه في ذلك المديني والنسائي، بينما يرى أبو حاتم ان اثبت اصحاب مالك واوثقهم معن بن عيسى، وقال ابن فرحون في الديباج : إن ابن القاسم اثبت من سائر الرواة، في حين يرى ابن عبد الحكم ان اثبت الناس في ذلك ابن وهب، وهناك من يرى ان اصح الاسانيد : الزهري عن سالم عن ابن عمر، وهو اصح الاسانيد عند احمد واسحاق بن راهويه، كما ان رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، فإنها عند البخاري تسمى بسلسلة الذهب.

أهمية الموطأ بين مصادر المذاهب الفقهية

إن الموطأ، وبغض النظر عن الاختلافات البسيطة التي قد تكون بين نسخه، قد اشتمل على عبارات أتى بها الإمام مالك رضي الله عنه للدلالة على أعراف وعادات أهل المدينة التي توارثوها جيلا عن جيل إلى عصر النبوة والصحابة، فهو يقول في توضيح منهجه في تأليف كتاب الموطأ : «فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابة والتابعين ورأيي، وقد تكلمت برأيي وعلى الاجتهاد، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ولم أخرج من جملتهم إلى غيره».

وسُئل عن تعبيره في الموطأ من مثل : الأمر المجمع عليه، والأمر عندنا أو ببلدنا، أو أدركت عليه أهل العلم، أو سمعت بعض أهل العلم...، فأجاب : أما أكثر ما في الكتب

فرأي، فلعمري ما هو برأي، ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله، فكثرت علي فقلت «رأي».

وذلك «رأي» إذا كان رأيهم مثل الصحابة أدركوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك، فهو وراثته توارثوها قرنا عن قرن إلى زماننا، وما كان رأي فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه، فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه، وما قلت الأمر عندنا فهو ما عمل الناس به عندنا وجرت به الأحكام، وعرفه العالم والجاهل، وكذلك ما قلت فيه ببلدنا، وما قلت فيه بعض أهل العلم، فهو شئ أستحسنه من قول العلماء، وأما ما لم اسمع منه، فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريبا منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم أسمع ذلك بعينه، فنسبت الرأي إلي بعد الاجتهاد مع السنة، وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة الراشدين مع من لقيت، فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم.

فتلك العبارات أو المصطلحات التي أتى بها الإمام مالك في الموطأ ترجع إلى أصل واحد هو عمل أهل المدينة، فما هو عمل أهل المدينة.

عمل أهل المدينة

من المعروف أن الإمام مالكا استند على عمل أهل المدينة، حتى اعتبر أصلا من أصول مذهبه، حتى قالوا إنه يقدمه على خبر الآحاد، على ما في ذلك من تفصيل. وقد أتى أهل العلم والفضل على المدينة وأهلها ثناء جميلا، ومع ذلك فهناك من انتقد مسلك الإمام مالك وأتباعه من بعده لتمسكهم بعمل أهل المدينة، فيقول القاضي عياض رحمه الله في الرد عليهم: «... حتى تجاوز بعضهم حد التعصب والتشنيع إلى الطعن في المدينة وعدّ مثالبها، وهم يتكلمون في غير موضع خلاف: فمنهم من لم يتصور المسألة ولا تحقق مذهبنا، فتكلموا فيها على تخمين وحدثس، ومنهم من أخذ الكلام ممن لم يحققه عنا، ومنهم من... أضاف إلينا ما لا نقوله، كما فعل الصيرفي والغزالي، فأوردوا عنا في المسألة ما لا نقوله، واحتجوا علينا بما يُحتج به على الطاعنين في الإجماع». ويتولى القاضي عياض رحمه الله الرد على هؤلاء فيقول: «وها أنا أفصل الكلام فيه تفصيلا، لا يجد المنصف إلى جده بعد تحقيقه سبيلا، وأبين موضع الاتفاق فيه والخلاف، إن شاء الله تعالى».

ثم يقسم القاضي عياض عمل أهل المدينة إلى قسمين : إجماع منهم على ما نقلته الكافة عن الكافة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإجماع منهم ناتج عن طريق الاجتهاد والاستدلال. ونقول كلمة في كل من القسمين مستقين ذلك مما في مدارك القاضي عياض رحمه الله، مع تصرف وترتيب :

القسم الأول : إجماع من أهل المدينة نقلته الكافة عن الكافة، وعملت به عملا لا يخفى، والجمهور عن الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الضرب من إجماعهم يتنوع إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما ثبت نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل، كالصاع والمُد، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ منهم بذلك صدقاتهم وفطرتهم، وكالأذان والإقامة، وترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، وكالوقوف والأحباس.

« فنقلهم لهذه الأمور من قوله وفعله، كنقلهم موضع قبره ومسجده ومنبره ومدينته، وغير ذلك مما عُلِمَ ضرورة من أحواله وسيَره، وصفة صلاته من عدد ركعاتها وسجاداتها، وأشباه هذا».

النوع الثاني : من عمل أهل المدينة الذي يجب الاحتجاج به أيضا عند المالكية، وهو عبارة عما تم من «نقل إقراره عليه الصلاة والسلام لما شاهده منهم (من أصحابه) ولم يُنقل عنه إنكاره، كنقل عُهدَة الرقيق وشبه ذلك».

النوع الثالث : ما نُقل من تركه صلى الله عليه وسلم «لأُمور وأحكام لم يُلزم أصحابه بها مع شهرتها لديهم وظهورها فيهم، كتركه أخذ الزكاة من الخضروات مع علمه عليه السلام بكونها عندهم كثيرة».

فإجماع أهل المدينة في الأوجه السابقة حجة يلزم المصير إليه، ويترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس ؛ لأن هذا الإجماع يوجب العلم القطعي، «فلا يُترك لما توجيه غلبة الظن، وإلى هذا رجح أبو يوسف وغيره من المخالفين ممن ناظر مالكا وغيره من أهل المدينة في مسألة الأوقاف، والمُد، والصاع، حين شاهد النقل وتحققه».

فهذا الإجماع من عمل أهل المدينة يعتبر حجة قوية ؛ لأنه نُقل إلى إمام دار الهجرة بالتواتر، حتى قال ابن القاسم وابن وهب : رأيت العمل عند مالك أقوى من الحديث، بل نُقل عن الإمام مالك نفسه أنه قال : كان رجال من أهل العلم من التابعين يُحدثون بالأحاديث، وتبلغهم عن غيرهم، فيقولون : ما نجهل هذا ولكن مضى العمل بغيره.

وهناك كثير من أقوال السلف يقدمون فيها عمل أهل المدينة على خبر الآحاد. فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر: أُحْرَجَ بالله عز وجل على رجل روى حديثاً العملُ على خلافه.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: السُّنة المتقدمة من سُنَّة أهل المدينة خير من الحديث.

وقال ابن المعدل: سمعتُ إنساناً سأل ابن الماجشون: لم رويتهم الحديث، ثم تركتموه؟ قال: ليُعلم أننا على علم تركناه.

قال مالك: رأيت محمد بن أبي بكر بن حزم (المتوفى سنة 132 هـ) وكان قاضياً (على المدينة) وكان أخوه عبدُ الله (المتوفى سنة 135 هـ) كثير الحديث، رجل صدق، فسمعت عبد الله إذا قضى محمد في القضية قد جاء فيها الحديث مخالفاً للقضاء، حيث يعاتبه، يقول له: ألم يأت في هذا حديثٌ كذا؟ فيقول بلى. فيقول له أخوه: فما لك لا تقضي به؟ فيقول: فأين الناس عنه؟ يعني: ما أجمع عليه من العمل بالمدينة، يريد أن العمل به أقوى من الحديث.

القسم الثاني من إجماع أهل المدينة:

إجماعهم الناتج عن طريق الاجتهاد والاستدلال، فهذا النوع المالكية فيه:

فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة، وهو قول كبار البغداديين، وهم ابن بكير، وأبو يعقوب الرازي، وأبو العباس الطيالسي، وأبو الفرج القاسمي، وأبو بكر الأبهري، وأبو الحسن بن القصار وغيرهم. قالوا: لأن أهل المدينة بعضُ الأمة، والحجة إنما هي بمجموعها، وأنكروا أن يكون هذا مذهب مالك ولا أصحابه.

وقال البعض: إنه ليس بحجة ولكن يُرجح به على اجتهاد غيرهم.

وذهب بعضٌ آخر من المالكية إلى أن هذا النوع من الإجماع حجة كالنوع الأول، وأنه مقدم على خبر الواحد والقياس، وقالوا: إنه مذهب مالك. ولكن القاضي عياض رحمه الله أنكر عليهم ذلك.

ووجه قولهم: إن إجماع أهل المدينة عن طريق الاجتهاد يُعتبر حجة - «هو ما لأهل المدينة من فضل الصحبة والملاسة والمساءلة ومشاهدة الأسباب والقرائن، ولكل هذا فضل ومزية في قوة الاجتهاد».

عمل أهل المدينة وخبر الآحاد :

ثم إن الكلام عن عمل أهل المدينة يجر إلى الكلام عن خبر الآحاد، ومن يقدم منهما على الآخر. ويرى القاضي عياض رحمه الله أن عمل أهل المدينة مع خبر الآحاد على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول أن يكون خبر الآحاد مطابقاً لعمل أهل المدينة، فهذا من شأنه أن يؤكد صحة عمل أهل المدينة إن كان من طريق النقل، أو ترجيحاً إن كان من طريق الاجتهاد، وهذا لا خلاف فيه.

الوجه الثاني أن يكون عمل أهل المدينة مطابقاً للخبر ولكن يعارضه خبر آخر، فهذا يكون عملهم مرجحاً لخبرهم، أي للخبر الذي يطابق عملهم، وهو أقوى ما تُرجح به الأخبار إذا تعارضت، وإلى هذا ذهب أبو إسحاق الإسفرايني الشافعي ومن تبعه من الأصوليين والفقهاء من المالكية وغيرهم.

أما الوجه الثالث، فهو أن يكون عمل أهل المدينة يخالف الأخبار جملة، فهذا يُتظر : فإذا كان إجماعهم آتٍ عن طريق النقل قُدم على الخبر بلا خلاف عند المالكية وعند المحققين من غيرهم... وإذا كان إجماعهم اجتهادياً قدم الخبر عليه عند الجمهور.

أما إذا لم يكن ثمة عمل منقول عنهم فهذا يرجع الأمر في قبول خبر الواحد أو عدم قبوله إلى ضوابط مصطلح علم الحديث. (المدارك للقاضي عياض - ج 1 ص 51... بتصرف واختصار).

والمقصود بعمل أهل المدينة العمل الجماعي، الذي كان يعتبره الإمام مالك من شعب السنة، واعتبره العلماء من مذهبه من أصول المذهب، فالتقرا في لما عدد أصول مذهب مالك اعتبرها تسعة عشر، وذكر منها عمل أهل المدينة، وجعل الفقيه محمد أبو صالح المتوفى سنة 653هـ أصول مذهب مالك ستة عشر، منها عمل أهل المدينة، واقتصر القاضي عياض على أن أصول مذهب مالك أربعة : الكتاب والسنة وعمل أهل المدينة والقياس، وذكر السبكي في الطبقات أن أصول مذهب مالك تزيد على خمسمائة، ولعله يشير إلى القواعد التي استخرجت من فروع المذهبية، حتى قال الإمام أبو زهرة رحمه الله : إن مذهب مالك أكثر المذاهب أصولاً.

وعمل أهل المدينة - بأهميته التي رأيناها - أساسه نقل كتاب الموطأ له ؛ ذلك أن الإمام مالكا قد أفصح عن هذا العمل، ودون في كتابه الموطأ أحكامه الفقهية، فتم

بذلك تعداد عمل أهل المدينة من بين المصادر التي يعتمد عليها الإمام مالك كمصادر للفقهاء. والموطأ بهذه الميزة التي هي اشتماله على عمل أهل المدينة، يعتبر أهم كتاب يبين مصادر المذاهب الفقهية؛ ويؤكد ذلك أن علماء المذاهب الأخرى اهتموا بالموطأ واعتبروه أهم كتاب لاستخلاص الأحكام من المصادر الأصلية ولاسيما من عمل أهل المدينة، فرووه وشرحوه وأفاضوا في الثناء عليه... وذلك يكفي للتدليل على أهمية الموطأ بين مصادر المذاهب الفقهية.

الموطأ في بلاد الغرب الإسلامي والأندلس

إذا كانت بلاد المغرب العربي هي أبعد نقطة في العالم الإسلامي من جهة الغرب عن المدينة المنورة، دار الهجرة، ومهد أول دولة إسلامية، فإن ذلك مما زاد أهل المغرب حبا واشتياقا في تلك البقاع، وفي كل ما يأتي منها، فكيف إذا تمثل ذلك في تراث عظيم هو أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وسنته القولية والفعلية والتقريرية.

نعم إن بُعد المغاربة عن المشرق الإسلامي، لم يزداهم إلا حبا وتعلقا بمقام النبوة وكل ما يتصل بذلك بصلة، فكان هذا اللهف على الإرث النبوي أكبر حافز لأن يهتم المغاربة بكل قوة بأول تراث نبوي شريف يأتيهم من طيبة المكرمة.

وقد تمثل ذلك بكل معانيه في كتاب الموطأ الذي كان أول تراث كريم يأتيهم من بلاد المشرق الإسلامي وبالأخص من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وإن الرواة ليذكرون أن أول من أدخل الموطأ إلى المغرب الأقصى هو القاضي عامر بن محمد القيسي، الذي كان قد سمع من الإمام مالك والإمام الثوري، وقد كان دخول الموطأ في عهد المولى إدريس (الأول أو الثاني على خلاف بين الرواة)، فحمل المولى إدريس المغاربة على تعلمه وتعليمه، فكان ذلك سببا في انتقال المغاربة من المذهب الحنفي إلى المذهب المالكي، ومع بداية القرن الرابع الهجري كان المذهب المالكي قد ترسخ في بلاد المغرب العربي شرقا وغربا وتجزرت فروعه في سائر مناحي الحياة، باسطة هيمنته على الحياة بأكملها.

ويذكر أن أول من أدخل الموطأ إلى القيروان هو علي بن زياد صاحب رواية الموطأ المشهورة، الذي حبب إليهم فقه مالك وكتابه الموطأ، وقام لهم بدور المعلم والمربي في هذا السبيل، فوجد من أهلها قبولا واشتياقا، وتلاقت إرادة المغاربة مع أهل القيروان في التمسك بكتاب الموطأ، والتعلق به، فجعلوه قدوتهم في الحياة والسلوك.

وكانت الجغرافية في ذلك التاريخ، تجعل من شمال إفريقيا والأندلس مهداً لدولة واحدة في السياسة والدين، فكان لا بد لهذا الزائر الكريم، الذي هو الموطأ، أن يلج أرض الأندلس الفيحاء، وقد تم ذلك فعلاً، ولكن وقع الاختلاف في أول من أدخله إلى الأندلس.

فذهب ابن القوطية وتبعه السيوطي، إلى أن أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس هو الغازي بن قيس، وذلك في خلافة عبد الرحمن الداخل، بينما يرى الجمهور أن أول من أدخله هو زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبظون المتوفى عام 234 هـ.

أما أول من أدخله إلى مصر فهو عبد الرحمن بن القاسم، راوي المدونة، وأحد كبار تلامذة مالك.

وبذلك يكون الموطأ قد حلّ بشمال إفريقيا والأندلس، بغض النظر عن أية بقعة حل بها أولاً، فكان لهم بحق كتاب فقه وحديث، كما هو فعلاً، ووجدوا فيه مبتغاهم في الدين والدنيا، فتمسكوا به، وألوه ما يستحقه من الإجلال والإعظام، ومع توالي الزمان أبدعوا فيه بالتعليق والشروح، حتى عمّت كتبهم في هذا الشأن المغرب والمشرق وبلاد الهند وغيرها، فصار التمهيد والاستذكار لابن عبد البر، والمدارك للقاضي عياض، والمنتقى للبايجي، والقبس لابن العربي، من المراجع المهمة، ولا سيما بعد أن تكفل المغرب أخيراً بإصدار هذه الكتب.

الموطأ ونشر المذهب المالكي في الغرب الإسلامي والأندلس

في هذه العجالة لن نتكلم عن انتشار المذهب المالكي في جميع الآفاق، وإنما سنقتصر كلامنا عن انتشاره في الغرب الإسلامي، ونعني بذلك بلاد المغرب العربي والأندلس، وذلك باعتبار أن الموطأ كان سبباً رئيسياً في انتشار هذا المذهب في هذه البلاد.

ففي تونس، وإن كانت بعض المذاهب قد وفدت عليها كالحنفية والشافعية وحتى الشيعية والأباضية والمعتزلة وغيرها، إلا أن المذهب المالكي لما جاءها شاع وانتشر، فأنحسر ما عداه من المذاهب، وكانت بداية ذلك لما قدم إلى البلاد علي بن زياد صاحب الرواية المشهورة للموطأ المتوفى عام 183 هـ، فقد تعزز المذهب المالكي بفعل هذا الرجل وزمرة طيبة من العلماء الذين تتلمذوا على الإمام مالك، فأخذوا عنه مباشرة، ثم عادوا إلى القيروان فأشاعوا المذهب المالكي وبشروا به، كابن أشرس الأنصاري، والبهلول بن راشد المتوفى سنة 183 هـ، وأبو علي شقران بن علي القيرواني

المتوفى سنة 176 هـ، وأبو محمد عبد الله بن عمر ابن غانم الرعيني المتوفى عام 191 هـ، وأسد بن الفرات المتوفى سنة 213 هـ، وعباس بن الوليد، وأبو خارجة عنبسه بن خارجة الفافقي المتوفى عام 220 هـ، وأبو محمد عبد الله بن أبي حسان اليحصبي المتوفى عام 229 هـ، وغيرهم...

كما أن من الذين أثاروا هذه المسيرة الإمام سحنون المتوفى عام 240 هـ الذي جدد مدونة أسد بن الفرات على يد أستاذه عبد الرحمن بن القاسم، ثم عاد إلى تونس بالمدونة الحالية، التي تعتبر مع الموطأ الأصل الأصيل للمذهب المالكي حتى الآن، فترسخ المذهب المالكي بسبب ذلك في تلك البلاد حتى الآن.

فانتشر المذهب المالكي، بفضل هؤلاء وغيرهم، في تلك البلاد واتسع، وكان لموطأ الإمام مالك أثر كبير في ترسيخ المذهب المالكي هناك.

أما الأندلس فكانت على مذهب الإمام الأوزاعي، إلى أن رحل طلبتها إلى الحجاز، ثم عادوا بمذهب مالك فنشروه في بلادهم، وفي مقدمتهم زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطين المتوفى عام 234 هـ، وأبو محمد عيسى بن دينار القرطبي المتوفى عام 212 هـ، فانتشر بفضلهم المذهب المالكي في الأندلس طويلاً وعرضاً.

وبالنسبة للمغرب، فإن المذهب المالكي قد تأخر بعض الشيء عن الدخول إلى المغرب، إذ كان المغاربة يتبعون بعض المذاهب كالحنفية والمعتزلة والبرغواطية، وغيرها كمذهب الأوزاعي، إلى أن قامت دولة الأدارسة، فأتجهوا إلى المذهب المالكي. وتقول بعض الروايات: إن المذهب المالكي قد انتقل إلى المغرب من الأندلس، وكان سبب ظهوره بالمغرب يرجع إلى المولى إدريس الذي دعا الناس إلى الأخذ به، وإتباع منهجه وأن يجعلوه مذهب الدولة الرسمي، قائلًا: نحن أحق بإتباع مذهب مالك، وقراءة كتابه (الموطأ)، وأصدر أمره لولائه وقضاته بنشر كتاب الموطأ وإقراءه.

وقد ازداد ترسخ وانتشار المذهب المالكي بالمغرب لما عاد نخبة من علماء المغرب الذين تلقوا العلم من المشرق، فأشاعوا علمهم في البلاد، مثل أبي هارون البصري الذي كان أول من أدخل كتاب ابن المواز إلى المغرب، وأحمد بن الفتح المليبي، ودراس بن إسماعيل المتوفى عام 357 هـ الذي يذكر الرواة أنه أول من أدخل مدونة سحنون إلى المغرب، وبواسطته زاد انتشار المذهب المالكي في المغرب، ومثل ابن العجوز، وأبي جيدة، وأبي محمد الأصيلي، وعيسى بن سعادة وغيرهم.

وتذكر بعض الروايات أن بعض المغاربة اتصلوا بالإمام مالك مباشرة وأخذوا عنه، وأن الرحلة تعددت من المغرب إلى الحجاز في وقت مبكر للأخذ عن إمام دار الهجرة.

وبدخول المدونة إلى جانب الموطأ إلى المغرب، يكون المغرب قد حدد اختياره في هذا السبيل، فاختار المذهب المالكي في العبادات والمعاملات، وترك المذاهب الأخرى التي خبرها قبل وصول المذهب المالكي بموطنه ومدونته وتراثه الفقهي الذي عاد به علماء المغرب من المشرق.

وقد زاد من ولع المغاربة بالمذهب المالكي، وتعلقهم به، ما اشتهر عن الإمام مالك من انه كان افقه الناس وأعلمهم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد جمع إلى علم الحديث علم الفقه، حتى صار حجة فيهما معا، وكان بديع صنعه في تأليف الموطأ شاهدا على ذلك، وقلما تتوفر لإنسان مزية التفوق في الحديث والفقه على مستوى ما كان للإمام مالك. يقول عبد الرحمن بن مهدي: «الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما». والمقصود بالسنة هنا ما يقابل البدعة. ويقول سفيان بن عيينة: «رحم الله مالكا ما كان أشد انتقائه للرجال، وقال: «إنا كنا نتبع آثار مالك، وننظر الشيخ إذا كتب عنه مالك كتبنا عنه، وكان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحا، ولا يحدث إلا عن ثقات الناس، وما أرى المدينة إلا استخرب بعد موت مالك بن انس».

وكانت شخصية مالك الفذة تؤهله للاقتداء والإتباع لما عرف عنه من تمسكه بالسنة ومحاربه البدعة وتعلقه التام بآثار الصحابة والتابعين، واستجماعه لأدوات الإمامة، وقدرته الفائقة على التبليغ والإقناع، فكثرت تلامذته وضربوا في سبيل الوصول إليه أكباد الإبل، كما بشر بذلك الرسول صلى الله عليه وسلم، فتلقف الناس، ومنهم المغاربة، آثاره ولا سيما الموطأ، فاعتبروه بحق أهم مصدر من مصادر التشريع في زمن كان فيه التأليف قليلا وتدوين الفقه المبوب والميسر نادرا.

والمغاربة من الذين قصدوا الإمام مالكا للأخذ عنه رغم بعد الشقة، فتعلموا عليه، ثم عادوا إلى بلادهم فبشروا به، فهب إليه من لم يكن قد حظي بالارتواء من معينه، فكانت الرحلة إلى تلامذته بعد وفاته.

وهذا التعلق بالإمام مالك كان سائدا بين المغاربة جميعا رؤساء ومرؤوسين، فقد روى المقدسي أن فريقين من الحنفية والمالكية تناظرا يوما أمام سلطان للمغرب، فقال لهم: من أين كان أبو حنيفة؟ قالوا من الكوفة، قال: ومالك؟ قالوا من المدينة،

قال : عالم المدينة يكفيننا، وأمر بإخراج فريق أبي حنيفة. وهذا يشبه ما قام به أمير الأندلس هشام بن عبد الرحمن الذي ألزم الناس بإتباع مذهب مالك وصير القضاء والفتوى به.

ومن ثم كان الفقهاء المغاربة - كما ورد في المدارك للقاضي عياض - يبايعون الأمراء على كتاب الله، وسنة رسوله، ومذهب الإمام مالك. وعندما أفتى الفقيه ابن لبابة في مسألة بخلاف المذهب المالكي تابعا لمذهب الكوفيين، ثار عليه الفقهاء صائحين : «سبحان الله أنترك قول مالك الذي أفتى به أسلافنا، ومضوا عليه، واعتقدناه بعدهم وأفتينا به، لا نجد عنه بوجه، وهو رأي أمير المؤمنين ورأي الأئمة من أبائنا».

أما رأي المالكية في الشافعية، فهو كما روى المقدسي، قال : «رأيت أصحاب مالك يبغيضون الشافعي، قالوا : اخذ عن مالك ثم خالفه».

أما عزوفهم عن المذهب الحنبلي فلعل ذلك يرجع إلى أن الإمام احمد كان يأخذ بالخبر الضعيف ويقدمه على القياس، كما قيل، حتى إن الكثير من الفقهاء لم يعدوه من الفقهاء وإنما صنّفوه في طبقة المحدثين.

ونحن إذ ننأى بالأئمة الأجلة : كأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل، عما قيل فيهم في خلال مناقشات كلامية وسجلات فقهية، فانه مع ذلك يجب أن نؤكد أن المغاربة - كما كان الحال في بقاع أخرى كالأندلس وافريقية (تونس) - فضلوا الأخذ بالمذهب المالكي، مذهب عالم المدينة ومؤلف الموطأ أول مؤلف في الإسلام تم إبداعه على ما هو عليه وعلى ما وصلنا من نسخه المختلفة، فضلوا الأخذ بمذهب مالك لأسباب رأوها في صاحب المذهب، ترجع إلى كونه عالم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخذ به سنته وتمسكه بما وجد عليه أهل مدينته، حتى قدم عملهم على خبر الواحد على تفصيل في ذلك، ولما في هذا المذهب من الواقعية التي تناسب فطرتهم وحياتهم وبيئتهم...، ومن ثم أرادوا أن يلقنوا حب هذا المذهب لصغارهم فيما يقدمونه لهم من ثقافة فقهية أولية، يقول ابن عاشر رحمه الله تعالى في المرشد المعين :

في عقد الأشعري وفقه مالك * * وفي طريقة الجنيد السالك

وقد بين ابن خلدون في مقدمته أسباب تعلق المغاربة بالإمام مالك واتصالهم به، فقال : «وأما مذهب مالك رحمه الله تعالى، فاخص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، (لأن) رحلتهم كانت

غالباً إلى الحجاز وهي منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك ابن انس، وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته».

ومن ثم بدأ المغاربة يتجهون إلى المشرق لطلب العلم وأخذ الرواية والتفقه في الحديث، وكانت هجرتهم في بدايتها تقتصر على الحجاز، فاجتمعوا بالإمام مالك، وأخذوا عنه علمه وفقهه، وعندما رجعوا إلى بلادهم، نشروا علمه في الناس، فتصدروا للتدريس والإفتاء والتزموا مذهبه في الفروع والأصول والعقيدة، وترسموا منهجه في التأليف، وطريقته في الاستنباط، فازدهرت مدرسة القيروان ومدرسة قرطبة وصار لهما من الشهرة والذيع ما فاق سائر المذاهب الفقهية في العالم الإسلامي أوكاد، ولم ينتقل الإمام مالك إلى جوار ربه، حتى كانت مدرسته من أقوى المدارس في المملكة الإسلامية وأشدها استمساكا بأرائه وتعصبا لها.

ويروى أن الإمام مالكا كان شديد العناية بالطلبة المغاربة، لما لاحظ فيهم من حبهم للعلم، وحرصهم على الإتيان والافتداء، فأقبل عليهم بكلية، واهتم بتلقينهم فقهه، وكان يتتبع أخبارهم وسلوكهم ويكتب بعضهم.

ولما مات الإمام مالك اتجه المغاربة إلى تلاميذه، أمثال ابن القاسم وأشهب وابن وهب وابن عبد الحكم وغيرهم... فأخذوا عنهم ما فاتهم سماعه من الإمام مالك، وهذا الاتصال نشأ عنه انتقال المذهب المالكي إلى المغرب بكل أبعاده، ومزاحمته للمذاهب الأخرى التي كانت سائدة في أقطاره كالأندلس وإفريقية فضلا عن المغرب.

وإذا كان للمذهب المالكي انتشار وظهور بالمغرب والاندلس وإفريقية، إلا أن المالكية مع ذلك قد تعرضوا في بعض الحقب للاضطهاد، كما حدث في تونس، وفي المغرب كما حصل في عهد الموحدين، فأحرقت كتبهم بما في ذلك المدونة، ولكن مع توالي الزمن استقر المذهب المالكي بالمغرب على أنه المذهب الرسمي واستمر الحال على ذلك إلى عصرنا هذا.

المدونة كنتاج للموطأ

المدونة وتأثيرها في الحياة الفقهية في المغرب العربي والاندلس :

من المعروف أن موطأ الإمام مالك كان من الكتب السبابة التي دخلت المغرب في زمن الأدارسة، وهو كتاب فقه وحديث كما هو معروف، ومن خصائصه أنه من تدوين

وتأليف الإمام مالك نفسه، على عكس المدونة التي هي من تدوين تلاميذه، إلا أن كتاب الموطأ لم يأت إلا بطائفة قليلة من المسائل الفقهية، على عكس ما في المدونة التي تضمنت باستفاضة تقرير الجزئيات في الأحكام العملية التفصيلية على القواعد والأصول التي قررها الإمام مالك في كتابه الموطأ وفيما زاد بعد ذلك من تفريع واستنباط وقياس وتفصيل.

وقد تكفل تلامذة مالك بنقل ونشر مذهبه في الآفاق، ويقال: إن من أوائل من بادر إلى التأليف في المغرب العربي في المذهب المالكي هو علي بن زياد التونسي شيخ سحنون، حيث ألف كتاباً في فقه مالك، ثم جاء أسد بن الفرات الذي ألف كتابه «الأسدية» وهي الأصل الأول للمدونة، ثم جاء سحنون فكتب مدونته المعروفة، ثم تتابعت المؤلفات في الظهور بعد ذلك. فالمدونة تعتبر عند المغاربة بعد الموطأ من الأسس الأولى للفقه المالكي في هذه البلاد، وهي عبارة عن أجوبة سئل عنها عبد الرحمن بن القاسم، فأجاب عنها بما سمعه من شيخه الإمام مالك، فإذا لم يجد في المسألة رأياً له، أجاب بالقياس والرأي المبني على الأصول الأساسية لفقه الإمام.

وكان أول من تلقى المدونة عن عبد الرحمن بن القاسم أسد بن الفرات (المتوفى سنة 213 هـ)، ولكن أضاف إلى ذلك مسائل فقهية كان قد تلقاها عن العراقيين. ثم جاء سحنون (240 هـ) فتلقى هذه المدونة عن أسد بن الفرات، ولكن سحنون أراد أن يستكمل علمه فرحل إلى ابن القاسم ليأخذ منه المدونة مباشرة، فعرض على ابن القاسم ما تلقاه عن أسد بن الفرات، وقد لاحظ ابن القاسم أن في الأسدية أشياء لا بد من تغييرها، وأضاف إليها ما أضاف، بعدما استفسره سحنون لما ظهر له من مسائل، فتمت مناقشة الأسدية بينهما؛ لأن الإمام سحنون لما رحل كان قد تفقه في علم مالك، فكان قادراً على المدارس والمجادلة المفيدة.

وبعد أن حصل سحنون على مقصوده من السفر إلى ابن القاسم، وأراد الرجوع إلى بلاده، طلب منه ابن القاسم أن يبلغ أسد بن الفرات بضرورة تصحيح الأسدية على وفق ما تلقاه عنه سحنون، إلا أن أسداً أبى ذلك، ويقال إنه لما بلغ ذلك ابن القاسم دعا عليه ألا يُبارك له في الأسدية، فلم يكتب لها الظهور بعد ذلك.

وإذا، فأصل المدونة هو الأسدية، مع تهذيب وتنسيق وإضافة من ابن القاسم وتلميذه سحنون لفقه مالك، فالمدونة الحالية هي ثمرة مجهود ثلاثة من الأئمة: مالك بإجابته، وابن القاسم بجمعه وقياساته وزياداته، وسحنون بتنسيقه وتهذيبه وتبويبه وبعض إضافاته، إذ أن سحنوناً أضاف إضافات من الموطأ ومن سماعات شيوخه، وما اختاره لنفسه.

فالمدونة، عند المغاربة بالخصوص هي الأصل الثاني للفقهاء المالكيين بعد الموطأ، فنال كل منهما إعجاب المغاربة واهتمامهم، تبعاً لإعجاب وتقدير سحنون الذي أوصى طلابه بالمدونة بقوله: «عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح وروايته». وقال: «إنما المدونة من العلم بمنزلة أم القرآن تجزئ في الصلاة عن غيرها، ولا يجزئ غيرها عنها»، ويقول ابن رشد في المقدمات: «وهي - أي المدونة - مقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك رحمه الله، ولا بعد الموطأ ديوان أفيد من المدونة»، ووصفها البرادعي بأنها «أشرف ما ألف في الفقه من الدواوين»، وكان أبو محمد بن أبي زيد يقول: «من حفظ المدونة والمستخرجة لم تبق عليه مسألة»، ويقول الحطاب: «والمدونة أشرف ما ألف في الفقه من الدواوين، وهي أصل المذهب وعمدته».

ومن ثم افتتحت المغاربة بها افتتاناً، وأكثروا من شروحيها، والتعليق عليها، واختصارها، وشرحوا غريبها، ونهبوا على مشكلاتها، وحفظوها على كبر حجمها، فحكى القاضي عياض في المدارك أن محمد بن سيمون الأنصاري الطليلي كان يستظهرها، كتبها في اللوح فحفظها كما يحفظ القرآن. ويقول التنبكتي في نيل الابتهاج: إن الشيخ أحمد المرجولي كان يحفظها عن ظهر قلب، ويستحضر شراحها، وكذلك كان الشيخ إسحاق بن يعمر الغماري، كما قيل: إن أبا القاسم السيوري أملاها من حفظه لما فقدت مرة من القيروان، وكان يحفظها أيضاً أبو بكر بن عبد الوود الجنتين، والفقهاء أبو الحسن علي بن عشرين، كما أن عبد الله بن عيسى التادلي الفاسي كتب المدونة من حفظه لما أحرقتها الموحدون، وعلي بن عبد الله المتيوي الغماري عرض المدونة من حفظه، وكذلك محمد بن عمر بن يوسف بن بشكوال المعروف بابن الفخار، وأحمد بن عمر المزكلي...، ولذلك قالوا من حفظ المدونة والمستخرجة لم تبق عليه مسألة، وقالوا: «إنما يفتى بقول مالك في الموطأ، فإن لم يجده في النازلة فبقوله في المدونة، فإن لم يجده فبقول ابن القاسم فيها، وإلا فبقوله في غيرها، وإلا فبقول الغير فيها».

ولذلك كان ولاية الأندلس يركزون على المدونة أساساً، فيشترطون لتولية القاضي أن يكون مستظهما لها، كما روى ذلك صاحب نفع الطيب... ولم يسمح للفقهاء بلبس القلنسوة ويصعد المنبر إذا لم يكن يحفظ المدونة.

وقد اشترط أهل الأندلس في سجلاتهم أن لا يخرج القاضي عن قول ابن القاسم ما وجد، احتياطاً ورغبة في صحة الطريق الموصل لمذهب مالك، كما أن أمراء قرطبة كانوا يرسمون ذلك في مراسيم وظهائر الولاية. وكان متأخرو الشيوخ إذا نقلت لهم مسألة من غير المدونة، وهي في المدونة موافقة لما في غيرها، عدوه خطأ.

فهذا وغيره يظهر لنا مدى حرص فقهاء المغرب السابقين في اعتمادهم على المدونة واعتزازهم بفقهاها، وأن من لم يتمرس بفقهاها، ويطلع على خفاياها ويدرك مشكلاتها، لم يكن فقيها في رأيهم. وبهذا الاعتبار كانت أم كتب المالكية وأساس فقهم، وأول ما دُون في فروع مذهبهم، وإن كان هذا لم يمنع من تعرضها للحرق كما حدث في عهد الموحدين وحتى في تونس أيضا، ولكن ذلك لم يثن عزم الفقهاء عن الاهتمام بها ونشرها وإحيائها دراسة وقراءة وحفظا واختصارا... وقد بلغت هذه الشروح والاختصارات - التي وصلت إلى علمنا - نحو الثمانين، بقي أن نشير إلى أن المدونة طبعت عدة طبعات وأول طبعة لها ظهرت كانت عام 1323هـ.

إلا أن الاختصار المتوالي الذي خضع له الفقه المالكي، ومنه المدونة، قد أدى إلى صعوبة فهم هذه المختصرات، مما جعل التعامل معها يصعب على الكثيرين، وبقدرها يشتد الاختصار تزداد الصعوبة، فمختصر ابن الحاجب، مثلا، الذي يسمى جامع الأمهات والذي طبع حديثا، هو أكبر حجما من مختصر الشيخ خليل، ولذلك فهو أسهل منه بكثير، وزاد من حسنه أنه ازدان بتعليقات مهمة من الذي قام بتحقيقه والإشراف على طبعه. ١

وهناك صعوبة أخرى وهي أن الكتب المطبوعة من هذا الفقه، تفتقر إلى تفصيل في التبويب، وتدقيق في الترتيب... ولتقريب هذا الفقه بعض الشيء من قاصديه، ينبغي إعادة فهرسته بفهارس مختلفة، منها فهرسة للموضوعات وأخرى أبجدية وغيرها، وقد طبع أخيرا فهرسة مستقلة لشرح الزرقاني على مختصر خليل في الكويت، ومع ما ينقص هذا العمل من دقة فهو مهم، كما أن الشرح الصغير للإمام الدردير الذي طبع في الإمارات العربية المتحدة، قد تم تحليلته بعدة فهارس، منها فهرسة للموضوعات وأخرى أبجدية، وقد قرب ذلك الفقه كثيرا إلى قاصديه في هذا الكتاب.

على أن الأجدى من ذلك هو إعادة صياغة هذا الفقه بأسلوب سلس عصري مرتب، وتزويده بفهارس مختلفة ودقيقة، وإن من شأن ذلك أن يعيد للفقه حيويته وبريقه في زمان يسعى الإنسان فيه دائما إلى الأيسر والمبسط، فلم يعد الوقت يسمح بقراءة أكثر من شرح لفهم مختصر تكاد بعض عباراته لاتفهم، وهذا الأمر لا يمكن أن ينهض به فرد.

على أن بعض الأفراد قد يمنحهم الله العزيمة والرغبة، فيقومون بالشئ الكثير، ففي الأعوام الأخيرة قام فقيه موريتاني، يعمل إماماً بمسجد بأبوظبي، يسمى مختار بن محمد امحيمدات الياسكي الشنكيطي المالكي، بنظم مختصر الشيخ خليل ثم قام بشرحه، وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بطبعه وتوزيعه. وإذا كانت هذه المختصرات قد أدت إلى صعوبة في الفهم، فإن الأصول الأولى كالموطأ والمدونة كانت سهلة المنال، وعسى أن يقيض الله لهذا الفقه من يعيد صياغته في أسلوب ميسر، وجمعه من الشتات، وتقريبه بفهارس مفصلة، لا يجد الباحث صعوبة في البحث عن المظان، فقد قيل : العلم معرفة المظان، والله ولي التوفيق.

الإمام مالك في المذهب الجعفري المؤتلف والمختلف

د. رشيد العرجيوي

كلية الآداب ظهر المهراس - فاس -

تقديم

إن الدارس للمذاهب الإسلامية، لديه قناعة أن للمذهب المالكي مكانة متميزة في العالم الإسلامي وخاصة في إفريقيا وبالأخص في شمال غرب إفريقيا؛ الشيء الذي يجعل المذهب الآخر في احتكاك ولو من بعيد، نظرا لما يستشعره من قوة لدى المذهب المالكي، وهذا ما نلمسه في السنين الأخيرة، المحاولات المتعددة وبطرق متعددة ومتنوعة تحاول اختراق المجال الجغرافي للمذهب المالكي، وهذا ما نراه بشكل كبير وجلي.

انطلاقا من هذا قمنا بانجاز مشروع حاولنا من خلال دراسة المذهب المالكي كنموذج متميز في الفقه السني والمذهب الجعفري باعتباره مذهباً رسمياً يحاول بسط نفوذه بغية سحب اعتراف أو إقرار.

وانطلاقا من هنا سنقوم بدراسة الصوم بين المذهب المالكي والجعفري بالوقوف عند نقط الالتقاء بينهما، ليس رغبة في التقريب لأن ذلك صعب التحقق وبعيد المنال. وإنما للوقوف عند المرجعية المصدر التي تشكل بنية الخطاب الفقهي للمذهب المالكي والجعفري.

مفاهيم :

الصوم في اللغة الإمساك والترك، فمن أمسك عن الشيء قيل له صائم، قال تعالى حكاية عن مريم ﴿إني نذرت للرحمن صوما﴾⁽¹⁾ أي صمت وهو الإمساك عن الكلام.

(1) سورة الحج الآية 26.

واصطلاحا الامساك عن المفطرات كالأكل والشرب والجماع من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس بنية الصوم تقربا إلى الله. ويشترط في النية أن يكون قبل الفجر أو معه إن أمكن فيما عدا زمن الحيض والنفاس والإغماء والجنون والأيام التي يصلي فيها صلاة العيد⁽²⁾.

ينقسم الصوم عند المالكية إلى ستة أنواع : الواجب، المحرم، المكروه، المستحب، والمندوب، النافلة.

الواجب : هو صوم رمضان والكفارات والندور⁽³⁾.

المحرم : لقد حرم الصوم في مجموعة من الحالات منها على سبيل الذكر لا الحصر صوم العيدين الفطر والأضحى.

المكروه : يكره صوم يوم عرفة وكذلك يوم الجمعة ويوم السبت ويوم الشك⁽⁴⁾.

المستحب : وهو صيام عاشوراء (وهو العاشر من المحرم) وصوم ثلاثة أيام من كل شهر كذلك صوم ست من شوال وصيام الاثنين والخميس.

النافلة : وهو صوم لغير وقت ولا سبب في غير الأيام التي يجب أو يمنع فيها الصوم.

المندوب : صوم شهر محرم وأفضله يوم التاسع والعاشر ويندب صوم ست من شوال.

أما مفهوم الصوم في المذهب الجعفري هو قصد الإمساك عن المفطرات المعهودة من أول الفجر إلى الغروب متقربا إلى الله تعالى والأظهر جواز الاكتفاء بقصد تمام الشهر من أوله فلا يعتبر حدوث القصد المذكور في كل ليلة أو عند طلوع الفجر وإن كان يعتبر وجوده عنده ولو ارتكازا⁽⁵⁾.

وعلى خلاف المذهب المالكي فإن المذهب الجعفري يقسم الصوم إلى الواجب، وهو صوم شهر رمضان والكفارة وقضاء الواجب، وصوم دم المتعة في الحج، وصوم اليوم

(2) المعونة على مذهب عالم المدينة القاضي عبد الوهاب، الجزء الأول، دار الفكر 1999م.

(3) يقول الله عز وجل في سورة البقرة ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ سورة 1 الآية 182.

(4) قال رسول الله ﷺ ولا تخطوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام إلا ان يكون في صوم يصومه أحدكم. رواه مسلم رقم 1144.

(5) تحرير الوسيلة، الإمام الخميني.

الثالث من الاعتكاف وصوم النذر. والصوم المكروه كصوم آخر رمضان بنية الفرض، والصوم المؤكد، منه صوم ثلاثة أيام من كل شهر وأفضل کیفیتها أول خميس وآخره وأيام البيض ويوم الغدير ومولد النبي ومبعثه ودحو الأرض ويوم المباهلة ويوم النيروز⁽⁶⁾. والصوم المحظور الذي هو صوم يومي العيدين وصوم الصمت والوصال وأيام التشريق.

وشروط الصوم عند مالك شروط وجوب وشروط صحة وشروط وجوب وصحة معا. كالإسلام والنية والعقل والإقامة والصحة والطهارة من دم الحيض والنفاس. أما شروط الصوم عند الجعفريّة شروط وجوب: كالبلوغ وكمال العقل والصحة من المرض والإقامة والخلو من الحيض والنفاس. وشروط القضاء كالبلوغ وكمال العقل والإسلام⁽⁷⁾.

عوارض الصوم :

من عوارض الصوم المرض والسفر كقوله تعالى ﴿فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾⁽⁸⁾ حديث عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم (أأصوم في السفر؟ وكان كثير الصيام، فقال: إن شئت فصم وإن شئت فأفطر)⁽⁹⁾ وكذلك من العوارض الحمل والإرضاع والكبر في السن؛ فالشيخ العاجز عن الصوم لكبر سنه يجوز له الفطر وقوله تعالى ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾⁽¹⁰⁾ وكذلك إرهاب الجوع وكذلك إرهاب الجوع والإكراه.

أما بالنسبة للمذهب الجعفري فكل العوارض متشابهة في كلياتها مع المذهب المالكي، لكن الاختلاف يكمن في تأويل النص القرآني والمرتبط بطبيعة المرض ومدة السفر.

نتائج

- نستخلص مما سبق أن المذاهب السنية عامة والمذهب المالكي خاصة يعتمد على أدلة نقلية انطلاقا من القرآن والسنة النبوية. على خلاف المذهب الجعفري نجد أن هناك أقوالا مباشرة دونما الرجوع إلى التصريح المباشر لأقوال الرسول صلى الله

(6) النيروز عيد قومي فارسي يوازي بداية السنة الفارسية التي تتوافق مع الاعتدال الربيعي.

(7) إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان ج: 1 العلامة الحلي. مركز آل البيت العالمي للمعلومات.

(8) البقرة الآية: 184.

(9) أخرجه البخاري باب الصوم رقم 33.

(10) سورة الحج، الآية: 38.

عليه وسلم ؛ لكن من خلال قراءة الخطاب الفقهي الجعفري نجد حضور خطاب السنة النبوية الشريفة بشكل يتجسد في روح النص باستثناء بعض الأحاديث التي تتعارض وطبيعتي المتن والسند. وهذا ما يجعل المهتم يجد نفسه أثناء دراسته للمذهب الجعفري أن هناك قواسم مشتركة بين المذهبين بحكم أن المذهب المالكي سابق زمنياً (توفي مالك بن أنس 179هـ) قياساً مع الإمام جعفر الصادق⁽¹¹⁾؛ فأقوال الأئمة تمتح مضمونها من السنة النبوية دونما التصريح بها. فالإمام مالك حاضر في بنية الخطاب الفقهي الجعفري فباستثناء الإمامة والعصمة والرجعة والتقوية نجد أن المجال الفقهي الجعفري يدور في رحاب المذهب السني وخاصة في باب الأصول.

وكما أن هناك نظرة سطحية خاطئة تجاه الإمام مالك ؛ تراه مذهباً سهل التلقي والقراءة وأنه خلو من التجديد على خلاف المذهب الجعفري الذي انكب على دراسة الفقه مع الاجتهاد في استنباط الأحكام عبر مجموعة من الكتب الفقهية كالتهديب والإستبصار للطوسي ومن لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق والكايفي للشيخ الكيليني.

(11) الشيعة فرق وأبرزها الزيدية والإسماعيلية وأهمها الإثنا عشرية وتسمى أيضاً بالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق.

الرحلة وأثرها في نشر الموطأ بالمغرب الإسلامي - الأندلس نموذجاً -

د. الحسن الزين الفيلاي
عضو المجلس العلمي المحلي بفاس

الحمد لله رب العالمين، به نبداً وبه نستعين، ونصلي ونسلم على رسوله المصطفى الأمين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، ومن سار على هداهم وسيرتهم إلى يوم الدين. وبعد : فإن خلود الأثر نعمة ربانية، يستمر بها ذكر صاحبها، فيمن بعده، ويعظم بها أجره، ويزيد بها ثوابه ؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة : من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»⁽¹⁾.

ولتحقيق هذا الامتداد، تنوعت الوسائل الموصلة لبث العلم واستمراره، وتدخل هذه الندوة في هذا الإطار، فهي تروم الاهتمام بعلم من أعلام العلم، وإمام من أئمة الإسلام، عالم المدينة، الذي كانت الرحال تشد إليه من كل الأصقاع والأمصار، للسمع منه، ولا شك أنه حقيق أن تشد إليه الرحال، وتقطع لمجالسته الفياض والقفار، ويأتي هذا العرض الذي سأقدم به كحلقة من حلقات علمية، تكون في مجموعها سلسلة علمية تجلي قضايا مرتبطة بالمذهب المالكي وصاحبه، تاريخاً، وتأليفاً، ومدارسة، تحملاً وأداءً، وامتداداً إلى جهة ظلت وستبقى وفيه لمن توحدت على مذهبه، وحافظت على منهجه، وسلك علماءها مسلكه في الاجتهاد والاستنباط.

يأتي هذا العرض ليثير بعض القضايا المتعلقة بالرحلة العلمية، وأهميتها في التحمل والأداء، ووقع التركيز على الغرب الإسلامي اعتباراً لما تقدم، وخص الأندلس، لسبق رجالها إلى الرحلة العلمية، خصوصاً إلى المدينة وعالمها : مالك بن أنس رحمه الله تعالى.

(1) أخرجه مسلم في الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، وأبو داود في الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت، والترمذي في الأحكام، باب في الوقف...

وانبنى العرض على :

- أ - أهمية الرحلة العلمية.
- ب - دواعي الرحلة العلمية.
- ج - البدايات الأولى للرحلة من الغرب الإسلامي إلى المشرق.
- د - أهداف الرحلة وأسبابها.
- هـ - الرحلة الأندلسية وتعدد روايات الموطأ.

أ - أهمية الرحلة العلمية :

انطلقت الحركة العلمية عند المسلمين - منذ عصر النشأة - بطابع الخروج بحثاً عن المادة العلمية، وكانت من مستلزمات العلم والمعرفة، وسجية لدى علماء المسلمين، منذ عهد الرسول ﷺ، حرصاً على تحصيل حديثه والتثبت من صحته وطلباً لعلو السند، وبحثاً عن أحوال الرواة، ولقاء الشيوخ، وقد كانت المدينة المنورة «دار السنة» التي عظم رسول الله ﷺ حرمتها، بها نشأ علم الحديث نشأته الأولى وتناقله الصحابة فيها مشافهة وتلقيناً. وكانت مفرع التابعين، يسمعون ويروون عن الصحابة رضوان الله عليهم، فعن أبي العالية⁽²⁾ قال : «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعنا من أفواههم»⁽³⁾. ولما تفرق الصحابة في الأمصار للفتح وبث العلم، كان السبيل الوحيد لسماع ما يحفظونه من حديث رسول الله ﷺ هو الرحلة، وكان الصحابة أنفسهم أول من رحل لسماع وتصحيح الرواة ؛ بل إن منهم من رحل لسماع حديث واحد، فهذا الصحابي الجليل، جابر بن عبد الله رضي الله عنه ابتاع بغيرا فشد عليه رحله، وسار مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنه⁽⁴⁾ لسماع حديث يحفظه في القصاص⁽⁵⁾. وكانت الرحلة في حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف، فعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال : «إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد»⁽⁶⁾.

(2) أبو العالية رفيع بن مهران - بالتصغير، الرياحي، من كبار التابعين، مجمع على توثيقه. توفي سنة : (93هـ). الطبقات الكبرى : 12/7، غاية النهاية في طبقات القراء : 1/284 رقم : 12772.

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : 2/224 رقم : 1684، الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي : 93 رقم : 21.

(4) أبو يحيى عبد الله بن أنيس الجهني، توفي سنة (54هـ). الاستيعاب لابن عبد البر : 4/870، الإصابة : 15/4.

(5) أخرجه البخاري في الصحيح معلقاً. كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم : 7/1، الإمام أحمد : 3/495،، والحاكم : 2/475، وانظر : الرحلة في طلب الحديث : 109 ذكر من رحل في حديث واحد من الصحابة الأكرمين.

(6) معرفة علوم الحديث : 8، الرحلة في طلب الحديث : 128، طبقات الحفاظ : 2/25، جامع بيان العلم : 1/94.

أصبحت الرحلة أدبا ملازما للمحدثين، حتى لا نكاد نعثر على محدث لم يرحل إلا القليل، بل إن من العلماء من اعتبر الرحلة واجبة في حق طالب العلم، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾⁽⁷⁾. ونقل الخطيب البغدادي بسنده إلى يزيد بن هارون⁽⁸⁾ أنه قال لحامد بن يزيد⁽⁹⁾ «يا أبا إسماعيل، هل ذكر الله تعالى أصحاب الحديث في القرآن؟ فقال: نعم، ألم تسمع إلى قوله عز وجل: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ فهذا في كل من رحل في طلب العلم والفقه، ورجع به إلى من وراءه، فعلمه إياه»⁽¹⁰⁾، ويسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: «سألت أبي - رحمه الله - عمن طلب العلم، ترى له أن يلزم رجلا عنده علم فيكتب عنه، أوترى أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟ قال: «يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين، وأهل المدينة ومكة، يشام⁽¹¹⁾ الناس يسمع منهم»⁽¹²⁾، وذكر الحافظ بن الصلاح، أن المحدث إذا فرغ من السماع عن شيخ بلده، فإنه عليه أن يرحل إلى غيره⁽¹³⁾.

ولأهمية الرحلة في طلب العلم عقد لها العلماء بابا خاصا، كالإمام البخاري⁽¹⁴⁾ وغيره، كما صنفت فيها كتب خاصة منها:

كتاب: الرحلة في طب الحديث لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (463هـ).

وإذا كانت الرحلة قد اتسعت دائرتها إلى الأمصار التي رحل إليها الصحابة رضوان الله عليهم واستقروا بها خلال القرن الأول الهجري - عصر الفتوح - فإنها أضحت ضرورة مع بداية جمع الحديث وتدوينه، إذ كان لا بد أن يرحل العلماء إلى هذه الأمصار للتلقي والرواية عمن سمعوا فيها من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

(7) التوبة - آية: 122.

(8) أبو خالد يزيد بن هارون السلمي، ثقة حجة كبير الشأن في الحديث، توفي سنة (206هـ)، سير أعلام النبلاء: 239/9 رقم: 118. تذكرة الحفاظ: 1/317 رقم: 298.

(9) أبو إسماعيل حماد بن زيد، من أهل البصرة، إمام حافظ، توفي سنة (277هـ)، تذكرة الحفاظ: 1/228 رقم: 213.

(10) الرحلة في طلب العلم الحديث: 87.

(11) يشام، من شمم: أي أنظر ما عنده، لسان العرب: 12/326 مادة: شمم.

(12) الرحلة في طلب الحديث: 88.

(13) علوم الحديث: 22.

(14) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم: 1/41.

لقد أدى هذا المنهج إلى أن تظهر في علم الحديث ألقاب كالرحال، والرحالة والجوال والجوالة، وكلها ألقاب كانت ميزة خاصة بكبار المحدثين الذين سافروا في الأفاق وتحملوا المشاق على اتساع الأماكن والبلاد الإسلامية، في حركة لا تقف، وصفها المستشرق (نيكلسون)⁽¹⁵⁾ بقوله: «كان الباحثون وطلاب العلم يرحلون في حماسة ظاهرة عبر القارات ثم يعودون إلى بلادهم كما يعود النحل محملاً بالعسل الشهي»⁽¹⁶⁾.

إن من المسلم به أن أصحاب الحديث كان لهم فضل السبق لاقتحام باب الرحلة في طب الحديث، إذ بفضلهم انتشر في الأقطار الإسلامية، ومن بينها أقطار الغرب الإسلامي، التي عرفت حركة متواصلة عبر حقب التاريخ الإسلامي الزاهر بها، فقد رحل جل شيوخها إلى المشرق طلباً للعلم، وكانوا يقيمون هناك السنين الطوال قصد إشباع نهمهم العلمي، ثم يعودون إلى بلادهم لأداء ما تحملوه، وتصدر مجالس العلم والحديث التي أصبحت هذه الأقطار تتفخر بها، وأضحت حلقة وصل بين المشرق والمغرب في مختلف العلوم.

كانت الرحلة شرفاً وفخراً يزهو به العلماء، وما أحسن ما عبر به أسد بن الفرات⁽¹⁷⁾ عن هذا الزهو إذ يقول: «ضربنا في طلب العلم أباط الإبل، واغتربنا في البلدان، ولقينا العلماء، وغيرنا إنما طلب العلم خلف كانون أبيه، ووراء منسج أمه، ويريدون أن يلحقوا بنا»⁽¹⁸⁾ وما شهد به ابن العربي من أثر رحلته العلمية، ورحلة الإمام الباجي وقيمتها، حيث يقول: «كل من رحل لم يأت بما أتيت به أنا والقاضي أبو الوليد الباجي» ثم يضيف قائلاً: «لم يرحل غيري وغير الباجي، وأما غيرنا فقد تعب...»⁽¹⁹⁾ وذلك لما جلباه معهما من المحفوظ والمسطور من نفائس وذخائر العلوم التي أغنت مكاتب الغرب الإسلامي عموماً، والأندلسية على الخصوص.

ب - دواعي الرحلة عند علماء الغرب الإسلامي :

إن المتتبع لتراجم علماء الغرب الإسلامي في كتب الفهرس والأثبات والطبقات وغيرها، يقف على كلفتها، ووجهتها، وأغراضها.

(15) (Reynold allène nicholson) رينولد ألين نيكلسون : مستشرق إنجليزي، عالم بالتصوف الإسلامي، درس العربية والفارسية، واشترك في نشر «تذكرة الأولياء» للعطار، وغيرها من كتب التراث. توفى سنة 1945م). الأعلام للزركلي : 39/3.

(16) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي. د علي الراجحي : 18.

(17) أبو عبد الله أسد بن الفرات ، صاحب «الأسدية» توفى سنة (213هـ)، معالم الإيمان 2/7، تاريخ قضاة الأندلس : 54.

(18) رياض النفوس : 267/1.

(19) أزهار الرياض : 63/3.

أما من حيث الكيفية : فالرحلة نوعان : داخلية، وخارجية.

• الرحلة الداخلية : تلك التي تتم داخل الإقليم أوالمصر الواحد، حيث يكون مجال الرحلة محدودا دائما داخل المدن الرئيسية لموطن الطالب، وخاصة منها العواصم الكبرى التي كانت ذات شهرة عظيمة، وتتمتع دائما باستقطاب كبار العلماء، منها على سبيل المثال : إشبيلية، وطليطلة، وسرقسطة، وغرناطة، وجيان، وسجلماسة، وفاس، والقيروان.

• الرحلة الخارجية : كانت الرحلة الخارجية تتجه في أساسها إلى عواصم الأمصار الإسلامية المشهورة : القيروان بتونس، وفاس بالمغرب، والإسكندرية والقاهرة بمصر، والكوفة والبصرة بالعراق، ومكة والمدينة بالحجاز.

وقد حرص علماء الغرب الإسلامي وطلبته على التزام السنة النبوية في تنظيم الرحلة وأدائها، وكيفيةها، تنفيذًا لتوجيه الرسول ﷺ في النهي عن سفر الواحد وحده، إذ قال : «لويعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم، ما سافر راكب ليل وحده»⁽²⁰⁾، فعملوا على الرحلة جماعة، وكانوا يبدؤون بالقيروان ومنها إلى مصر، ثم إلى المدينة ومكة، ثم إلى الشام والعراق، ومن الذين رحلوا جماعة من أهل الأندلس : هاشم بن خالد الأنصاري (300هـ) قال ابن الفرضي : «كان هو ومحمد بن فطيس، أبو الخضر، وأبو عمران بن اللب متصاحبين في طلب العلم بالأندلس، ورحلوا إلى المشرق سنة اثنين وخمسين ومائتين (252هـ) وكان سماعهم واحدا»⁽²¹⁾، ومع هؤلاء الذين رحلوا كان دخول موطأ مالك إلى القيروان والأندلس والمغرب.

ج - البدايات الأولى للرحلة من الغرب الإسلامي إلى المشرق :

كانت البدايات الأولى للرحلة من الغرب الإسلامي إلى المشرق مبكرة، إذ مع البوادر الأولى للفتح الإسلامي للأندلس في منتصف القرن الثاني للهجرة، على عهد الأمير عبد الرحمن الداخل (ت 172 هـ) حيث كانت رحلة الفوج الأول من الحجاج الأندلسيين، الذي وافق خروجه النصف الأخير من القرن الثاني الهجري⁽²²⁾، ثم تلتها الرحلات العلمية التي ابتدأت رسميا على عهد هشام بن عبد الرحمن الداخل

(20) أخرجه من رواية ابن عمر رضي الله عنهما، البخاري في كتاب الجهاد، باب السير وحده : 137/6 رقم : 2998.

(21) تاريخ علماء الأندلس : 1536/2، المدرسة المالكية الأندلسية : 90/1.

(22) الرحلات بين الشرق والأندلس. د. محمود علي مكي، مجلة البيئة المغربية عدد : 2 ذي الحجة : 1962-1381، ص : 37.

(ت : 180هـ)، هذا الخليفة الذي كان الإمام مالك يكن له الإعجاب والتقدير، بسبب ما كان ينقله طلاب العلم إلى الإمام مالك من أخباره وسيرته المحمودة في الأندلس، وما ينقلونه إلى الأمير هشام من أخبار مالك وفضائله وعلمه مما جعل كلا الرجلين يزداد إعجاباً بصاحبه، هذه الصلة التي كان السبب فيها أعلام تلاميذ مالك الأندلسيين، الذين أعجبوا بما جمع الله لمالك من أدوات الإمامة، وبلوغه درجة الاجتهاد المطلق، وتمسكه الشديد بالسنة ومحاربة البدعة، وتشبثه بأثار الصحابة والتابعين مما زاد من تمسكهم به والتفافهم حوله وملازمته والافتداء به، فهذا حسان بن عبد السلام السلمي مكث ملازماً له سبع سنين، وهذا زياد بن عبد الرحمن شبطون يرحل إليه مرتين، وإليه يعود الفضل في تركيز دعائم المذهب المالكي في الأندلس، ونشر كتابه الموطأ فيها، وحمل طلاب العلم على الرحلة إلى مالك والسماع عنه.

وتظهر مكانة الأندلسيين عند مالك من خلال معاملته لهم، وإكرام وفادتهم لما لمسهم فيهم من رغبة أكيدة في طلب العلم وتمسكهم الشديد بالكتاب والسنة، فكان يصفهم بأحسن الأوصاف، ويناديهم بأنبال الألقاب، كما أنه كان كثير السؤال عن تلاميذه الأندلسيين، وتتبع أخبارهم⁽²³⁾.

وقد استمرت الرحلة العلمية الأندلسية إلى القرن الثامن الهجري، فرحل خلال هذه القرون العديد من الأندلسيين، وأخذوا عن علماء المشرق في تلك الفترة، منهم : سعيد بن عبدوس (ت : 180هـ) الذي رحل وسمع من الإمام مالك⁽²⁴⁾، والغازي ابن قيس (ت : 191 هـ) الذي لقي مالكا وسمع منه الموطأ، وهو أول من أدخله إلى الأندلس⁽²⁵⁾، وزياد بن عبد الرحمن (ت : 193هـ)⁽²⁶⁾، ثم قويت الرغبة في الرحلة ونشطت همم الأندلسيين إليها بحلول القرن الثالث الهجري، بعد أن أقيمت العواصم العلمية الكبرى التي أصبحت الأندلس تضاهي بها أخواتها في المشرق، وبدأت ثمار الرحلة واضحة، حيث ازدهرت الحياة العلمية، وزاد الإقبال على الطلب والحرص على الرواية، وأضحت الرحلة من مستلزمات الرواية، يقول صاعد الأندلسي : «لما كان في وسط المائة الثالثة في تاريخ الهجرة، وذلك في أيام الأمير الخامس من ملوك بني أمية

(23) ينظر عن انتشار المذهب المالكي في الأندلس وأسبابه : تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية : 42-65، تاريخ الفكر الأندلسي : 3 وما بعدها، يحيى بن يحيى الليثي وروايته للموطأ : 11-14، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري : 54-73.

(24) ترتيب المدارك : 113/3.

(25) ترتيب المدارك : 114/3.

(26) ترتيب المدارك : 121/3.

وهو محمد بن عبد الرحمن بن هشام بن عبد الرحمن الداخل إلى الأندلس، تحرك أفراد من الناس إلى طلب العلوم، ولم يزالوا يظهرون ظهوراً غير شائع إلى قريب وسط المائة الرابعة⁽²⁷⁾.

وتكاثفت الرحلة الأندلسية مع القرن الثالث الهجري، وارتحل العديد من علمائها في مختلف العلوم والتخصصات إلى المشرق، وكانت رحلة المحدثين أكثر، حيث حفلت كتب التراجم والطبقات بذكر رحلاتهم، يشهد لها ما نجده من إشارات متعددة، مثل قولهم :

- له رحلة إلى المشرق سمع فيها من...
- رحل إلى المشرق، وسمع من... وأجاز له.
- رحل ولقي جماعة من العلماء فذاكرهم وأخذ عنهم.
- روى في رحلته عن شيوخ... وكتب بيده.

وكان من الأندلسيين الذين ارتحلوا من الكثرة ما يتعذر إحصاؤهم، أكتفي بذكر بعضهم منهم : بقي بن مخلد (ت : 276هـ) محدث الأندلس ومسندها، ومحمد ابن وضاح (ت : 286هـ)، ومحمد بن إبراهيم بن حيون (ت : 305هـ) الذي دامت رحلته المشرقية خمسة عشر عاماً، ومحمد بن عبيد الله بن أيوب الدَّبَّاج (317هـ) وقاسم بن أصبغ (ت : 340هـ)، ومحمد بن قاسم بن مسعدة البكري (ت : 317هـ)، وأحمد بن حزم الصديفي (ت : 35هـ)، ومحمد بن يحيى بن الحذاء التميمي (ت : 416هـ)، حاتم بن محمد الطرابلسي القرطبي (ت : 469هـ)، ومروان بن علي الأسدي (ت : قبل 440هـ)، وأبو عمران بن سعادة (ت : 514هـ)، وأبو بكر بن العربي (ت : 543هـ)، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي الفضل المرسي (ت : 648هـ)، وأبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن اليتيم (ت : 621هـ).

وهكذا غطت الرحلة الأندلسية إلى المشرق فترة الأندلس الإسلامية من الفتح إلى السقوط.

د - أهداف الرحلة وأسبابها :

كانت أهداف الأندلسيين من الرحلة متعددة، إذ منها ما يرتبط بأداء فريضة الحج ومنها ما يختص بطلب العلم، ومنها ما كان من أجل التجارة، ومنها ما كان لتوجهات

(27) طبقات الأمم : 86.

سياسية، وكثير منها كان يجمع بين غرضين أو أكثر، إلا أن الكثير ممن رحلوا إلى المشرق كان هدفهم الأول طلب العلم دون غيره، بل هو الدافع الأساس لرحلاتهم، وكانوا حريصين على تحقيقه أكثر من غيرهم ويظهر هذا جليا في تراجم بعضهم.

ومما تميزت به الرحلة العلمية الأندلسية طول المدة، وملازمة الشيوخ وكثرتهم، فقد مكث حسان وحفص ابنا عبد السلام السلمي بالمدينة ملازمين للإمام مالك مدة سبع سنين، ورويا عنه الموطأ فيها⁽²⁸⁾.

وإذا كنا قد تعرضنا لبعض أغراض الرحلة وفوائدها؛ فإن من أهم الأسباب التي حملت علماء الأندلس عليها:

- رغبتهم الدائمة في طلب العلم، والبحث عن سبل الاستزادة منه.

- ظهور الإمام مالك الذي تبلور عنده علم أهل المدينة وأثرهم واجتهادهم، فقصدته الناس من كل حدب وصوب، وكان نصيب علماء الأندلس من ذلك كبيرا، حيث توافدوا عليه للأخذ منه والرواية عنه، واهتبلوا بعلمه وفقهه، وذلك لسبب كبير الملحظ أوضحه ابن خلدون بقوله: «وأما أهل الحجاز فكان إمامهم مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة رحمه الله تعالى. واختص بزيادة مدرك آخر للأحكام غير المدارك المعتمدة عند غيره، وهو عمل أهل المدينة. لأنه رأى أنهم، فيما يتفقون عليه من فعل أوترك، متابعون لمن قبلهم، ضرورة لدينهم واقتدائهم، وهكذا إلى الجيل المباشرين لفعل النبي ﷺ الآخذين ذلك عنه ﷺ. وصار ذلك عنده من أصول الأدلة الشرعية»⁽²⁹⁾، فكان هذا من بين الأسباب التي جعلتهم يقتصرون عليه دون غيره، مع أن مذهبهم الشائع فيهم كان مذهب الإمام الأوزاعي، إلا أنهم تركوه وتقيدوا باتباع مالك، يقول المقري: «واختلفوا في السبب المفضي إلى ذلك، فذهب الجمهور إلى أن سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة، فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه، وجلالة قدره فأعظموه»⁽³⁰⁾.

تربت عند علماء الأندلس الرغبة في اللقاء بالشيوخ، والإكثار منهم، لا حبا في اللقاء؛ ولكن حرصا على ربط السند في الرواية والتحمل لمختلف العلوم، وفي مقدمتها الحديث النبوي الشريف، حيث تمكنوا من خلال رحلاتهم من:

(28) ترتيب المدارك : 3/344.

(29) المقدمة : 801.

(30) نفع الطيب : 217/4.

- تحصيل الحديث وشيوع روايته بينهم، وهذا من أسْمى ثمرات الرحلة، فقد أخذ علماء الأندلس المصنفات الحديثية وعملوا على تداولها وحفظها، حتى أضحت الأندلس دار حديث تقصد للرواية عن علمائها، وصارت الرحلة متبادلة بين المشاركة والأندلسيين واشتهرت الروايات الأندلسية للمصنفات الحديثية، وعلى رأسها : كتاب الموطأ، وتوافد طلاب العلم على الأندلس لسماع الروايات الأندلسية للموطأ.

- تصحيح الروايات والجمع بينها، وبذلك تعددت طرق الرواية للمصنف الواحد في الأندلس، كالموطأ، فهذا أبو زكرياء يحيى بن مزين، لما سمع من شيوخ بلده، منهم عيسى بن دينار، ومحمد بن عيسى الأعشى، ويحيى بن يحيى، والغازي بن قيس رحل إلى المشرق، ولقي مطرف بن عبد الله، وروى عنه الموطأ، كما رواه عن حبيب كاتب مالك وسمعه من القعنبي، ومن أصبغ بن الفرج، وعمل بذلك على الجمع بين روايات الموطأ⁽³¹⁾، ولا شك أن الغاية من مثل هذا هي الزيادة في التثبيت، حتى تكون روايتهم محل ثقة، لا يرقى الشك فيها، وحتى يشرفوا في موطنهم وبين أهليهم بهذه الروايات التي حملوها عن أصحابها أو عمّن رووها عنهم.

• كانت الرحلة إذن العامل الأساس الذي فتح الباب الأندلسي لموطأ الإمام مالك، الذي يعد أول مصنف حديثي أدخل الأندلس في حياة مؤلفه، بل تفرد بهذه الميزة دون غيره.

وإذا كان الإجماع حاصلًا على أن الموطأ أول مصنف حديثي دخل الأندلس، فإن الأقوال تعددت والآراء تباينت حول أول من أدخله إليها، ذلك أن النصوص تشير إلى مجموعة من العلماء، فقد ذهب ابن القوطية، وتبعه السيوطي إلى أن الغازي ابن قيس (ت : 195هـ) هو أول من أدخل الموطأ وقراءة نافع إلى الأندلس، في عهد عبد الرحمن الداخل (ت : 272 هـ) يقول ابن القوطية : «وفي أيام عبد الرحمن بن معاوية، دخل الغازي بن قيس الأندلس بالموطأ عن مالك بن أنس - رحمه الله - وقراءة نافع بن نعيم، وكان مكرما ومكررا عليه بالصلة في منزله»⁽³²⁾، وذهب المقرئ إلى أن «أول من أدخله هو: زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبظون (ت : 193هـ)، قال : «إن أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس مكملًا متقنًا هو زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبظون»⁽³³⁾.

(31) ترتيب المدارك : 238/4.

(32) تاريخ افتتاح الأندلس : 58، الديباج المذهب : 136/2، تاريخ الفكر الأندلسي : 4.

(33) نفع الطيب : 45/2.

وبالرجوع إلى بعض كتب التراجم والطبقات، يترجح أن أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس رواية عن مالك هو الغازي بن قيس، لأنه كان حاضراً عند مالك وهو يؤلفه، فلما أتمه حمل معه نسخة منه إلى الأندلس، فكان بذلك أول من أدخله إليها على صورته الأولى، قبل تهذيبه وتنقيحه من مؤلفه، وأن أول من أدخله رواية وتفقهها بعدما هذبه مالك ونقحه، هو زياد بن عبد الرحمن الذي رحل إلى المدينة بعد موت الغازي بن قيس، ولازم مالك، وقرأ عليه الموطأ، ورجع إلى الأندلس، ووقف حياته لإسماعه وتفقيه الناس فيه، فكانت له الأولوية بهذا الاعتبار، وإن كان هذا لا يمنع من القول بتكامل العملين⁽³⁴⁾.

ونصادف بجانب هؤلاء شخصيات علمية أخرى من علماء الأندلس رحلوا والتقوا بالإمام مالك، وجالسوه وسمعوا منه، وأخذوا عنه، ولكننا لم نجد ما يؤكد رواياتهم للموطأ عنه، كسعيد بن عبدوس، المعروف بالجدي (ت: 180هـ) الذي كانت له رحلة اتصل فيها بالإمام مالك، ثم عاد إلى الأندلس، مما يترجح معه أنه حدث بها عنه، وأبي موسى الهواري، وأحمد بن بشير، وداود بن جعفر الصغير، وطالوت بن عبد الجبار.

والذي أراه، والغالب على الظن أن كل الذين رحلوا من الأندلس إلى المدينة والتقوا بالإمام مالك رووا عنه الموطأ، لأنهم رحلوا إليه بعد انتهائه من تأليفه، ورووه بالأندلس، إلا أن رواياتهم تفاوتت من حيث القبول والرد والمكانة، ومن حيث علو السند.

هـ - الرحلة الأندلسية وتعدد روايات الموطأ :

بدأت صلة علماء الأندلس بالإمام مالك - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - بعد أن ذاع أمره واشتهر بينهم، وبعد أن تأكد لديهم وقوفه عند نصوص الكتاب والسنة، وبعده عن الرأي، وبعده عن ذوي السلطان، وكل هذا وغيره من سلوك الإمام مالك، مما حملهم على شد الرحال إليه لسماع حديثه، والتأدب بشمائله التي توارثها أهل المدينة جيلاً بعد جيل منذ عهد رسول الله ﷺ.

كانت البدايات الأولى لصلة الأندلسيين بالإمام مالك رحمه الله، مع البوادر الأولى للفتح الإسلامي للأندلس في منتصف القرن الثاني للهجرة، في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل (ت: 172هـ) حيث كانت رحلة الفوج الأول من الحجاج الأندلسيين، الذي وافق خروجه النصف الأخير من القرن الثاني

(34) نفع الطيب: 10/2، تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية: 65، يحيى بن يحيى الليثي وروايته للموطأ: 13.

الهجري⁽³⁵⁾، ثم تلتها الرحلات العلمية التي ابتدأت رسمياً على عهد هشام بن عبد الرحمن الداخل (ت : 180هـ) هذا الخليفة الذي كان الإمام مالك يكن له الإعجاب والتقدير، لما كان ينقله طلاب العلم من أخباره وسيرته المحمودة في الأندلس إلى الإمام مالك، وما ينقلونه إلى الأمير هشام من أخبار مالك وفضائله وعلمه مما جعل كلا الرجلين يزداد إعجاباً بصاحبه، هذه الصلة التي كان السبب فيها أعلام تلاميذ مالك الأندلسيين الذي حرصوا على ملازمته والاقتران به، وفي مقدمتهم : سعيد بن عبدوس (ت : 180هـ)، وزيد بن عبد الرحمن شبطون (ت : 193هـ)، ويحيى بن مضر (ت : 198هـ) وكان من عناية الإمام مالك بالأندلسيين ما زاد في إقبالهم عليه.

وإذا كانت طبيعة هذا العرض تتطلب تقديم جرد شامل لكل رواية الموطأ في الأندلس من لدن الرواة عن الإمام مالك، إلى من بعدهم ؛ وحيث إن المجال لا يسع هذه الشمولية ؛ لذا فإنني سأقصر الحديث عن الرواة الذين كانت لهم رحلة إلى الإمام مالك وتحمل الموطأ عنه، إما بالسماع، أو العرض، أو بأي صور من صور التحمل.

أما بالنسبة لرواته عن الإمام مالك، فإنني أؤكد ما أشرت إليه سلفاً، والذي أراه الغالب على الظن، أن كل الذين رحلوا من الأندلس إلى المدينة والتقوا بالإمام مالك رَوَوْا عنه الموطأ، لأنهم رحلوا إليه بعد انتهائه من تأليفه، إذ غالباً ما ترد في ترجماتهم عبارة السماع عنه، الشيء الذي يترجح معه سماع الموطأ منه، ثم روايته بالأندلس، إلا أن رواياتهم تفاوتت من حيث القبول والرد والمكانة، فكتب البقاء والاستمرار لبعضها، وغاب عنا أمر الكثير منها مما قد تكشف عنه جهود الباحثين المتواصلة.

وهؤلاء الرواة الذين رحلوا وتحملوا الموطأ عن الإمام مالك، يمثلون الطبقة الأولى في تصنيف رجال الطبقات وهم :

1- حسان بن عبد السلام السلمي السرقسطي.

رحل إلى الإمام مالك، وسمع منه الموطأ، ورواه عنه، ولزمه سبعة أعوام، قال عنه ابن الفرضي : « كان من أهل العلم والدين »⁽³⁶⁾، وكان الأمير الحكم يستقدمه كل عام يؤم به في رمضان⁽³⁷⁾.

(35) الرحلات بين الشرق والأندلس. د. محمود علي مكي، مجلة البيئة المغربية عدد : 2 ذي الحجة : 1962-1381، ص : 37.

(36) تاريخ علماء الأندلس : : 215./3

(37) لم يذكر أي واحد من الذين ترجموا له تاريخ وفاته فيما وقفت عليه. تاريخ علماء الأندلس : 211/1، رقم : 357، ترتيب المدارك : 3/344، أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : 13، إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك : 240 رقم : 53 المدرسة المالكية الأندلسية : 155.

2- حفص بن عبد السلام السلمي : أبو عمر، أخو حسان المذكور قبله، وحسان أكبر منه سناً.

رحل مع أخيه إلى الإمام مالك، فسمع منه الموطأ مع أخيه، قال عنه ابن الفرضي :
«كان حفص متقناً في العلوم بليغاً حاذقاً»⁽³⁸⁾.

3- داود بن جعفر بن الصغير : ويقال : ابن أبي الصغير، من أهل قرطبة، رحل وسمع من الإمام مالك، وسفيان بن عيينة⁽³⁹⁾، والدرراوردي⁽⁴⁰⁾، ومعاوية ابن صالح⁽⁴¹⁾، روى عنه : ابن وهب⁽⁴²⁾، وابن القاسم، ومن الأندلسيين : حسين بن عاصم، والأعشى، ومطرف بن عبد الرحمن بن قيس، وابن وضاح، وكان فاضلاً، يميل إلى الحديث، وقد كتب عنه نحو من ثلاثة آلاف حديث، أو أكثر⁽⁴³⁾.

4- زياد بن عبد الرحمان اللخمي القرطبي : أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن ابن زهير اللخمي المعروف بشبطين، الإمام الحافظ، رحل إلى المشرق مرتين وسمع بالمدينة من الإمام مالك، وأخذ عنه الموطأ، وله عنه في الفتاوى كتاب سماع يعرف بسماع زياد. وروى عن جماعة منهم : الليث بن سعيد، وعبد الله بن عمر العمري، وابن عيينة.

ويعتبر زياد أول من أدخل الأندلس موطأ مالك متفقها بالسماع منه، وعنه أخذه يحيى بن يحيى قبل رحلته إلى مالك.

(38) تاريخ علماء الأندلس : 3/344، رقم 363، ترتيب المدارك : 3/344، أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : 133، إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك : 240، رقم : 54، المدرسة المالكية الأندلسية : 155.

(39) أبو محمد سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي، محدث الحرم المكي، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، انتهى إليه علو الإسناد قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب العلم، توفي رحمه الله سنة ثمان وتسعين ومائة «198هـ» طبقات ابن سعد : 5/497، تذكرة الحفاظ : 1/262، رقم : 247، تاريخ بغداد : 9/174، رقم : 4764، حلية الأولياء : 7/270، رقم : 368.

(40) أبو محمد، عبد العزيز، الجهني المدني، نسبته إلى دراء ورد، من قرى خراسان، ولكنه ولد بالمدينة، من فقهاؤها وساداتها، روى عنه خلق كثير، وكان كثير الحفظ، توفي بالمدينة، واختلف في سنة وفاته بين : 182 و186 و187 و189. الطبقات الكبرى لابن سعد : 5/424، مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان التميمي : 1/242، رقم : 1120، تذكرة الحفاظ : 1/269، رقم : 254.

(41) تقدمت ترجمته.

(42) تقدمت ترجمته.

(43) ترتيب المدارك : 3/346، أخبار الفقهاء والمحدثين : 145، رقم : 99، تاريخ علماء الأندلس : 1/257، رقم : 423، جذوة المقتبس : 200، رقم : 480، الديباج المذهب : 1/359. ولم أقف على تاريخ وفاته.

توفي زياد رحمه الله سنة ثلاث وتسعين ومائة (193هـ)، وقيل أربع وقيل تسع وتسعين ومائة⁽⁴⁴⁾.

5- زياد بن عبد الله الأنصاري : قاضي طليطلة، قال ابن الفرضي : ذكره أبو إسماعيل في الرواة عن مالك وقال توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين (212هـ)⁽⁴⁵⁾.

6- سعيد بن أبي هند : أصله من طليطلة، وسكن قرطبة.

كانت له رحلة لقي فيها الإمام مالك وروى عنه الموطأ، وكان مالك يقدره ويكرمه ويسميه بحكيم الأندلس، وقال يحيى بن يحيى : «سمعت ابن أبي هند يقول : ما هبت أحدا هيبتي عبد الرحمن بن معاوية، حتى حججت فدخلت على مالك فهبته هيبة شديدة صغرت هيبة ابن معاوية»⁽⁴⁶⁾. وقد روى عنه يحيى بن يحيى. ونقل القاضي عياض عن أحمد بن عبد البر، أن وفاته كانت صدر أيام عبد الرحمان بن معاوية قبل موت الإمام مالك بكثير⁽⁴⁷⁾.

7- سعيد بن عبدوس : يعرف بالجدي مصغرا، من أهل طليطلة.

رحل فلقي الإمام مالكا، وسمع منه الموطأ، وكان مفتي بلده في وقته، كما تقلد قضاء طليطلة، وهو الذي أجاز يحيى بن يحيى عند فراره من قرطبة في محنة أهل الرضخ، ولم يذكر مترجموه من أخذ عنه من أهل الأندلس، سوى ما أشار إليه ابن وضاح بقوله : «لقيته بقرطبة»⁽⁴⁸⁾. وكانت وفاته سنة : ثمانين ومائة (180هـ)⁽⁴⁹⁾.

8- شبطون بن عبد الله الأنصاري : من أهل طليطلة، ومن فقهاؤها.

كانت له رحلة جالس فيها الإمام مالكا، وسمع منه الموطأ، وذكره مترجموه في الرواة عن مالك، وكان يسمع منه حتى مات، فرجع إلى بلده، فقرئ عليه وسمع منه، وتوفي سنة : ثنتي عشرة ومائتين (212 هـ)⁽⁵⁰⁾.

(44) ترتيب المدارك : 116/3-122، بغية الملتبس : 280، جذوة المقتبس : 202/203، تاريخ علماء الإسلام : 280-279/1 رقم : 456.

(45) تاريخ علماء الأندلس : 280/1، رقم : 457، قد يكون هو شبطون بن عبد الله الأنصاري، الآتي بعده، إلا أنني أفردته بالترجمة سيرا على نهج ابن الفرضي، وهو عمدة هذا، والله أعلم.

(46) ترتيب المدارك : 125/3.

(47) ترتيب المدارك : 123/3-125، تاريخ علماء الأندلس : 288/1، رقم : 467، بغية الملتبس : 301، رقم : 824.

(48) ترتيب المدارك : 113/3.

(49) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني : 508، ترتيب المدارك : 113/3، تاريخ علماء الأندلس : 289/1.

(50) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : 533، رقم : 854، ترتيب المدارك : 344/3، تاريخ علماء الأندلس : 348/1، رقم : 596.

- 9- طالب بن عصمة : ذكره أبو محمد بن إسماعيل في الرواة عن الإمام مالك.
- 10- طالوت بن عبد الجبار المعافري : من أهل قرطبة، قال أبو بكر ابن القوطية : كان آخر من أخذ عن مالك بن أنس ونظرائه من أهل العلم، ويعد من طبقة عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى، وقرعوس بن عباس. ولم تذكر كتب التراجم سنة وفاته.
- 11- عبد الرحمن بن أبي هند : أبو هند، وقيل : أبو زيد، عبد الرحمن بن أبي هند، وقيل : بن هند الأصبجي، من أهل طليطلة.
- رحل إلى المدينة، ولقي الإمام مالكا، وسمع منه، وروى عنه الموطأ، توفي سنة مائتين (200هـ) على ما حكاه القاضي عياض، نقلًا عن أبي سعيد الصديقي⁽⁵¹⁾.
- 12- عبد الرحمان بن عبيد الله الأنصاري : ذكره القاضي عياض في رواة الموطأ عن الإمام مالك⁽⁵²⁾ وقال الخشني : «كان قد سمع من مالك بن أنس، وكان له مكرما. روى عنه : عبد الملك ويعرف بزونان⁽⁵³⁾ غيره، وحكى القاضي عياض عن عبد الرحمن قوله : «كنت يوما جالسا إلى جنب الإمام مالك بن أنس، فنظر إلى ابن وهب، وقال : سبحان الله أيها فتى، لولا الإكثار⁽⁵⁴⁾».
- 13- عبد الرحمن بن موسى الهواري : من أهل إستجة⁽⁵⁵⁾ من الطبقة الوسطى من أصحاب الإمام مالك، ومن أوائل الأندلسيين الذين رحلوا إلى المشرق في صدر خلافة عبد الرحمن بن معاوية والتقوا بالإمام مالك، وأخذوا عنه الموطأ، وأدخلوه إلى الأندلس...⁽⁵⁶⁾.
-
- (51) ترتيب المدارك : 123/3، وقد أورد القاضي عياض ترجمته ضمن ترجمة سعيد بن أبي هند، وذكر ما وقع من التباس بينهما، والراجح عندي أن عبد الرحمان بن أبي هند هو غير سعيد الوارد بعده، والله أعلم، تاريخ علماء الأندلس : 437/1 رقم : 773.
- (52) ترتيب المدارك : 8/3.
- (53) أبو مروان ، عبد الملك بن الحسن بن زريق، من أهل قرطبة، رحل فسمع أشهب وابن القاسم، وغيرهما من المدنيين، وهو من الطبقة الأولى ممن لم ير الإمام مالكا، توفي سنة : 232هـ. ترتيب المدارك : 110/4، شجرة النور الزكية : 74، رقم 108.
- (54) ترتيب المدارك : 344/3، أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : 366، إتحاف السلك برواة الموطأ عن الإمام مالك : 271، رقم 75.
- (55) إستجة : بالكسر، ثم السكون، وكسر التاء فوقها نقطتان، وجيم وهاء، اسم لمدينة قديمة تقع في الجنوب الغربي من قرطبة على نهر غرناطة، وهي مدينة واسعة الأراضي، عامرة الأسواق، ينسب إليها ثلة من العلماء، معجم البلدان : 174/1 صفة جزيرة الأندلس : 14.
- (56) ترتيب المدارك : 343/3، أخبار الفقهاء والمحدثين : 335، تاريخ علماء الأندلس : 439/1، لم أقف على تاريخ وفاته.

14- عباس بن ناصح الثقفي الجزيري : أحد أعلام الجزيرة الخضراء وفقهاء المالكية بها. رحل به أبوه صغيراً، فنشأ في مصر، وتردد بالحجاز طالباً للسان العرب، ثم دخل العراق، فلقى الأصمعي وغيره، ورحل ثانياً إلى العراق موفداً من قبل الخليفة عبد الرحمن بن الحكم. ذكره القاضي عياض في رواية الموطأ عن الإمام مالك⁽⁵⁷⁾.

15- عيسى بن شجرة المعافري : أندلسي نزل بتونس.

له رواية عن الإمام مالك، قال الدارقطني في كتاب الرواة عن مالك : «قال لي عبد الله بن إبراهيم المغربي، يعني أبا محمد الأصيلي : سمعت أبا العباس التميمي، عبد الله بن أحمد بن إبراهيم يعني الأبياني يقول : عيسى بن شجرة، روى الموطأ عن مالك بن أنس»⁽⁵⁸⁾. كما سمع منه الموطأ. وحدث عنه ابنه شجرة ابن عيسى.

16- الغازي بن قيس الأموي : من أهل قرطبة، الإمام المقرئ، الفقيه المحدث.

رحل في صدر أيام الأمير عبد الرحمن بن معاوية، فالتقى بالإمام مالك، وشهد تأليفه للموطأ، وسمعه منه، كما أدرك عبد الرحمن بن نعيم، وقرأ عليه، ويعد أول من أدخل موطأ الإمام مالك وقراءة الإمام نافع الأندلس، وقد اشتهر بحفظ الموطأ حفظاً مقتناً، فكان القارئ يقدم ويؤخر فيرد عليه ذلك، قال القاضي عياض في ترجمته : «قصد قارئ يوماً أن يقدم من أبواب الموطأ ويؤخرها ليرى الناس حفظ الغازي فأنكر عليه وقال : إن عدت لا تقرأ علي، إنما تريد أن تري الناس ما نكن، يريد حفظه»⁽⁵⁹⁾، روى عنه ابنه عبد الله، وعبد الملك بن حبيب، وأصعب بن خليل. توفي سنة تسع وتسعين ومائة (199هـ)⁽⁶⁰⁾.

17- قرعوس بن العباس : ويقال أبو أحمد: عبيد بن منصور بن محمد بن يوسف الثقفي، من أهل قرطبة.

رحل فسمع من مالك، والثوري وابن جريج، وغيرهم. روى عن الإمام مالك الموطأ، وكان علمه المسائل على مذهب مالك وأصحابه، قال عنه يحيى بن يحيى : «هو من أهل العلم، كبير المنزلة، ثقة»⁽⁶¹⁾.

(57) ترتيب المدارك : 211/3، كما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء : 84/8 في خاتمة من روى عن مالك.
(58) التكملة لكتاب الصلة : 4-3/4 رقم : 3، ترتيب المدارك : 212/3، ضمن المشاهير ممن روى عن الإمام مالك.

(59) ترتيب المدارك : 144/3.

(60) ترتيب المدارك : 114/3، تاريخ علماء الأندلس : 578/2 رقم : 1013، سير أعلام النبلاء : 322/9 رقم : 104.

(61) ترتيب المدارك : 268/3.

روى عنه ابن حبيب، وأصبغ بن خليل⁽⁶²⁾، وقال عنه ابن يونس: «في روايته نظر»⁽⁶³⁾،
توفي رحمه الله سنة: عشرين ومائتين (220هـ)⁽⁶⁴⁾.

18- محمد بن بشير القاضي: أبو عبد الله محمد بن سعيد بن بشير ابن سُراهيل
رحل إلى المشرق، فلقى مالكا وجالسه وسمع منه الموطأ، ونزل أيضا بمصر، وسمع من
علمائها ثم انصرف إلى الأندلس، عن مالك قوله: انظروا في هذه الكتب ولا تخلطوها
بغيرها يعني الموطأ. توفي ابن بشير سنة ثمان وتسعين ومائة (198هـ)⁽⁶⁵⁾.

19- محمد بن يحيى السبائي: أبو عبد الله، كان يعرف بفطيس ابن أم غازية، من
أهل قرطبة، له بالأندلس مسجد يعرف به، وكان من أهل العلم والمعرفة.

كانت له رحلة روى فيها عن الإمام مالك، وسمع منه الموطأ، كما سمع منه مسائل
معروفة. روى عنه قاسم بن هلال⁽⁶⁶⁾. وذكر ابن الفرضي أن وفاته كانت في أيام الأمير
عبد الرحمن بن الحكم، بعد سنة ست ومائتين⁽⁶⁷⁾.

20- يحيى بن مضر القيسي، وقيل: اليحصبي، شامي الأصل، من كبار محدثي
قرطبة وفقهائها، وكان يميل إلى الرأي.

سمع ببلده من يحيى بن يحيى الليثي قبل رحلته إلى الإمام مالك، ثم رحل إلى
المدينة والتقى بمالك، وروى عنه، وعن سفيان الثوري. وقتل سنة تسع وثمانين ومائة
(198هـ)⁽⁶⁸⁾.

21- يحيى بن يحيى الليثي: أبو محمد، يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس أصله
من مسمودة طنجة بالمغرب الليثي مولاهم، الأندلسي القرطبي مولدا ونشأة.

(62) الديباج المذهب: 154/2.

(63) لسان الميزان: 473/4.

(64) ترتيب المدارك: 325/3، أخبار الفقهاء والمحدثين: 500، إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك:
243، رقم: 56.

(65) ترتيب المدارك: 339-327/3، تاريخ قضاة الأندلس: 53-47، المغرب في حلل المغرب: 146/1 رقم: 76.

(66) أبو محمد قاسم بن هلال، من أهل قرطبة، طلب العلم بالأندلس، وكانت له رحلة لقي فيها: ابن القاسم،
صاحب الإمام مالكا وروى عنه وعن غيره من نظرائه، كانت وفاته، سنة سبع وثلاثين ومائتين: 237، تاريخ
علماء الأندلس: 597/2 رقم 1046، ترتيب المدارك: 118/4.

(67) ترتيب المدارك: 345/3، تاريخ علماء الأندلس: 629/2، رقم: 1094، بغية الملتبس: 134، رقم 310، جذوة
المقتبس: 91 رقم 162.

(68) ترتيب المدارك: 127-126/3، تاريخ علماء الأندلس: 895/2، رقم: 1551 بغية الملتبس: 491 رقم 1488.

سمع يحيى بن يحيى لأول نشأته من زياد بن عبد الرحمن، وأخذ عنه موطأ الإمام مالك، كما سمع من يحيى بن مضر، وقد دفع به زياد للرحلة لما توسم فيه من الحرص على طلب العلم، فقال له: «إن الرجال الذين حملنا العلم عنهم باقون، وعجز بك أن تروي عنهم»⁽⁶⁹⁾.

رحل يحيى وهو ابن ثمان وعشرين سنة فحج، ثم انصرف إلى المدينة فلقى الإمام مالكا سنة تسع وسبعين ومائة (179هـ) وهي السنة التي توفى فيها مالك، فأقام بالمدينة إلى أن توفى الإمام مالك، وحضر جنازته⁽⁷⁰⁾.

سمع يحيى بن يحيى من الإمام مالك في هذه الرحلة الموطأ غير أبواب في كتاب الاعتكاف شك فيها، كما سمع من الإمام نافع بن أبي نعيم القاري، ومن القاسم بن عبد الله العمري، وسفيان بن عيينة، وغيرهم، ثم انصرف إلى الأندلس، فلم يلبث إلا قليلا حتى هلك أبوه فعاد إلى الحج ثانية، واقتصر في السماع من ابن القاسم والتفقه به.

رجع يحيى بن يحيى إلى الأندلس بعلم كثير، وانتهت إليه رئاسة العلم فيها، وبه انتشر مذهب مالك، فعادت الفتيا بها بعد عيسى بن دينار إليه، وانتهى الناس في سماع الموطأ منه وأعجبوا بتقويده فقلدوه وتبعوه.

حدث عنه رجال الأندلس في وقته⁽⁷¹⁾، وكان آخر من حدث عنه ابنه عبيد الله الذي انتشرت به رواية الموطأ عن يحيى بن يحيى. توفى يحيى بن يحيى في رجب سنة أربع وثلاثين ومائتين (234هـ)⁽⁷²⁾.

كان دخول موطأ الإمام مالك إلى الأندلس هو قطب رحى دخول مذهب إليها، في حياة صاحبه مالك، ومن ثم استمرت حلقاته متواصلة السند، لم تنقطع أبدا، واعتمده الأندلسيون أساس فقهم، مما كان له الدور الكبير في المنهج الفقهي عموما، والذي كان واضحا في مجالسهم العلمية ومؤلفاتهم الفقهية والحديثية.

ويظهر أن عناية علماء الأندلس بالموطأ فاقت كل اعتناء، وإن شيوع رواياته من عدة طرق بالأندلس يعتبر من أكبر أدلة هذا الاهتمام، إذ لم يعرف لمصنف آخر أنه روي بهذه الكثرة من الطرق، سواء بالأندلس أو غيرها.

(69) ترتيب المدارك : 380/3.

(70) ترتيب المدارك : 381/3.

(71) سترد أسماء بعض من الذين رووا عن يحيى بن يحيى، في المبحث الثاني الموالي : رواة الموطأ بواسطة.

(72) ترتيب المدارك : 379/3-394، تاريخ علماء الأندلس : 898/2 رقم : 1554، تهذيب التهذيب : 300/11،

وفيات الأعيان : 143/6، سير أعلام النبلاء : 519/10، يحيى بن يحيى وروايته للموطأ، محمد بن حسن

شرحبيلي.

كما أن الأندلسيين كانوا حريصين على سماع الموطأ ورواياته، ويبرز هذا الاهتمام من خلال المجالس العلمية، وفي أوقات معينة كما حرص على سماعه الأمراء والوزراء، وعامة أفراد الأمة، الإقبال على سماعه ونشره وتدارسه، من أكبر مظاهر الاهتمام به، حتى إن مجالس التحديث به وإقراءه كانت من الهيبة والجلال والإقبال ما يعيد صورة المجال الحديثية على عهد الإمام مالك، فيقال مثلاً عن عبد الملك بن حبيب (ت : 238هـ) : «إنه رتب الدول كل يوم ثلاثين دولة، لا يقرأ فيها عليه شيء إلا كتبه وموطأ مالك»⁽⁷³⁾، وهذا يحيى بن عبد الله بن يحيى ابن يحيى الليثي (ت : 366هـ) رحل إليه الناس من جميع أنحاء الأندلس لسماع الموطأ عنه، قال ابن الفريسي يصف مجلسه في الموطأ : «اختلفت إليه في سماع الموطأ سنة : ست وستين وثلاثمائة وكانت الدولة فيه في أيام الجمع بالغدوات، فتم لي سماعه منه، ولم أشهد بقرطبة مجلساً أكثر بشراً من مجلسنا في الموطأ...»⁽⁷⁴⁾.

كما تم تمييز حفاظ الموطأ وإكرامهم، قال المقرئ : «وكان لا يجعل القال» عندهم على رأسه إلا من كان يحفظ الموطأ»⁽⁷⁵⁾.

إن الغرض الأساس من هذا العرض، هو الوقوف على معرفة دخول موطأ الإمام مالك إلى الأندلس عن طرق الرحلة، والجهود التي تضافرت من أجل إيصاله ونشره على أوسع نطاق، ودور الرحلة الأندلسية إلى المشرق قصد السماع والتحمل مما يسجل للأندلسيين مدى اهتمامهم بالعلم عموماً واقتفاء طريقه ولو بعد، وحرصهم على الإكثار من الشيوخ، ولا شك أن هذه البذور الأولى هي التي أثمرت المدرسة الأندلسية المالكية التي تميزت بكثرة روايات الموطأ فيها مقارنة بغيرها من الأقطار المشرقية، على طول فترة الدولة الإسلامية بها، كما أنها أصبحت محط اهتمام طلاب العلم، ورواة الموطأ الذين يقصدون علماءها للأخذ عنهم، وتحمل رواياتهم في الموطأ، هذه الروايات التي أضحت أكثر اعتماداً من غيرها، خصوصاً رواية يحيى بن يحيى الليثي.

(73) طبقات المالكية، مؤلف مجهول : 68، ترتيب المدارك : 124/4.

(74) تاريخ علماء الأندلس : 920/2.

(75) نفع الطيب : 458/4.

من جهود علماء تونس في خدمة الموطأ :
قراءة في مدخل كتاب كشف المغطى من المعاني والألفاظ
الواقعة في الموطأ، تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ
محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله

أ. محمد صلاح الدين المستاوي

عضو المجلس الإسلامي الأعلى تونس

اخترت أن تكون مشاركتي في هذه الندوة المباركة التي دعا إليها كل من المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات بفاس والمؤسسة العلمية الكتانية بفاس حول (المذهب المالكي في المغرب من الموطأ إلى المدونة) تعريفاً بمساهمة تونسية معاصرة في خدمة مذهب الإمام مالك من خلال نصه التأسيسي الأول (الموطأ) وذلك بتقديم واستعراض ما تضمنه كتاب (كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ) الذي ألفه فضيلة العلامة سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله⁽¹⁾ من تأليفه : تفسير التحرير والتنوير، مقاصد الشريعة الإسلامية، أصول النظام الاجتماعي، أليس الصبح بقريب، كشف المغطى من المعاني الواردة في الموطأ، والنظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، وقصة المولد النبوي وتحقيقات وأنظار في القرآن والسنة والتوضيح والتصحيح (في أصول الفقه) وحاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح، الوقف وأثره في الإسلام، ونقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم، وأصول الإنشاء والخطابة وموجز البلاغة وجمع وشرح ديوان

(1) فضيلة الشيخ سماحة الأستاذ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله ولد سنة 1296هـ/1394هـ بتونس، حفظ القرآن ثم التحق بجامع الزيتونة وتلمذ على كبار شيوخه (الشيخ صالح الشريف والشيخ إبراهيم المرغني والشيخ سالم بو حاجب والشيخ عمر بن الشيخ وغيرهم) أحرز شهادة التطوع سنة (1317هـ/1896م) ونجح في مناظرتي التدريس من الرتبتين الثانية والأولى وسمي قاضياً مالكيًا ودخل النظارة العلمية لجامع الزيتونة ثم سمي شيخ الإسلام المالكي (1351هـ/1932م) وشيخاً لجامع الزيتونة وفروعه سنة 1364هـ/1944م ثم سمي عميداً لجامعة الزيتونة في سنة 1364هـ/1944م توفي في 13 رجب 1393هـ/ 12 أوت 1973.

بشار، وشرح ديوان النابغة، والواضح في المشكلات، شعر المتنبي لابن القاسمي الأصفهاني وشرح مقدمة المرزوقي على (ديوان الحماسة) وغيرها من الكتب والأبحاث العلمية التي كتبها ونشرها في عديد المجالات الصادرة في تونس والمغرب ومصر..

وهذا الكتاب يشتمل على مقدمة ومدخل اتخذ له سماحته عنوانا : (موطأ مالك ابن أنس) أتبعه بإحصاء ما في الموطأ من الآثار وبيان أسانيد مالك في الموطأ مع تعريف برواية يحيى بن يحيى الليثي متوقفا عند أشهر نسخ الموطأ بالأندلس ونسخة ابن بشكوال التي جمعها كلها كما أورد سماحته إحصاء لأحاديث الموطأ مستعرضا تقاسير الموطأ.

وقد أورد الشيخ ابن عاشور في كتاب (كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ) مدخلا جاء مليئا بالتحقيقات والإضافات والإشارات الجديرة بالوقوف عندها والاستفادة منها وهي لأهمية ما جاء فيها وما تضمنته يمكن أن تتخذ مقدمة لكل نشرة جديدة للموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي ولكل شرح أو تعليق يكتب حول الموطأ.

ومنهجية إعداد المداخل خصوصية عاشورية نجدها في المقدمات العشر التي كتبها سماحة الشيخ ابن عاشور لتفسيره (التحرير والتنوير) كما نجدها حتى في البرامج التي وضعها بمعونة ابنه العلامة البحر فضيلة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور رحمه الله لطلبة الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين جمعا لهم فيها ما فاتهم من تحصيل كاف في مرحلة ما قبل الجامعة.

ولندع الشيخ يقدم عمله والمنهج الذي اتبعه يقول (فقد كانت تعرض لي عند مزاولة موطأ مالك بن أنس رضي الله عنه رواية ومطالعة نكت وتحقيقات وفتح لمغلقات ليست مما تهون إضاعته ولا مما تبخس بضاعته)⁽²⁾.

وقد أحسن سماحة الشيخ ابن عاشور صنعا عندما حفظ تلك النكت والتحقيقات وذلك الفتح للمغلقات من أن تتلاشى. وتقييد سماحة الشيخ لما ينتهي إليه منهج توخاه في أغلب ما كتبه وأخرجه للناس من مؤلفات وهو نتيجة لجهد كبير كان يبذله وعناية فائقة كان يوليها للدروس التي كان يلقيها على طلبة الجامع الأعظم في التفسير أو في شرح الحديث أو في الأصول والمقاصد.

(2) الصفحة 6 من كتاب كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ تأليف فضيلة العلامة سماحة الأستاذ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر-الدار التونسية للنشر.

يقول سماحته (فكنت حين أقرأته (أي الموطأ) في جامع الزيتونة عقدت العزم على وضع شرح عليه يفني بهذا الغرض أشتات ما أنقذ في الدرس وما قبل عرض ألم بما كتب الشارحون وأنفل ذلك بما يقدحُه زندقُ الذهن عند التأمل في معاني آثاره ومنازع فقه صاحبه، وكنت شرعت في ذلك وكتبت جملة ثم طرأت شواغل أعمال نافعة ضايقت أوقاتي عن الوفاء بذلك فاقتنعت بإثبات أهم ما يلوح لي من النكت والمسائل وكشف المشاكل أو تحقيق مبحث أو فصل نزاع أو بيان استعمال عربي فصيح أو مفرد غير متداول)⁽³⁾.

فالشـيخ ابن عاشور يريد الإضافة والإفادة لا التكرار والاستتساخ يقول سماحته (الموطأ وإن قد شرح بشروح جملة قد بقيت خلاله نكت مهمة لم تغص على دررها الأذهان وهي إذا لاح شعاعها لا يهون إهمالها)⁽⁴⁾.

ويستعرض ما اطلع عليه وما هو بين يديه من شروح الموطأ كالمنتقى للباجي وشرح الزرقاني وتعليق السيوطي وشرح أخرى منها القبس لابن العربي وكذلك ترتيب المسالك لابن العربي أيضا وقطعة من التمهيد لابن عبد البر وقطعة تبلغ إلى الحج من شرح اسمه الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستنكار لمحمد بن احمد سعيد المعروف بابن زرق ويقال ابن زرقون الاشبيلي وشرح غريب الموطأ المسمى بالتعليق لابن محمد بن السيد البطليوسي وكذلك المشارق لعياض.

بعد استعراض ما تضمنته هذه الشروح والاطلاع على ما فيها من تحقيقات وإيضاحات يأبى سماحة الشيخ إلا أن يضيف إليها مما لم يرد فيها فيقول : (فهذه الشروح لا أجلب منها إلا ما يتعين جلبه للتنبيه على وهم وتقصير وما عداه أو كلة إلى مطالعة الناظر المعتمى وأقتصر على ما يفتح لذهني من الحقائق والألفاظ التي أشكلت أو أهملت أو أغفلت وكلها وإن كانت قليلة وجيزة تعد من النكت العريضة وليست القيمة للكثير ولا بالمكيال تكال المآثر ولكن رب كلمة جامعة تجد أذنا سامعة فترجع صحائف واسعة...)⁽⁵⁾.

ويورد سماحة الشيخ ابن عاشور بعد ذلك نقولا متعددة تزيد القارئ للموطأ والمهتم به يقينا وقناعة بالقيمة العلمية لهذا النص التأسيسي الأول ليس فقط في الفقه المالكي بل وفي الثقافة الإسلامية.

(3) انظر كتاب كشف المغطى (ص 6.2).

(4) انظر كتاب كشف المغطى (ص 6.3).

(5) انظر كتاب كشف المغطى (ص 6.1).

يقول : (إن أهل العلم ورجال السنة اتفقت كلمتهم على أن الموطأ ألفه الإمام مالك بن أنس رحمه الله وكتبه بيده وأنه أول كتاب ألف في الإسلام من الكتب التي ظهرت بين أيدي الناس وأنه قد رواه عن مالك جمهرة من أهل الحديث والفقهاء يتجاوزون الألف، قال ابن العربي في بعض كتبه : رواه عن مالك من أصحابه ألف أو يزيدون وقد أحصاهم عياض في باب خصه لذلك من كتابه المعروف المسمى بالمدارك فبلغ إلى ألف وثلاثمائة مرتبين على حروف المعجم وكان الخطيب البغدادي عنى بإحصاء رواية الموطأ فبلغ تسعمائة وثلاثة وتسعين راوياً)⁽⁶⁾.

ويعقب سماحة الشيخ ابن عاشور على ذلك بقوله : (وإن التوفيق الذي بعث مالكا على تدوين الموطأ للطف رباني جعله الله مثالا لحملة سنة رسوله صلى الله عليه وسلم كيف يحق لهم حملها وإبلاغها إلى الأمة مما استخلصه من طرائق شيوخه)⁽⁷⁾.

ويقدم سماحة الشيخ ابن عاشور ما رسمه الإمام مالك لهذا الكتاب والطريقة التي اتبعها ونوه بها في مجالس تحديته ودروس علمه فإذا هي (طريقة التمحيص والتصحيح في الرواية وتمييز من يستحق أن تحمل عنه السنة وتبيين محامل الآثار المروية بعد أن مضى زمن خلط بين الصحيح والسقيم فإن التعطش إلى حفظ ما يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد شب في نفوس علماء الأمة حتى أذن عصر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانتهاء فخرج الناس إلى الذين تلقوا العلم عن الصحابة وهم التابعون وكان هؤلاء أكثر ومقل ومسهل ومشدد وطفقوا يقيدون ويحفظون ويحدثون بجميع ذلك خيفة اندراس العلم فكانت أعصر ركب الناس فيها كل صعب وذلول، كما قال ابن عباس رضي الله عنه ووجد أهل الأهواء والنزعات ودعاة الدول والأحزاب في تلك الكثرة والسعة مخابئ دسوا فيها مفترياتهم وآثار غفلاتهم فلا جرم أن أصبحت الأمة في حاجة إلى ضبط الصحيح من آثار رسولها صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وكان أهل المدينة أحق الناس بذلك الضبط، فإنها مازالت يومئذ عاضة على السنن بنواذجها مقتفية هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وخاصة أصحابه. ولم يكن الوضاعون والمدلسون بالذين تنفق بالمدينة خزعاتهم ولا تروج ترهاتهم، إذ كانت المدينة مكتظة بأهل العلم والأثر هجيراهم الرواية والتحديث ودراسة العلم وديدنهم التمسك بالحق الصريح، فلورمى أحد الوضاعين بين ظهرانيهم بحصاة لنفوه فإن المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها)⁽⁸⁾.

(6) كشف المنطى (ص 7.2).

(7) كشف المنطى (7.2).

(8) كشف المنطى (ص 8.1).

أسباب رواية الأخبار الموضوعية أو الضعيفة :

وإذ أحطنا بأسباب رواية الأخبار الموضوعية أو الضعيفة النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدناها خمسة :

(1) افتراء (2) أونسيانا (3) أوغلطا (4) أوترويجا (5) أوغرابا

أما الكذب وهو شرها لأنه لا يقدم عليه إلا ضعيف الدين أو ضعيف العقل وقد توخى مالك رحمه الله للوقاية منه شدة نقده للرواية في صحة الدين واستقامة الفهم وإتباع السنة. قال سفیان ابن عيينة (رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاده الرجال).

وقال ابن المدني (لا أعلم أحدا يقوم مقام مالك في ذلك)

وقال أحمد بن صالح : (ما أعلم مالكا روى عن أحد فيه شيء)

وقال مسلم بن الحجاج في الأحاديث المعنونة (باب إن الإسناد من الدين) : عن بشر ابن عمر قال : سألت مالكا عن رجل فقال لي : هل رأيت في كتبي ؟ قلت : لا ، فقال : لو كان ثقة لرأيت في كتبي.

وأما النسيان والغلط فتوخى عنهما مالك رحمه الله إذ اشترط أن يكون الراوي من أهل المعرفة والفقه.

وروى ابن وهب عن مالك أنه قال : (ما كنا نأخذ الحديث إلا من الفقهاء وقال أدركت بهذه البلدة (يعني المدينة) أقواما لو استسقى بهم القطر لسقوا ما حدثت عن أحد منهم شيئا لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد (أي فحسب) وهذا الشأن يعني (رواية الحديث) يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غدا)⁽⁹⁾.

روى عياض في المدارك أن مالكا قال : (اختلفت أياما إلى زيد بن أسلم أسأله عن حديث عمر أنه حمل على فرس في سبيل الله فيحدثني لعله يدخله شك أو وهم فأتركه..).

وذكر مسلم بن الحجاج في الأحاديث المعنونة بعنوان (الإسناد من الدين) عن ابن الطاهر عن ابن وهب قال قال لي مالك : (أعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل مما سمع ولا يكون إماما أبدا وهو يحدث بكل ما سمع)⁽¹⁰⁾.

(9) كشف المنطى (ص 12.2).

(10) كشف المنطى (ص 12.1).

إعراض مالك عن التصنع :

(وأما الترويج فمالك رحمه الله قد أعرض عن التصنع والتحسين في طرق الرواية وكان يكرر أن يقول : قال أبو عبيده بن محمد ابن عمار بن ياسر لبعض أهل التصنع (إذا أخذتم في الساذج تكلمنا معكم وإذا أخذتم في المنقوش قمنا عنكم)⁽¹¹⁾.

موقف مالك من التفاخر (التحديث بالغريب) :

وأما التفاخر فقد أعرض عنه مالك أيما إعراض قال له بعض أصحابه : إن فلانا يحدثنا بالغريب فقال مالك: من الغريب نفر. وقال له بعض من رأى كتابه : ليس في كتابك غريبٌ فقال مالك : سررتي. وأدرك مالك عائشة ابنة طلحة بن عبيد الله وهي تابعة فلم يأخذ منها، فقيل له في ذلك فقال رأيت فيها ضعفا⁽¹²⁾.

عدم حرص مالك على الإكثار من الرواية :

(ولم يكن مالك حريصا على الإكثار من الرواية فكان يقول : ليس العلم بكثرة الرواية وإنما هو نور يقذفه الله في قلب من يشاء).

قال سليمان بن بلال قاضي المدينة في عصر مالك : (لقد وضع مالك الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث فمات مالك وهي ألف حديث ونيف يخلصها عاما عاما بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين).

وذكر ابن العربي عن آبن الهباب : أن مالكا روى مائة ألف حديث وجمع في الموطأ عشرة ألف حديث ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويخبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة. قال الكيا الهراسي : (كان الموطأ تسعة آلاف حديث فلم يزل مالك ينتقيها حتى بقي فيه سبعمائة)⁽¹³⁾.

طريقة مالك في الرواية :

أظهر مالك طريقته التي سار عليها في الرواية في كتابه الموطأ فأثبت فيه أحسن ما صح عنده من الآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روي عن الخلفاء

(11) كشف المغطى (ص 14.2).

(12) كشف المغطى (ص 15.3).

(13) كشف المغطى (ص 164).

الراشدين وفقهاء الصحابة ومن بعدهم من فقهاء المدينة وما جرى عليه عملهم بالمدينة، مما يرجع إلى تلقي المأثور عن العمل رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وقضاة العدل وأئمة الفقه.

وبوب ذلك على أبواب بحسب ما يحتاج إليه المسلمون في عباداتهم ومعاملاتهم وآدابهم من معرفة العمل فيها الذي يكون جاريا بهم على السنن المرضي شرعا، فإن الأمة ما قصدت من حفظ كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله إلا للاقتداء به في أعمالهم، وقد تبعه على هذا التبويب البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي ومسلم في خصوص العنوان بالكتب من صحيحه⁽¹⁴⁾.

مالك أول من عنون كتابا :

وجعل مالك فيه بابا جامعا في آخره ذكر فيه ما لا يدخل في باب خاص من الأبواب المخصصة بفقه بعض الأعمال قالوا : ومالك هو أول من عنون كتابا من كتب مضيئة بكتاب جامع⁽¹⁵⁾.

الموطأ كتاب شريعة الإسلام :

وأضاف إلى ذلك ما استنبطه من الأحكام في مواقع الاجتهاد مما يرجع إلى جمع بين متعارضين أو ترجيح أحد الخبرين أو تقديم إجماع أو قياس أو عرض على قواعد الشريعة فكان حقا كتاب شريعة الإسلام⁽¹⁶⁾.

مالك يشرح مصطلحه :

قال إسماعيل بن أويس قيل لمالك قولك (الأمر المجتمع عليه عندنا أو ببلدنا، والأمر الذي أدركت عليه أهل العلم أو سمعت أهل العلم) فقال : (هو سماع غير واحد من أهل العلم والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم. وهم الذين كانوا يتقون الله ورأيهم ذلك مثل رأي الصحابة أدركوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك، فهذه وراثه توارثوها قرنا على قرن إلى زماننا. وما كان فيه من الأمر المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه. وما قلت : الأمر عندنا فهو ما عمل الناس به عندنا

(14) كشف المغطى (ص 161).

(15) كشف المغطى (ص 162).

(16) كشف المغطى (ص 16-173).

وجرت به الأحكام عرفه الجاهل والعالم. وكذلك ما قلت فيه : ببلدنا. ما قلت فيه : بعض أهل العلم فهو شيء استحسنته من قول العلماء وأما ما لم أسمعه منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موقع الحق أوقربيا منه حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأي إلي بعد الاجتهاد⁽¹⁷⁾.

ما حواه الموطأ :

يقول سماحة الشيخ ابن عاشور فيأذن قد خالص لنا أن ما حواه الموطأ أقسام :

القسم الأول : أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة من مالك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

القسم الثاني : أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مرسلّة وهي التي يقول فيها من يروي عن الصحابة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا أو فعل كذا) ولم يصرح بعز ذلك إلى اسم من رواه عنه من الصحابة.

القسم الثالث : أحاديث مروية بسند سقط فيه راو ويسمى المنقطع.

القسم الرابع : أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يكون الخبر مما يقال بالرأي وهذا الصنف يسمى الموقوف.

القسم الخامس : البلاغات وهي قول مالك رحمه الله (بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال).

القسم السادس : أقوال الصحابة وفقهاء التابعين.

القسم السابع : ما استنبطه الإمام مالك رحمه الله من الفقه المستند إلى العمل أو إلى القياس أو إلى قواعد الشريعة.

يقول سماحة الشيخ ابن عاشور : ولم يختلف أئمة الأثر ونقد الرجال في أن ما يحتويه الموطأ من القسم الأول كله مقبول لا مغمز فيه وحسبك أن البخاري ومسلما وأصحاب السنن قد أخرجوا جميع الأحاديث المسندة التي في الموطأ عن مالك بواسطة

(17) كشف المغطى (ص 17.1).

رواة الموطأ، وقد حكى عياض وابن الصلاح عن أبي عبد الله البخاري أنه قال : (أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر).

قال عياض (ويليه في الصحة مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه ثم مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن ابن هريرة)⁽¹⁸⁾.

ويناقد الشيخ ابن عاشور كل ما أبدي من الاعتراضات والتوقفات في كل قسم من الأقسام المذكورة أعلاه نقاشاً مستفيضاً ويأتي بالحجج القوية المقنعة مما لا يتسع المجال لإيراده.

الموطأ الأداة التي يتطلع إليه المسلم :

وينتهي سماحة الشيخ ابن عاشور رحمه الله إلى القول : فكملت بالموطأ الأداة التي يتطلع إليها المسلم المتفقه في الدين المتطلب مصادفة الحق ومرضاة الله تعالى. وإنما دونت السنة لأجل العمل بها والتفقه في دين الله بها فإذا أعوزنا المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لنا في المأثور عن أصحابه والمعمول به لدى فقهاء مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام معتصماً به يقوم لنا مقام المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك يكثر الاحتياج إليه في أبواب من العقود والمعاملات مثل العتق والقراض والمساقاة. فإذا كانت الأحاديث المسندة قد أبلغت إلينا أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام وأفعاله فإن أعمال أصحابه وخلفائه وما جرى من العمل في مدينته منذ حياته واستمر إلى ما قارب ذلك فهو كنز عظيم من التشريع والهدي بقي مختزناً بالمدينة لا يمكن نقله كما تنقل المسانيد، ولكنه يحكى ويوصف، وقد بقي وصفه مختزناً في الموطأ لا نجده في غيره إلا قليلاً فإن مالكا قد اختص بتدوين ذلك إذ اجتمع له في نقله قرب الزمان من زمان النبوة وكون المكان مكانها⁽¹⁹⁾.

الموطأ أول كتاب قصد منه إثبات الصحيح :

يقول سماحة الشيخ ابن عاشور : (من أجل ذلك لم يختلف أهل النظر إلى معاني الأمور وغاياتها في أن الموطأ أول كتاب قصد منه إثبات الصحيح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلذلك قال الشافعي رحمه الله : ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك).

(18) كشف المغطى (ص 18-19.2).

(19) كشف المغطى (25.1).

وقال الحافظ ابن عبد البر في كتابه التقصي لأحاديث الموطأ : (إن الموطأ لا مثيل له ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله عز وجل). وأطلقوا عليه وصف الصحيح. قال مغلطاي: أول من صنّف في الصحيح مالك. وقال ابن العربي في مقدمة كتابه في شرح جامع الترمذي (الموطأ هو الأصل واللباب وكتاب الجعفي هو الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كالقشيري والترمذي)⁽²⁰⁾.

ويعقب الشيخ ابن عاشور بالقول : (والمأمل التحرير يعلم أن مدار وصف كتاب في السنة بأنه صحيح على شرط صاحبه أن لا يخرج فيه إلا أحاديث صحت نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأحاديث الموطأ المسندة والموقوفة كلها صحيحة وأحاديث المرسله هي بيّنة الإرسال للناظر)⁽²¹⁾.

ويرى الشيخ ابن عاشور أن احتواء الموطأ عدا ذلك بأنه لم يخل كتاب من الصحاح عن احتواء على مثل ذلك بل نجد صحيح البخاري مشتملاً على أشياء كثيرة هي أبعد عن الحديث مما يشتمل عليه الموطأ وذلك مثل تفسير مفردات القرآن، وتفسير مفردات لغوية في بعض الأبواب وذكر الآثار عن الصحابة في أسباب النزول كثيراً⁽²²⁾.

وجه تسمية الموطأ :

يقول سماحة الشيخ ابن عاشور صار اسم الموطأ علماً على كتاب مالك رحمه الله تعالى وهو بصيغة اسم المفعول مشتقاً من وطأ بهمزة في آخره أي المسهل الموضح، قيل في وجه تسميته : إن الخليفة أبا جعفر المنصور لما جاء المدينة قال لمالك : ضم هذا العلم يا أبا عبد الله ودونه كتباً وتجنب فيه شذائد عبد الله بن عمر ورخص عبد الله ابن عباس وشواذ ابن مسعود واقصد أوسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة.

وفي رواية أنه قال له (فألف للناس كتاباً ووطئه لهم توطئة فسمي هذا الكتاب الموطأ لذلك). وحكى جلال الدين السيوطي في تنوير الحوالك أنه نقل عن الإمام مالك أنه قال (عرضت هذا الكتاب على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ). وقد عني فيه مالك بذكر ما عليه إجماع أهل المدينة في الدين والمعاملات الشرعية لأن المدينة هي دار علم الإسلام في القرنين الأول والثاني وعلماءها هم قدوة أهل الدين والآثر وإتباع السنة)⁽²³⁾.

(20) كشف المغطى (ص 272).

(21) كشف المغطى (ص 273).

(22) كشف المغطى (ص 281).

(23) كشف المغطى (ص 29.2).

بيان علم الشريعة :

يقول سماحة الشيخ ابن عاشور : (وقد أثبت مالك في الموطأ ما صح من علم وحكم عن الخلفاء الراشدين وأئمة الإسلام أهل الفقه والتثبت من الصحابة والتابعين كما ذكرناه آنفاً، لأنه قصد منه بيان علم الشريعة، وليس علم الشريعة بمنحصر في ما صح من الأقوال والأفعال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أصحابه المهتمين بهديه قد شاهدوا من تصرفاته ما كان رائدهم في قضاياهم وقتاواهم، إذ كانوا ممن لا يتسرع إلى القضاء والفتوى بغير هدي من الله وحسبك بمثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عمر ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأشباهم).

وينتهي الشيخ ابن عاشور إلى القول : (بأن من يتصدى لجعل كتاب في الدين يقتصر فيه على ما ثبت عن رسول الله ﷺ).

جهود مسلمي الغرب في التعريف بموطأ الإمام مالك الشيخ البريطاني عبد القادر الصوفي المرابط (أيان نيل دالاس) نموذجاً

أ. عزيز الكبيطي إدريسي
أستاذ باحث - فاس-

مقدمة

يعمل المسلمون الغربيون أسوة بنظرائهم في الشرق على التعريف بموطأ الإمام مالك باعتباره منهجاً للتشريع قابلاً للتأقلم والتكيف مع الحياة الإسلامية في جميع مناطق العالم بما فيها الغرب. بل من هؤلاء الغربيين من يبني مشروعه الإصلاحية الشمولي على موطأ مالك ومذهب عمل أهل المدينة، ولعل من أبرز هؤلاء، والذي سيكون نموذجاً لهذه المداخلة، هو العالم البريطاني الأصل، أيان نيل دالاس، الذي اعتنق الإسلام على يد إمام مسجد القرويين في فاس سنة 1963م، والذي أخذ النسبة الصوفية الدرقاوية من الشيخ المغربي محمد بن الحبيب الدرقاوي المغربي المكناسي، ليصبح بعد وفاة هذا الأخير شيخاً للزاوية الحبيبية الدرقاوية في الغرب (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية). وقد وقع اختياري على الشيخ البريطاني المسلم عبد القادر الصوفي المرابط كنموذج لدراسة جهود مسلمي الغرب في التعريف بموطأ مالك ومذهبه وذلك :

1- كون الشيخ عبد القادر الصوفي يمثل حالة غربية فريدة ؛ فهو مسلم ابريطاني ينتمي إلى النخبة الغربية المثقفة ؛ فبالإضافة إلى شهرته بداية ممثلاً سينمائياً ومسرحياً فقد عُرف أديباً ألمعياً له إسهامات عديدة في القصة والمسرح والشعر، وقد صدرت له سنة 2005م «مجموعة الأعمال الأدبية» التي تتكون من ثلاث مسرحيات وأربع قطع نثرية⁽¹⁾، وكان قد صدر له قبل ذلك «كتاب الغرباء»، وهو رواية تحكي رحلة البحث الباطني عن معنى الإنسان.

(1) Ian Dallas, Collected Works, budgate Press, Cape Town, 2005.

2- لكون الشيخ يتزعم تنظيماً صوفياً كبيراً في الغرب؛ فتنظيمه يضم عدداً هائلاً من الأتباع في كل أنحاء العالم، وله امتدادات شاسعة في العالم الغربي، إذ لا تكاد تخلو دولة أوروبية أو ولاية أمريكية من وجود فروع لزاوية هذا الشيخ المغربية الأصل.

3- لكونه يملك مشروعاً إصلاحياً شمولياً يعتزم تطبيقه في العالم الغربي، وتقوم أركان هذا المشروع في أساسها على المذهب المالكي لاسيما كتاب «الموطأ» الذي يحتل المكانة الثانية في مشروعه بعد كتاب الله عز وجل. فمن هو هذا الشيخ؟ وما هو التنظيم الذي يمثله؟ وما هي أركان المشروع الإصلاحي الذي جاء به؟ وكيف يسهم هذا المشروع في التعريف بكتاب الموطأ وبمذهب مالك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؟ وما موقع التأثيرات المغربية في تبني هذا الاختيار؟ تلكم مجموعة من التساؤلات ستحاول هذه المداخلة التطرق لها ولو بإيجاز شديد.

- الشيخ عبد القادر الصوفي⁽²⁾ :

ولد الشيخ عبد القادر الصوفي/السكوتلاندي (أيان نيل دالاس) سنة : 1931م. كان دالاس في يوم ما رئيس تحرير جريدة (The International Times) : عمل أيضاً كاتباً مسرحياً ولعب دور الساحر في فيلم المخرج فيليني الذي كان يحمل عنوان : «الثامنة والنصف».

تعرف أيان دالاس على التصوف الإسلامي بفعل أسفاره المتكررة إلى شمال إفريقيا، حيث اعتنق الإسلام على يد إمام مسجد القرويين في فاس سنة : 1963م، وفي سنة : 1967م أخذ النسبة الصوفية عن طريق الشيخ محمد بن الحبيب الدرقاوي (ولد سنة : 1876م)، بعد ذلك عين مقدماً من طرف الشيخ ابن الحبيب لتمثيله في الغرب ولتأسيس زاوية في بلده الأصلي ابريطانيا، لكن بعد موت شيخ الزاوية الحبيبية سنة 1971م، سيبدأ أيان دالاس رحلة بحث عن شيخ جديد حيث سيتصل سنة 1976م بالشيخ حمودة الفيتوري، شيخ العليوية الدرقاوية في ليبيا، الذي أعلن تعيينه لأيان دالاس شيخاً لفرع الدرقاوية الحبيبية والعلوية التي يعتقد أنهما سيتوحدان تحت إمرته⁽³⁾.

(2) هناك دراسة مفصلة حول هذا الشيخ وزاويته الحبيبية الدرقاوية في كتاب :

عزيز الكبيطي ادريسي، التصوف الإسلامي في الغرب : الأثر الصوفي المغربي في بريطانيا الزاوية الحبيبية الدرقاوية نموذجاً، مطبعة أميمة، فاس، منشورات المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات بفاس، ط. 2008/1، ص : 102-156.

(3). Abdul Wahab el-Affendi, «A False Dawn» in inquiry Magazine (January 1998 : p. 54).

هكذا، أعلن آيان دالاس (عبد القادر الصوفي) في إنجلترا سنة 1976م نفسه شيخا للزاوية الحبيبية التي بدأت تستقطب حينئذ أتباعا في الغرب أغلبهم من الشباب البريطانيين والأمريكيين المهتمين إلى الإسلام ليؤسس خلية صوفية في مدينة «نورويج» ببريطانيا سنة 1973م، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة ليفتح أول رباط له هناك وبالضبط في ولاية بيركلي بكاليفورنيا. اليوم، تنتشر هذه الرباطات تقريبا في جميع أنحاء الولايات المتحدة (تكساس، جورجيا، واشنطن العاصمة، كاليفورنيا...) وفي جل أرجاء العالم (إنجلترا، إسبانيا، ماليزيا، ألمانيا، نيجيريا، أستراليا، سويسرا، جنوب أفريقيا، والدانمارك)⁽⁴⁾. وما يزال عبد القادر الصوفي المرابط إلى يومنا هذا يعمل على تقوية حضور زاويته في العالم بأسره، رغم بعض الخلافات الداخلية التي بدأت تدب في صفوف الجماعة نتيجة لهذا التوسع، ونتيجة أيضا للدور الكاريزماتي للشيخ ولمحاولة الجماعة فرض آرائها السياسية والاقتصادية والدينية على أطراف أخرى، كما تذهب إلى ذلك الباحثة الأمريكية مارسيا هيرمانسن «أصبحت (الحركة الصوفية لآيان دالاس) تعاني منذ سنة 1983 تشنجا داخليا بفعل المشاكل القائمة أساسا حول زعامة عبد القادر الذي حاول التقليل من الاستقلال الذاتي للأمرء الجهويين (المقدمين) الذين سبق له تعيينهم، بالإضافة إلى الفضائح المالية والتعسف في استعمال حق تعدد الزوجات كما تدعي بذلك مصادر أخرى⁽⁵⁾. كما أن: «زعامته صارت استبدادية أكثر فأكثر. فقد أمر مرة جميع أتباعه ببيع سياراتهم، ومرة أخرى أمرهم بتطبيق زوجاتهم⁽⁶⁾».

لكن هذه الانتقادات لا يمكنها أن تخفي الإنجازات الحقيقية التي حققتها الزاوية الحبيبية الدرقاوية تحت إمرته في الغرب وهي إيصال رسالة الإسلام كاملة (بحقيقتها وشريعتها) إلى مناطق نائية عن العالم الإسلامي، كما هو الحال في المكسيك وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى نقضها الغبار عن التراث الروحي للمسلمين في العالم الغربي.

(4) Fatima Harrak, «Le Soufisme Face A La Mondialisation : Cas Des Confréries D'Origine Africaine Aux USA» dans : **Confréries Soufis d'Afrique : Nouveaux Rôles, : Nouveaux Enjeux**, 2004, Actes du Colloque International, Organisé par l'Institut des Etudes Africaines Rabat, 2-4 Octobre 2001, p : 191.

(5) Marcia Hermansen, "The 'other' Shadhilis of the West" in **The Shadhiliyya**, ed. Eric (5) Geoffroy, Paris: Maisonneuve et Larose, (2005), p. 490.

(6) Ibid, p : 487.

مسار الزاوية الحبيبية الغربية وتحولها إلى حركة المرابطين العالمية :

1- مسار الزاوية الحبيبية الغربية :

إن المتتبع لمسار الشيخ عبد القادر الصوفي يمكنه أن يستخلص وجود مرحلتين متميزتين في دعوته، الأولى صوفية خالصة والثانية مشوبة بالنشاط السياسي والاقتصادي والدعوي، وقد ميز علي كوز⁽⁷⁾ بين طورين في تعاليم عبد القادر مبتدئا بالمرحلة المبكرة للتصوف الباطني التي كان يُفضل فيها العزلة عن المجتمع وبعد ذلك أثر دخول الطور السياسي النشيط⁽⁸⁾.

هذه التحولات - تبدو واضحة - في كتاباته التي تطورت من «كتاب الغرباء» لآيان دالاس وهي رواية البحث/ السعي الباطني، إلى «طريق محمد» لعبد القادر الصوفي، إلى «الجهاد...» إلى «إشارة السيف» بواسطة عبد القادر المرابط، إلى الأقرب حدثة «رسالة إلى مسلم عربي» و«تقنيات انقلاب البنك»⁽⁹⁾.

2- المرابطون وعملية الإصلاح :

المرابطون هي الطور الثاني من تطور الزاوية الحبيبية الدرقاوية، حيث تبنى الشيخ عبد القادر الصوفي هذا الاسم سنة : 1983م تيمنا بالدولة المرابطية المغربية التي عرفت بمناصرتها للإسلام وبتمسكها الشديد بالفقه المالكي وبالجهاد خاصة في بلاد الأندلس.

هكذا، تقول مارسيا هيرمانسن : «يستدعي اسم : المرابطين الرباط باعتباره مكانا للانفصال عن الثقافة «الجاهلة» المحيطة، والرباط يعني معقلا على حدود الإسلام، وفي ذلك إعادة اعتبار لتراث حركة المرابطين المغربية التي حكمت شمال إفريقيا في القرن الحادي عشر حيث كان يُمزج الجهاد مع شدة الورع الديني»⁽¹⁰⁾.

تضيف معلقة : «أصبحت الحركة الصوفية لعبد القادر الصوفي أكثر تشددا وتعبدًا، متبنية اسم «المرابطين» سنة : 1983م حيث سكت عملة ذهبية خاصة بها لمحاولة تجنب التدنيس المرتبط بالنظام البنكي المبني على الفائدة»⁽¹¹⁾، كما ركزت الحركة

(7) أستاذ مساعد بكلية الشريعة جامعة : مرمرة باسطنبول تركيا، حاصل على الدكتوراة من جامعة لندن.

(8) Ali Kose, *Conversion to Islam: A study of Native British Converts*. London: Kegan Paul. (1996), p. 181.

(9) Marcia Hermansen, "The 'other' Shadhilis of the West" in *The Shadhiliyya*, (Op. Cit), p. 48.

(10) Marcia Hermansen, "The 'other' Shadhilis of the West" in *The Shadhiliyya*, (Op. Cit), p. 489.

(11) Ibid, p. 489.

على تلقين أتباعها تكويناً شرعياً متيناً يركز بالأساس على المذهب المالكي، وذلك من خلال تعزيز دراسة موطأ الإمام مالك كقاعدة شرعية واجتماعية مثالية، مع إبداء تركيز أقل على التصوف الباطني.

إن دراسة موطأ الإمام مالك أقنعت عبد القادر الصوفي للتشديد على الإصلاح المالي، والعودة إلى الممارسة الإسلامية الأولى والتي سينبني عليها مشروعه التربوي الإصلاحي.

وصف موجز للمشروع الإسلامي الإصلاحي للزاوية الحبيبية :

يتوخى مشروع عبد القادر الصوفي تحقيق خلافة إسلامية جديدة تقوم على التطبيق التام للشريعة الإسلامية. وفي نظره، وفي التطبيق لا يمكن أن يتحقق إلا إذا انبنى على ثلاثة أركان أساسية :

1- كتاب الله : يركز مشروع الشيخ عبد القادر الصوفي على ضرورة إعادة ربط المسلم بكتاب الله في إطار فهم حقيقي وأصيل له الذي لن يتحقق، في رأيه، إلا بمعرفة اللغة العربية وقواعدها أولاً، ثم بمعرفة المتشابه من الآيات ثانياً، وبمعرفة أسباب النزول وكل ما يرتبط بذلك ثالثاً، حتى لا ينزلق المسلم في خيالاته فيجرح إلى الباطنية أو غيرها فيظل ويظل، وهكذا يقترح الشيخ تبني تفسير الجلالين لفهم القرآن الكريم بصيغة صحيحة لكونه أولاً تتوفر فيه كل الشروط المذكورة، ولكونه أيضاً يحظى بإجماع الأمة الإسلامية⁽¹²⁾.

2- فقه إسلامي أصيل: من أهم ثوابت المشروع الإسلامي الإصلاحي للشيخ البريطاني المسلم عبد القادر الصوفي المرابط هو اعتماد فقه إسلامي حقيقي وإجرائي يمكن تطبيقه على أرض الواقع وليس مجرد تشريعات مثالية، طوباوية غير قابلة للتحقيق إلا في الدعايات السياسية الواهمة، وفي هذا السياق أيضاً يركز الشيخ عبد القادر الصوفي على انتهاج مذهب عمل أهل المدينة المتمثل في الفقه المالكي، على اعتبار أن المدينة هي المكان الأول الذي تحقق فيه تطبيق الشريعة الإسلامية، وفيها كان، كما يقول، «كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)» شرعاً يُعمل به وليس شعارات مدونة في المتون فقط، فالحكم الإسلامي لا يمكن أن يقوم من جديد، حسب مشروع الشيخ، إلا من خلال العمل بـ«الموطأ»، يقول :

(12) Abdal Qadir As-Sufi, Root Islamic education, Ch. 1. On line at <http://bewley.virtualave.net> Viewed July 2007

«بالنسبة للنموذج الذي سنعتمده في السياسة والشريعة هو الكتاب المتعلق بالحديث عن الأصول وأعمال المدينة وهو موطأ الإمام مالك الذي قال عنه الإمام الشافعي : (إذا كان هناك أي كتاب أحلف به بعد كتاب الله ؛ فسيكون موطأ الإمام مالك) ، موطأ الإمام مالك هو الكتاب الثاني في التربية الإسلامية الأصلية بعد كتاب الله القرآن الكريم»⁽¹³⁾.

3- محبة الرسول «صلى الله عليه وسلم» : بالإضافة إلى فهم حقيقي لكتاب الله الذي يوفره تفسير الجلالين، والتشريع الإسلامي الأصيل الذي يقوم عليه الحكم الإسلامي والذي يشكل موطأ مالك دستوره الإجرائي، يحتاج المسلم إلى قدوة روحية تضمن له السلامة من البدع، تتمثل هذه التزكية الروحية في محبة رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، ووفق اعتقاد الشيخ عبدالقادر الصوفي (أيان دالاس) تشكل محبة رسول الله عليه الصلاة والسلام العنصر الثالث في مشروعه المساعد على تطبيق الشريعة وتأسيس بنية السلطة السياسية، لذلك فكتاب الشفا للقاضي عياض هو الركن الثالث في مشروع الرجل. يقول في هذا السياق : «يوفر الشفا للقاضي عياض بعداً داخلياً جوهرياً لمحبة الرسول ﷺ، ولكل ما هو ضروري لاستكمال إعادة تطبيق الحكم الإسلامي»⁽¹⁴⁾ وللأستدلال على ذلك يقول في مقام آخر : «... ولتحقيق هذا قمنا باختيار كتاب للسيرة، رغم كثرة التأليف حول أدب السيرة، فقد اخترنا كتاباً قديماً يعود إلى ألف سنة مضت، كتاباً لا وهم فيه ولا خرافة ولا مبالغة في سرد السيرة ولا تأملات ميتافيزيقية، ولكن يحكي ببساطة القصة الرائعة لحياة رسول الله ﷺ... لهذا اخترنا كتاب الشفا للقاضي عياض ككتاب ثالث لهذه التربية الإسلامية الأصلية. بعد القرآن الكريم بتفسير الجلالين وبعد موطأ مالك»⁽¹⁵⁾.

• الموطأ ومذهب عمل أهل المدينة :

وإذا ما عدنا إلى النقطة الثانية في المشروع الإصلاحى للحركة الصوفية لأيان دالاس، نجد أن هذا الأخير يؤسس لمنطق جديد يبرر به اختياره لموطأ مالك كمنهج يرسمه لأتباعه بل كطريقة لإعادة إصلاح أحوال الأمة الإسلامية ككل، يقول عنه عبد

Abdal Qadir As-Sufi, "Root Islamic education", Ch. 1. On line at (13)
<http://bewley.virtualave.net> Viewed July 2007.

Abdelhaqq Bewley, "The Recovery of True Islamic Fiqh: An introduction to the work of (14)
Shaykh Abdalqadir as-Sufi",
<http://ourworld.compuserve.com/homepages/ABewley/saq.html>

Abdal Qadir As-Sufi, **Root Islamic education**, Ch. 1. On line at (15)
<http://bewley.virtualave.net> Viewed July 2007

الحق بيولي (أحد أبرز أتباعه) في مقال له بالإنجليزية تحت عنوان : The Recovery of True Islamic Fiqh: An introduction to the work of Shaykh Abdalqadir as-Sufi ، «استرداد الفقه الإسلامي الصحيح : مدخل إلى عمل الشيخ عبد القادر الصوفي» :

«من ثمة ؛ فإعادة اكتشافه (أي عبد القادر الصوفي) للإمام مالك لم تكن باعتباره مؤسس المذهب الذي تسمى بعده باسمه بل باعتباره إمام دار الهجرة، المدينة المنورة، والمسجل والناقل لعمل أهل المدينة. رأى الإمام مالك أن من واجبه أن يدون للأجيال القادمة التراث الإسلامي الحي المتمثل في العمل بالكتاب والسنة في شكلها الأصلي النقي الذي وصل إليه دون تغيير خلال مدة جيلين التي انقضت منذ وفاة النبي⁽¹⁶⁾.

صحة وصفاء مذهب مالك ومرجعيته المرتكزة على عمل أهل المدينة ترجع بحسب عبد القادر الصوفي إلى سببين رئيسيين :

«الأول هو أنه كان يمثل بوضوح الصيغة الأكثر قرباً للإسلام كما عاشه النبي وصحابته، وتشكل دون شك البث المتواتر غير المنقطع للكتاب والسنة النبوية في المكان نفسه الذي أسست فيه، محفوظة ومصانة من الطرف الجيلين الذين عاشا هناك بين الأيام الأولى للمجتمع الإسلامي وزمان الإمام مالك. وعليه، يكون ما جلبه لنا الإمام مالك من الصدر الإسلامي الأول ومن زمن الرسول ﷺ نفسه هو تلك الطاقة الحيوية الخام حيث كان الدين في مرحلة التأسيس والامتداد القوي، لهذا السبب يطلق عليه أحياناً مذهب عمر «رضي الله عنه».

السبب الثاني هو صحته غير القابلة للجدل التي تأكدت مرارا عبر توالي القرون، وليس أدل على ذلك مما قاله العالم الحنبلي الشهير ابن تيمية، الذي ألف كتاباً تحت اسم : سلامة المنطلقات الأساسية لمذهب أهل المدينة، ويوضح فيه أن الصورة الأكثر كمالاً للسنة النبوية ، سواء من حيث روحها أو ممارستها الفعلية، هي التي جاء بها الإمام مالك، وقيدها في كتابه الموطأ. والسبب في ذلك يرجع إلى موسوعية معرفة الرجل، وإلى تواجده الجغرافي في مدينة النبي ﷺ حيث كان يقيم عدد كبير من رجال المعرفة الذين ظلوا هناك متمسكين بالحفاظ على الدين في أصالته كما كان في زمن النبي ﷺ، والواقع أنه، وكما هو معروف، لم يلحق بالدين أي بدعة أو مستحدثة على الإطلاق في المدينة المنورة خلال الأجيال الثلاثة الأولى للإسلام⁽¹⁷⁾. وهكذا يخلص

Abdalhaqq Bewley, "The Recovery of True Islamic Fiqh: An introduction to the work of (16) Shaykh Abdalqadir as-Sufi" (Op. Cit).

Abdalhaqq Bewley, "The Recovery of True Islamic Fiqh: An introduction to the work of (17) Shaykh Abdalqadir as-Sufi" (Op. Cit).

الشيخ عبد القادر الصوفي إلى أن كتاب الموطأ يعتبر الآن هو الدستور الإسلامي الأكثر صحة بعد كتاب الله عز وجل، يقول عنه : «الآن، أي كتاب يأتي بعد الموطأ أو أية مجموعة أحاديث لا يمكنها أخذ مكانة كتاب مالك في الريادة بعد كتاب الله القرآن الكريم لأسبقيته الزمانية ولكانته بالمدينة ولقيمة كاتبه، كل هذه الحجج تجعله يتموقع فوق أي شيء يأتي بعده تاريخياً. لا يمكن، بأي حال، زعزعة الموطأ من ريادته بأي شيء آخر يأتي بعده، ولا شيء يمكن أن يكون أكثر صحة منه، وكل عمل جاء بعده إنما توقف عليه في الإسناد»⁽¹⁸⁾، وهذا ما يجعل الشيخ عبد القادر الصوفي يردد دائماً في مقالاته وكتبه ما يفيد صحة وأهمية هذا الكتاب :

«There is no book after the book of Allah, Which is more beneficial for people more than the Muwatta' "and" There is no book of knowledge on the earth more correct than the book of Malik".

- جهود عبد القادر الصوفي وأتباعه في التعريف بموطأ مالك ومذهبه:

من بعض تجليات هذه الجهود نجد :

1- ترجمة الموطأ إلى اللغة الإنجليزية ونشره وتوزيعه في الغرب على نطاق واسع. حيث أشرف على الترجمة الأولى للموطأ الشيخ نفسه، قبل أن تسند إلى الباحثة الأمريكية المسلمة عائشة عبدالرحمان بيولي الملقبة بالترجمة (وهي من أبرز أتباع الشيخ في الغرب، وأحد أهم المترجمين للأعمال العربية الكلاسيكية إلى اللغة الإنجليزية) مهمة الإشراف على ترجمة الموطأ وغيره من المتون الفقهية المالكية، حيث قامت - بالإضافة إلى الموطأ (1991, Madina Press) - بترجمة رسالة عبد الله بن أبي زيد القيرواني⁽¹⁹⁾، وكتاب الطبقات لابن سعد الذي صدر في جزئين الأول تحت اسم: نساء المدينة (منشورات طه 1995) والثاني : رجال المدينة (منشورات طه 1997 و2000)، وترجمت أيضاً كتاب : أصول الفقه المالكي لأبي زهرة⁽²⁰⁾، وكتاب العواصم من القواسم للفقيه المالكي الإشبيلي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري دفين فاس (منشورات المدينة بريس 1991)، وكتاب الإعلام بقواعد الإسلام بحسب عمل أهل المدينة للقاضي عياض، والعديد من المتون الفقهية الأساسية.

(18) Abdal Qadir As-Sufi, Root Islamic education, Summary-Part One -, On line at <http://bewley.virtualave.net> Viewed July 2007.

(19) ينظر الكتاب في الموقع <http://ourworld.compuserve.com/homepages/aBewley/Page17.html>

(20) ينظر الكتاب في الموقع <http://ourworld.compuserve.com/homepages/aBewley/usul.html>

2- حث الشيخ أتباعه الغربيين على الاهتمام بالموطأ قراءة ودراسة وتمعنا. حيث تتركز أغلب دروسه ومحاضراته ومقالاته على توضيح أهمية التشريع الإسلامي الوارد في كتاب الموطأ، كأسلوب فعال لحل مشاكل العصر ولبناء نهضة إسلامية جديدة قائمة على عمل أهل المدينة.

3- الاهتمام بالمتون المالكية الأساسية، وتجلي ذلك في ترجمتها إلى مختلف اللغات الكونية وإصدارها ونشرها من طرف دور النشر التابعة للزاوية الحبيبية الدرقاوية ولشيخها عبد القادر الصوفي المرابط. وتملك الزاوية الحبيبية الغربية العديد من دور النشر أذكر من أهمها : Diwan Press و Budgate Press ،Madinah Press.

4- الاستعانة بالشبكة العنكبوتية الدولية (الإنترنت) لتوصيل المذهب المالكي إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع الغربي، وذلك عبر نشر المتون المالكية المترجمة إلى اللغات الغربية لاسيما الإنجليزية في مواقع الكترونية ذائعة الصيت، ويكفي أن أسوق في هذا المقام موقعين شهيرين :

الأول للشيخ عبد القادر الصوفي وهو غني بمجموعة من المقالات باللغة الإنجليزية التي تبرز أهمية كتاب الموطأ وقيمة صاحبه، كما يتضمن العديد من الكتب الفقهية المالكية، وعنوانه :

<http://www.shaykhabdalqadir.com/content>

والثاني للباحثة الأمريكية المسلمة عائشة عبد الرحمان، وهو موقع جد غني يمكن متصفحه من التحميل المجاني لعدد من المتون المالكية المترجمة إلى الإنجليزية وعلى رأسها موطأ مالك، عنوانه كما يلي :

<http://bewley.virtualave.net/index.html>

خلاصات :

وما يمكن استخلاصه مما سبق الحديث عنه :

1- حضور الأثر المغربي بشكل قوي في المشروع الإصلاحى الشامل للشيخ أيان دالاس، سواء في تبنيه للمذهب المالكي أو العقيدة الأشعرية أو الطريقة الدرقاوية في التصوف.

2- اعتماد الشيخ أيان دالاس في مشروعه الإصلاحى على نماذج مستوحاة من الذاكرة المغربية، أذكر منها :

أ- نموذج في التصوف : سيدي محمد بن الحبيب الدرقاوي المغربي وغيره من الشيوخ المغاربة.

ب- نموذج في السياسة : دولة المرابطين التي قامت في المغرب وعرفت بتعصبها للمذهب المالكي، مما حدا به إلى تغيير اسم تنظيمه الصوفي من الزاوية الحبيبية الدرقاوية إلى حركة المرابطين العالمية وذلك إحياء لهذا النموذج الإسلامي من الحكم.

ج- نموذج في الحكم والقضاء : القاضي عياض أحد أعلام المغرب في الفقه والسيرة والحديث والأدب. كما نجد الشيخ عبد القادر الصوفي يتبنى المنظومة المغربية في التدين الموسومة بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين والمعروفة بـ «متن ابن عاشر» :

(وبعد) فالعون من الله المجيد * * في نظم أبيات للأمي تفيد
في عُقد الأشعري وفقه مالك * * وفي طريقة الجنيد السالك

يقول عبد القادر الصوفي : «ذهب التعاليم الإسلامية الأصيلة غربا نحو شمال إفريقيا، وهذا جد مهم. وأقصد بالتعاليم الجوهر الأساسي للإسلام ؛ فالإسلام الذي نتحدث عنه لم يذهب شرقا إلى نيسابور ولم يذهب غربا إلى العراق، لقد ذهب غربا إلى إفريقيا وهذه حقيقة تاريخية طمست من طرف بنية السلطة التي تلتها»⁽²¹⁾.

خاتمة :

ومهما يكن موقفنا نحن كمسلمين أو موقف الغرب من مشروع الشيخ عبد القادر الصوفي (أيان دالاس)، وهل بالفعل يمثل هذا المشروع رؤية حقيقية لواقع الأزمة في العالم الإسلامي ؟ إلا أنه مع ذلك، لا يسعنا إلا أن نبارك مثل هذه الجهود الكبيرة والهامة في التعريف بموطأ مالك ومذهبه وسط المسلمين الغربيين، وفي إبلاغ تشريعاته وفقهه إلى العالم الغربي الذي كان دوما يستفيد منها. ويكفي أن أذكر ما ذهب إليه الباحث : أحمد الواثق العمراني من أن تشريعات المذهب المالكي معمول بها فعلا في القانون الغربي، يقول : «لقد كان لموطأ مالك أكبر الأثر في تطعيم القانون الأوروبي،

(21) Abdal Qadir As-Sufi, **Root Islamic education**, Summary - Part One - On line at <http://bewley.virtualave.net> Viewed July 2007.

وخصوصا قانون الأحوال الشخصية في فرنسا وغيرها باعتراف جمهرة الفقهاء الأوروبيين أنفسهم... وهذا ما جعل بعض المؤتمرات التي عقدت في أوروبا لدراسة القوانين تعترف أن الفقه الإسلامي يعتبر بحق من مصادر التشريع العالمي⁽²²⁾. كما أن الإحساس بهذا التأثير دفع ببعض المفكرين والمسؤولين عن مراكز اسلامية وازنة بالغرب إلى الدعوة لتبني المذهب المالكي كمصدر أساسي للتشريع عند المسلمين الغربيين، ولعل من أبرز هذه الأصوات المؤرخ المغربي عبد الله بوصوف الذي يشغل منصب نائب رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية والذي يرى بأن :

«المذهب المالكي وعلى الرغم من نشأته بالمدينة المنورة، فإنه قد ترعرع ونما في الغرب الإسلامي وعلى أرض أوروبية؛ هي الأندلس. بالإضافة إلى أن الكثير من رموز المالكية تأثروا بالعقلية الأوروبية وأثروا فيها بفضل تعاملهم المباشر مع الأوروبيين من مسيحيين ويهود وغيرهم (أمثال ابن رشد، وابن خلدون... الخ)، كما أن أصول المذهب المالكي فيها من المرونة ما يمكنها من إيجاد حلول لما تطرحه المجتمعات الغربية من تحديات على المسلمين. وهو أيضا مذهب طور مبادئ مهمة مثل «المصالح المرسله» و«العرف التشريعي» و«شرع من قبلنا»، وهذه المبادئ ستساعد حتما الأقليات المسلمة على الاندماج في مجتمعاتها الجديدة. هذا إلى جانب تشجيع المذهب المالكي للاجتهاد»⁽²³⁾.

لنخلص في الأخير، إلى أننا نستطيع من خلال التركيز على الجانب الفقهي، لاسيما المالكي، الدخول إلى المجتمعات الغربية، والعمل على إحداث التواصل والحوار المنشود بينها وبين العالم الإسلامي.

الهوامش والإحالات :

1- أحمد الواثق العمراني، «مالك وأثره التشريعي الإسلامي - الأوربي»، مجلة الملتقى عدد خاص ب: الإمام مالك والمالكية، عدد 18/2007، ص: 195.

2- عزيز الكبيطي ادريسي، التصوف الإسلامي في الغرب : الأثر الصوفي المغربي في بريطانيا الزاوية الحبيبية الدرقاوية نموذجا، منشورات المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات بفاس، مطبعة أميمة، فاس : ط. 1/2008م.

(22) أحمد الواثق العمراني، «مالك وأثره التشريعي الإسلامي-الأوربي»، مجلة الملتقى عدد خاص ب: الإمام مالك والمالكية، عدد 18/2007، ص: 195.

(23) http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=120375816394_6&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

- 3- Abdalhaqq Bewley, "The Recovery of True Islamic Fiqh: An introduction to the work of Shaykh Abdalqadir as-Sufi",
(<http://ourworld.compuserve.com/homepages/aBewley/saq.html>).
- 4- Abdal Qadir al-Murabit, **The Sign of The Sword**, (Norwich : DiwanPress)
- 5- Abdal Qadir As-Sufi, **Root Islamic education**, Ch. 1. On line at :
<http://bewley.virtualave.net> Viewed March 2008
- 6- Abdal Qadir As-Sufi, **Root Islamic education**, Summary-Part One-, On line at
<http://bewley.virtualave.net> Viewed March 2008
- 7- Abdul Wahab el-Affendi, «A False Dawan» in Inquiry Magazine (January 1998).
- 8- Ali Kose, **Conversion to Islam: A study of Native British Converts**. London: Kegan Paul. (1996)
- 9- Fatima Harrak, «Le Soufisme Face A La Mondialisation : Cas Des Confréries D'Origine Africaine Aux USA» dans : **Confréries Soufis d'Afrique : Nouveaux Rôles, : Nouveaux Enjeux**, 2004, Actes du Colloque International, Organisé par l'Institut des Etudes Africaines Rabat, 2-4 Octobre 2001.
- 10- Ian Dallas, **Collected Works**, Budgate Press, Cape Town, 2005.
- 11- Marcia Hermansen, "The 'other' Shadhilis of the West" in **The Shadhiliyya**, ed. Eric Geoffroy, Paris: Maisonneuve et Larose, (2005)
- 12- <http://ourworld.compuserve.com/homepages/aBewley/Page17.html>
- 13- <http://ourworld.compuserve.com/homepages/aBewley/usul.html>
- 14- <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleAC&cid=1203758163946&pagename=Zone-Arabic-News/NMALayout>

أبو العباس الداني وجهوده في خدمة الموطن من خلال كتابه «الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطن»

أ. فريدة الحديوي

خريجة دار الحديث الحسنية

تمهيد

اهتم برواية الموطن للإمام مالك، ما لا يحصى من العلماء من مشارق الأرض ومغاربها، ولا غرو في ذلك، فصاحب الكتاب الإمام مالك الذي عطر فيح شذاه الأقطار بلة مدينة المختار عليه أزكى الصلاة والتسليم، ومكانته ورسوخه في العلم عرفها الأولون والآخرين، كتب الله له طيب الذكر وحسن الذكرى ما دام حديث النبي صلى الله عليه وسلم ينشر ويتلى، فله دره من إمام وجزاه الله خيرا عن الأنام.

قال الربيع بن سليمان : سمعت الشافعي يقول : إذا جاءك الحديث عن مالك فشد به يديك.

قال : وسمعت الشافعي يقول : إذا جاء الأثر فمالك النجم.

وقال البخاري : سمعت سفيان بن عيينة يقول : مالك إمام.

وقال الربيع بن سليمان عن الشافعي قال : كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله.

قال أبو عمر : معلوم أن مالكا أشد الناس تركا لشذوذ العلم، وأشدهم انتقادا للرجال، وأقلهم تكلفا، وأتقنهم حفظا فلذلك صار إماما.

وكذلك قال قبله يحيى بن سعيد القطان : كان مالك إماما في الحديث⁽¹⁾.

(1) هذه الأقوال ذكرها أبو عمر بن عبد البر في مقدمة التمهيد. وفي كتاب الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء.

وقال أبو مصعب : كانوا يزدحمون على باب مالك حتى يقتتلون من الزحام، وكنا نكون عنده فلا يكلم ذا ذا، ولا يلتفت ذا إلى ذا، والناس قابلون برؤوسهم هكذا، وكانت السلاطين تهابه وهم قابلون منه ومستمعون، وكان يقول : لا ونعم، ولا يقال له : من أين قلت هذا؟⁽²⁾

وحسبي ما ذكرته عن هؤلاء الأجلة في ذكر هذا الإمام الكبير والعلم الشامخ.
وليس قصدي بذلك التعريف به أو الإعلام، ولكن إيقاظ الهمم وشحذها، وإثارة غيبتها وحبورها، فذكر سير العلماء والصالحين ترقق القلوب وتنعشها.
وموطأ الإمام مالك رحمه الله كالعافية للناس، وقد قال تلميذه الشافعي رحمهما الله: ما كتاب أكثر صواباً بعد كتاب الله تعالى من كتاب مالك. يعني الموطأ.
وقال عبد الرحمن بن مهدي : ما كتاب بعد كتاب الله تعالى أنفع للناس من الموطأ.
وخلاصة القول، إن العمل لما يبني على الصدق والإخلاص، يكتب له الدوام والانتشار، وكذلك كان عمل الإمام مالك في الموطأ، فنال هذا الكتاب من الاهتمام ما لم ينله غيره من الكتب.

وحقيقة أن مالكا رحمه الله لم يكن هو أول من ألف في زمانه، بل سبقه غيره إلى ذلك، إلا أنه سبق غيره إلى هذا النهج، بل لم يؤلف مثله بعده، قال أبو عمر ابن عبد البر بسنده إلى المفضل بن محمد بن حرب المدني قال : أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ، من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث.

قال فأتي به مالك، فنظر فيه فقال : ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام، قال : ثم إن مالكا عزم على تصنيف الموطأ، فصنفه فعمل من كان في المدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقيل لمالك : شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب وقد شركك فيه الناس، وعملوا أمثاله، فقال : اتتوني بما عملوا، فأتي بذلك، فنظر فيه ثم نبذه، وقال: لتعلمن أنه لا يرتفع من هذا إلا ما أريد به وجه الله.

قال : فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار وما سمع لشيء منها بعد ذلك بذكر⁽³⁾.

(2) تاريخ الإسلام للذهبي 322/11.

(3) التمهيد 86/1.

ذكر أبو عمر في مقدمة التمهيد عن مطر الأصم صاحب مالك قال : قال لي مالك : ما يقول الناس في موطني ؟ فقلت له : الناس رجلان، محب مطر، وحاسد مفتر، فقال لي مالك : إن مد الله بك العمر فسترى ما يريد الله به.

وقد رأينا ولله الحمد، أن عدد رواته لا يحصون، وأن الذين يحومون حوله، من شارح مسترسل، ومنبه مختصر، ومن كان همه متن الكتاب، ومن مكثف بتبيين الإسناد، ومن جمع الحُسنيين فأجاد، ومن مقتبس من علمه، ومشتغل عليه في باقي الفنون، في شرح الغريب وفن التطريف...، وذلك منذ أن وضعه صاحبه إلى يومنا هذا، يتسارع الناس إلى روايته وسماعه وحفظه، علماء وطلاب، وسلاطين وأمراء.

واسمع إلى العلامة بن خلدون وهو يذكر شيوخه في سنده للموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، قال : ومنهم شيخ المحدثين بالأندلس وكبير القضاة بها أبو البركات محمد بن محمد بن محمد - ثلاثة من المحدثين - بن إبراهيم بن الحاج البلفيقي لقيته بفاس سنة ست وخمسين وسبعمئة مقدمه من السفارة بين ملك الأندلس وملك المغرب، وحضرت مجلسه بجامع القرويين من فاس فسمعت عليه بعضا من هذا الكتاب، وأجازني بسائره، ثم لقيته لقاء أخرى سنة اثنين وستين وسبعمئة، استقدمه ملك المغرب السلطان أبو سالم ابن السلطان أبي الحسن للأخذ عنه، وكنت أنا القارئ فيما يأخذه عنه فقرأت عليه صدرا من كتاب الموطأ وأجازني سائره إجازة أخرى... ومنهم شيخ أهل المغرب لعصره في العلوم العقلية ومفيد جماعتهم أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأبلي قرأت عليه بعضه وأجازني بسائره...⁽⁴⁾.

واستمر الناس على هذه السنة الحميدة على مرّ السنين، يحافظون عليها خلفا عن سلف.

وأجاد القاضي عياض رحمه الله تعالى في جمعه شتات أسماء هؤلاء العلماء في كتابه النفيس زترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك إلا أن هذا الكتاب بقي في مسودته، ولم يبيضه ولم يقرأه على تلاميذه، فيبدو أن ما طبع فيه نقصان، بالمقارنة مع ما ذكر في مقدمة الكتاب :

قال : «اقتصرنا في هذه الورقات على ذكر ألف اسم منهم، ممن عرف اسمه، وصحت روايته، وشهرت صحبته، ورأينا أن لا نخلي هذا الديوان من هذا القدر، لتتم في بابه فوائده، وتكمل في فنه معارفه». واشترط أن يذكر طبقات الرواة أمة بعد أمة

(4) تاريخ بن خلدون 687/7.

إلى عصره، قال : «إلى شيوخنا الذين أدركناهم وأئمة زماننا الذين عاصرناهم، ممن شهرت إمامته وعرفت معرفته، أظهرت تواليفه، ونقلت أقواله، وامتلئت فتاويه وآراؤه على حسب تقدم أزمانهم، وتعاقب أوقاتهم».

وعالمنا الذي عزمت في هذه الصفحات نشر عطر شذاه، هو من شيوخ الإمام القاضي عياض، ذكره في الغنية وذكره ولده أبو عبد الله في شيوخ والده، إلا أننا لم نجد له ترجمة في زامداركز، وقد وصفه بأوصاف تؤهله ليكون في صفحات هذا السفر القيم، قال القاضي عياض : «... من كبراء أصحابنا، وممن عني بالحديث والرواية، ورحل وفهم الطريقة وأتقن الضبط، واتسع في الأخذ والسماع... وكان فاضلاً خيراً صيناً...» وقال : لقبته بسبته وجالسته كثيراً، وأخذت منه فوائد. وقال : طلب لقضائه - أي بلده - فامتنع.

وقد أشاد به كبار أهل العلم، من شيوخه وأصحابه وتلاميذه، قال ابن الأبار : كان أبو محمد القليني يعظمه ويثني عليه.

وقال أبو محمد الرشاطي في روايته عنه : حدثنا عنه - أي عن أبي محمد المقرئ - الفقيه أبو العباس أحمد بن طاهر بن عيسى الداني صاحبنا أكرمه الله.

وقال تلميذه أبو الوليد بن الدباغ :... الفقيه المشاور الفاضل أبو العباس أحمد... .

وستتعرف أكثر على هذا العالم الجليل فيما يأتي معنا من المحاور.

ترجمة أبي العباس الداني :

بعد تتبع مصادر ترجمة أبي العباس الداني وجدت أن أوفى مصدر لترجمته هو كتاب «التكملة لكتاب الصلة» لأبي عبد الله محمد بن الأبار البلبنسي معتمد في ذلك على تلاميذ الداني في معاجمهم ومشيوخاتهم، أمثال أبي الوليد بن الدباغ، وابن حبيش، وابن عياد، والقاضي عياض، وكل من جاء بعد ابن الأبار فإنما من كتابه أفاد.

هو أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى بن محمد بن اشترمني بن رصيص ابن فاخر بن فرج بن وليد بن عبد الله بن نعم الخلف بن حسان بن قيس بن سعد ابن عبادة الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا العباس، وأصل سلفه من شارقة عمل بلنسية وهي قلعة الأشراف، وانتقل جده إلى دانية، وبها ولد أبو العباس هذا ونشأ وكتب الحديث، وتفقه في المسائل، ثم تجول في العناية بالرواية، فسمع بدانية بلده أبا داود المقرئ، وبمرسية أبا علي الصديقي، وبالمرية أبا علي الغساني وأبا الحسن ابن شفيح وأبا عبد الله بن

الفراء وأبا محمد بن العسال وأبا محمد بن عبد القادر ابن الحنائط، وبأريولة أبا القاسم خلف بن فتحون، وسمع من أبي القاسم خلف ابن محمد الفرناطي، وغيرهم، ورحل إلى العدو فلقى بقلعة حماد أبا مروان الحمداني، وبمدينة بجاية أبا محمد المقري وغيرهما، ويروي عن أبي عبد الله المازري، وأحسبه كتب إليه وانصرف إلى بلده، فأسمع وحدث وكانت له أصول عتيقة، وولي خطة الشورى بدانية وأفتى بها نيافاً وعشرين سنة، ودعي إلى قضائها فأبى من ذلك، وكان عالماً بالمسائل، محدثاً ضابطاً، حسن التقييد، معتتياً بقاء الرجال، ورعا فاضلاً، كان أبو محمد القليني يعظمه ويثني عليه، وله تصنيف على الموطأ سماه: كتاب «الإيماء» ضاهى به كتاب أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي، وعرضه على شيخه أبي علي الصديقي فاستحسنه وأمره ببسطه فزاد فيه، وله أيضاً مجموع في رجال مسلم بن الحجاج، حدث عنه ابنه أبو عبد الله محمد وأبو العباس الأقلشي وأبو عبد الله المكناسي وأبو العباس بن أبي قوة وحدث عنه أبو محمد الرشاطي في كتابه عن المقري، وقد أخذ عنه أبو الفضل بن عياض، وسماه في شيوخه، لقيه بسبته وسمع منه فوائد، وقال: كان علم الحديث أغلب عليه ويميل في فقهه إلى الظاهر، وحدث عنه ابن الدباغ مشيخته (وذكر ابن الأبار له حديثاً يرويه عن شيخه الداني) يقول ابن الدباغ: (نا) الفقيه المشاور الفاضل أبو العباس أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى الأنصاري لفظاً من كتابه... .

ذكره ابن بشكوال في ملحقاته وزياداته التي ذيل بها كتابه بعد الفراغ منه ولم يجوده ولا استوفى خبره وغلط في تاريخ وفاته غلطا لا خفاء به فجعلها في نحو العشرين وخمسمائة كما جعلها القاضي عياض، وعنه نقل ذلك في ما أحسب، وأنا قرأت السماع منه لصحيح مسلم بدانة، في جمادى الأولى في سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة وتوفي في جمادى الأولى سنة اثنين وثلاثين بعد عام كامل من تاريخ هذا السماع، وكذا قال ابن حبيش في وفاته، ومولده في الساعة الرابعة من يوم السبت السابع عشر من شوال سنة سبع وستين وأربعمائة، قرأت ذلك وبعض خبره بخط ابن عباد⁽⁵⁾.

وقال ابن عبد الملك المراكشي بعدما ذكر قول ابن الأبار عن «الإيماء»: وقفت عليه وكان في كتبي ثم خرجت عنه⁽⁶⁾.

قلت وقد اشتهر شيخنا أبو العباس الداني خاصة في بلده، وكان يحضر مجالس العلم، وسجل اسمه في طباق السماع، ذكر ذلك ابن الأبار في تراجم مختلفة من كتابيه

(5) التكملة 1/43-44.

(6) الذيل والتكملة 129/131.

«التكملة» و«معجم أصحاب أبي علي الصديقي» فمثلا قال ابن الأبار في ترجمة أبي حفص عمر بن ذمام بن المعتز الصنهاجي، أمير المرية : سمع من أبي علي الصديقي مسند البزار، إذ قرئ عليه بجامعة في آخر سنة 505هـ، وهو أول مسمى في السامعين معه على جلالة جلهم، ومنهم : أبو جعفر بن بشتغير، وأبو عبد الله القرقوبي، وأبو العباس الداني، وأبو الحجاج بن يسعون، وغيرهم⁽⁷⁾.

وسبق في الترجمة قول ابن الأبار : «وكانت له أصول عتيقة س وذلك يظهر جليا من كتابه «الإيماء»، حيث أثاره بالمصادر النفيسة، ولا غرو في ذلك فشيوخه علماء زمانهم في الأندلس بلا منازع، أمثال أبي داود المقرئ سليمان بن نجاح (- 496هـ)، وهو من جلة المقرئين وعلمائهم وفضلائهم وخيارهم، عالما بالقراءات ورواياتها وطرقها، وله تواليف كثيرة في معاني القرآن العظيم وغيره.

ومنهم : أبو علي الفساني الجياني (- 498هـ) رئيس المحدثين بقرطبة، كان من جهابذة المحدثين، وكبار العلماء المسندين، عني بالحديث وكتابه وروايته وضبطه، رحل الناس إليه، وعولوا في الرواية عليه، وجلس لذلك بالمسجد الجامع بقرطبة، وسمع منه أعلام قرطبة وكبارها وفقهائها وجلتها، صحح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفاظ، وكتبه حجة بالغة.

ومن هؤلاء الجلة : أبو علي الصديقي حسين بن محمد بن فيروه (- 514هـ)، رحل إلى المشرق سنة 481هـ وسمع من أساطين العلم هناك، ثم عاد سنة 490هـ وقعد يحدث الناس بجامعة مرسية، ورحل الناس من البلدان إليه، وكثر سماعهم عليه، وعلمه بالحديث وعلمه ورجاله، وتقييده وضبطه، معلوم معروف شرقا وغربا.

فأنت ترى أن هؤلاء العلماء كل واحد منهم أمة، علما وأدبا، فلا ضير أن يشبه التلميذ أستاذه، ويخلف المتعلم من أفاده.

وكان له تلاميذ أكثر غير الذين ذكروا في الترجمة، نجدهم في ثنايا كتابي «التكملة» و«معجم أصحاب الصديقي» لابن الأبار وكتاب «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي، بل إن بعض تلاميذه لم يعرف إلا بالرواية عنه، لم يذكر في ترجمتهم بعد نسبهم إلا أنهم رووا عن أبي العباس الداني - المذكورون في الذيل والتكملة - وبذلك يرفع عنهم وصف الجهالة، أمثال : محمد بن حسين بن سديين العبدري، وأحمد بن خلف بن سعيد أبو العباس بن زادة بزاي ودال غفل بينهما ألف آخره راء وتاء تأنيث،

(7) معجم أصحاب الصديقي ص 269.

أحمد بن يوسف بن محمد بن عبد ربه أبو العباس اللخمي إشبيلي، عبد الرحمن بن محمد بن تقي الحضرمي، من أهل دانية يكنى أبا زيد، روى عن أبي العباس بن عيسى الداني، سمع منه صحيح مسلم في سنة 531هـ.

سند أبي العباس الداني للموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي

ذكر أبو العباس الداني سنده للموطأ في مقدمة كتابه «الإيماء» فقا :

أخبرني به الشيخ الأجل الفقيه الحافظ أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الفسائي، المعروف بالجياني، قراءة علي بقرطبة - حرسها الله - في شهر من عام اثنتين وتسعين وأربعمائة، والشيخ الصالح المقرئ، أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى هشام بن الحكم، قراءة علي في منزله بدانية، سنة تسعين وأربعمائة، والشيخ المقرئ أبو الحسن عبد العزيز بن شفيح، قراءة علي بدانية أيضا سنة ست وثمانين وأربعمائة، رضي الله عنهم قالوا جميعا : أخبرنا الفقيه الأجل الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر التمري رضي الله عنه، وأبو عثمان سعيد بن نصر قراءة منه علينا، وأبو الفضل أحمد بن قاسم ابن عبد الرحمن التاهرتي البزاز كلاهما عن أبي محمد قاسم بن أصبغ وأبي الحزم وهب بن مسرة، زاد أبو الفضل التاهرتي : وعن أبي عبد الملك محمد بن أبي عبد الله بن أبي دليم، كلهم عن محمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى عن مالك.

قال أبو عمر بن عبد البر: وأخبرنا به أيضا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد - هو ابن سعيد الأموي مولى لهم - قراءة مني عليه، عن وهب بن مسرة بإسناده المذكور، وعن أبي عمر أحمد ابن مطرف المعروف بابن المشاط، وأحمد بن سعيد بن حزم الصديقي، كليهما عن عبيد الله بن يحيى عن أبيه يحيى بن يحيى عن مالك.

قال الشيخ أبو العباس رضي الله عنه : وقد رواه كل واحد من مشيختي الثلاثة المذكورين، عن غير أبي عمر بن عبد البر بأسانيد آخر يطول ذكرها، وإنما اقتصرنا على إسناد ابن عبد البر خاصة، لجلالة قدره وبراعة علمه وضبطه، وإتقانه واعتناؤه بكتاب الموطأ، وشهرة تواليفه عليه، ولم أذكر أسانيد في الموطأ عن سائر الروايات غير رواية يحيى، ولا أسانيد الكتب التي خرجت منها ما أحلت في هذا الكتاب عليه، اختصارا واكتفاء بشهرتها، ولأنني إنما ذكرت ذلك على طريق الاستشهاد، وأكثره على المعنى على حال ما تذكرته، وبالله تعالى التوفيق.

موضوع الكتاب وأهميته في بابه

ألف أبو العباس كتابه الإيماء في فن من فنون علم الحديث الأصيلة، وهو علم تطريف الحديث.

وقد كانت إرهاصات هذا العلم في القرن الأول الهجري، دون قصد إلى التمهيد لهذا العلم.

ذلك أنه كان من يريد حفظ الأحاديث، أوتيسير أخذها، أو الإستكثار منها عن شيخ من الشيوخ يخشى فواته، يقيد أطرافها حتى يسهل عليه تذكرها.

وقد علم السلف أهمية تقييد العلم، وضرورته في حفظ الحديث، فكانوا يسخرون لذلك الصدور والسطور معا.

قال الدكتور محمد الأعظمي : لقد استعمل المحدثون منذ الربع الثالث من القرن الأول منهج «الأطراف»، ومعنى «الأطراف» : كتابة طرف الحديث لا كله، الدال على بقية، وأول من استعمل هذا المنهج - حسبما توصلت إليه - هو ابن سيرين، قال : كنت ألقى عبيدة بأطراف فأسأله.

ومن ثم بدأ ينتشر هذا المنهج في صفوف المحدثين، ومن أمثله ما ورد عن إسماعيل بن عياش، قال عنه وكيع : أخذ مني أطرافا لإسماعيل بن أبي خالد فرأيته يخلط في أخذه.

وروى منصور عن إبراهيم قال : لا بأس بكتابة الأطراف⁽⁸⁾.

وقال يحيى بن سعيد : جاء خارجة بن مصعب، وهو شيخ شعبية، وليس عنده غيري، فأخرج رقيقة، فنفر شعبية، فقال له : إنما هي أطراف فسكن⁽⁹⁾.

وقال أبو بكر الكلواذاني : ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يحفظ، كان يأخذ الكتاب من العلماء فيطلع عليه اطلاعة، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث بمرّة⁽¹⁰⁾.

مما سبق نستخلص أن أصل هذا العلم قديم الوجود، ثم تطور وتبلور حتى أصبح فنا قائما بذاته، ألفت فيه المؤلفات، وصنفت فيه الكتب.

(8) سير أعلام النبلاء 232/5.

(9) سير أعلام النبلاء 214/7.

(10) سير أعلام النبلاء 416/12.

والتأليف في هذا الفن يُكْرَم صاحبه بأن يسير وفق نمط معين في التصنيف، فيختار أولاً الكتاب أو الكتب التي سيجمع أطراف أحاديثها، حسب مقصده من ذلك، وغايته، فمنهم من يجمع أطراف أحاديث المسانيد، فينصب اهتمامه على أسانيد هذه الكتب، فيعمد أولاً إلى أسماء الصحابة فيرتبها ترتيباً هجائياً، ومع كل صحابي يذكر التابعين الذين رواوا عنه، وتابعي التابعين، والكل مرتب على حروف الهجاء. فإذا كان الحديث الواحد له أكثر من مخرج، فإنه يتعدد تخريجه بتعدد مخارجه.

وإذا كانت الكتب المصنفة على الأبواب الفقهية تجتمع فيها المتون التي لها نفس المعنى، وتتفرق فيها الأسانيد فإن كتب الأطراف تهتم في ترتيبها بالأسانيد دون المتون.

ومن أقدم ما ألف في هذا الفن :

أطراف الموطأ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (- 381هـ)، ذكره الذهبي في السير⁽¹¹⁾.

وأطراف الموطأ للخطيب البغدادي (463هـ) ذكره القاضي عياض ضمن الكتب التي ألفت على الموطأ، وذكره الذهبي أيضاً⁽¹²⁾.

أطراف الصحيحين لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (401هـ) اعتمده كثير من العلماء في كتبهم، ذكره الذهبي، وقال: أحمدٌ من برز في هذا الشأن⁽¹³⁾.

وأطرافهما لأبي محمد خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي (401هـ)، قال الذهبي: جود تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونبه، وهو أقل أوهاماً من أطراف أبي مسعود الدمشقي⁽¹⁴⁾. وأطرافهما لأبي نعيم الأصبهاني (340هـ).

وألف محمد بن طاهر المقدسي، أبو الفضل ويعرف بابن القيسراني، الشيباني (507هـ) أطراف الكتب الستة، قال ابن عساكر: وأخطأ في مواضع خطأ فاحشاً⁽¹⁵⁾.

وألف في الخمسة، الستة عدا ابن ماجة، أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرْقِي⁽¹⁶⁾ المتوفى سنة 521هـ.

(11) سير أعلام النبلاء 86/8.

(12) ترتيب المدارك 83/2، السير 86/8.

(13) سير أعلام النبلاء 228/17.

(14) سير أعلام النبلاء 260/17، تذكرة الحفاظ ص 1068.

(15) تذكرة الحفاظ ص 1242.

(16) وطرق من قرى أصبهان. تكملة الإكمال 55/4 سير أعلام النبلاء 528/19.

ثم جاء بعد هؤلاء من تعقبهم، وبين أخطاءهم، وزاد ما نقص من مؤلفاتهم، أمثال أبي القاسم ابن عساكر (- 571هـ)، والحافظ أبي الحجاج المزي (742هـ).

ومنهم من ألف في أطراف المسانيد كالحافظ ابن حجر، وغيره⁽¹⁷⁾.

إلا أن هذه المصنفات لم ينتشر منها إلا ما صنف بعد المؤلف أبي العباس الداني، أما تلك التي وجدت قبله فاشتهر منها وانتشر على الخصوص، مؤلف أبي مسعود الدمشقي، حيث نجد منه نقولا سواء في كتب الحديث أو في كتب التراجم أو كتب طرف الحديث، والدلالة على مكان وروده، ويسهل بالتالي على من يعرف مخرج الحديث تخريجه وعزوه.

قال الشيخ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى: ويستعين على ذلك - أي على تخريج الحديث - بمراجعة كتب الأطراف التي تعين مواضع الحديث من كتب أصول السنة، وتجمعها في موضع واحد، فيستفيد منها مواضع الحديث، حتى لا يعزوه إلى واحد أو اثنين، وهو عند الستة كلهم أو عند غيرهم أيضا⁽¹⁸⁾.

وكتب الأطراف غالبا ما تنبه على الفوائد والنكت الحديثية، وتبين علل الحديث.

وكتاب شيخنا أبي العباس الداني، نموذج متقن لهذا النوع من التصنيف، حيث يبدو لمن تصفحه أنه كتاب في دراسة حديث الموطأ، سنده ومتمنه، لاسيما أنه يتناول كتابا واحدا بالتطريف، وهو موطأ الإمام مالك بن أنس، لكنه بتعدد رواياته، يصير مجالا خصبا للمناقشة والتحليل، ما يغني الكتاب بالنكت الحديثية، والتعليقات المفيدة، والتنبيهات الجيدة التي تنبئ بنباهة المؤلف، وتيقظه، ورجاحة عقله.

منهجه في كتابة الأطراف، ومكانة كتابه في هذا الفن

في كتابته لأحاديث الموطأ، كما قال يومئذ إليها ويترجم عنها بذكر أطرافها، وما يدل عليها من مشهور ألفاظها ومعانيها، ويذكر أسانيدها مختصرة، ويدل على موقعها فيه بذكر الكتاب أو ترجمة الباب.

فمرة يذكر الطرف الأول من الحديث، كأن يقول: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله تعالى ما يظن أن تبلغ ما بلغت..» وذكر الكلمة من سخط الله تعالى، في

(17) انظر الرسالة المستطرفة ص 167-170.

(18) حصول التفريغ بأصول التخريج ص 64.

الجامع عند آخره. اهـ ثم ذكر السند وما يلزم من النكت عليه، ونلاحظ أنه ذكر تمام الحديث بالمعنى.

وإذا كان الحديث ليس بالطويل، ذكره كاملاً، كحديث «من حلف على منبري إثماً تبوأ مقعده من النار» في الأفضية. ثم ذكر سنده والخلف فيه.

وقد يذكر طرف الحديث الأوسط كقوله: «إن الله تعالى بعث إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم، ولا نعلم شيئاً..» ثم ذكر السند مقروناً بأول الحديث.

وقد يكتفي بالدلالة على الحديث بلقبه، كأن يقول: حديث «الأسماء» حديث «اللقطة» حديث «الضب».. وهو في كل هذا يحلل ويناقد، سندا وممتنا، وقد يرد أقوال كبار العلماء، إن بدا له أن الحق في غير ما قالوه، ثم ينبه على الأوهام التي وقعت ليحيى بن يحيى الليثي في الموطأ، ويسوق الروايات، ويبين الصواب في ذلك، ويدعم قوله بالقصة الثابتة، ويجعلها شاهداً على الرواية الصحيحة، هذا يتخلل ثنايا الكتاب على حسب ما يقتضيه كل حديث، وقد يسترسل أحياناً في شرح الحديث، وتبيين معانيه، كاستغراقه في حديث «ينزل ربنا..»⁽¹⁹⁾ ثلاث صفحات، ثم قال: ولولا شرط الاختصار لعضدنا هذا الكتاب بصحيح الآثار، ولرفعنا بعون الله تعالى كل شبهة تعرض فيه.

وقد يطيل في شرح حديث من أجل الإمام بجوانبه، فيشغل عشر صفحات لذلك، كما هو الشأن في حديث بُسرة بنت صفوان، وقال في آخره: وقد أرخينا في هذا الحديث زمام العنان، وأطلقنا في ميدانه قلم البيان، على أننا لم نخرج في ذلك عن طريق الإقتصاد، ولا بلغنا في مدى إطنابه كنه المراد، بيد أن الكلام إذا قل ودل اكتفى به كي لا يمل⁽²⁰⁾.

وتظهر لنا مكانة «الإيماء» جلية بين من ألف في هذا الفن، حيث استحسنته شيخه الجليل أبو علي الصديفي (- 514هـ) وأثنى عليه، قال ابن الأبار: له تصنيف على الموطأ سماه كتاب «الإيماء» ضاهى به كتاب «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي، وعرضه على شيخه أبي علي الصديفي فاستحسنته، وأمره ببسطه، فزاد فيه.

قال ابن عبد الملك المراكشي بعدما ذكر قول ابن الأبار: وقفت عليه، وكان في كتبي ثم خرجت عنه.

(19) (أ/108) (أ/109).

(20) (ب/181) (أ/186).

هذا وقد قال الذهبي في ترجمة أبي مسعود الدمشقي، بعدما ذكر كتابه : «أحمدُ من برز في هذا الشأن»⁽²¹⁾ ثم قال في ترجمة خلف بن محمد الواسطي (401هـ) والذي ألف أيضا في أطراف الصحيحين.. «وهو أقل أوهاما من أطراف أبي مسعود الدمشقي»⁽²²⁾.

ولم أقف على كتاب أبي مسعود الدمشقي حتى أقوم بموازنة بين الكتابين، إلا أنه يذكره في كتابه في ستة مواضع، مرة يستشهد بقوله، ومرة يتعقبه ويرده، كما هو الشأن في رده قوله في حديث «لو يعلم المار بين يدي المصلي..» بأن أبا جهيم الأنصاري راوي هذا الحديث هو أبو الجهم بن الحارث بن الصمة⁽²³⁾.

ورد قوله في حديث عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن الصديق عن عمته عائشة «ألم تر أن قومك حين بنوا الكعبة..» قال : وزعم أبو مسعود الدمشقي أن عبد الله هذا هو ابن أبي عتيق، وليس كذلك، وإنما هو ابن محمد بن أبي بكر، وأبو عتيق هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، فصل بينهما البخاري وغيره⁽²⁴⁾.

منهجه في الكتاب

رسم المؤلف في مقدمة كتابه منهجه في كتابه «الإيماء»، وطريقته في تقسيم الكتاب فقد قال :

«... وأرتب الكل على حروف المعجم فيما اشتهر به من أسند الحديث إليه، من اسم أوكنية، وأقسمه على خمسة أقسام :

الأول : في الأسماء خاصة.

الثاني : في الكنى والأنساب وسائر الألقاب.

الثالث : في النساء.

الرابع : في الزيادات على رواية يحيى بن يحيى الليثي لسائر رواة الموطأ.

الخامس : في المراسل.

(21) السير 228/7.

(22) السير 260/17.

(23) الإيماء (ل 87/ب).

(24) الإيماء (أ/146) وانظر (ل 6/ب) و206/أ و227/أ.

وأرتب المراسل على أسماء المرسلين في الموطأ من التابعين فمن دونهم، وأنسبها إلى من أمكن من رواتها من الصحابة في غير الموطأ، وأدل على بعض من أسندها من أئمة الحديث في التواليف المشهورة، وأذكر المقطوع والموقوف اللاحق بالمرفوع، وسائر الحديث المعلول المضاف إلى الصحابة مع المسند المتصل المرفوع الصحيح، وأنه على ذلك كله، وأميز بعضه من بعض، وأحيل على مظان وجوده إن شاء الله تعالى...».

بعدما ذكر المؤلف منهجه في الكتاب، ذكر أسانيده إلى الموطأ، وذكر بعد ذلك نسب النبي صلى الله عليه وسلم، وأفضل قوله فيما يلي :

القسم الأول :

وهو في الأسماء خاصة، أي من ذكر باسمه من أصحاب المسانيد، وهو في ذلك يسلك منهج أهل بلده في ترتيب الحروف، أي الترتيب المغربي الأندلسي، وكل قسم يندرج تحته أبواب الحروف، كأن يقول : باب الألف، وهكذا.

فيذكر الصحابي، ويذكر أحيانا عدد الأحاديث المروية عنه في الموطأ وأحيانا لا يذكر، فإن كان من المكثرين عدت الرواة عنه، فيبدأ بالأقرب إلى المؤلف، كأن يذكر ولده عنه، ثم المكثرين والمشهورين بالرواية عنه، كما هو الشأن في مسند عبد الله بن عمر، الذي له في الموطأ مائة حديث وتسعة أحاديث، بدأ برواية ابنه سالم عنه، ثم يذكر الأحاديث المشتركة بين الثلاثة، ثم الاثنين، ثم ما انفرد به كل واحد منهم، ويقدم الأحاديث العالية على النازلة.

وفي آخر هذا القسم يعقد فصلا يذكر فيه خاصة عدد الصحابة الذين ترجم لهم بالمسند، ونسب إليهم الحديث، وعدد الأحاديث المذكورة، ويسلك هذا المنهج في الأقسام كلها.

ثم ينتقل إلى القسم الثاني :

وهو فيمن عدل عن اسمه من الصحابة رضي الله عنهم إلى كنية أو غيرها، وقدم في ذلك أبا بكر الصديق لأسبقيته في الإسلام، ومكان صحبته من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر باقي الصحابة المكنيين، لم يراع في ذلك إلا الحرف الأول، ولم يراع عدد الأحاديث، حيث جعل مسند أبي هريرة هو الأخير في أصحاب الكنى، وله مائة حديث وثلاثة وأربعون حديثا، بدأ بالأحاديث المشتركة عنه ثم ما رواه كل واحد من المشتركين، ثم الأفراد عن أبي هريرة، ثم سائر الرواة المقلين عن أبي هريرة، ثم ذكر

الأحاديث التي اشترك فيها أبو هريرة مع غيره من الصحابة، ودل على مكانها، ثم ذكر الموقوف على أبي هريرة. ثم ذكر المنسويين من الصحابة، ثم ذكر المبهمين من الصحابة.

ثم انتقل إلى القسم الثالث :

وفيه ذكر النساء اللاتي ذكرت لهن أحاديث مسندة، سواء من عرفن بأسمائهن أو كناهن، أو كن مبهمات، بدأ فيه بأمهات المؤمنين، مقدماً في ذلك عائشة رضي الله عنها، وهي مكثرة، لها في الموطأ أحد وتسعون حديثاً، قدم فيها بأحاديث القاسم ابن محمد عن عمته عائشة، وله عنها ثمانية أحاديث، ثم تلى بأحاديث عروة عن خالته عائشة، وله عنها اثنان وأربعون حديثاً، فذكر باقي الرجال عن عائشة ثم النساء عن عائشة، ثم ذكر باقي نساء النبي عليه الصلاة والسلام، ثم باقي النساء المسميات، ثم المكنيات، ثم المبهمات.

وقال في آخره : وفيه من النساء المعينات خمس وعشرون امرأة، ومن الحديث مائة حديث.

وجملة الصحابة أصحاب المسانيد المعدود حديثهم في الأقسام الثلاثة السالفة ليحيى بن يحيى ومن تابعه مائة، وجميع حديثهم ستمائة حديث.

ثم انتقل إلى القسم الرابع :

وهو في الزيادات على رواية يحيى بن يحيى الليثي، قال فيه المؤلف : «روى الموطأ عن مالك جماعة لا يحصى عددهم، فبعض الروايات نقلت فاشتهرت وبعضها أهمل نقلها فدرست، ومنها روايات اعتد بها فيما سلف، فضبط مواضع الخلف منها في المساند وغيرها، ولا تكاد توجد اليوم بأسرها، وإنما يعول فيما شذ منها عنا، على ما نقل إلينا في المساند المستخرج ذلك منها...».

وهذا القسم من أهم أقسام هذا الكتاب، فمن المعلوم أنه روى الموطأ أناس كثيرون إلا أن بعض الروايات تداولها الناس فانتشرت، وبعضها أهمل نقلها فدرست، ونقل بعضها كتباً كاملة، ونقل بعضها في بطون المسانيد والجوامع الحديثية، ومن الذين حازوا شرف الرواية عن مالك، واشتهرت روايتهم: عبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن وهب المصري، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله ابن يوسف التنيسي، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ويحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، ومعن بن عيسى، ومطرف

بن عبد الله الأصم، وأبو مصعب الزهري، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وسعيد بن عفير، وسليمان بن برد، ومحمد بن الحسن الشيباني، ويحيى بن يحيى الليثي، وغيرهم.

وأبو العباس الداني في كتابه جعل رواية يحيى الليثي أصلاً كما ذكر، ذلك أن رواية يحيى بن يحيى الليثي هي الرواية التي كتب لها الانتشار في المغرب والمشرق، بل وصلت إلى الهند وما جاورها، واعتمد شراح الموطأ عليها في أغلب البقاع، حتى صار إذا ذكر الموطأ، انصرف الذهن إلى رواية يحيى بن يحيى الليثي.

هذا القسم يذكر الأحاديث التي لم يروها يحيى الليثي، ويبين من رواها من رواة الموطأ عن مالك، بتفصيل في ذلك، ويذكر من رواها من أصحاب أمهات الكتب.

وأهمية هذا القسم تكمن في حفظها الموطأ عبر مراحلها، فكلنا يعلم أن الإمام مالك ألف كتابه الموطأ في أربعين سنة، كل مرة ينقص منه ويهدب، لهذا السبب اختلفت الروايات زيادة ونقصاً، إسناداً وإرسالاً، زيادة ونقصاً، فإذا جمعنا هذه الاختلافات في جزء لطيف، وطبعت مستقلة، ولتتمام الفائدة يرفق هذا الجزء بتراجم هؤلاء الرواة، وذكر تاريخ تحملهم إن أمكن ذلك، ليُعلم هل الراوي من أوائل من روى الموطأ عن مالك، أم من المتأخرين الذين روى الموطأ في حلقته الأخيرة.

فإن هذا إن كان معلوماً عند العلماء المتقدمين، فإنه عند المتأخرين لا يعرف إلا عند أهل التخصص، بل قد تجد من طلاب العلم من يجهل وجود روايات للموطأ غير رواية يحيى بن يحيى الليثي.

وفي هذا العمل فائدة للعلماء أيضاً، إذ في جمع هذه الزيادات تيسير الاطلاع عليها والرجوع إليها، إذ قد يخطئ العالم وينفي نسبة حديث إلى الموطأ اعتماداً على إحدى الروايات أوبعضها، وهو موجود في رواية لم يطلع عليها، كما وقع للحافظ ابن حجر - وهو من هو اطلعا على الروايات ورسوخاً في العلم - إثر كلامه على حديث «إنما الأعمال بالنيات» حيث قال: «... ثم إن هذا الحديث متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، ووهم من زعم أنه في الموطأ، مغترا بتخريج الشيخين له»⁽²⁵⁾ والصحيح أن الحديث موجود في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني⁽²⁶⁾.

(25) فتح الباري 1/11.

(26) ص 341.

فمن تهتم لهذا الأمر فعليه الاعتماد في ذلك على ما ألفه العلماء في هذا الصدد، أمثال أبي عمر ابن عبد البر في «تجريد التمهيد» وكتابه «التمهيد» والإمام الدارقطني في «أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم» وكتابه «الأحاديث التي خولف فيها مالك»، وما ذكره أبو العباس الداني في هذا القسم، وقد تفرد كل منهم بأحاديث، وروايات الموطأ المتوفرة الآن مطبوعة كرواية القعنبي ورواية محمد ابن الحسن، ورواية سويد بن سعيد، ورواية أبي مصعب الزهري، ورواية يحيى بن بكير، ولا ننسى المخطوط من هذه الروايات، إذ قد تكون المطبوعة معيبة، أولم يضبط تحقيقها ضبطاً جيداً، فيلزمنا إذ ذاك الرجوع إلى الأصول.

ثم انتقل إلى القسم الخامس :

وهو آخر الأقسام، وترتيبه كسابقه، وفيه يذكر الأحاديث المرسلة، والبلاغات، ويبيّن على رواية يحيى، ثم يذكره مسنداً إن وجد في إحدى الروايات للموطأ، ثم في غيرها من كتب السنن والمسند.

وقسم المراسيل يشغل حيزاً مهماً في الكتاب، ذلك أن الإمام مالكا يحتج بالمرسل، وهو صحيح عنده، لما علم عنه من التحري في الرواية، واختيار الرجال، وكيفيك في ذلك، وصل ابن عبد البر لهذه المراسيل عدا أربعة منها، وصلها ابن الصلاح، وبين درجة صحتها، وهو موضوع رسالته «وصل البلاغات الأربع»، وتبع أبو العباس الداني أبا عمر في ذلك.

منهجه في دراسة الأحاديث سنداً وامتناً.

بين أبو العباس الداني منهجه في دراسة الأحاديث في مقدمة كتابه «الإيماء» فقال :

أما بعد، فإنني أومئ في هذا الكتاب إلى أحاديث مالك بن أنس في موطنه، أترجم عنها بذكر أطرافها، وما يدل عليها في مشهور ألفاظها ومعانيها، وأذكر أسانيداً مختصرة وأدل على مواقعها فيه بذكر الكتاب أو ترجمة الباب، وأشير إلى مواضع الخلف منها، بتعيين النكت المختلف فيها، وأنبه على القصص المنوطة بها، وأبين ما أبهم من أسماء ناقلها، وأسند مراسلها، وأصل مقطوعها، وأرفع موقوفها، وأتقصى عللها، وأجبر خللها، وأوضح ما أشكل معناه، وأنفي عنها طرق التعارض والاشتباه، وأذيلها بنكت، لا يستغني المحدث عنها، وأحيل في هذا كله على الكتب المستخرج ذلك منها، وأنبه على رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي القرطبي، عنه أقدم ما رواه عما انفرد به أو شورك فيه، ثم أتبع ذلك ما شذ من سائر الروايات الواصلة إلينا، وأذكر رواته، أو بعض رواته عن مالك ليتصل سنده بذلك...»

وسأحاول فيما يلي توضيح ذلك من خلال أمثلة تكون دالة على غيرها، فأبدأ بخدمته للأسانيد، لأنها المدخل إلى المتون، والطريق إليها.

في ضبط الأسماء

وهو مبحث جليل في الأسماء، يتخلل الكتاب كله حسبما تقتضيه الضرورة، ويتناول فيه تبيين المؤتلف والمختلف، مثل تفصيله في الزبير والزبير⁽²⁷⁾، الأولى بفتح الزاي، والثانية بضمها، وبشير وبشير، بفتح الباء في الأولى وضمها في الثانية⁽²⁸⁾، وغيره كثير. وفي توضيحه للمشتبه: مثل ما ذكر في بسر وبشر، ويسير وقشير.

ويذكر المتفق والمفترق، ومثاله، قال: سعيد بن يسار أبو الحباب، وسعيد بن يسار أخو الحسن بن أبي الحسن البصري، وذكر أيضا بشير بن يسار، وقال: وهم أشقات لا نسبة بينهم⁽²⁹⁾.

وغيرها من الأسماء التي لا تشبه بغيرها، يضبطها أيضا، وكذلك في النسب والأنساب، كتفصيله في ذلك عند ذكر ثور بن زيد الديلي، فاستغرق لوحة تقريبا⁽³⁰⁾. وهو في كل ما سبق يضبط الأسماء ضبط حروف.

وفي قوله: أبين ما أبهم من أسماء ناقلها

وهو مبحث تناوله العلماء منذ القدم، حيث يبهم الاسم في بعض الأحاديث فيحتاج فيه إلى جمع طرق الحديث، حيث يبين الاسم في بعضها، ويزال بذلك الإشكال.

قال في حديث إجارة الحجام: عن ابن شهاب عن ابن محيصة عن أبيه أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ذكر الخلاف في تسمية ابن محيصة، وذكر من سماه حراما، وقال: حرام هذا هو ابن سعد بن محيصة، وليس لأبيه سعد صحبة، وبين خطأ يحيى فيه، وأنه قال: عن «ابن محيصة» وأسقط «عن أبيه» وهو خطأ، وبين أن الحديث لمحيصة نفسه، فهو الصحابي⁽³¹⁾.

(27) (أ/224).

(28) (ج 214/أ).

(29) (ج 214/أ) (أ/215).

(30) (ج 216/أ).

(31) الإيماء (ج 201/أ).

ومن الأسماء التي ترد مبهمه في الموطأ أيضا قول مالك : عن الثقة :
قال : والثقة عند مالك مختلف فيه، وبين أن أقوال أغلب العلماء أنه مخرمة بن
بكير، ومنهم من يقول : بكير بن الأشج⁽³²⁾.

وأما قوله : وأصل مقطوعها

فهو يعبر بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول، وهذا في كل الكتاب، وهو قول الشافعي
أيضا وأبي القاسم الطبراني⁽³³⁾.

وهو كثير عنده، ومثاله: في حديث «ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على
سهيل بن بيضاء إلا في المسجد».. عن أبي النضر عن عائشة، قال : هذا مقطوع في
الموطأ، ووصله حماد بن خالد الخياط عن مالك، قال فيه : عن أبي النضر عن أبي
سلمة عن عائشة، وذكر طرقا أخرى⁽³⁴⁾.

أما قوله : أرفع موقوفها

حيث ترد بعض الأحاديث في الموطأ موقوفة، فإما أن تكون مطلق الرواية في ذلك
الحديث الوقف، أو يروى عنه موقوفا في الموطأ مرفوعا خارجه، فيبين المؤلف ذلك،
وذكر الصحيح في رواية مالك، والمحفوظ عنه، وإن روي مرفوعا عند غيره فإنه يذكر
هذه الروايات وطرقها، ويبين الصحيح من المعل.

مثاله حديث عائشة : «ما طال علي وما نسيت، القطع في ربع دينار فصاعدا»
قال : وقد أفصح برفعه جماعة عن يحيى بن سعيد وغيره، وذكر رفعه من طريق
إسحاق الحنيني عن مالك عن عروة عن عائشة قالت : ما طال علي وما نسيت، سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «القطع في ربع دينار فصاعدا» وذكره مرفوعا
من طرق أخرى.

ويجمع الأحاديث التي رويت موقوفة على راو من الرواة في آخر مسنده، ثم يناقشها،
كما هو الشأن في مسند أبي هريرة⁽³⁵⁾.

(32) (ل 224/أ).

(33) انظر التقييد والإيضاح ص 51، تدريب الراوي 1/166.

(34) (ل 224/أ).

(35) انظر ص 307 من التحقيق.

وأما قوله : وأشير إلى مواضع الخلف منها

حيث يكون الخلاف في سند الحديث مثلا، بزيادة راو أو نقصانه، أو ما شابه ذلك أو يكون الخلف في المتن، بزيادة لفظ غير موجود في رواية أو طريق آخر، فيوضح المؤلف هذا كله.

مثاله من حديث «التصاوير» لأبي طلحة الأنصاري قال : كثر الخلاف في إسناد هذا الحديث (وذكر طريقه من كتب السنة) وفيه مرة : عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس، ومرة : عبيد الله عن أبي طلحة...

قال : وإذا ثبت ما قدمناه احتمال أن يكون عبيد الله قد سمعه من أبي طلحة، ثم سمع ابن عباس يحدث به عنه، فأخبر هو أن ابن عباس ساواه في الرواية عنه، والله أعلم.

وهو في هذا وذاك قد يتعقب غيره من العلماء :

فالمؤلف رحمه الله في نقله عن غيره من العلماء ليس حاطب ليل، أو ناقلا دون اجتهاد، وإنما له في كل نقل بدا له مجانبنا للصواب، تمحيص وتعليق، ورد وتوفيق، مع الأدب الجم، والاحترام التام في الرد والتوجيه، قال : زعم محمد بن يحيى الذهلي أنه لا يصح لأبي أمامة عن أبيه إلا حديث واحد، وهو «لا يقل أحدكم خبتت نفسي..» وفي ذلك نظر، والظن به أنه قال ذلك لقلّة حديثه عنه، ولم يرد نفي صحبته لأبيه ولا أنكر سماعه منه، لأن أبا أمامة ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ومات أبوه سنة ثمان وثلاثين بعد صفين، فصحبته لأبيه معلومة لمكان النسبة، والسماع متيقن لطول الصحبة، وإنما أراد أنه لم يرو عنه حديث أسنده إلى أبيه، وأفصح فيه بسماعه منه، غير الحديث الواحد الذي ذكر وسائر ما روي عنه من حديث أبيه فغير مصرح بالسماع في، وإذا كان دخله الاحتمال ولم يلحق بالصحيح عنده، وهذا غير لازم عند أهل الحديث، وقد خرج له مسلم عن أبيه حديث «من سأل الشهادة» وكفى بمسلم⁽³⁶⁾.

وفي الكلام على بني عتيك، تعقب العدوي في قوله إن عبد الله بن عتيك أبا ثابت أخو الحارث بن عتيك، الذي عاده النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ :... وقول العدوي شاذ لم يتابع عليه.

(36) انظر ص 196.

وفي كلامه عن ابن أكيمة قال : اختلف في اسم ابن أكيمة، فقال مسلم في الكنى : أبو الوليد، عمارة بن أكيمة الليثي سمع أبا هريرة، وهكذا سماه البخاري، عمارة بن أكيمة، قال : ويقال عمار. وقال الترمذي : اسمه عمارة، ويقال عمرو بن أكيمة. وقال ابن معين : ابن أكيمة. يقولون : عمار، ويقولون : عُمَر.

قال الشيخ: وهذا عندي تخليط إنما هو عمارة أو عمار كما قال البخاري، وهو والد مسلم، وأما عمرو وأوعمر، فهو ولد ابنه شيخ لمالك. وبين الحجة في ذلك.

وفي حديث «أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبيعا، ومن أربعين مسنة...» فيه رواية طاوس عن معاذ، وبعد كلامه على الحديث ورواياته قال : وقول الدارقطني إن طاوسا لم يسمع من معاذ فيه نظر، لأن معاذا كان بالجند من بلاد اليمن، وهي بلدة طاوس، ومات وطاوس ابن بضع عشرة سنة، فيحتمل أن يسمع منه.

هذا بعض ما يتعلق بالسند، أما ما له صلة بالمتن، فأمثل له فيما يلي :

قوله : أنفي عنها طرق التعارض والاشتباه

ويسلك المؤلف هذا المنهج في كثير من الأحاديث التي ييدوعليها التعارض، فإنه يقف معها وقفة يزيل عنها اللبس والاشتباه الظاهر، ويطلب ذلك في النقل، فإن لم يجد استعمل العقل، اتبعا لمنهج العلماء، في قولهم أن الجمع إن أمكن فهو أولى من الترجيح، وكمثال على ذلك ما جاء في مسند حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها : حديث «كأن إذا سكت المؤذن عن الأذان لصلاة الصبح، صلى ركعتين» في باب ركعتي الفجر عن نافع عن ابن عمر عن حفصة، ثم ذكر حديثا لابن عمر فيه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة يقرأ في الركعتين قبل الفجر، والركعتين قبل المغرب ب ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾.

قال : ذكر الدارقطني من طرق عن ابن عمر أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين صباحا في غزوة تبوك يقرأ في ركعتي الفجر ب ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ وأنكر أبو الحسن هذا الحديث، وأبعده، وقال : إنما حدث به ابن عمر عن أخته حفصة، وكل من قال فيه عن ابن عمر أنه حفظه من النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم فيه عليه. وإلى هذا ذهب مسلم في كتاب التمييز، وبه تأثر الدارقطني في إنكاره، وكان الحديثين تعارضا عندهما، فطلبا الترجيح في النقل، وغلبا قول الأكثر أو الأعدل أو الأحفظ.

وطريق الجمع بينهما إن ثبتت عدالة الجميع أن يقال : قصد ابن عمر في وقت لإخبار بقراءة السورتين في الركعتين فاجتزى بما شاهد من ذلك في المدة التي ذكر، وقصد في وقت آخر عن المداومة عليهما فأسند ذلك إلى أخته حفصة، إذ شاهدت منه ما لم يشاهده⁽³⁷⁾.

وفي تنبيهه على الروايات

ومناقشة روايات الحديث وذكر طرقه، هي صلب الكتاب، سواء في ذلك روايات الموطأ، أو الروايات من مختلف مصنفات السنة.

وكذلك يدخل في التنبيه على الروايات، روايات الكتب، حيث يروي الكتاب عن مؤلفه رواية قد يختلفون في رواية بعض الأحاديث عن مؤلف الكتاب، فبالإضافة إلى ما نبه عليه أبو العباس الداني فيما يخص أحاديث الموطأ، فإنه يناقش الروايات في مصنفات أخرى، ككتاب مسلم، وأبي داود، مثلا :

ففي كتاب الحج حديث «الرمل من الحجر الأسود...»

قال أبو العباس رضي الله عنه : والرواية في متن هذا الحديث : «إذا نزل من الصفا مشى» وزعم أبو عمر ابن عبد البر أن في كتاب يحيى : «نزل بين الصفا والمروة» وأنكر ذلك شيخنا أبو علي، وقال : لم أجد هذا عند غير أبي عمر، وسائر من نقل رواية يحيى بن يحيى يقولون «من» بالميم، ولا يذكرون المروة⁽³⁸⁾.

وفي حديث سهل قال : «كان الناس يومرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة..» قال المؤلف : عند أحمد بن سعيد - من جملة نقلة رواية يحيى بن يحيى - يُتَمَّ بالالف وضم الياء على ما لم يسم فاعله، وعند سائر رواة يحيى : ينمي بكسر الميم وياء بعدها، وفتح الأول، أي يرفع، وهكذا قال فيه البخاري عن القعنبى⁽³⁹⁾.

وفي حديث «إنما نسمة المؤمن طير يعلّق في شجر الجنة..» بعد كلامه عن روايات الحديث وسنده قال : وفي روايتنا عن مسلم : ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن. ونسبه غير ابن وهب فقال : ابن عبد الله بن كعب ابن مالك. هذا نص قوله عندنا، ولعلها رواية أخرى عن مسلم.

(37) (ل 170/أ - ب).

(38) (ل 12/ب).

(39) انظر ص 194.

وفي قوله : أنه على القصص المنوطة بها

والمقصود بذلك القصة التي فيها استشهاد بحديث النبي صلى الله عليه وسلم،
أوما يدعم بعض الأفعال، بموافقتها إقرار النبي صلى الله عليه وسلم، أو موافقتها فعل
بعض الصحابة.

مثال ذلك في حديث «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه..» قال الشيخ
أبو العباس الداني :... جاء عن أبي برزة أنه استفتي في رجلين تبايعا فرسا بغلام، وهما
في سفر، فأقاما بقية يومهما وليلتها في موضعهما، ثم ندم بائع الفرس فأراد أخذه
من الغد، واختصما إلى أبي برزة فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «البيعان
بالخيار ما لم يتفرقا، وما أراكما افتترقتما»⁽⁴⁰⁾.

وفي قوله : أوضح ما أشكل معناه

وذلك في تبيينه لبعض المعاني التي قد تقصر العقول عن فهمها، أو توجيهها التوجيه
الصحيح كأحاديث الصفات وما شابهها، كحديث «التنزل» وحديث «لا يقولن أحدكم
يا خيبة الدهر...»، قال : فكأنه يقول : لا تسبوا الدهر، لفعل يظهر فيه، تأسيا بأهل
الجاهلية، فإن السب يقود إلى الفاعل بمقتضى المقصد المذكور، والفاعل هو الله
سبحانه، أي أن الله جل جلاله هو المعني بهذا الاسم في هذه الحال لا أنه يقع عليه
حقيقة.

وفي توجيهه للحديث

في الحديث القدسي ﴿وجبت محبتي للمتحابين في﴾ في الجامع باب المتحابين.

بعد الكلام على سند هذا الحديث، وكلامه على إنكار البعض لقاء أبي إدريس
معاذا، وترجيحه هو اللقاء، قال : ولم ينكر من هذا الحديث مجرد السماع، لو كان
غيره المخاطب به، وهو يسمع، وإنما أنكر أن يخاطب هو، أو يخاطب بمثل هذا الكلام
الذي لا يأتي به، ولا يخاطب بمثله إلا من كمل عقله، وبلغ أشده، والله أعلم⁽⁴¹⁾.

وفي حديث عائشة : كانت إذا ذكرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو
صائم تقول : «وأياكم أملك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وذكر وجه
الإباحة والكراهة، وقال : ولكل وجه، ولسنا نذهب في هذا المختصر إلى الترجيح، بل
نقتصر فيه على الإيماء والتلويح.

(40) (ج 49/ب) وانظر (ج 75/أ).

(41) (ج 23/ب).

وي في قوله : أجبر خللها

مثاله ما جاء في حديث أم قيس بنت محصن : «أنت بابن لها صغير لم يأكل الطعام» فيه : «فبال على ثوبه، فدعا بماء فنضحه، ولم يغسله» في آخر الطهارة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أم قيس.

فصل : قال : العلة غير مرفوعة في هذا الحديث، لم يفرق فيه بين بول الذكر والأنثى.

ثم ذكر طرق حديث النبي صلى الله عليه وسلم «إنما يغسل من بول الأنثى، وينضح من بول الذكر».

هذه الأمثلة إنما ذكرتها باختصار لتكون دليلاً على غيرها في طريقة عمل المؤلف في كتابه الحافل، وبلا شك أن من يقرأ كتابه يستمتع بذلك، لوضوح معانيه، وسهولة عباراته، وقوته في الإقناع.

فالكتاب من أروع ما كتب في بابه حيث إن صاحبه من العلماء الأفاضل، الذين شهد لهم بالحنكة في العلم، ووصفاء منبعه، وتنوع أصوله فيه، وطول الباع في بذله، والدرية في الفقه، وحسن مراسه، وكان عالماً محدثاً فقيهاً محدثاً، أفاد ممن سبقه، وأضاف خلاصة اجتهاده، فجاء الكتاب نسيجاً وحده، ويمكن القول إنه لاغني عنه لمن له اهتمام بالموطأ، بل لمن له اهتمام بالحديث.

المصادر :

- اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار لأبي محمد الرشاطي نسخة تونس الميكروفيلم 1371.
- تاريخ عبد الرحمن بن خلدون (808هـ) دار النشر دار القلم بيروت 1984 ط. 5.
- تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي - 748هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- ترتيب المدارك للقاضي عياض بن موسى السبتي - 544هـ تحقيق مجموعة من العلماء طبعة وزارة الأوقاف المغرب.
- التقييد والإيضاح لزين الدين العراقي - 806هـ نشر محمد راغب الطباخ مؤسسة الكتب الثقافية.
- التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله بن الأبار تحقيق عبد السلام الهراس طبعة دار المعرفة الدار البيضاء المغرب.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر - 463هـ طبعة وزارة الأوقاف المغرب.
- حصول التفريغ بأصول التخريج لأحمد بن الصديق الغماري - 1380هـ تحقيق فريدة بشرى الحديوي طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2000م.
- رسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (1345هـ) عناية محمد المنتصر الكتاني دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان 1414هـ.
- ذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي تحقيق محمد بن شريفة وإحسان عباس دار الثقافة بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي وتحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز دار الفكر.

الجلسة العلمية الثالثة

الرئيس : الدكتور أحمد العراقي أستاذ باحث بالمركز الأكاديمي

المقرر : الدكتور الحسن الحمدوشي كلية الآداب ظ. م. فاس.

المحور الثالث : كتاب الموطأ وتكامل المعارف

- العوامل الفكرية والعقدية لنشأة المدرسة المالكية وتجذرها في الغرب الإسلامي.

الدكتور محمد المصلح : عضو المجلس العلمي بوجدة

- كتاب الموطأ وأهميته بين مصادر المذاهب الفقهية

الدكتور محمد بن محمد سكمال المستشار بالأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة

- مزايا الموطأ

الدكتور إدريس أحمد خليفة عضو المجلس العلمي الأعلى

- منهج الاستدلال والتفعيد عند الإمام الباقي، المنتقى في شرح الموطأ نموذجاً

الدكتور عبد الله الهالائي كلية الآداب ظ. م. بفاس

- بلاغات الإمام مالك من خلال «الموطأ». دراسة وتصنيف وتعليق

الدكتور محمد علوي بنصر أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب مكناس

- الخصائص الحديثية لموطأ الإمام مالك

الدكتور محمد صقلي حسني أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب ظهر

المهراز - فاس

العوامل الفكرية والعقدية لنشأة المدرسة المالكية وتجذرها في الغرب الإسلامي

د. محمد المصلح

عضو المجلس العلمي بوجدة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابه ومن والاه إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الحديث عن المدرسة المالكية يعني الحديث عن ثابت شكل عبر قرون متلاحقة إطارا فكريا وتشريعيا للبلدان التي ساد بها مذهب إمام دار الهجرة : مالك بن أنس رضي الله عنه.

لقد دخل المذهب المالكي إلى الغرب الإسلامي في حياة الإمام مالك على يد أعلام كبار أمثال علي بن زياد والبهلول بن راشد وعبد الرحمن بن غانم والغازي ابن قيس ويحيى بن يحيى الليثي وغيرهم من الرواد الأوائل الذين رحلوا إلى المشرق بعد أن أخذوا عن علماء بلدهم، أي أنهم رحلوا وهم على مستوى عال من الفقه وليسوا طلابا مبتدئين، وبعد عودة هؤلاء أخذوا ينشرون مذهب مالك ويبينون مزاياه ويحببونه إلى الناس، مما جعل أفواجا من طلاب العلم يرحلون إلى المدينة ويفدون على الإمام مالك للأخذ عنه.

وقد اصطدم المذهب المالكي في مراحل الأولى بمذاهب فقهية وعقدية سابقة له إلى الغرب الإسلامي، وكان لها نفوذ قوي في بلدانه، فلقد كان المذهب الحنفي هو الغالب على إفريقية، وكان المذهب الرسمي على عهد الأغالبة، كما كان المذهب الأوزاعي هو الغالب في بلاد الأندلس قبل دخول المذهب المالكي إليه.

وكان للمذهب الشافعي أيضا حضور قوي في هذه الربوع، وفي مجال العقائد كان هناك الخوارج والمعتزلة والشيعة، وكان لهذه الفرق نفوذ واسع وقوي، وقد استطاعت في بعض الجهات أن تؤسس دولا مستقلة قائمة على توجهاتها الفكرية والعقدية، إنها

تحديات كبرى أمام الفقهاء المالكية في هذه المرحلة أي في القرنين الثالث والرابع على الخصوص، فكيف واجهوها ؟ وقبل ذلك لماذا اختاروا المذهب المالكي فقها وعقيدة وتركوا المذاهب الفقهية العقدية الأخرى ؟

عوامل الانتشار والظهور

لقد دأب كثير من المؤرخين لمسيرة المذهب المالكي أثناء حديثهم عن انتشاره في الأقطار المغربية، أن يشاروا إلى الأسباب والدواعي التي حملت سكان هذه الأقطار على قبوله والذود عنه.

ومن الأسباب التي يذكرونها :

- 1- التشابه بين البيئة الحجازية والبيئة المغربية في البساطة والميل إلى الطبيعة الفطرية وترك التكليف.
- 2- وجود الإمام مالك في الطريق الذي يسلكه المغاربة للحج مما أتاح لهم الأخذ عنه أكثر من غيره.
- 3- ثناء الإمام مالك على أهل المغرب ومدحه لبعض أمرائهم.
- 4- حمل السلطة الحاكمة الناس على الأخذ به.
- 5- شخصية الإمام مالك في مجال الاجتهاد والسلوك والتمسك بالسنة ومقاومة البدعة.
- 6- قوة الرجال الذين حملوا راية المذهب في هذه الربوع، واستماتتهم في الذود عنه⁽¹⁾.

هذه جملة من الأسباب التي يفسر بها عادة قبول أهل المغرب للمذهب المالكي وانتشاره في أوساطهم، غير أن المتفحص لها في ضوء الطبيعة الذاتية للمذهب يلحظ أن الأمر أعمق من ذلك، وأن إقبال أهل الغرب الإسلامي على المذهب المالكي وانخراطهم فيه لا تفسره هذه العوامل فقط، بل إن بعض هذه العوامل المذكورة لا يظهر لها أثر ملحوظ في هذا السياق، وبعضها كان مجرد أسباب مساعدة جاءت بعد ظهور المذهب وانتشاره.

(1) المدرسة المالكية الأندلسية للأستاذ مصطفى الهروس ص : 62 وما بعدها. ومحاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي للدكتور عمر الجيدي ص : 27-38. مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء.

إن الأسباب الحقيقية وراء انتشار المذهب المالكي في بلدان الغرب الإسلامي وتجذره فيها تعود أساساً إلى خصائص ومقومات كامنة في المذهب نفسه أصولاً وفروعاً، ويمكن إجمال أهمها في العوامل الآتية:

أولاً : اعتماده على عمل أهل المدينة الموروث.

إن المذهب المالكي مذهب سني موروث يضرب بجذوره إلى أقضية الصحابة وفتاويهم واجتهاداتهم التي نشأت على أساس النظر السليم في كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام. فهو مذهب تأسس مع كبار الصحابة الذين أثروا بأقضيبتهم وفتاويهم ثم انتقل إلى التابعين ومنهم إلى أتباع التابعين إلى أن جاء الإمام مالك رضي الله عنه - وهو من أتباع التابعين، فورث عن أهل المدينة هذا المذهب وآل إليه أصولاً وفروعاً رواية وتطبيقاً، فالإمام مالك وارث لهذا المذهب عن أهل المدينة الذين توارثوه خلفاً عن سلف.

ولا خلاف بين أهل العلم في أن مالكا رحمه الله كان أعرف الناس بما تناقله أهل المدينة خلفاً عن سلف من السنن والآثار وما أنتج في ضوئها من الفقه. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - وهو ليس مالكي المذهب - : لا ريب عند أحد أن مالكا أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأياً فإنه لم يكن في عصره ولا بعده أقوم بذلك منه⁽²⁾.

وهذا المذهب المدني الذي آل إلى الإمام مالك واستوعبه أصولاً وفروعاً هو أصح المذاهب وأرجحها خصوصاً في عصر الإمام مالك وما قبله، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : مذهب أهل المدينة في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم - أي إلى زمن مالك - أصح مذاهب أهل المدائن الإسلامية شرقاً وغرباً في الأصول والفروع⁽³⁾.

وقد استدل على ذلك بأدلة كثيرة نقلية وعقلية بسطها في كتابه «الفتاوى» ألخص أهمها في النقاط الآتية :

1- أن المدينة النبوية لم يظهر فيها في العصور الثلاثة الأولى أي بدعة في أصول الدين بخلاف سائر الأمصار⁽⁴⁾.

(2) فتاوى ابن تيمية ك 320/20.

(3) الفتاوى : 294/20.

(4) الفتاوى : 300/20.

2- لم يذهب أحد من المسلمين إلى أن إجماع أهل مدينة من المدائن حجة يجب اتباعه غير المدينة النبوية، لا في تلك الأعصار ولا فيما بعدها لا إجماع مكة ولا الشام ولا العراق ولا غير ذلك من أمصار المسلمين⁽⁵⁾.

3- أن من كان بالمدينة من الصحابة هم خيار الصحابة.

4- إن عمل أهل المدينة إما أن يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإما أن يكون مأخوذاً من أقضية الخلفاء الراشدين الذين أمرت الأمة بالاقتداء بهم وقد جاء في الحديث النبوي الشريف: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ)⁽⁶⁾.

والممتنع لأبواب موطأ الإمام مالك الذي جمع فيه فقه أهل المدينة يلحظ أن الإمام يبني هذا الفقه على السنة والآثار وعلى أقضية الصحابة خصوصاً أقضية عمر بن الخطاب التي تشكل جزءاً مهماً من القضايا الفقهية الواردة في الموطأ. ومن المعلوم أن عمر بن الخطاب كان لا يقضي في أمر حتى يشاور فيه كبار الصحابة⁽⁷⁾.

5- إن الممتنع لمذهب مالك يتبع السنة في عامة الأمور إذ قل أن تجد سنة ليس له قول يوافقها⁽⁸⁾.

6- إن من تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة وجد أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد وقد ذكر ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما⁽⁹⁾.

ولا شك أن هذا السند المدني للمذهب المالكي كان من أهم عوامل تشبث الناس به وذودهم عنه، وتجذره في الربوع التي انتشر بها.

ثانياً : اعتماده على مذهب أهل السنة في العقيدة

بالرغم من أن المؤرخين للمذهب ركزوا على الجانب التشريعي فيه، ولم يرجوا على الجانب العقدي إلا قليلاً، فإن الممتنع لآثار الرواة الأوائل عن مالك - رضي الله عنه - يلحظ أن هؤلاء لم يأخذوا عنه الجانب التشريعي فقط، بل أخذوا عنه أيضاً توجهه العقدي. ولا يختلف اثنان أن الإمام مالكا كان على عقيدة أهل السنة، عقيدة

(5) نفسه : 299/20-300.

(6) أخرجه أبو داود في كتاب السنة : 201/4.

(7) الفتاوى : 312-313.

(8) الفتاوى : 328/20.

(9) نفسه : 328/20.

السلف الصالح رضي الله عنهم. كما أبرز ذلك المتحدثون عن عقائد السلف أمثال ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله والتمهيد (الجزء 7)، والبيهقي في كتابه الاعتقاد على مذهب أهل السنة والجماعة، وابن تيمية في الرسالة التدمرية، وفي مجموع الفتاوى (الجزء 5)، وعبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق.

والموقف العام للإمام من النقاش حول قضايا العقيدة هو منع الخوض فيها. جاء في جامع بيان العلم عن مالك قال: «الكلام في الدين - نحو الكلام في أسماء الله وصفاته - أكرهه - الكره بمعنى المنع - ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه نحو الكلام في رأي جهم والقدر، وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين الله وفي الله عز وجل فالسكوت أحب إلي لأنني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل»⁽¹⁰⁾. إذن فهو على مذهب أهل المدينة في الأصول الفروع، أي في العقيدة والفقهاء.

وكان لا يخوض في قضايا العقيدة إلا إذا اضطر إلى ذلك ورأى أن الكلام فيها أولى من السكوت، كما روي عنه حين سئل عن الاستواء، فقد أجاب السائل قائلاً: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، ولا أراك إلا مبتدعاً، ثم أمر بإخراجه من مجلسه.

إن هذا الجواب يدل على أمور مهمة تجسد موقف الإمام من النقاش الدائر في عهده حول مسائل العقيدة خصوصاً الجانب المتشابه منها.

1- كراهيته الشديدة للخوض في هذه المسائل.

2- اعتباره الخوض فيها بدعة في الدين، والخائضين فيها مبتدعة.

3- سد الباب على الجهمية والرافضة والقدرية الذين شغلوا الناس في عهده بالشبهات والتأويلات المفرضة وأوقعوا العامة في حيرة. ويظهر أن غضب الإمام مالك وتعنيفه للسائل وأمره بإخراجه من مجلسه يتضمن رسالة تحذير لهؤلاء من خطورة صنيعهم وشناعته، وأن الهدف الأساس ليس الإجابة عن معنى الاستواء بقدر ما كان تنبيهاً للحاضرين من خطورة الخوض في هذه الأمور المتشابهة.

إن ارتباط المذهب المالكي بالعقيدة السنية، كان من أهم العوامل في تثبيت الناس به في أقطار المغرب علماء وعامة حكاماً ومحكومين، إذ رأوا فيه ما يوحدتهم فكراً

(10) ج: 2 ص: 116.

وسياسيا، وقد خبروا قبله من المذاهب الفقهية مذهب أبي حنيفة ومذهب الشافعي ومذهب الأوزاعي، ومن المذاهب الفكرية مذهب المعتزلة والخوارج والشيعة، فلم تزدهم هذه المذاهب إلا اختلافا وتشرذما، ولم يجدوا مذهباً يوحد بينهم أفضل من مذهب الإمام مالك، لذلك أقبلوا عليه أفواجا و زادوا عنه⁽¹¹⁾.

ثالثا : تبني الإمام مالك لمبدأ الواقعية في العقيدة والتشريع

كان الإمام مالك يحب ما تحته عمل، ويكره الجدل والحجاج النظري المفضي إلى الإغراق في الافتراض، سواء تعلق الأمر بالجانب العقدي أو التشريعي.

ففي الجانب العقدي كان يكره الخوض في قضايا العقيدة لأن ذلك ليس له أثر عملي، وقد سبق قوله : «ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين الله وفي الله عز وجل فالسكوت أحب إلي لأنني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل»⁽¹²⁾.

وأما في الجانب التشريعي فقد عبر مرارا عن كراهيته الافتراض فيه، وكان لا يحب الجواب إلا على النوازل الحادثة، كان يكره الرأيين الذين يطرحون أسئلة افتراضية ويقولون : رأيت لو وقع كذا وكذا كيف سيكون الحكم، وكان ينصحهم بالانصراف عن مجلسه والذهاب إلى العراق الذي كان معروفا بالخوض في الفرضيات والمسائل التجريدية، كما وقع له مع أسد بن الفرات الذي كان يكثر عليه من الأسئلة الافتراضية، حيث نصحه بالذهاب إلى العراق لإشباع فضوله في هذا المجال.

إن هذه الواقعية لا تعني تقييد العقل أو منع حرية التفكير، إنما تعني في منهج الإمام مالك تجنب الخوض فيما يشوش على عقول الناس ويقحمها في الجدل العقيم الذي يفضي بها إلى الزيغ عن المحجة البيضاء التي ترك عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه، كما تعني في مجال التشريع الابتعاد عن افتراض جزئيات المسائل والتماس الحلول لها قبل وقوعها، ولا تعني أبدا ترك التخطيط واستشراف الآفاق، ووضع الاستراتيجيات العامة للمستقبل.

(11) انظر مقومات الاتجاه العقدي عند الإمام مالك في كتاب : شخصية الفقه المالكي للأستاذ الدكتور مصطفى بنحمة، ص : 14 وما بعدها.

(12) جامع بيان العلم لابن عبد البر 2/116.

رابعاً : موقفه من البدع والمبتدعين

لقد كان الإمام مالك شديد الحرص على اتباع السنة ومقاومة البدعة، سواء أكانت البدعة في الأصول أم في الفروع، وقد ورث عنه أتباعه هذا الحرص فلم يجد صاحب بدعة مكاناً بينهم، وحين حاول العبيديون نشر مذهبهم بالقوة في إفريقية وسائر بلاد المغرب، نهض الفقهاء المالكية لمقاومتهم، فناظروهم وكشفوا زيغ مذهبهم، وحذروا العامة منهم، وقد أودوا في سبيل ذلك وعذبوا من قبل العبيديين، ولكن ذلك لم يثبهم عن مقاومتهم وفضح زيغ مذهبهم، وظلوا يزودون عن مذهب مالك إلى أن تحققت له الغلبة والظهور، واستأثر بالساحة الفقهية.

إن المالكية لم يدافعوا عن مذهبهم ويزودوا عنه باعتباره فتاوى ومسائل فقهية فقط، بل زادوا عنه باعتباره مذهب أهل السنة في العقيدة أيضاً، وقد تشبث كافة المنتسبين إليه بهذه العقيدة السنية، ولم يثبت عن واحد منهم أنه خرج عنها، جاء عن الحكم المستنصر بالله أمير الأندلس ابن الخليفة عبد الرحمن الناصر وقد كان من جهابذة العلماء، كانت له مكتبة بلغت فهارسها فقط أربعة وأربعين كراسة، وكان عدد مجلداتها أربعمائة ألف كتاب، وكانت تعليقاته على ما قرأه من الكتب حجة يرجع إليها كبار العلماء : «لقد نظرنا طويلاً في أخبار الرجال، وقرأنا ما صنّف من أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهباً من المذاهب غير مذهب مالك أسلم منه، وإن فيهم الجهمية والرافضة والخوارج والمرجئة والشيعية إلا مذهب مالك، ما سمعنا أن أحداً ممن تقلد مذهبه قال بشيء من هذه البدع، فالاستمسك به نجاته إن شاء الله⁽¹³⁾.

ومما يؤكد تشبث الفقهاء المالكية بعقيدة أهل السنة واستماتتهم في الدفاع عنها تلك المناظرات التي كانت تجري أحياناً بينهم وبين غيرهم في بعض قضايا الاعتقاد، فقد ناقشوا مخالفيهم - حين اضطروا إلى ذلك - في قضية الصفات، وقضية الإيمان، وقضية خلق القرآن، وقضية التفاضل بين الصحابة، وقضية الإمامة وغيرها من القضايا التي سجلتها كتب التاريخ والتراجم التي تحدثت عن هذه المرحلة في القرن الثالث والرابع والخامس - ونظراً لضيق الوقت سأذكر مناظرة واحدة جرت بين أبي محمد عبد الله الشهير بابن التبان (ت 371 هـ) وبين بعض دعاة الشيعة العبيديين، جاء في معالم الإيمان لابن ناجي: أن عبد الله المحتال عامل العبيديين على القيروان كان شديد الطلب للعلماء ليشرقهم - أي ليجعلهم على مذهب الشيعة، وكانوا يسمون

(13) المعيار 357/6. نقلاً عن كتاب تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي للأستاذ محمد بن حسن شرحبيل ص : 99.

حينئذ بالمشاركة- فدعا يوما جماعة من العلماء منهم : أبو محمد بن التبان، وأبو القاسم بن شبلون، وأبو محمد بن أبي زيد، وأبو الحسن القاسبي، ليفرض عليهم مذهب الشيعة، فانتدب ابن التبان للحديث باسم هؤلاء العلماء بعد أن طلب منهم البقاء في منازلهم وعدم الاستجابة لدعوة المحتال، ولما دخل على المحتال قال له: لقد جئتك من قوم إيمانهم مثل الجبال أقلهم يقينا أنا.

وكان في مجلسه دعاة للشيعة، وفيهم أبو طالب، وأبو عبد الله : الداعيان المشهوران لدى الخاص والعام، وطلب منه أن يناظرهما في فضائل أهل البيت، فقبل ذلك دون أن يبدي أي تردد أو تخوف، ثم التفت إليهما قائلاً : ماذا تحفظان في هذا الموضوع؟ فأجاب أبو طالب : أنا أحفظ حديثان، ثم أجاب عبد الله وأنا أحفظ حديثان أيضاً. - هكذا بالرفع لحنا منهما - ثم قال ابن التبان للمحتال: وأنا أحفظ في ذلك تسعين حديثاً، فالأولى بهما الرجوع إلي.

هكذا انطلق الحوار بين ابن التبان السني وبين هؤلاء الشيعة، ثم استرسل الطرفان في المناظرة فقال المحتال لابن التبان : يا أبا محمد، من أفضل، أبو بكر أو علي؟ فأجاب : ليس هذا موضعه، فقال المحتال : لا بد فقال ابن التبان : أبو بكر أفضل من علي. فقال أبو عبد الله - أحد الداعيين المختارين لهذه المناظرة - : يكون أبو بكر أفضل من خمسة جبريل سادسهم؟ فقال ابن التبان : يكون علي أفضل من اثنين الله ثالثهما؟ أقول لك ما بين اللوحين وتقول لي أخبار الآحاد؟ فضاقت المحتال ذرعا بهذا الجواب المفعم، فقال لابن التبان : من أفضل عائشة أو فاطمة؟ فلم يبد رغبة في الإجابة، وأثر عدم الخوض في هذه المسألة الحساسة، لكن المحتال ألح عليه، وأرغمه على إظهار رأيه فيها، فلما لم يجد بدا قال: عائشة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من فاطمة، واستشهد بقوله تعالى : ﴿يا نساء النبي لستن كأحد من النساء﴾ (الأحزاب 32)، فتصدى له بعض الدعاة الذين حضروا المجلس وقال له : أيما أفضل، امرأة أبوها رسول الله صلى الله عليه وسلم وولداها الحسن والحسين سيديا شباب أهل الجنة، أو امرأة أمها رومان، وأبوها عبد الله بن أبي قحافة؟

قد ظن الداعية أنه بهذا الرد سيخرص لسان ابن التبان ويلزمه بالحجة، غير أن رد ابن التبان كان أقوى وألزم، وقد تضمن جوابه اثني عشر وجهاً، منها قوله للداعية أيما أفضل عندك، امرأة إذا طلقها زوجها أومات عنها تزوجت عشرين زوجاً، أو امرأة إذا مات عنها زوجها أو طلقها لم تحل لمسلم؟ فلم يستطع الداعية الشيعي أن يجيب بشيء. ومنها أيضاً : أن عائشة - رضي الله عنها - مع النبي صلى الله عليه وسلم في

درجته وفاطمة مع علي بن أبي طالب في درجته، ودرجة علي لا تساوي درجة النبي صلى الله عليه وسلم...

فلما تأكد المحتال من انتصار ابن التبان، وانتهزام دعائه في هذه المناظرة التي كان ابن التبان يكره الخوض في موضوعها، التجأ إلى وسيلة أخرى كان يظن أنها ستمكنه من جلبه إلى صفه، وهي وسيلة التودد والمدح والدعوة المباشرة الخالية من الجدل والمناظرة، فقال له : يا أبا محمد، أنت شيخ المدنيين، ادخل العهد وخذ البيعة. فأجابه ابن التبان بما يقطع أمله فيه إلى الأبد ويئسسه من استمالة قلوب علماء السنة قاطبة إلى مذهبه فقال له : شيخ له ستون سنة يعرف حلال الله وحرامه، ويرد على اثنتين وسبعين فرقة، يقال له هذا ؟ لو نشرتي في اثنتين ما فارقت مذهب مالك ! فلم يعارضه، وأمر بعض أتباعه أن يخرجوه برفق⁽¹⁴⁾.

وإذا كان ابن التبان لو نشر بمنشار ما تخلى عن عقيدة أهل السنة ومذهب مالك، وهو أقل إيماناً و يقيناً ممن ناب عنهم من العلماء - كما صرح بذلك لعامل القيروان - فكيف يطمع بعد في استدراج هؤلاء العلماء واستمالتهم إلى بيعة العبيديين، وقبول دعوتهم ؟

وجاء في ترجمة محمد بن فتح المعروف بابن شفون (ت 310هـ) : نشأ بالقيروان واقتضى أثر سعيد بن الحداد في الكلام والمناظرة والذب عن مذهب السنة حين أظهر بنو عبيد الفاطميون التشيع في إفريقية، وحملوا الناس على القول به، وله مع القوم مواقف دافع عن آراء جمهور الإفريقيين⁽¹⁵⁾.

ومن المؤلفات التي كتبت خلال هذه المرحلة في الرد على العبيديين ومناقشة مذهبهم، ونقض مبادئه :

1- كتاب الرد على الشيعة، لإبراهيم بن عبد الله القلانسي (ت 359هـ) وقد امتحن على هذا الكتاب، وعذب من قبل الحاكم الفاطمي أبي القاسم، حيث ضربه أربعمائة سوط، وحبسه أربعة أشهر في سجن المهديّة المعروف بدار الحرب.

2- الإمامة والرد على الرافضة، لنفس المؤلف⁽¹⁶⁾.

(14) معالم الإيمان، 3/91-93، الناشر المكتبة العتيقة بتونس، ومكتبة الختجي بمصر، تحقيق محمد ماضور، وترتيب المدارك 6/253-255.

(15) العمر لحسن حسني عبد الوهاب، 1/377، مراجعة وإكمال محمد لعروسي المطوي وبشير البكوش، ط : دار الغرب الإسلامي 1990.

(16) العمر 1/384.

3- كتاب أبي عبد الله بن سعدون (ت 486هـ) قال عنه عياض : «وله تأليف في ذم بني عبيد وأفعالهم القبيحة بالقيروان وغيرها»⁽¹⁷⁾.

ومن أشكال المقاومة للمذهب الشيعي، عناية علماء السنة بترسيخ العقيدة السنية، ومذهب مالك في نفوس الناشئة، وتلقين مبادئها لطلاب العلم والعامه في مجالس الدرس والوعظ، فقد استطاعوا بما بذلوه من جهود مضاعفة في هذا المجال أن يلقحوا عامة الشعب، ويكسبوه مناعة قوية ضد الفكر الشيعي الغازي.

وأبرز من كرس جهوده لخدمة هذا الهدف أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) الذي سخر وقته وعلمه وقلمه وماله لنشر عقيدة أهل السنة، وإظهار المذهب المالكي، وترويض الناشئة على مبادئها.

ويعد كتابه «الرسالة» من أهم أعماله العلمية التي تنعكس فيها إرادته القوية في تحسين الجيل الناشئ من الأهواء والبدع التي كان مذهب العبيديين مصدرها الأساس.

وقد عبر عن ذلك صراحة في مقدمتها حين نص على أن الغرض من تأليفها يكمن في تعليم الولدان أمور الديانة، مما تتطرق به الألسنة وتعتقد الأفئدة، وما تعلمه الجوارح، كالصلاة، وجملا من أصول الفقه وفروعه على مذهب مالك بن أنس - رحمه الله - وعلى طريقته، كما يعلمون حروف القرآن، ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه، ما ترحى لهم بركته وتحمد لهم عاقبته⁽¹⁸⁾.

والخلاصة :

إن احتكاك الفقهاء المالكية في هذه المرحلة - القرن الثالث والرابع والخامس - بالمذاهب الفكرية والعقدية الأخرى، ومناقشتهم لها أكسبهم درجة عالية في المناظرة والجدل، واستطاعوا نشر عقيدتهم السنية في أوساط العامة وترسيخها في نفوسهم، وحين دخل المذهب الأشعري إلى الغرب الإسلامي وجد فيه المالكية من أدوات الحجاج وإقناع الآخر ما يساعدهم على تثبيت قضايا العقيدة وتقديمها في أسلوب منطقي إقناعي فاستحسنوه وتبنوا أدواته المنهجية في عرض مسائل العقيدة.

(17) ترتيب المدارك 113/8.

(18) مقدمة الرسالة الفقهية ص : 7-8 ط : وزارة الأوقاف المغربية بتصرف.

كتاب الموطأ وأهميته بين مصادر المذاهب الفقهية

د. محمد بن محمد سكال

المستشار بالأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي
بمكة المكرمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فستكون هذه الدراسة مقصورة على المباحث الآتية :

المبحث الأول : نبذة موجزة عن الإمام مالك بن أنس.

المبحث الثاني : الموطأ ومنزلته من كتب الحديث والفقه.

المبحث الثالث : فقه مالك من خلال موطئه.

المبحث الأول : نبذة موجزة عن الإمام مالك بن أنس

الإمام مالك بن أنس من نجوم الأعلام، تناول المصنفون سيرته في القديم والحديث باقتضاب تارة وباستيفاء تارة أخرى، فأوفوا على الغاية من تتبع أخباره وتقصي مناقبه وفضائله وأثاره. وقد سمي القاضي عياض عدداً صالحاً من أولئك المصنفين في صدر مداركه⁽¹⁾.

وهذا لا يمنع من أن أعرف به تعريفاً مناسباً في التمهيد لهذا البحث، فأقول وعلى الله اعتمادي :

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، الأصبحي، نسبة إلى ذي أصبج بعض ملوك اليمن، الجميري. وينتسب بالحلف إلى بني تيم من قريش، قبيلة أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وأمه العالية بنت شريك الأزدية. وعمومته أولاد جده

(1) ترتيب المدارك 8/1، ط. وزارة الأوقاف المغربية. وينظر مسرد مصادر ترجمته في هامش سير أعلام النبلاء 48/8.

أبي عامر : أويس، والربيع، والنضر، وأبو سهيل نافع، وهو أحد شيوخه الذين أخرج لهم في الموطأ، وأحد تلاميذه أيضاً، فقد روى عنه في زهاء ألف وأربعمائة آخرين⁽²⁾.

ولد مالك في المدينة النبوية سنة 93 على ما صححه الذهبي في السير، وهو العام الذي توفي فيه أنس بن مالك رضي الله عنه، آخر الصحابة موتاً بالبصرة. وعاش مالك بالمدينة ومات بها سنة 179، فشهد الثلث الأخير من زمن الخلافة الأموية، ونصف قرن من الخلافة العباسية، تعاقب فيه على الملك خمسة خلفاء. وطلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة على الثقات من الشيوخ، واستكثر من الأخذ عن أهل المدينة وأغلبهم من طبقة التابعين، مثل إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وزيد بن أسلم، وسهيل بن أبي صالح، وعبد الله بن أبي بكر ابن حزم، وعبد الله بن دينار، وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان، والزهري، ونافع مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري. قال الذهبي : وطلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري، وقصده طلبية العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، وإلى أن مات⁽³⁾. ثم أحصى الذهبي شيوخ مالك الذين روى عنهم في الموطأ، وذكر إلى جنب كل واحد منهم عدد ما روى عنه الإمام مالك، ورتبهم على حروف المعجم.

وكان مالك بن أنس حسن السمات بادي الوقار، مجلسه مجلل بهيبة نابغة من إجلاله وتوقيره لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، على نحو ما قال القائل :

يأبى الجواب فما يراجع هيبَةً * * فالسائلون نواكس الأذقان
هدي الوقار وعز سلطان التقى * * فهو المهيب وليس ذا سلطان

احتياط مالك في الرواية

لم يكن أبو عبد الله رحمه الله يُودع صدره أو كُتبه ما كان عن من كان، بل كان بصيراً بما يروي، بصيراً بمن يروي عنه، احتياطاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينسب إليها ما ليس منها وهماً أو جهلاً أو عمداً. وقد رسم منهجه هذا بقوله : لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك ؛ لا يؤخذ من سفيه معن بالسفه، وإن كان

(2) فقد قال الذهبي في السير 52/8 : وقد كنت أفردت أسماء الرواة عنه في جزء يقارب عديدهم ألفاً وأربعمائة. وممن جمع أسماء الرواة عن مالك أيضاً الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي، في كتاب كبير وذكر فيه شيئاً من روايتهم.

(3) السير 55/8.

أروى الناس، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث به⁽⁴⁾. وقال: أدركت في مسجدنا هذا ستين، أو سبعين من التابعين، لم أكتب إلا عن من يعرف حلال الحديث وحرامه، وزيادته ونقصانه⁽⁵⁾.

وصرح عدد من أئمة نقد الرجال أن مالكاً كان ينتقي شيوخه، بل قال بعضهم: إنه كان لا يروي إلا عن ثقة، وذهب بعض آخر، تطبيقاً لذلك على الواقع، إلى توثيق الراوي بمجرد رواية مالك عنه، فقد قال أبو سعيد الأعرابي: كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه؛ سئل عن غير واحد فقال: ثقة روى عنه مالك⁽⁶⁾.

وأقوال العلماء في توثيق شيوخ مالك وما يتعلق بذلك التوثيق متكاثرة، يطول حصرها واستقصاؤها، أجتزئ منها بالآتي:

قال سفيان بن عيينة: كان مالك لا يُبلِّغ من الحديث إلا صحيحاً، ولا يحدث إلا عن ثقة، ما أرى المدينة إلا استخرب بعد موته. يعني: من العلم. وقال: ما كان أشدَّ انتقاءً مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم⁽⁷⁾. وقوله: ولا يحدث إلا عن ثقة، وصف اختص به عدد قليل من الحفاظ المتقنين، كيحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن أبي كثير، ومنصور ابن المعتمر، وأبي زرعة الرازي.

وقال الإمام الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك النجم. وقال: إذا جاء الحديث عن مالك فشُدَّ به يدك. وقال أيضاً: كان مالك إذا شك في بعض الحديث طرحه كله⁽⁸⁾.

وقال الإمام البخاري فيما رواه الترمذي عنه في علله: ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك، غير عطاء الخراساني⁽⁹⁾.

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، 139/1. نشر مكتبة المعارف بالرياض، تحقيق د. محمود الطحان. وينظر: الجرح والتعديل 32/2، الضعفاء للعقيلي 13/1.

(5) الكامل في الضعفاء لابن عدي 93/1.

(6) توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري، 139/1. منشورات مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، تحقيق العلامة عبد الفتاح أبو غدة.

(7) سير أعلام النبلاء 73/8، مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص 23، شرح علل الترمذي لابن زجب 52/1، تحقيق أستاذنا الدكتور نور الدين عتر. ط 4. دار العطاء، الرياض.

(8) مقدمة الجرح والتعديل ص 14.

(9) علل الترمذي الكبير مع شرحه لابن زجب، تحقيق د. عتر 32/1.

وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد في ترجمة عمرو بن أبي عمرو : مدني ليس به بأس. ونقل عن أحمد وأبي حاتم الرازي أنهما قالا : ليس به بأس روى عنه مالك بن أنس. ونقل توثيقه عن أبي زرعة أيضاً، ثم قال : وأما ابن معين فروى عنه عباس الدوري أنه قال : عمرو بن أبي عمرو ليس بحجة. وقول أبي زرعة أولى من قول ابن معين إن شاء الله، لرواية مالك عنه، وكان لا يروي عندهم إلا عن ثقة⁽¹⁰⁾.

ثناء العلماء على مالك وعلمه

كان مالك في عيون من رآه وصحبه وعرف من دخيلته، كبير القدر، عظيم الشأن، متألقاً كالنجم في علياء السماء، فقد كان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم على مالك أحداً، وكان يقول : مالك أفقه من الحكم وحماد. وقال الشافعي : إذا ذكر العلماء فمالك النجم. وقال أيضاً : لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز. وقال ابن وهب : لولا مالك والليث لضللتنا⁽¹¹⁾. وروى الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة في صحيحه، عن يونس بن عبد الأعلى قال : سئل ابن عيينة عن معنى قوله : «ومن استجرم فليوتر» ؟ قال : فسكت ابن عيينة، فقيل له : أترضى بما قال مالك ؟ قال : وما قال مالك ؟ قيل : قال مالك : الاستجمارُ الاستطابةُ بالأحجار. فقال ابن عيينة : إنما مثلي ومثل مالك كما قال الأول :

وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرْنٍ * * * لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُرِّ الْقِنَاعِيسِ⁽¹²⁾

والخلاصة أن الأخبار في إمامة مالك، وحفظه وإتقانه وورعه وثبته، أكثر من أن تحصى، كما قال الحافظ ابن عبد البر⁽¹³⁾.

المبحث الثاني : الموطأ ومنزلته من كتب الحديث والفقهِ

لم يكن مالك رحمه الله مستكثراً في الرواية، وكان يقول : ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما هو نور يقذفه الله في قلب من يشاء. وكانت هذه الكلمة منهجاً لإمام دار الهجرة في التصرف بالعلم، وظهر ذلك واقعاً جلياً في كتابه الموطأ⁽¹⁴⁾، فقد انتقى فيه قليلاً من

(10) التمهيد، 175/20، ط. وزارة الأوقاف المغربية.

(11) تذكرة الحفاظ 208/1.

(12) صحيح ابن خزيمة 41/1 (75).

(13) التمهيد 75/1.

(14) هكذا ثبتت تسمية الكتاب باسم مفرد «الموطأ» دون تعليق بشيء. وهو اسم مفعول من وطأ الشيء إذا مهده وسهله، فكأنه مهد العلم للناس وسهله لهم في كتابه هذا. ويبدو أن المتقدمين كانوا لا يهمزون آخره، بل يبدلونه مداً، فيقولون : الموطى، كما تدل على ذلك عناوين بعض التأليف التي وضعت عليه، ككشف المغطى في فضائل الموطى لابن عساكر، والمنتقى في شرح الموطى للباجي، والمسوى في شرح الموطى لولي الله الدهلوي.

كثير، وهو القليل الذي أثبتته وحدث به وأشاعه في الناس، من الكثير الذي رواه وحفظه وكتبه، ثم طرحه لضعفه أو أمسك عنه لما رأى فيما حدث به غنية عنه، وقد يستغني الراوي إذا كان فقيهاً عليمًا ببعض ما روى عما طوى. قال سليمان بن بلال: لقد وضع مالك الموطأ، وفيه أربعة آلاف حديث - أو قال أكثر - فمات وهي ألف حديث ونيف، يُخْلِصُها عاماً عاماً، بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمتن في الدين⁽¹⁵⁾. وبذا رسم مالك سنتاً يهدي إلى كيفية خدمة الفقه بالعلم، والجمع بين الأثر والنظر، ويقيم معيار النقد للأخبار المأثورة عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم، حتى لا يختلط على المسلمين من أمر الدين ما يناه في عصمته ويخل بأحكامه.

وذلك هو المنوال الذي نسج مالك بن أنس عليه موطأه، فوثق به الناس، وأقبلوا عليه رواية ودرساً⁽¹⁶⁾، ثم شرحاً وتعليقاً، فوضعت عشرات الكتب في خدمته من وجوه عديدة⁽¹⁷⁾ بعضها في تفسير غريبه، وبعضها في تخريج فروع المالكية على تراجمه وأمهات مسائله، كما صنع الباجي في المنتقى، وبعضها في تقرير نُكت على أبوابه وعيون مسائله، كما فعل ابن العربي في القبس والمسالك، وبعضها في صناعة أطراف لأحاديثه، كما فعل أبو العباس أحمد بن طاهر الداني (ت 532هـ)، أو صناعة معاجم للتعريف برجاله، كما فعل السيوطي في ذيل تنوير الحوالك، وبعضها في اختلاف الروايات أو اختلاف الموطآت كما فعل الدارقطني والباجي، وبعضها في تسمية شيوخ

(15) ترتيب المدارك 73/1. وهذا ما يفسر اختلاف روايات الموطأ بزيادة بعضها على بعض، إذ يبدو أن مالكا كان ينقحه في كل دور من أدوار التسميع.

(16) أفرد بعض العلماء رواية الموطأ بالتصنيف منهم ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه «إتحاف السالك»، وسردهم القاضي عياض في مداركه (86/2). وتقصى الدكتور مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ (188/1-250) فبلغ بعدتهم مائة راو.

ولكن بعض تلك الروايات ذهبت مع الزمن، فلم يبق منها إلا نحو عشرين نسخة أو ثلاثين على ما ذكر القاضي عياض.

ويغلب على الظن أن بعض أصحاب الأصول خرجوا بعض أحاديث مالك من إحدى روايات الموطأ، فخرجها مسلم من رواية يحيى بن يحيى النيسابوري، وأبوداود من رواية القعني، والترمذي من رواية معن بن عيسى القزاز، والنسائي في سننه الكبرى من رواية عبد الرحمن بن القاسم. وأما البخاري فخرج أحاديث مالك عن جماعة من رواة الموطأ كقتيبة بن سعيد، وعبد الله بن مسلمة القعني، وعبد الله بن يوسف التيسبي، وإسماعيل ابن أبي أويس، فلا نستطيع أن ندعي أنها من موطأهم.

وأما المطبوع من الروايات إلى الآن فسبعة: رواية يحيى الليثي، رواية محمد بن الحسن الشيباني، رواية أبي مصعب الزهري، رواية علي بن زياد التونسي (قطعة منه)، رواية القعني (قطعة منه وطبعها مختلة) رواية سويد بن سعيد الحدثاني، رواية ابن القاسم (تلخيص القاسبي) وإن كانت نسبة تلخيص القاسبي إلى موطأ ابن القاسم بحاجة إلى مزيد من التحقيق. وأذكر أنني قرأت عن رواية ابن بكير أنها حققت رسالة دكتوراه في المغرب، ولا يحضرني الآن اسم الجامعة ولا الطالبة.

ولزيد الفائدة ينظر: الموطآت لنذير حمدان ص 85-89.

(17) ينظر المدارك 84/2 وما بعدها.

مالك في كتابه وحصر مرويات كل واحد منهم، كما فعل ابن عبد البر في التقصي، وبعضها في تسمية رواة الموطأ عن مالك كما فعل ابن ناصر الدين الدمشقي، وبعضها في شرحه وبسط الكلام في أسانيده وبيان معانيه ومسائله، كما صنع ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار، فإنه جمع فأوعى وعمل فيهما عملاً كان مَنْ بعده فيه عيلاً عليه، وعجزوا أن يدانوه فضلاً عن أن يُساموه، رحمه الله وأجزل له المثوبة :

إِنْ كَانَ جَادَ بِهِ الزَّمَانُ فَإِنَّهُ * * بَجَوَادٍ آخَرَ مِثْلَهُ لَبْخِيل

الموطأ نموذج لغيره في توزيع الأحاديث على الأبواب الفقهية

وضع مالك كتابه على طريقة بديعة مبتكرة بالنظر إلى التصنيف في العلم في ذلك العهد، فقد كانت السنة آنئذ في طور التدوين، والتدوين عملية جمع للحديث في دفاتر دون ترتيب داخلي مفصل، وقد تكون تلك الدفاتر منفصلة بعضها عن بعض، يحتوي كل منها على حديث شيخ المدون، كحديث شعبة، وحديث الشعبي، وحديث حماد بن زيد، وقد تكون مترابطة يجمعها جامع عام، كتصنيفها على مسانيد الصحابة، أو على الأبواب الفقهية العامة، فتجمع أحاديث الصلاة في كتاب، وأحاديث الحج في كتاب، وأحاديث الزكاة في كتاب، وأحاديث الديات في كتاب من غير تبويب ولا ترتيب داخلي.

وأما التصنيف فهو صنعة فنية متأخرة في الرتبة الزمنية على التدوين، وتعتمد على فقاها ودراية بمعاني السنة ودلالاتها. والناظر إلى حركة التصنيف في النصف الأول من القرن الثاني، يجد الموطأ فريداً في شيئين :

الأول : في ابتكار الموضوعات الفقهية وتوزيع الأحاديث عليها.

الثاني : في الجمع بين الفقه والحديث، أو الأثر والنظر، أو الرأي والرواية.

فمالك له أسبقية في هذا التصنيف، وعمله بديع لم ينسج فيه على منوال لغيره، ولا احتذى فيه مثلاً سبقه⁽¹⁸⁾. قال القاضي أبو بكر بن العربي في مقدمة العارضة : الموطأ هو الأصل الأول واللباب وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى

(18) يبدو أن فكرة تأليف كتاب على طريقة الموطأ كانت قد تخمرت في أذهان بعض علماء طبقة مالك من أهل المدينة، فقد روى ابن عبد البر في التمهيد (86/1) بإسناده إلى محمد بن أحمد بن عمرو القاضي المالكي، قال : حدثني المفضل بن محمد بن حرب المدني، قال : أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ، من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة، عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث. قال القاضي : ورأيت أنا بعض ذلك الكتاب وسمعت من حدثني به، وفي موطأ ابن وهب منه عن عبد العزيز غير شيء. قال : فأتي به مالك فنظر فيه، فقال : ما أحسن ما عمل ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالأثار، ثم شددت ذلك بالكلام. قال : ثم إن مالكا عزم على تصنيف الموطأ فصنفه، فعمل =

الجميع كمسلم والترمذي⁽¹⁹⁾. وقال في المسالك : قيل إن أول كتاب صنف في الإسلام، وقرئ على الناس موطأ مالك بن أنس وهو قول جماعة كثيرة. وكان مالك من أصحاب الحديث، ثم اتبع ربيعة بن أبي عبد الرحمن فقال برأيه، وألف كتاباً في الحلال والحرام والفرائض والأحكام والشرائع سماه الموطأ، وروى فيه أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخالفها وقال : ليس العمل عليها، والعمل عنده على ما أدرك عليه العمل بالمدينة دون سائر الأمصار⁽²⁰⁾.

وقد يقال : إن جامع سفيان الثوري (ت 161هـ) يضارع الموطأ في التقدم، وينظره في الجمع بين الرأي والأثر، وتصنيف العلم على أبواب الفقه، إلا أننا لا نستطيع أن نحكم بشيء في الكتاب ما دام مفقوداً، ولم يشتهر في زمنه اشتهاً الموطأ، وإنما كان يحفظه الطلاب قديماً في أصبهان، ولعل السبب في ذلك أن الثوري قصد في تصنيفه إلى الكلام على المسائل الفقهية وبيان مذهبه فيها، وهو يتفق في غالبه مع مذهب أهل الرأي الكوفيين، حتى روى أبو الشيخ ابن حيان عن رسته، قال : سمعت أبا سفيان يقول : جامع سفيان الذي تقائل الناس عليه، ما خالف أبا حنيفة إلا في خمس عشرة مسألة⁽²¹⁾. فلعن لهذا لم يقبل عليه الناس إقبالهم على الموطأ.

وتأليف الحديث وجمعه في كتاب على الأبواب الفقهية، صناعة لا يستقل بها إلا فقيه يدري معاني الأحاديث، ويفقه مداركها ومقاصدها، ويميز بين ألفاظها المختلفة، وهذا النمط من المحدثين الفقهاء نزر يسير في جنب المحدثين الرواة والحفاظ الأثبات، إذ الحفظ شيء والفقه شيء آخر أَمَيَزُ منه وأشرفُ، وأهم وأنفع، فإن الفقه دقة الفهم لنصوص الكتاب والسنة، وتنزيلها منازلها في مراتب الأحكام، لا وكس ولا شطط، ولا تهور ولا جمود. وينبه على هذا التمييز بين الراوي والواعي قوله صلى الله عليه وسلم : «فَرَبَّ حَامِلٍ فَقَّهِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرَبَّ حَامِلٍ فَقَّهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ»⁽²²⁾.

= من كان في المدينة يومئذ من العلماء الموطأت فقل للمالك : شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناس وعملوا أمثاله، فقال : ائتوني بما عملوا. فأني بذلك، فنظر فيه ثم نبذه، وقال : لتعلمن أنه لا يرتفع من هذا إلا ما أريد به وجه الله. قال : فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار، وما سُمع لشيء منها بعد ذلك بذكر. اهـ. فهذه الحكاية تفيد أن مالكا لم يتفرد بما صنع في كتابه انفراداً مطلقاً، وإنما يصح الانفراد بالنظر إلى ما استقر عليه الحال فيما بعد ذلك، وهو بلا شك دليل على أن عمله في كتابه كان أتقن وأكمل، مع ما له من التقدم والإمامة في العلم عن أهل طبيقته من بلدييه، فسقط غيره وبقي هو، على قانون ما يسمى بالانتخاب الطبيعي: البقاء للأصلح. والله أعلم.

(19) عارضة الأحوذى، 5/1، وينظر : تنوير الحوالك ص 6.

(20) المسالك 1/341، نشر دار الغرب الإسلامي، 1428هـ تحقيق : محمد وعائشة السليمانى.

(21) طبقات المحدثين بأصبهان، 2/217، ط. مؤسسة الرسالة.

(22) أخرجه أبو داود في سننه (3660) والترمذي في جامعه (2656) من حديث زيد بن ثابت.

وهذه الأوصاف عزيزة الوجود في العلماء قديماً فضلاً عن شدة عزتها في الخلف المتأخر، ويخطئ خطأ مكعباً من يظن أوزيرع أن مجرد حفظ الحديث أو اقتناء كتبه، والوقوف عليه، يجعل من فاعل ذلك فقيهاً عارفاً بالأحكام الشرعية ودقيق الاستنباط⁽²³⁾.

وعلى الجملة فإن للموطأ مزايا تُتّيف به على ما سواه من كتب الحديث الشريف، أستخلص منها ما يلي :

1- أنه تأليف إمام في الحديث وإمام في الفقه، شهد له أئمة عصره فضلاً عما بعدهم بالإمامة والتقدم في الصناعتين. والمحدث إذا كان فقيهاً كان مقدماً على غيره كما أسلفت، قال علي بن عبد الله المديني : كان حديث الفقهاء أحب إليهم من حديث المشيخة. وقال الأعمش : حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ⁽²⁴⁾.

2- ثناء كبار العلماء عليه وشهادتهم له بصحته. من ذلك قول الإمام الشافعي: ما في الأرض بعد كتاب الله، (كتاب) أكثر صواباً من موطأ مالك بن أنس⁽²⁵⁾. وقال عبد الرحمن بن مهدي : ما نعرف كتاباً في الإسلام بعد كتاب الله عز وجل، أصح من موطأ مالك⁽²⁶⁾. وذكر ابن حزم كتب السنة على مراتبها من التعظيم والتقديم، فنزل بالموطأ إلى أواخر الرتب، فتعقبه الذهبي بقوله : ما أنصف ابن حزم ! بل رتبة الموطأ أن يُذكر تلو الصحيحين مع سنن أبي داود والنسائي، لكنه تأدب، وقدم المسندات النبوية الصّرف، وإن للموطأ لوقفاً في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازيها شيء⁽²⁷⁾.

3- أنه سابق لغيره في بابه وفي طريقة التصنيف، وللسابق مزية وفضل على اللاحق، كما قال ابن مالك في ابن معطٍ :

وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلاً * * مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلاً

(23) ينظر : مقدمة العلامة عبد الفتاح أبو غدة للتعليق المجدد على موطأ محمد، لعبد الحي اللكنوي، ص 14، 19، نشر دار القلم 1412هـ، تعليق تقي الدين الندوي.

(24) الجرح والتعديل 2/25، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 1/43، منشورات أضواء السلف، الرياض، 1419هـ تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج.

(25) التمهيد لابن عبد البر 1/76، 77.

(26) المجروحين لابن حبان 1/41، 42، سير أعلام النبلاء 9/205.

(27) سير أعلام النبلاء 18/203.

فالمدينة هو الذي طرّق التأليف الحديثي على أبواب الفقه لمن جاء بعده، كالبخاري وأصحاب السنن الأربعة، وكأبي بكر الأثرم صاحب الإمام أحمد في سننه⁽²⁸⁾.

4- اشتماله على رؤوس أحاديث الأحكام. ولا شك أنه لم يستوعبها ولا أكثرها، فمنها زوائد عليه في أحد الصحيحين أو كليهما، وفي السنن الأربع، لكن غررها ومشاهيرها لا تكاد تفوته.

ولنأخذ مثلاً عملياً يبين ذلك : باب السهو في الصلاة. فنجد أن أحاديثه كثيرة، ورؤوسها التي دار عليها الخلاف بين الفقهاء أربعة أحاديث : الأول : حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين في التسليم من ركعتين في إحدى صلاة الظهرين، وفيه السجود بعد السلام من قضاء الركعتين. والثاني : حديث عبد الله بن بحينة في القيام من اثنتين دون الجلوس للتشهد، وفيه السجود قبل السلام. والثالث: حديث ابن مسعود في أنه صلى الله عليه وسلم صلى خمساً، فأخبر بعد السلام فسجد. والرابع: حديث أبي سعيد في الذي يشك في صلاته، وفيه أنه يطرح الشك ويبني على اليقين، ويسجد قبل السلام.

فحديث ذي اليمين أخرجه مالك من أربعة وجوه مسنداً ومرسلاً (كتاب الصلاة/ ما يفعل من سلم من ركعتين)، وحديث ابن بحينة أخرجه من وجهين (كتاب الصلاة/ من قام بعد الإتمام أو في الركعتين) وحديث أبي سعيد أخرجه عن عطاء بن يسار مرسلاً (كتاب الصلاة/ إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته) وأما حديث ابن مسعود في السجود بعد السلام لزيادة ركعة، فلم يخرج مالك وكان المناسب فيما لو أخرجه أن يذكره مع حديث ابن بحينة لدلالة الترجمة على ذلك، ولكنه اكتفى بذكر حكمه، وهو أن من قام إلى خامسة فليرجع متى ما ذكر فيجلس فيسلم، ثم يسجد للزيادة.

عرض عام لبنية الموطأ

نظّم الإمام الحميري ما بسطه في كتابه، في سلك من الوحدات الكبرى من التراجم الفقهية التي تجمع موضوعاً واحداً، والتي اصطلح على تسميتها كتباً، ككتاب الصيام وكتاب النكاح وكتاب الأقضية، فجاءت عدة كتبه من كتاب الصلاة إلى كتاب الجامع، واحداً وثلاثين، على ما في المطبوع من رواية يحيى الليثي. وتحت كل وحدة كبرى تراجم

(28) وقال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (22/2) في وصف مسائل حرب بن إسماعيل الكرمانى : نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما، وذكر معها من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وغيرهم، ما ذكر، وهو كتاب كبير صنّفه على طريقة الموطأ ونحوه من المصنّفات.

فرعية مما يسميه بعض المصنفين بالأبواب، ولكن مالكاً يكتفي برسم الترجمة دون ذكر الباب، وقد بلغت عدتها نحو (690) ترجمة أو عنواناً فرعياً أبواباً، بمعدل (22) باباً في الكتاب الواحد⁽²⁹⁾.

وأما من حيث المضمون فقد جاء الكتاب حافلاً بما يحتاج إليه المسلم في دينه في العبادات والمعاملات، وما يتم ذلك من أحكام الجنايات وآداب الشريعة، فاشتمل على مختلف الموضوعات الفقهية المهمة، موزعة ومرتبة حسب ما يقتضيه النظر من تقديم العبادات على المعاملات، والمعاملات على الجنايات، وتقديم بعض الجزئيات التي تندرج تحت هذه الكليات بعضها على بعض، كتقديم الصلاة على الزكاة والبيع على الإجارة، على ما فصله في الفقرة التالية.

الترتيب العام الدارج للأبواب الفقهية وسببه

جاءت الوحدات الكبرى في الموطأ مرتبة هكذا (حسب رواية يحيى الليثي وطبعة بشار عواد) :

كتاب الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الاعتكاف، كتاب الحج، كتاب الجهاد، كتاب الأيمان والنذور، كتاب الضحايا، كتاب الذبائح، كتاب الصيد، كتاب العقيدة. كتاب الفرائض، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الرضاع، كتاب البيوع، كتاب القراض، كتاب المساقاة، كتاب كراء الأرض، كتاب الشفعة، كتاب الأفضية، كتاب الوصية، كتاب العتق والولاء، كتاب المكاتب، كتاب المدبر، كتاب الحدود، كتاب الأشربة، كتاب العقول (الديات)، كتاب القسامة، كتاب الجامع.

وإذا استعرضنا الترتيب الموضوعي من كتاب عقد الجواهر الثمينة لابن شاس، وهو إمام لما صنف بعده، وجدناه على النحو الآتي :

(29) وهذا بحسب الطبعة التي أخرجها الدكتور بشار عواد معروف ونشرتها دار الغرب الإسلامي سنة 1417هـ. أما طبعة فؤاد عبد الباقي ففيها تصرف في تراجم الكتب والأبواب، فلا يعتمد عليها، بل تعدى التصرف إلى نصوص الكتاب، كما نبه على ذلك الدكتور بشار عواد في طبعته، والدكتور محمد السليمان في تحقيق كتاب المسالك لابن العربي.

هذا، وقد أعد صديقنا الفاضل الأستاذ محمد مبروك رسالة ماجستير في الأحاديث التي أخرجها مالك في موطنه وترك العمل بها، وضممتها مقدمة ضافية متقنة اشتملت على كثير من الفوائد المتعلقة ببنيّة الموطأ، كوجه التوسع في بعض الكتب والاختصاص في بعضها الآخر، ووجه تنسيق أبواب الكتاب الواحد وترابطها واتصالها، واستهلال ذا الكتاب بذا الباب وذاك بذاك، واختتامها بأبواب جامعة.

كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الاعتكاف، كتاب الحج، كتاب الجهاد، كتاب عقد الذمة والمهادنة، كتاب قسم الفيء والغنائم، كتاب الأيمان، كتاب الضحايا والعقيقة، كتاب الصيد، كتاب الذبائح، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة، كتاب النكاح، كتاب القسم والنشوز، كتاب الخلع، كتاب الطلاق، كتاب الرجعة، كتاب الإيلاء، كتاب الظهار، كتاب اللعان، كتاب العدة، كتاب الرضاع، كتاب النفقات، كتاب البيع، كتاب العرايا، كتاب الجوائح، كتاب السلم والقرض، كتاب الرهن، كتاب التفليس، كتاب الحجر، كتاب الصلح والتزاحم على الحقوق والتنازع، كتاب الحوالة، كتاب الضمان، كتاب الشركة، كتاب الوكالة، كتاب الإقرار، كتاب الوديعة، كتاب العارية، كتاب الغصب، كتاب الشفعة، كتاب القسمة، القراض، كتاب المساقاة والمزارعة، كتاب الإجارة، كتاب الجعالة، كتاب إحياء الموات، كتاب الوقف، كتاب الهبة، كتاب اللقطة، كتاب اللقيط، كتاب الأفضية، كتاب الشهادات، كتاب الدعوى والبيئات ومجامع الخصومات، كتاب الجراح، كتاب الديات، كتاب كفارة القتل، كتاب دعوى الدم، كتاب الجنائيات الموجبة للعقوبات (البغي، الردة، الزنا، القذف، السرقة، الحرابة، الشرب، التعزير)، كتاب موجبات الضمان، كتاب العتق، كتاب التدبير، كتاب الكتابة، كتاب أمهات الأولاد، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الجامع.

فيظهر لدى المقارنة أن المنحى العام لترتيب الموضوعات متحد، مما يدل على أن للموطأ تأثيراً في الفكرة الأساسية لترتيب الموضوعات الفقهية، في المذهب المالكي وغيره من سائر المذاهب، فإنها لا تختلف إلا في أشياء يسيرة، كتقديم المعاملات المالية على الأحوال الشخصية عند الشافعية والحنابلة، واختصاص الحنفية ببعض الأبواب الإضافية كالتحري والاستحسان والإكراه والكرهية والحيل.

ومن تأمل الشريعة في مواردها ومصادرها أدرك وجه هذا الترتيب، فإنها تقاسم وأنواع تتنظم العبادات والمعاملات والجنائيات، والعبادات مقدمة على غيرها لأنها أهم شيء في حياة المسلم، وهي الهدف الرئيس من خلق العباد، إذ بسلامتها وصحة أدائها يسلم للمرء كل شيء. ثم إن العبادات مرتبة في تفصيلها بحسب درجة الأهمية وتاريخ التشريع، فالصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج، وقد جاءت مذكورة على هذا الترتيب في حديث جبريل: (.. أخبرني عن الإسلام...) وحديث ابن عمر في أركان الإسلام: «بني الإسلام على خمس...» في رواية عند مسلم (حديث 19(16)).

وقدّم الجهاد فرُتّب على العبادات المحضة عند المالكية ؛ لأنه من أفضل الأعمال وأحبها إلى الله، ولأنّ به إعزاز الدين وصون المسلمين. قال القرافي : فلهذه الفضيلة العظيمة يرجع اختيار مالك وأصحابه، في جعله في المصنفات مع العبادات، والشافعية يجعلونه مع الجنائيات ؛ لأنه عقوبة على الكفر، فهم يلاحظون المفعول به، ونحن نلاحظ الفاعل، وتعلق الفعل بفاعله أشد من تعلقه بمفعوله⁽³⁰⁾.

ثم يلي الجهادَ الأيمانُ والنذور والضحايا والذبائح والصيد وأحكام الأطعمة والأشربة، لأنها من العبادات غير المحضة، فيها شائبة من التعبد وشائبة من الانتفاع العاجل. وجعل النكاح وتوابعه أول المعاملات؛ لأنه يدخل في التعبد بالقصد، ولأنه أفضل من التفرغ للعبادة عند المالكية ومثلهم الحنفية والحنابلة، إلا أن الحنابلة تابعوا الشافعية في ترتيب الموضوعات جملة، فأخروا النكاح عن المعاملات المالية، على حين قدمه الحنفية كالمالكية.

ولما كان البيع أصلاً للمعاملات المالية، إذ كثير من فروعها مخرجة على فروعه، قدّم عليها لتكون كالفرع له. ثم رتب كتاب القضاء وإجراءات الدعوى، على المعاملات بنوعيتها الشخصية والمالية، لأن الفصل فيما ينشأ في المعاملات من خصومات ينبنى على معرفة تفاصيل أحكامها. وقد يقال : إن هذا التعليل كان يقتضي أن يؤخر كتاب الأفضية على الجنائيات والحدود، بل على بقية الأبواب جميعاً. والجواب: أن هذا مرعي فعلاً عند الشافعية والحنابلة، فلم يؤخروا عليه إلا العتق أو الإقرار. وأما ترتيبه عند المالكية، فيمكن أن ينظر إليه من زاوية ترتيب الموضوعات وفق ترتيب مقاصد الشريعة، فإن مصلحة الدين مقدمة على غيرها، تليها مصلحة النفس فالعقل فالنفس فالمال. أما حفظ الدين فيكون بالعقائد والعبادات، وأما حفظ النفس والعقل فبالعبادات من الأطعمة والأشربة وما يتممها من الملبس والمسكن، وحفظ النسب (ومثله العرض والنسل) بالنكاح، وحفظ المال بالمعاملات المالية. وهكذا تتوزع أبواب الشريعة في قسمها الذي يحفظ مصالح العباد من جانب الوجود بإقامة أركانها وتثبيت قواعدها⁽³¹⁾. ويبقى قسم ثان وهو ما يتعلق بحفظ المصالح من جانب عدم، بدرء الاختلال الواقع أو المتوقع فيها. وهذا القسم يشمل الأفضية والجنائيات والحدود، فإن الحكومات هي التي تقطع دابر الخصومات، وتصون الحرمات وتحفظ الحقوق من الظلم والعدوان. وبالقصاص والديات تصان حرمات النفوس، وبالحدود وما يتبعها من قتال أهل البغي والتعازير تصان الأعراض والأنساب والأموال، ويستتب الأمن على

(30) الذخيرة 3/383.

(31) الموافقات 8/2، طبعة دار المعرفة.

الدين والتثام جماعة المسلمين. ولما كان القضاء متعلقاً بالمعاملات والجنايات وما يتبعها، ناسب أن يرتب بينهما. والله أعلم.

وأما تأخير العتق والوصايا والمواريث، فلأن فروعها ترجع إلى التصرفات والأحكام التي يكون للموت تأثير فيها في الغالب، فالعتق المتعلق على التدبير والاستيلاء لا ينفذ إلا بعد الموت، وكذلك الوصايا وتوزيع التركات بعد تصفيتها من الحقوق المالية الثابتة عليها.

ولما كانت بعض المسائل لا تناسب أن تدرج تحت كتاب من الكتب السابقة، ابتكر لها الإمام مالك كتاباً مفرداً يواتيها جميعاً فسماه زالجامعس، لم فيه شتاتها ونوادرها، وهو عمل يُتَبَيَّن عن قدرة في إحكام الموضوعات، وفطنة في نظم مسائلها وضبط في ترتيب عرضها⁽³²⁾.

وفكرة الجامع في تراجم أبواب الموطأ على ثلاثة أنواع؛ أحدها: هذا الذي تقدم، والثاني: جوامع الكتب كجامع الصلاة، وجامع النكاح، وجامع البيوع، وهي أبواب يعقدها في خاتمة الكتب يذكر فيها ما لا يناسب أن يندرج في أحد أبوابها بعينه، والثالث: جوامع فرعية يتمم بها أبواب فرع من فروع كتاب معين، كجامع قضاء الصيام وجامع النفل في الغزو، وجامع عدة الطلاق، وجامع القطع، وجامع السلام. والنوعان الأخيران ليسا مطردين في جميع الكتب، بل إن لم تقتض الحاجة رسمها لم يرسمها، فقد خلا عدد من الكتب من الجوامع الشاملة، ككتاب الزكاة وكتاب الجهاد وكتاب الأقضية، وخلا بعضها من الجوامع الفرعية، ككتاب الرضاع وكتاب الفرائض. والله أعلم.

المبحث الثالث: فقه مالك من خلال موطئه

يحتوي الموطأ على جملة من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقوالها وأفعالها وأقاريرها، وما يتمم ذلك من شمائله وسائر صفاته، وعلى الآثار الموقوفة على الصحابة من أقوالهم وأفعالهم التي تجري مجرى التعبد أو تعبر عن مذهبهم في مسألة من مسائل العلم، وعلى مثل ذلك من الآثار الموقوفة على التابعين، وأخيراً على أقوال مالك في تفسير معاني ما روى لغة أو شرعاً، وما يتفرع على ذلك من الكلام على رؤوس مسائل الأبواب.

(32) وينظر: مقدمة كتاب الجامع من المقدمات لابن رشد الجدي، للمختار التليبي، ص 37: القبس 1082/3.

فهذه أربع طبقات من العلم اشتمل عليها الموطأ : السنة المرفوعة، وفقه الصحابة، وفقه التابعين، وفقه مالك. وفقه مالك مردود في الحقيقة إلى ما قبله ومنبئ عليه بضرب من التصرف الاجتهادي الذي يصل الفروع بالأصول، ويفسر النصوص في ضوء الدلالة اللغوية والمعاني الشرعية العامة، مع استعمال قوانين حمل بعضها على بعض عند التعارض الكلي أو الجزئي، ويوازن بين أقوال الصحابة عند اختلافهم لاختيار أشبهها بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولا تخفى مركزية بيان ما جرى به العمل في المدينة في فقه الموطأ، والذي يسوقه مالك سَوِّقَ المحتج به احتجاجاً مطلقاً لا يقيد به شيء.

وهاهنا جملة من الأسئلة أنطلق منها لإتمام هذا البحث في تجلية فقه مالك من داخل موطئه. الأول : ما حظ الاستدلال بكتاب الله في الموطأ ؟ الثاني : هل يوجد في الموطأ أثر للاستدلال بالإجماع ؟ الثالث : لماذا ترك مالك العمل ببعض الأحاديث التي رواها في موطئه ؟ الرابع : هل يرى مالك أن مذهب الصحابي حجة على المجتهدين من بعدهم كحجية السنة المرفوعة ؟ الخامس : إذا كانت مذاهب التابعين غير ملزمة لمثل مالك فما وجه ذكره لها في كتابه ؟

الاستدلال بالكتاب العزيز في الموطأ

مما لا يخفى أن آيات الأحكام قليلة بالنظر إلى تفاصيل الأبواب الفقهية التي بينتها السنة، ثم تكاملت بالقياس الذي هو المصدر الرئيس في درك الأحكام التي سكت عنها الكتاب والسنة، وإن دلاً عليها بالمعاني المستفادة بمسالك التعليل وطرائق الاستنباط. وذلك أن القرآن الكريم قصد إلى بيان كليات الشريعة ومقاصدها العامة⁽³³⁾، وأحال في التفاصيل على السنة بقوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل/44)، فأوكل البيان إلى نبيه، وأحالت السنة فيما سكتت عنه على اجتهاد المجتهدين، في إقرار النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل رضي الله عنه على جوابه : «أجتهد رأيي ولا ألو». وذلك فيما إذا لم يجد القضية في كتاب الله ولا في سنة رسوله. وروى الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه (باب : ذكر ما روي عن الصحابة والتابعين في الحكم بالاجتهاد وطريق القياس، الخبر : 542) عن مالك، قال : سمعت ربيعة يقول : أنزل الله كتابه على نبيه صلى الله عليه وسلم، وترك فيه موضعاً لسنة نبيه، وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم السنن وترك فيها موضعاً للرأي.

(33) الموافقات 3/366.

ومع قلة آيات الأحكام، فإن الموطأ توفر على قليل من ذلك القليل، فكتاب الزكاة مثلاً يخلو من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (التوبة/60) الآية. في بيان مصارفها. وكتاب النذور والأيمان يخلو من قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ (المائدة/89) الآية. في بيان خصال كفارة اليمين. وكتاب الأشربة يخلو مما نزل من القرآن في الخمر. وفي كتاب الطلاق آيات عديدة في تفاصيل أبوابه الفرعية، غير أنه لم يرد في الموطأ منها ما نزل في الخلع، ولا ما نزل في الإيلاء، ولا في العِدِّد، ولا في متعة المطلقات، ولا في نفقتهن وسكناهن. أما ما نزل في الظهار واللعان، فهو مذكور فيه بتفصيله. ومثل ذلك آي الموارِيث، فإنها لما كانت مُفَصَّلَةً للفرائض، ذكرها بتفصيلها في كتاب الفرائض.

ولعل السبب في ندرة آي الأحكام في الموطأ، يرجع إلى أن إمام دار الهجرة لم يقصد في كتابه إلى تقصي أدلة الأحكام من الوحيين، بل قصد إلى بيان الفقه المستخلص منها، وذلك يتجلى في شيئين؛ أحدهما: فيما أدرك عليه العمل عندهم في المدينة، والثاني: فيما أداه إليه نظره واجتهاده، وذلك أن المسائل التي يحتاج إليها المسلمون في عباداتهم ومعاملاتهم، لا تخلو من أن تكون قد وضحت وعُرفت بين أهل العلم قبل مالك، أولاً. فإن كانت عُرفت فإما أن يكون أهل المدينة منها على قول واحد، فيتبع قولهم لوجود معنى التواتر في قولهم والاتصال في النقل إلى الزمن الذي انقطع فيه النسخ واستقرت الأحكام، كصفة الأذان والإقامة، والمقادير الشرعية، وما عفي عن الزكاة فيه من الأموال، وما أشبه ذلك. وإما أن لا يكون لأهل المدينة قول اجتمعوا عليه، أو كانت المسألة حادثة لم يتقدم فيها قول لمن سلف، فهذه التي يبدي فيها مالك رأيه على ضوء ما تهدي إليه النصوص من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بجملتها وتفصيلها.

وبهذا يسوغ لنا أن نزعم أن عدم إيراد مالك لبعض آيات الأحكام في موطئه، لا يلزم منه إضرابه عن الكلام على معانيها، فأية مصارف الزكاة وإن خلا من لفظها كما سبق في الذكر، إلا أنه أوماً إلى ما يفسر بعض معناها في ترجمة: أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها، بقوله: الأمر عندنا في قَسَمِ الصدقات؛ أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي، فأَيُّ الأصناف كانت فيه الحاجة والعدد، أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي، وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام، فيؤثر أهل الحاجة والعدد، حيثما كان ذلك. وعلى هذا أدركت من أرضي من أهل العلم. قال مالك: وليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة إلا على قدر ما يرى الإمام. اهـ. فأثبت بهذا أن قسمة الزكاة على الأصناف المذكورة في كتاب الله، ليست

بحصص متساوية كما قد يستفاد من مطلق الاشتراك في التملك، وإنما تكون بقدر ما تقتضيه الحاجة من التفضيل، وأن تفسير الآية بهذا المعنى ثابت عن أدركهم مالك من علماء المدينة، فهو من التفسير العملي المأثور، فيقدم على التفسير المستفاد من مطلق الدلالة اللغوية.

ومثال آخر: قوله تعالى في الفدية الواجبة في الحج: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (البقرة/196). هذه الآية غير مذكورة في الموطأ، إلا أن الذي يظهر من تصرف مالك في أبواب الفدية من كتاب الحج، أنه بناها على تفسير الآية وترتيب أحكامها، فصدر بحديث كعب بن عجرة الذي كان سبباً في نزولها، وإن لم يرد ذلك في رواية مالك، ثم بين خصال الفدية المجملة في الآية، موضحاً أنها على التخيير؛ لأن «أو» نص في ذلك، فقال: كل شيء في كتاب الله في الكفارات «كذا أو كذا» فصاحبه مخير في ذلك، أي شيء أحب أن يفعل ذلك فعل. قال: وأما النسك فحاشا، وأما الصيام فثلاثة أيام، وأما الطعام فيطعم ستة مساكين، لكل مسكين مدان بالمد الأول مد النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ.

وكلامه في باب الإيلاء في الرأي والرواية، يدور في عامته على تفسير قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة/226، 227) الآيتين. مبيناً مذهبه في ذلك، وأن الرجل لا يكون مولياً من امرأته حتى يحلف أن لا يطأها مدة تزيد على أربعة أشهر، وأن الطلاق لا يقع عليه بمجرد مضي المدة من غير فيئة، بل حتى يوقفه القاضي ويحكم عليه به إن اختار أن لا يفيء، وفاقاً لعلي وابن عمر من الصحابة، خلافاً لسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن ومروان بن الحكم والزهري من التابعين.

وعلى أي حال، اشتمل الموطأ على جملة من آيات الكتاب العزيز، ذكرها مالك في مثاني البيان حيث يقتضي المقام ذكرها، ولم يذكرها في صدور التراجم ورؤوس المسائل، وقد أشرنا إلى السبب في ذلك.

وأما كلام مالك في الاستدلال بالكتاب العزيز، فهو مقتضب جداً، وهو دأبه وشأنه في السنة أيضاً. ففي ترجمة: القسم للخيل في الغزومن كتاب الجهاد، قال: لا أرى البراذين والهجن إلا من الخيل؛ لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النحل/8) وقال عز وجل: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (الأنفال/60). فأنا أرى البراذين والهجن من الخيل إذا أجازها الوالي. وقد قال سعيد بن المسيب، وسئل عن

البراذين : هل فيها من صدقة ؟ فقال : وهل في الخيل من صدقة ؟ اهـ. فأوجب للبراذين والهجن من الإسهام في الغنيمة، مثل ما يجب للخيل، واستدل للتسوية بأن كتاب الله ذكر منافع الخيل والأغراض التي تقصد لها، فذكر منها أنها عُدّة للحرب. ولما كانت البراذين والهجن عُدّة للحرب كالخيل، وجب أن تكون مثلها في الإسهام، وأن يلقى اختلاف الصورة من الاعتبار. وقد اختصر هذا الاستدلال كما ترى، ثم عزز رأيه بقول ابن المسيب في العفو عن الزكاة في البراذين معللاً بكونها من جملة الخيل.

وفي ترجمة : ما يكره من أكل الدواب من كتاب الصيد، قال عبيد الله : حدثني يحيى عن مالك، أن أحسن ما سمع في الخيل والبغال والحمير، أنها لا تؤكل ؛ لأن الله تبارك وتعالى قال : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النحل/8). وقال تبارك وتعالى في الأنعام : ﴿لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (غافر/79)، وقال تبارك وتعالى : ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ (الحج/34)، ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ (الحج/36). قال مالك : فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل. اهـ. فاستدل على عدم جواز أكل لحم الدواب الثلاث، من ظاهر الكتاب بأن الله تعالى امتن علينا بذكر منافعها المقصودة، فلم يذكر منها الأكل وذكره في منافع الأنعام، فثبت من ذلك أن الانتفاع بأكلها غير مباح وإن جعله الناس مقصوداً بالاستباحة ؛ لأنه عز وجل لا يمتن بمنفعة لم يأذن بها. وأورد بعض من يخالفون مالكاً في تحريم لحم الخيل، على هذا الاستدلال، بأن الله تعالى لم يستوف منافع الأنعام بالذكر، كإلبانها وأصوافها وأوبارها وأشعارها، والحمل عليها والسقي والحرث، وكان يلزم أن لو تم الدليل أن تكون هذه المنافع محرمة. وقد يجاب عنه بأن يقال: قد ذكر الله تعالى هذه المنافع في متفرقات من كتابه، ولم يذكر في الدواب شيئاً غير الركوب والزينة، فثبت أنها جملة المنافع في كتاب الله. ثم إن مالكاً قصد إلى عين منفعة الأكل، فوجدتها ثابتة في كتاب الله للأنعام دون الدواب، فاستدل بعدم ذكرها على عدم إباحتها.

هل في الموطأ أثر للإجماع ؟

يكاد يخلو الموطأ من جمل تعبير عن الإجماع بمعناه الاصطلاحي المستقر، ولعل السبب في ذلك واضح في أن المصنف رحمه الله لم يقصد بكتابه استظهار المسائل المجمع عليها، لأن عامتها ظاهر لا يخفى على أهل زمانه، فإذا ذكر شيئاً من ذلك فلمعنى آخر كالاستطراد في البيان، أولكون المسألة المجمع عليها مخصصة لعموم السنة. ومن الأمثلة على ذلك :

1- قوله في باب القضاء باليمين مع الشاهد في أوائل كتاب الأفضية:

أرأيت لو أن رجلاً ادعى على رجل مالا، أليس يحلف المطلوب: ما ذلك الحق عليه، فإن حلف بطل ذلك عنه، وإن نكل عن اليمين، حلف صاحب الحق: إن حقه لَحَقٌّ، وثبت حقه على صاحبه، فهذا ما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان. اهـ. فبين بدلالة الإجماع أن المدعي يستحق المال المدعى به بيمينه مع نكول المدعى عليه، وذلك يدحض قول من زعم أن القضاء بيمين المدعي مع شاهده غير جائز، معللاً بأن الله لم يذكر في كتابه إلا رجلين أو رجلاً وامرأتين في بينات الحقوق المالية.

2- قوله في باب جامع بيع الطعام من كتاب البيوع: ولا يحل بيع الطعام قبل أن يُستوفى لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، غير أن أهل العلم قد اجتمعوا على أنه لا بأس بالشُّرك والتولية والإقالة في الطعام وغيره. قال مالك: وذلك أن أهل العلم أنزلوه على وجه المعروف، ولم ينزلوه على وجه البيع. اهـ. فبين بدلالة الإجماع أن الطعام الذي نهت السنة أن يباع حتى يقبض، يختص بطعام المعاوضة المحضة، دون المعاوضة المقصودة للمعروف والإحسان.

هذا، وقد عدَّ غير قليل من أصوليي أهل المذاهب الأخرى، اعتبار مالك لعمل أهل المدينة وإجماعهم في الاحتجاج والترجيح، من قبيل اعتباره للإجماع الاصطلاحي، فسَهَّل عليهم رده وإبطاله، فكان حيدة عن القصد وإبطاله لما لا ينزاع مالكٌ أحداً في بطلانه!

لماذا ترك مالك العمل ببعض الأحاديث التي رواها في موطنه ؟

غير خاف أن مالكا إنما يسوق الأحاديث والآثار مساق الاحتجاج لما يترجم له من الأبواب الفقهية والمسائل التي يتكلم عليها في أعقابها، وهذا هو الأصل، فإن السنة حجة على المسلمين لا يسع أحداً منهم النكوب عنها، إذا ثبتت عنده من وجه لا مطعن فيه، ولم يكن قد ثبت عنده ما يعارضها مما هو أحق أن يتبع، كالناسخ مع المنسوخ، والمحفوظ مع الشاذ، والأصح مع الصحيح، أو ما يقصُر عمومها على بعض أفرادها، كالأخبار المخصصة والمقيدة.

وتصرف مالك رحمه الله مع السنة ليس نشازاً عن هذه الأصول، فإنه أعرف بها وأحرص عليها، فحاشاه أن يخالف حديثاً ثبت عنده لرأي رآه لنفسه أو تقلده عن غيره، وهو الذي اشتهر عنه القول: «كل يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا

القبر»⁽³⁴⁾ ويشير إلى قبر المعصوم عليه الصلاة والسلام. فلا جرم إذا خالف حديثاً أن يكون خالفه لمعنى يقتضي المخالفة.

والأخبار الصحيحة الثابتة التي وقع اجتهاد مالك رحمه الله بخلافها، على ثلاثة أقسام؛ أحدها؛ رواه في موطنه. والثاني؛ لم يروه في موطنه ولكن بلغه وعمل بخلافه. والثالث؛ لم يثبت أنه بلغه.

أما القسم الثالث، فيحتمل في واقع الأمر أن يكون من القسم الثاني، كما يحتمل أن يكون مما لم يعلم به مالك أصلاً، فلا ينسب فيه إلى قصد الترك والمخالفة حقيقةً، كحديث أبي أيوب الأنصاري في فضل إتياع شهر رمضان بصيام ستة أيام من شوال. فهذا الحديث أخرجه مسلم عن عمر بن ثابت الخزرجي عن أبي أيوب. وأنكر مالك صومها في الموطأ، ويحتمل أن يكون إنكاره لعلمه بالحديث واعتقاد عدم صحته، أولعدم علمه به أصلاً، وإلى الاحتمالين أشار ابن عبد البر في الاستذكار فقال: وما أظن مالكا جهل الحديث - والله أعلم - لأنه حديث مدني انفرد به عمر بن ثابت. وقد قيل: إنه روى عنه مالك، ولولا علمه به ما أنكره، وأظن الشيخ عمر بن ثابت لم يكن عنده ممن يعتمد عليه، وقد ترك مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عن بعض شيوخه، إذا لم يثق بحفظه ببعض ما رواه. وقد يمكن أن يكون جهل الحديث ولو علمه لقال به. والله أعلم⁽³⁵⁾.

وأما القسم الأول والثاني، فقد يبدي مالك في العذر من ترك العمل به، سبباً يقتضي الترك عند غيره أيضاً إذا تحقق، مثل أن يراه منسوخاً كخبر: «وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون» الذي أخرجه في صلاة الإمام وهو جالس من كتاب الصلاة. فكثير من أهل العلم تركوه لنفس المعنى. ومثل أن يراه مكذوباً لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عمن نُمي إليه من الصحابة. وهذا مما يختص بالقسم الثاني دون الأول، إذ غير جائز أن يخرج في كتابه خبراً يراه غير ثابت. ومن أمثلة ذلك إنكاره رحمه الله للأخبار الواردة في سجود الشكر عند حصول البشائر، ففي العتبية: وسئل عن الرجل يأتيه الأمر يحبه فيسجد لله شكراً؟ فقال: لا يفعل، ليس مما مضى من أمر الناس. قيل له: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه، فيما

(34) نسبة هذا القول إلى الإمام مالك هي المشهورة عند المتأخرين، وصححه عنه ابن عبد الهادي في «إرشاد السالك» (مخطوط) 227/1. قاله الألباني في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ص 49. وعزاه للمالك أيضاً أبو شامة المقدسي في «مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» ص 66. ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (91/2)، وابن حزم في الإحكام (302/2، 331) وأبو شامة المقدسي في كتابه السابق، من قول الحكم بن عتيبة ومجاهد. والله أعلم.

(35) الاستذكار 380/3، ط. الكتب العلمية.

يَذْكُرُونَ، سجد يوم اليمامة شكراً لله، أفسمعت ذلك ؟ قال : ما سمعت ذلك، وأنا أرى أن قد كذبوا على أبي بكر. قد فتح على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين بعده، أفسمعت أن أحداً منهم فعل مثل هذا ؟ فإنه لو كان لذكر ؛ لأنه من أمر الناس الذي قد كان فيهم⁽³⁶⁾. قال ابن رشد في شرحه : واستدلله على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك، ولا المسلمون بعده بأن ذلك لو كان لنقل، صحيح إذ لا يصح أن توفر دواعي المسلمين على ترك نقل شريعة من شرائع الدين وقد أمروا بالتبليغ. اهـ. وقعد الشاطبي من ذلك قاعدة في إثبات البدع الإضافية، ملخصها : أن يقوم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ما يقتضي مشروعية العبادة التي يدعي من ابتدعها مشروعيتها، ثم لا يأمر بها ولا يفعلها عليه الصلاة والسلام، فيكون فعلها بعده من التزيد على الشرع والإحداث فيه⁽³⁷⁾.

وأكثر ما يخالف مالك ما خالف من الأخبار الصحيحة على أصول أهل الحديث، لاتصال العمل في المدينة على خلاف ما دل عليه الخبر، كصفة الأذان والإقامة، وإسقاط الزكاة في البقول والخضروات والفواكه، فإن العمل إذا كان متوارثاً في المدينة على خلاف خبر الواحد، فهو شاهد ظاهر متعاقد على كونه منسوخاً أو محمولاً على معنى ما يوافق العمل⁽³⁸⁾. ويحقق هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد يأمر بأمر مرة، ثم يقر الناس على تركه بعد ذلك، فيكون إقراره هو السنة في ذلك الأمر، وكما يثبت الترك بخبر صريح من الصحابة، كذلك يثبت بخبر ضمني يفسره التوارث في المدينة على الترك، ويعبر عنه مالك بقوله في الخبر : ليس عليه العمل. وكذلك قد يفعل صلى الله عليه وسلم الشيء في عبادة من العبادات، من الأقوال أو الأفعال أو الهيئات، ثم لا يستمر عليه، بل يقتصر عليه مرة أو مرات قليلة، فيكون خارجاً على مقتضى خاص من بيان الجواز ونحوه، ويكون هديه وسنته فيما داوم عليه، ويتبين ذلك من نقل أهل المدينة ؛ لأنهم هم وحدهم الذين يستقلون بخصوص مشاهدة الدوام.

(36) العتبية مع شرحها البيان والتحصيل 392/1، 393 باختصار. وهذا الجواب يقتضي إنكار مالك لحديث أبي بكر، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر سرور أو بُشِّرَ به حَرَ ساجداً شاكراً لله. أخرجه أبو داود وغيره.

(37) ينظر : الموافقات 2/410، 413، الاعتصام 283 ؟

(38) قال الشاطبي في الموافقات (3/66) : ومن هذا المكان يُطَّلَعُ إلى قصد مالك رحمه الله، في جعله العملَ مقدماً على الأحاديث، إذ كان إنما يراعي كلَّ المراعاة العملَ المستمرَّ والأكثر، ويترك ما سوى ذلك وإن جاء فيه أحاديث، وكان ممن أدرك التابعين وراقب أعمالهم، وكان العمل المستمر فيهم مأخوذاً عن العمل المستمر في الصحابة، ولم يكن مستمراً فيهم إلا وهو مستمر في عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في قوة المستمر.

ولهذا الموضوع وما يتصل به امتداد أصولي مفصل في عدد من البحوث والدراسات القديمة والحديثة⁽³⁹⁾.

ورد الخبر للعمل المدني المخالف، يشمل القسمين الأول والثاني، غير أنني أقتصر هنا على الأول الذي يختص بما رواه في موطنه، وأفتى بخلافه اتباعاً للعمل المدني، وأثبت ذلك في نفس الموطأ أرووي عنه في كتاب آخر. فمن الأمثلة على ذلك:

الأول : روى في باب : ما جاء في سجود القرآن خبر أبي هريرة في السجود في سورة الانشقاق، وخبر عمر بن الخطاب في السجود في آخر النجم، وخبره في قراءته لآية فيها سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة، فنزل فسجد. ثم علق على ذلك بقوله : ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد. وقال أيضاً : الأمر عندنا أن عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء. اهـ. فأفاد أن العمل استمر على أن ليست سجدة الانشقاق والنجم من عزائم سجود التلاوة، وكذلك العلق. ويؤيده قول شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري : أدركنا القراء لا يسجدون في شيء من المفصل⁽⁴⁰⁾. ولعل مراده كما تأوله بعض أصحابه العراقيين : جواز السجود فيها من غير أن يكون ذلك مطلوباً على وجه العزيمة والتأكيد؛ بدليل حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه : قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم «والنجم» فلم يسجد فيها. أخرجه البخاري.

الثاني : روى في باب : التكبير على الجنائز من كتاب الجنائز، خبر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي، وخبر صلاته على امرأة مسكينة ماتت ولم يؤذن بها حتى دفنت، فصلى على قبرها. والخبران ساقهما مالك لبيان أن التكبير على الجنائز أربع تكبيرات، وأما استدلال المخالف بهما لمذهبه في جواز الصلاة على الغائب وإعادتها على القبر، فلم يتعرض له بشيء، لكن جاء في المدونة من قول ابن القاسم : فقلنا لمالك : والحديث الذي جاء أن النبي عليه السلام صلى عليها وهي في قبرها ؟ قال : قال مالك : قد جاء هذا الحديث وليس عليه العمل⁽⁴¹⁾.

وأورد ابن عبد البر جملة من الآثار عن الصحابة والتابعين في جواز ذلك، ثم قال : وليس (في) ما ذكرنا من الآثار عن الصحابة والتابعين، ما يرد قول مالك : إن

(39) انظر : منهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي، لمولاي الحسين أنحيان، ص 309، 314، منشورات دار البحوث والدراسات بدبي.

(40) التمهيد 119/19.

(41) المدونة 1/257. ط. الكتب العلمية.

الصلاة على القبر جاء وليس عليه العمل ؛ لأنها كلها آثار بصرية وكوفية، وليس منها شيء مدني، أعني عن الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم، ومالك رحمه الله إنما حكى أنه ليس عليه العمل عندهم بالمدينة في عصره وعصر شيوخه، وهو كما قال، ما وجدنا عن مدني ما يرد حكايته هذه، والله تعالى قد نزهه عن التهمة والكذب وحياه بالأمانة والصدق⁽⁴²⁾.

الثالث : روى في جامع ما جاء في الرضاة من كتاب الرضاع، خبر عائشة رضي الله عنها : كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرم من، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يقرأ من القرآن. ثم علق عليه بقوله : وليس على هذا العمل.

الرابع : روى في بيع الخيار من كتاب البيوع حديث ابن عمر في خيار المجلس : «الْمُتَّبَاعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ». ثم علق عليه بقوله : وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه، ثم أخرج بإثره حديث ابن مسعود : «أَيْمًا يَبِيعُ تَبَاعًا فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَتَرَادَانِ». فكانه اعتذر عن العمل به لأمرين ؛ أحدهما : ترك العمل به في المدينة. والثاني : حمل المتبايعين على معنى المتساومين، بدليل حديث ابن مسعود، فإنه يفيد أن المتبايعين إذا اختلفا في الثمن مثلاً، فيما أن يأخذ المشتري السلعة بما قال البائع، أويتفاسخان. فدل على أن العقد يلزمهما بمجرد الكلام ولا يمتد إلى التفرق بالأبدان، إذ الاختلاف يحصل غالباً قبل التفرق. ويلاحظ أن هذه المسألة مما طال فيه الكلام بين المالكية ومخالفهم، وذلك أنه ثبت عن ابن عمر أنه كان يعمل بالحديث، وإليه ذهب سعيد بن المسيب والزهري، وهما من أجل فقهاء المدينة، فأدخل ذلك إشكالاً على نفي مالك عمل أهل المدينة عليه. والرأي عندي والله أعلم، أن مالكاً لم يُرد بقوله هنا : وليس لهذا عندنا... الخ. عمل أهل العلم وفتواهم، بل أراد التبايع في الأسواق، فلم يره جارياً على العمل بالحديث، فاستدل بذلك على أنه منسوخ أو مؤول، إذ لا يظن بأهل المدينة أن تخفى عليهم سنة في عقد يتعاملون به يومياً ولا يستغني عنه منهم أحد. والله أعلم.

الخامس : روى في القضاء في العمرى من كتاب حديث جابر: زَائِمًا رَجُلٌ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَأ تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا أَبَدًا. لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ. ثم قال : الأمر عندنا أن العمرى ترجع إلى الذي أعمرها إذا لم يقل : هي لك ولعقبك. اهـ. والجزء الذي يخالفه مالك من الحديث هو جملة

(42) التمهيد 278/6.

«لَا تَرْجِعْ إِلَى الَّذِي أَعْطَاكَ أَبَدًا». فرجع عليه العمل المستفاد من قول القاسم بن محمد : ما أدركتُ الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وما أعطوا». اهـ. يعني فإذا قال له في عقدة الإعمار : هي لك ولعقبك، ثم ترجع إلي أوالى وورثتي، وسمى من عقبه طبقة أو أكثر، فهو على شرطه ترجع إليه بعد انقراض العقب الذي أنهى التسمية إليه. وكان محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم قاضياً يومئذ على المدينة، وكان أخوه عبد الله شيخاً لمالك، فرأى مالك عبد الله يعاتب محمداً في تركه القضاء بالحديث السابق، ومحمد يعتذر له بقوله : يا أخي لم أجد الناس على هذا وأباه الناس⁽⁴³⁾.

وأختم هذه الأمثلة بالتنبيه إلى أمرين مهمين :

الأول : لا يكون ورود الحديث في الموطأ دليلاً على عمل مالك بموجبه، وكذلك الآثار المروية فيه عن الصحابة والتابعين، فقد يورد الخبر أو الأثر ويذهب إلى خلافه، غير أنه لا يصرح بذلك في الموطأ، وإنما يُعرف من أقوال أصحابه في كتب أخرى كالمدونة والعتبية والواضحة والموازية ومختصر ابن عبد الحكم والمبسوط. وهذا يكاد يكون من خصائص الموطأ، حيث لا يصح نسبة ما فيه من الفقه إلى مذهب مصنفه، إلا ما كان من صميم من كلامه.

الثاني : أن الخبر إذا ثبت من وجه صحيح، فالأصل فيه أن يكون حجة مطلقاً، وذلك يقتضي أن لا يُرد لدعوى العمل المدني، حتى يثبت العمل على خلافه من مصادر معتمدة في المذهب كالموطأ والمدونة. وقد وقع لبعض فقهاء المالكية لدى إلزام المخالفين لهم الحجة ببعض الأخبار الثابتة، أن ينفصلوا منها بدعوى نفي العمل المدني عليها أو ثبوته على خلافها، من دون نقل مثبت⁽⁴⁴⁾، كأنفصال من تضيق عليه الحيل في دفع الخبر بما فيه مَقْتَع، باللجوء إلى دعوى النسخ أو الخصوصية فيه، أو تأويله تأويلاً لا يحتمله اللفظ.

والتحقيق أن مالكا قد يحمل الخبر الذي رواه أو علم به، على وجه من المعنى يقتضيه دليل خارجي ويحتمله اللفظ في الجملة، ولكن يبدو في بادئ النظر أنه تارك له جملةً، وينسب ذلك إليه بعض مخالفيه، ويتكلف بعض أصحابه وجوهاً من الأعذار لا داعي لها أصلاً. مثل حديث ولوغ الكلب في الإناء، فقد احتج به بعض العلماء على نجاسة عين الكلب، وعلى وجوب إراقة ما ولغ فيه من ماء أو طعام مائع كاللبن والسمن، وأن النجاسة تسري من المائع إلى الإناء، ولا يظهر إلا بغسله سبعمائة مع التتريب في إحدى

(43) ينظر : التمهيد 115/7.

(44) وينظر الفكر السامي 391/1.

المرات؛ لثبوته في بعض الروايات. ومالك لا يقول بشيء من هذه التفاصيل، فأوهم ذلك لدى البعض أنه يخالف الحديث جملةً، وربما استنتج هذا من كلام ابن القاسم على الحديث في المدونة. فذهب بعض الشيوخ إلى رد الحديث بظاهر القرآن في قوله تعالى في كلاب الصيد المعلّمة: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة/4). وقالوا: إن الله أذن في أكل صيد الكلب، وقد خالطه لعبه بلا بد، فدل على أنه طاهر، وذلك يقتضي أن لا يغسل الإناء الذي ولغ فيه. والحق أن الحديث ثابت عند مالك رواه في موطنه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، بلفظ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ». فأمر بغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبعاً، وذلك يقتضي إراقتة، وقد جاء مصرحاً به في رواية مسلم. والغالب من الأحوال أن يلغ في أنية المياه؛ لأنها مكشوفة مبتذلة دون أنية الأطعمة فإن الغالب فيها أن تكون مغطاة مصونة، فوجب أن ينصرف الحكم للماء خاصة. ومالك قائل بالحديث على هذا المعنى، وعقده الشيخ خليل بقوله: «وَنُدِبَ غَسْلُ إِنَاءِ مَاءٍ وَيِرَاقٍ، لَأَطْعَامٍ وَحَوْضٍ، سَبْعًا تَعْبُدًا بِوُلُوغِ كَلْبٍ مُطْلَقًا. اهـ. وأما التتريب فلم يقع له في رواية الحديث، فلم يقل به، ويؤيد مذهبه بالنفي أن زيادة التراب وقع فيها اضطراب. وأما الاستدلال بالحديث على نجاسة عين الكلب، فغير مُسلم من المالكية؛ لأن الإجماع منعقد على أن الأنعام طاهرة حال حياتها، فإذا ماتت نجست، فثبت بمسلك الدوران هذا أن علة الطهارة في الحيوان الحياة، فعم الكلب والخنزير أيضاً. واشتراط العدد في الغسل دليل على أن الأمر فيه للتعبد لا للنجاسة كالوضوء؛ للإجماع على أن الإناء يطهر من النجاسة، في غير مسألة النزاع، بغسلة واحدة إذا أذهبت أثرها، ولو كانت النجاسة مغلظة كدم الحيض كما ثبت في السنة. ولأن آية الصيد السابقة دلت باقتضائها على طهارة عين الكلب، فبحمل الحديث على التعبد ينتظم القرآن والسنة ويطردان، ويندفع التعارض الذي نشأ من القول الآخر، إذ بدا فيه أن الكتاب العزيز أذن في الصيد بألة نجسة أوجب السنة فيها إذا خالطت الماء أن يراق ولا يطهر الإناء منه إلا بغسله سبعاً. والله أعلم.

أقوال الصحابة المروية في الموطأ هل هي حجة عند مالك ؟

أخرج مالك في موطنه جملة وافرة من الآثار الفقهية عن الصحابة، سواء منهم الذين استقروا بالمدينة كالخلفاء الثلاثة وابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة أم المؤمنين، أو الذين استوطنوا غيرها من الأمصار كعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأنس بن مالك، رضي الله عنهم أجمعين.

ولكن عالم المدينة رحمه الله لم يقصد من صنيعه هذا إلى مجرد الجمع لفقهِ الصحابة والاستظهار لمذاهبهم، كما فعل ذلك بعض المصنفين من بعده، مثل عبد الرزاق الصنعاني وأبي بكر بن أبي شيبة في مصنفيهما، والبيهقي في سننه الكبرى. وإنما قصد إلى بناء فقهِه على فقهِهم في الجملة، كما قصد إلى بناء فقهِه على السنن، إلا أن الكيفية التي بنى بها فقهِه على فقهِ الصحابة في الموطأ وفي سائر المصادر التي نقلت مذهبه، تحتاج إلى بحث وتحقيق. فقد يكون بناءه على أنه يذهب إلى القول بحجية أقوال الصحابة ومذاهبهم، وقد يكون لمقاصد أخرى كتعزيز اجتهاده بكونه لا يخرج عن جملة أقوالهم رضي الله عنهم.

وحجية أقوال الصحابة فيها خلاف بين الأصوليين في اختياراتهم وفي حكاية مذاهب الأئمة الفقهاء. والذي يتحصل عندي في ذلك : أن مجتهدِي الصحابة العَرَّانين الكرام وإن اختلفوا دون سائر طبقات مجتهدِي الأمة بفضل الصحبة التي لا يدانيها فضلٌ غيرها، وبمعاصرة التنزيل ومباشرة أسباب التشريع، إلا أنهم رضوان الله عليهم يخطئون ويصيبون في اجتهادهم، إذ ليس أحد منهم معصوماً إجماعاً، فاستوى من هذا الوجه الصحابي ومجتهدو سائر الطبقات، ولم تكن الوجوه التي تحققت له منها فضائل الصحبة، والتي تقتضي الصواب في اجتهاده، فلا يكون قوله حجة على غيره عند التحقيق. ولأنهم لما أجمعوا على أنه لا يكون حجة على صحابي مثله، لزم من ذلك أن لا يكون كذلك على من ليس صحابياً ؛ لأن المعنى الذي لأجله سقطت حجية أقوال بعضهم على بعض، هو كونهم مجتهدين مع التساوي في أصل الصحبة، فإذا ثبت أن الصحبة لا تعصم القول من الخطأ، لم يبق إلا الاجتهاد وهو معنى يستوي في أصله الصحابي وغيره، وإن فضل الصحابي بمزايا تجعل قوله أقرب إلى الصواب من قول غيره.

ويقال أيضاً : ثبت أنهم رضي الله عنهم اختلفوا في مسائل مشهورة، ورد بعضهم على بعض، ورجع بعضهم عن أقوالهم لما تبين لهم الصواب في غيرها، وهذا كله يدل على أن أقوالهم تدور بين الخطأ والصواب، وذلك مناط نفي الحجية عنها في ذاتها، وإلا للزم أن يكون الخطأ حجة في الشرع. وهذا واضح في التصور. ولأننا لو فرضنا في مسألة أنها لم يحفظ فيها إلا قولان لصحابيين، واختلفا فيها بين الحل والحرمة، فعلى فرض حجية قوليهما معاً يتعذر اعتقاد الحكم. فإن قيل : يتعين عليه الترجيح بينهما كتعيينه في الخبرين إذا تعارضا وتعذر الجمع بينهما، فالجواب : أن تعين الترجيح بين الخبرين المتعارضين، قائم من امتناع نسبة التناقض إلى الشارع، وأما تعارض أقوال الصحابة فمُدركه اختلاف النظر، وهو أمر معقول ومشروع، فلا يترتب عليه تناقض

عقلي ولا شرعي. ولو سلمنا بتعين الترجيح على المجتهد، فسلك إليه مسالك مما يرجع إلى ذات الصحابي المجتهد، كاعتبار تقدم الإسلام وأطول الملازمة، أو الانخراط في عداد الخلفاء الراشدين، أو إلى جهة خارجية كشهادة ظاهر القرآن أو السنة أو القياس، بطل أن يكون لحقيقة معنى الصحبة تأثير في حجية القول؛ لأن أحدهما يبطل قوله برجحان الآخر مع بقاء وصف الصحبة قائماً به. وهذا بخلاف المرجوح من الخبرين المتعارضين، فإن المعنى الذي منه تثبت الحجة في الأصل يبطل بترجيح الآخر عليه، فيصير كالعدم في الحكم.

وإذا ثبت من هذا انتقاء أن يكون قول الصحابي حجة مستقلة بنفسها، فمن اعتبر من العلماء حجيته بوصف زائد، فغالباً ما يكون ذلك الوصف مُخرجاً له عن حقيقة معناه إلى معنى آخر. كمن قال: هو حجة حيث لا يثبت أولاً يُعلم له مخالف، فأثبت له الحجية حيث يصير إجماعاً سكوتياً، ولذلك اشترط فيه الاشتهار عند الأكثر. وكمن قال: هو حجة إذا كان مما لا يدرك بالرأي، كالمقادير الشرعية، فأثبت له الحجية حيث يكون في حكم السنة المرفوعة.

وإذا انتقلنا من هذا التحرير النظري إلى موقع مذاهب الأئمة رحمهم الله من هذا الأصل، فالذي نقله جمهور الأصوليين أنهم فيه على قولين⁽⁴⁵⁾ :

الأول : هو حجة مطلقاً. وهو المشهور عن مالك وأحمد، وقول الشافعي في القديم، ومذهب جماعة من الحنفية.

الثاني : ليس بحجة. وبه قال الشافعي في الجديد وأكثر أصحابه، وروي عن أحمد أيضاً، واختاره بعض الأصوليين من أصحابه.

وبالغ الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله، فعد قول الصحابي شعبة من شعب السنة في فقه مالك وأحمد⁽⁴⁶⁾. والذي تحقق عندي والله أعلم أن الأئمة - وقد استنبطت أصولهم من فروعهم- لم يأخذوا بمذاهب الصحابة وأقوالهم على أنها أقوال تلزم بها الحجة كما تلزم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما أخذوا بها على وجه التقليد المجرد عند الحاجة، فلا يحتجون بها على من خالفهم فيها، ويرون أنفسهم في سعة من اختيار قول من شاءوا عند اختلافهم، ولا يتكلفون معارضتها بالقياس كراهية أن يحدثوا قولاً يرون أنفسهم منه على ظن. ولهذا المعنى كثر الأخذ بأقوال الصحابة

(45) وينظر : منهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي، ص 359 وما بعدها.

(46) ينظر : مالك ص 424، تاريخ المذاهب الإسلامية 2/217، للشيخ أبو زهرة. وأيده في قوله هذا الأستاذ مولاي الحيان في كتابه : منهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي ص 350.

في مذهبي مالك وأحمد ؛ لأنهما أقل المذاهب استعمالاً للقياس، وأكثرها اتباعاً للأثر، واعتباراً مالك لحجية عمل أهل المدينة جار على هذا المهيع، ونابع من نزعه الشديدة لاتباع الأثر وتقليل دائرة النظر في الشريعة ما أمكن.

أما عد قول الصحابي حجة مطلقاً في أصول مالك، فمن الصعب إثباته بدلائل سليمة من المعارضة، فضلاً عن إثبات عده شعبة من شعب السنة. وقد قال الباجي في قول الواحد من الصحابة : وقد بينا أن الظاهر من مذهب مالك رحمه الله أنه لا حجة فيه بمجرد⁽⁴⁷⁾. وحكى القاضي عبد الوهاب في كتابه الملخص، أن الصحيح الذي يقتضيه مذهب مالك، أن قول الصحابي ليس بحجة مطلقاً ؛ لأنه نص على وجوب الاجتهاد واتباع ما يؤدي إليه صحيح النظر، فقال : وليس في اختلاف الصحابة سعة، إنما هو خطأ وصواب⁽⁴⁸⁾. وقول مالك هذا رواه القاضي إسماعيل في المبسوط، عن أبي ثابت قال : سمعت ابن القاسم يقول : سمعت مالكا والليث بن سعد يقولان في اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك أن أناساً يقولون : في ذلك توسعة، فقالوا: ليس كذلك، إنما هو خطأ وصواب. ثم علق عليه القاضي إسماعيل بقوله : إنما التوسعة في اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، توسعة في اجتهاد الرأي، فأما أن يكون توسعة لأن يقول الناس بقول واحد منهم، من غير أن يكون الحق عنده فيه، فلا ولكن اختلافهم يدل على أنهم اجتهدوا فاختلَفوا⁽⁴⁹⁾.

فإن قيل: إن الموطأ حافل بأقوال الصحابة وأفعالهم وما ساقها مالك إلا مساق الاحتجاج، بدليل أنه أحياناً لا يخرج في الباب غيرها. فالجواب : أما أنه حافل بها فمسلم لا مرية فيه، وأما أنه ساقها مساق الاحتجاج، فهذا ما سوف أبين أنه غير مسلم بوجهين من الدليل:

الأول : لو كان كما قيل، لانسحب الحكم نفسه على أقوال التابعين وأفعالهم، فإن مالكا أورد الجميع في كتابه مورداً واحداً. فانظر إلى صنيعه في ترجمة ما لا يجب منه الوضوء من كتاب الصلاة، فإنه ذكر أنه رأى شيخه ربيعة يقلس مراراً وهو في المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصلي. ثم أعرب عن مذهبه بما يوافق، ولم يرو في القلس خبراً ولا أثراً غيره. وفي ترجمة زكاة الحبوب والزيتون من كتاب الزكاة، ذكر أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون، فقال : فيه العشر. ثم بنى فروعاً على وفقه، ولم يرو فيه شيئاً غيره.

(47) إحكام الفصول ص 428، ط. دار الغرب الإسلامي. ونحوه في كتابه المنهاج في ترتيب الحجج ص 143-144.

(48) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط 57/8، ط. الكتبي.

(49) ذكره ابن عبد البر واستحسنه جداً في جامع بيان العلم 907/2، منشورات دار ابن الجوزي، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري.

وهذا من أقوى الأدلة على عدم صحة الاستدلال بصنيعه في الموطأ، على احتجابه بمذاهب الصحابة؛ لأنه يمنع أن يرد عليه القول بأنه كما ثبت أن مالكا يروي الخبر المرفوع ويخالفه لمعنى أقوى يقتضي عنده المخالفة، فلا يسقط أصل حجية الخبر بذلك، فكذا لا يسقط أصل حجية مذهب الصحابي بما إذا خالفه مالك لمعنى أقوى.

والوجه الثاني : أن مالكا قد يروي في كتابه أثراً من قول صحابي أوفعله، ثم يكون مذهبه على خلافه، على ما يصرح به في نفس الموطأ وفي مصادر أخرى. وأبين ذلك ببعض الأمثلة :

1- في ترجمة القنوت في الصبح من كتاب الصلاة، روى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلاة. ولم يذكر في الباب شيئاً غيره في رواية يحيى. قال في الاستذكار : وفي أكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر هذا: مالك عن هشام بن عروة، أن أباه كان لا يقنت في شيء من الصلاة، ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة، إذا قضى قراءته. اهـ.

فعلى فرض إطلاق احتجاج مالك بمذاهب الصحابة، كان يلزم أن لا يقنت في الصبح ولا في غيره في مذهب مالك. أما على ما في موطأ يحيى الليثي فالأمر ظاهر، لا سيما وأنه ثبت عن عمر بن الخطاب أنه كان يقنت في الصبح، ولم يروه مالك واقتصر على مذهب ابنه، فدل على اختياره له. وأما على باقي روايات الموطأ، فكذا في ضوء الأصول؛ لأن عروة بن الزبير من التابعين، فلا يصح أن يقال : إن مالكا قدم مذهبه على مذهب ابن عمر، لا سيما وأنه أوفر حظاً من سائر الصحابة في فقه مالك رأياً ورواية. أما إذا قلنا: إن مالكا لا يرى أن الحجة تلزمه بمذهب الصحابي، فلا جرم يندفع السؤال ويرتفع الإشكال بين ما في موطئه وما في مذهبه من استحباب القنوت في الصبح.

2- وفي ترجمة : ما جاء في السعي يوم الجمعة من كتاب الصلاة، ذكر مالك أنه سأل ابن شهاب عن معنى السعي في قوله عز وجل : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة/9) فقال ابن شهاب : كان عمر بن الخطاب يقرأها : ﴿فَامضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾. ثم قال مالك : وإنما السعي في كتاب الله العمل والفعل ؛ يقول الله تبارك وتعالى : ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة/205) وذكر آياً آخر، ثم قال : فليس السعي الذي ذكر الله في كتابه بالسعي على الأقدام ولا الاشتداد، وإنما عنى العمل والفعل. اهـ. فانظر كيف خالف الزهري ومتابعته لعمر بن الخطاب في معنى السعي المستفاد من قراءته التفسيرية، لما وجد الدليل في القرآن على خلافه.

3- وفي ترجمة : فدية ما أصيب من الطير والوحش، من كتاب الحج، روى مالك عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش، وفي الغزال بعنز، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفرة. ولم يقل مالك بقول أمير المؤمنين رضي الله عنه في خصوص الأرنب إنه يفدى بعناق (وهي من صغار المعز لم تبلغ أن تجزئ في الأضحية والهدي) ولا قال في اليربوع إنه يفدى بجفرة (وهي أيضاً من المعز أصغر من العناق). وقوله هذا غير منصوص في الموطأ، بل روي عنه في مصادر أخرى، ففي المبسوط: لا يحكم في جزاء الصيد بجفرة ولا عناق، ولا يحكم بدون السن⁽⁵⁰⁾. وحجة مالك فيما ذهب إليه قوله تعالى : ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ الثَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِثَكُمْ هَدِيًّا بِأَلِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ (المائدة/95). ووجه الدليل من الآية : أنها حصرت خصال الجزاء في ثلاثة أشياء : أحدها : أن يهدى إلى الحرم من النعم نظير الصيد المقتول. والثاني : أن يقوم الصيد طعاماً فما خرج منه من عدد الأمداد أعطي لمثله من عدد المساكين. والثالث : أن يصوم الجاني من الأيام بعدد أمداد الطعام. ولما قال : (هدياً) ولم يختلف العلماء في أن من نذر هدياً، أنه لا تجزئه جفرة ولا عناق، ولا يجزئه أقل من الجذع من الضأن والثني مما سواه، وجب أن يكون جزاء الصيد إذا كان هدياً أن يكون كذلك، فإن صغر الصيد حتى لم يكن له نظير من النعم التي تجزئ في الهدى والأضحية، وذلك مثل اليربوع والأرنب، تعين الخيار في جزائه بين الإطعام والصيام.

4- وفي ترجمة ما يجب من النذور في المشي، من كتاب النذور والأيمان، أسند أثراً عن امرأة جعلت على نفسها مشياً إلى قباء، فماتت ولم تقضه، فأفتى ابن عباس ابنتها أن تمشي عنها. قال يحيى: وسمعت مالكا يقول : لا يمشي أحد عن أحد. فهذا واضح في أنه لم يرتض فتوى ابن عباس رضي الله عنهما، في قضاء المشي عن الميت إذا نذره ولم يوف به حتى اخترمه الموت، طرداً لأصله في أن العبادات البدنية لا تدخلها النيابة؛ لقوله تعالى : ﴿أَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى. وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم/38)، بل زاد على ذلك فلم ير المشي قربة تلزم بالنذر، إلا إلى مكة خاصة، لا إلى قباء ولا إلى غيره من المساجد والمواضع. وأنكر أحاديث المشي إلى قباء في رواية ابن القاسم⁽⁵¹⁾.

وأما التابعون : فهم أحرى أن لا يكون قولهم ولا عملهم حجة على غيرهم. وهذا لا خلاف فيه بين مالك وغيره، فروايته لمذاهبهم في موطنه محمولة على معان أخرى غير

(50) نقله الباجي في المنتقى 64/3. ط. دار الكتاب الإسلامي.

(51) الاستذكار 167/5. ط. الكتب العلمية.

الاحتجاج، كمجرد حكاية فقه من سلفه، فإنه قد يورد الفصل في كتابه وإن لم يكن قائلًا به، ولكن على معنى أن يورد أقاويل الناس وجمل الكلام⁽⁵²⁾.

وفي غالب الأحيان يخرج أقوالهم لبيان ما ثبت بأصل آخر من نص أو قياس، أو لمعارضته، ففي ترجمة: استئذان البكر والأيم في أنفسهما، من كتاب النكاح، روى مالك بلاغاً أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله، كانا يُكحان بناتهما الأبكار ولا يستأمرانهن. وأردفه بقوله: وذلك الأمر عندنا في نكاح الأبكار. ثم ذكر بعد ذلك أنه بلغه، أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار، كانوا يقولون في البكر يزوجها أبوها بغير إذنها: إن ذلك لازم لها.

فمن يقول: إن روايته لمذاهب الصحابة دليل على حجيتها عنده، يلزمه أن يقول هنا: إنه أخرج قول هؤلاء التابعين وعملهم، مخرج الاحتجاج، لا سيما وأنهم من جملة الفقهاء السبعة. والذي يظهر لي - والله أعلم - أنه إنما أخرجه على وجه المعارضة والاستظهار لمذهبه، وآية ذلك قوله: وذلك الأمر عندنا في نكاح الأبكار، على معنى أن العمل في المدينة قد استقر واستمر على وفق ما روى عن القاسم وغيره. فقد ذكر سحنون في المدونة من رواية ابن نافع عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة، أنهم كانوا يقولون: الرجل أحق بإنكاح ابنته البكر بغير أمرها، وإن كانت ثيباً فلا جواز لأبيها في إنكاحها إلا بإذنها. وهم: سعيد بن المسيب والقاسم ابن محمد... فسمى الفقهاء السبعة، ثم قال: مع مشيخة سواهم من نظرائهم، أهل فقه وفضل⁽⁵³⁾.

فهذا يدل على أن الحجة قامت لمالك من عمل أهل المدينة، مع ما انضم إليه من معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». أخرج مالك في صدر الترجمة السابقة، ومن طريقه مسلم عن ابن عباس. فلما فرق بين الثيب والبكر في الحكم، وجعل الثيب أحق بنفسها من وليها، علم أن البكر بخلافها في الحكم، وأن وليها أحق بها منها بنفسها. وكان قوله بعد ذلك: «تستأذن في نفسها» محمولاً على الاستحباب لاستطابة نفسها، ولو كان محمولاً على الوجوب لاستوت مع الثيب، وبطلت فائدة التقسيم والتفصيل في الحديث.

وفي الجملة تبين لي أن الموقع الدقيق لأقوال الصحابة والتابعين، وما يجري مجراها من الأفعال، في موطأ مالك وهو أنموذج لفقهه ومذهبه، أنه يوردها لمعانٍ عديدة غير

(52) إحكام الفصول للباقي، ص 482، 483، ط. الغرب الإسلامي.

(53) المدونة 2/102. وتسمية الفقهاء السبعة مع جملة: مع مشيخة..الخ. مكرر في مواضع أخرى من المدونة.

الاحتجاج؛ كحكاية علم من سلفه، أو لبيان أنه متبع لهم في الجملة، ومؤثراً لأن يقال مذهب ابن عمر أو سعيد بن المسيب، من أن يقال مذهب مالك، أولبيان السنة وإيضاح معانيها. قال الشاطبي : فعادة مالك بن أنس في موطنه وغيره، الإتيان بالآثار عن الصحابة مبيناً بها السنن، وما يُعمل به منها وما لا يُعمل به، وما يُقيد به مطلقاتها وهو دأبه ومذهبه⁽⁵⁴⁾. وقال العلامة محمد الطاهر ابن عاشور في تعليقه على شرح تنقيح الفصول : وأما ما نجده يتمسك فيه بقول الصحابي، كما يقع كثيراً في الموطأ، فهو على معنى تأييد قوله واجتهاده، ولذلك يقول : وذلك أحسن ما سمعت، أي في ذلك، أو هو ترجيح بين الأخبار عند الاختلاف⁽⁵⁵⁾.

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(54) الموافقات 3/339.

(55) حاشية التوضيح والتصحيح 2/219.

مزايا الموطأ

د. إدريس أحمد خليفة

عضو المجلس العلمي الأعلى

إن، كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة مؤسس المذهب المعروف باسمه كتاب اشتهر شرقا وغربا وعنى به الرواة والعلماء والحكام، وكان هو عنوان المذهب ودليله، ولهذا كثرت روايته وشروحه، وتناوله الباحثون والدارسون بالبيان والتحليل لما حواه من سنة المصطفى وفقه الصحابة والتابعين، موضحين أهميته، ومظهرين فضله، وتنوعت الشروح والمقدمات التي وضعت عليه ما بين مطولة مفصلة ومختصرة موجزة، حسب الحاجة والطلب، ومراعاة لأحوال الدارسين والقارئ لهذا المصدر الجليل والفريد من مصادر الفقه والحديث، حتى إن من يريد استخلاص فضائل هذا المؤلف بين مؤلفات الفقه والحديث الأولى المعتمدة يحار فيما يذكر وما يترك لكثرة تناول هذا المؤلف، وعناية المؤلفين بذكر خصائصه ومحاسنه، ولا يبقى بعد ما عدوه من مميزات إلا اقتفاء آثارهم، والاستئثار بأقباس منها، إحياء لها، ورعا لما أسداه مؤلف الموطأ من خير، برواية حديث المصطفى وبيان فقه الحديث وعلومه وما كان من أقوال الصحابة والتابعين، وما هو من فقه مالك ورأيه الذي كان أكبر فقهاء عصره وأجلهم فضائل وأكثرهم محامد وأسيرهم ذكرا ومآثر، وهذا هو ما سأخطه في هذه العجالة لا على سبيل الاستقصاء، فالاستقصاء لما هو مدون من العبث واستجماع ما لا يحصى كثرة مما لا يحمد في ما يراد من ذكر المزايا، إذ الأمر كما يقول القائل :

يزيدك وجهه حسنا * * إذا ما زدته نظرا

وحسبي مما سأذكر الانضمام إلى من يشارك في تعدادها، والإقرار بها وإبرازها حتى لا تجعد بالنسيان، ولا يفض منها شغل الناس عنها، في عصر تسارع المعرفة، والانجذاب إلى المادي من الحياة ومتاعها وهمومها، والانشغال كذلك عن المذهب بما لا يفني غناه، ولا يسد مسده في مجال السنة وفقه الأحكام.

ووفق هذا أقول : إن مزايا الموطأ عديدة، وفي الطليعة منها أن الكتاب يعطي صورة عن مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم في جانب الحياة العلمية والعملية، في عصر المؤلف وقبل عصره في عهد الرسول والصحابة والتابعين، فأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأعماله هي المقصود الأول من تدوين الكتاب ويليها أقوال الصحابة وأعمالهم والتابعين وفقه الاجتهاد، وفقه يتناول العبادات والمعاملات، وهو ما يرسم لنا نظام مدينة تقبلت الوحي وحفظت نصوصه، واستلهمت أجزاءه وفصوله، وجعلته دينها في التعامل والإدارة والحكمة والحكم لتكون بذلك مدينة نموذجية للمدن الإسلامية، وفقاً لسنة الاقتفاء والاهتداء في الشريعة الإسلامية، وهي مدينة عرفت أصناف الناس وضروب المعاملات، فقد كانت هجرة الرسول وأصحابه إليها، وسكنها المهاجرون إلى جانب الأنصار، وظهر بها تيار النفاق الذي عالجه كل من القرآن والسنة، وسكنها اليهود، وكتب النبي صلى الله عليه وسلم لأهلها في أول نزوله بها كتاباً ينظم أمورها وعلاقة سكانها بعضهم ببعض وبغيرهم من القبائل العربية والأمم المحيطة بهم، وفي عهده صلى الله عليه وسلم وفدت عليه وفود القبائل، وبعث منها الجيوش وعقد المعاهدات وسن السنن، وجيش الجيوش، وصارت في عهده ثم في عهد خلفائه الراشدين عاصمة الدولة الإسلامية، وكان لها مركز تجاري كبير في الجاهلية، ونما هذا المركز في عهد الرسول والصحابة والتابعين لكثرة من كان يؤمها من التجار لأغراض التجارة، كما زاول أهلها الفلاحة وعنوا بها لأمر معاشهم، وعرفت بها كثير من الصناعات التي كان يحتاجها السكان، كما كانت بها قلاع وحصون، وحضر بها النبي صلى الله عليه وسلم الخندق لصد المشركين عنها وتحصينها وحرّم الرسول قطع شجرها وصيد وحشها، وأقام فيها مسجده النبوي الذي أسس على التقوى من أول يوم كما يقول القرآن وغيره من المساجد، حيث كان الرسول يعلم ويقضي ويستقبل الوفود إلى غير هذا مما جعل له المسجد فكانت المدينة لهذا أبعد ما تكون عن السذاجة والبداءة التي ظنّها ابن خلدون، إذ كانت مدينة تامة بنظمها الإدارية والتجارية والفلاحة والصناعية والعلمية والإدارية، تأخذ وتعطي، وتداول، وتقدم نموذجاً إسلامياً حياً، مما كان عليه ختم النبوة، وطابع الاهتداء بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه، وهو ما حاول مؤلف الموطأ إظهار معالمه في كتابه على طريقة منهجية في الدرس والبيان والتوجيه، وبطريقة عملية، ابتداءً من كتاب وقوت الصلاة، حيث يتجه النظر إلى العبادة، ويمثل المقام مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث يؤذن المؤذن لها، ويؤم بالناس إمامها في وقوتها، التي لا تؤخر الصلاة عنها، إلى كتاب الجامع في آخر المؤلف حيث نقف على سنن في غاية الأهمية، تتعلق

بفضل المدينة، والفصل في أمر الفرق الكلامية واللباس والشراب والأخلاق والبيعة على السمع والطاعة وأسماء النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها من السنن والأحكام، ووفق هذا نرى المدينة من خلال فصول العناوين الرئيسية للكتاب، وذلك كما يأتي :

باب وقوت الصلاة وما تلاه - كتاب الزكاة - كتاب الصيام - كتاب الاعتكاف - كتاب الحج - كتاب الجهاد - كتاب النذور والإيمان - كتاب الضحايا - كتاب الذبائح - كتاب الصيد - كتاب العقيقة - كتاب الفرائض - كتاب النكاح - كتاب الطلاق - كتاب الرضاع - كتاب البيوع - كتاب الفرائض - كتاب المساقاة - كتاب كراء الأرض - كتاب الشفعة - كتاب الأفضية - كتاب العتاقة والولاء - كتاب المكاتب - كتاب المدبر - كتاب الحدود - كتاب الأشربة - كتاب العقول - كتاب القسامة - كتاب الجامع.

وهذه الأبواب التي تتناول كل هذا، وهذا المؤلف الذي يجمع هذه الأحكام في نسق من الرواية والضبط، يظهر أن الإسلام نظم المدينة، لا أقول مدينة الرسول فقط، ولكن المدن الإسلامية لتكون نموذج مدن العالم من خلال السنن والآداب والأحكام التي تتناول أمور العقيدة والعبادة والمعاملة والجزاء والأخلاق، ولقد لفت انتباه الأصوليين قول مالك «هذا الذي عليه العمل عندنا» فشغلهم هذا عن قضية أهم وأكبر، وهي أن ما يذكر مالك في كتابه هو كله مما كان عليه العمل في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يكن ما يذكر مالك في هذا الصدد إلا جزءا يسيرا، يريد به التأكيد على فضل عمل أهل المدينة كما تدل على هذا رسالته إلى الليث : شص وقد كان مالك مهتما بأمر المدينة محبا لها شغوفاً بها، ومما زاده بها شغفا وبها تعلقا ما روى في كتابه الموطأ من فضلها مما ورد به الحديث، وذلك ما ذكره في كتابه الجامع إذ يقول :

«بسم الله الرحمان الرحيم

كتاب الجامع

الدعاء للمدينة وأهلها

وحدثني يحيى بن يحيى قال : حدثني مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «اللهم بارك لهم في مكيالهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم، يعني أهل المدينة» وحدثني يحيى عن مالك عن سهل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال : كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاؤوا به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أخذه رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مدنا، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليتك ونبيك، وإني عبدك ونبيك، وإنه دعاك مكة، وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به مكة ومثله معه»، ثم يدعو أصغر وليد يراه فيعطيه ذلك الثمر.

ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها

حدثني يحيى عن مالك عن قطن بن وهب بن عمير بن الأجدع أن يحسن مولى الزبير بن العوام أخبره أنه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأنته مولاة له تسلم عليه، فقالت :إني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان، فقال لها عبد الله بن عمر اقعدى لكاع فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة» وحدثني يحيى عن مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن أعرابيا بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أقلني بيعتي. فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءه فقال أقلني بيعتي فأبى، ثم جاءه فقال أقلني بيعتي فخرج الأعرابي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إنما المدينة كالكبير تنفي خبثها وينصح طيبها» وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت أبا الحباب بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «أمرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكبر خبث الحديد» وحدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيرا منه» وحدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان ابن أبي زهير أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «يفتح اليمن فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح الشام فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» وحدثني يحيى عن مالك عن ابن حماس عن عمه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب أو الذئب فيغذى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر، فقالوا يا رسول الله فلمن تكون الثمار ذلك الزمان ؟ قال : «للعوا في الطير والسباع» وحدثني

مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت إليها فبكى ثم قال يا مزاجم أتخشى أن نكون ممن نفت المدينة.

ما جاء في تحريم المدينة

حدثني يحيى عن مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع إلى أحد فقال : « هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم إن إبراهيم حرم مكة وأنا أحرم ما بين لابتيها » وحدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول : لو رأيت الظباء بالمدينة ترتع ما ذرعتها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما بين لابتيها حرام » وحدثني مالك عن يونس ابن يوسف عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب الأنصاري أنه وجد غلمانا قد ألجؤوا ثعلبا إلى زاوية فطردهم عنه قال مالك : لا أعلم إلا أنه قال في حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هذا. وحدثني يحيى عن مالك عن رجل قال : دخل علي زيد بن ثابت وأنا بالأسواق قد اصطدت نهستا فأخذه من يدي فأرسله.

ما جاء في وباء المدينة

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم للمؤمنين أنها قالت : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال، قال : فدخلت عليهم فقلت : يا أبت كيف تجدك، ويا بلال كيف تجدك، قالت : فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كل امرئ مصبح في أهله * * الموت أدنى من شرك نعله

وكان بلال إذا أقلع عنه يرفع عقيرته فيقول :

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة * * بواد وحولي إذ خر وجليل
وهل أردن يوما مياه مجنة * * وهل يبدون لي شامة وطفيل

قالت عائشة فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال : « اللهم حبيب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد وصححها، وبارك لنا في مداها وصاعها، وانقل حماها فاجعلها بالجحفة » قال مالك، وحدثني يحيى بن سعيد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وكان عامر بن فهيرة يقول :

لقد رأيت الموت قبل ذوقه * * إن الجبان حتفه من فوقه

وحدثني عن مالك عن نعيم بن عبد الله المجرم عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال».

هذا الوضع الذي كان للمدينة، والذي يرسم كتاب الموطأ معالمه من خلال القرآن والسنة والسيرة العطرة للرسول وصحابته، هو الذي يجعل القلوب تهفو إليها، وتحن الأشواق إلى ذكراها، وتهيج بالأشجان لدى الحديث عنها، مما سجل النثر الشعر، كقول الشاعر عبد الله بن علوي الحداد :

فلما بلغنا طيبة وربوعها * * شمنا شذى يزري بعرف العنابر
وأشرق الأنوار من كل جانب * * ولاح السنا من خير كل المقابر
مع الفجر وافينا المدينة طاب من * * صباح علينا بالسعادة سافر
إلى مسجد المختار ثم لروضة * * بها من جنان الخلد خير المصائر
إلى حجرة الهادي البشير وقبره * * وثم تقرر العين من كل زائر⁽¹⁾

ومن بين المزايا ما يرجع إلى الإمام مالك الذي دون في الكتاب الحديث وفقهه وفقه أهل المدينة، وترجمة مالك شهيرة وواسعة، ذكرتها تراجم أعلام مذهب مالك ككتاب ترتيب المدارك وكتاب نيل الابتهاج وغيرهما، كما وردت في مقدمات شروح الموطأ مثل كتاب التمهيد لابن عبد البر، وشرح الزرقاني على الموطأ، وشرح محمد زكريا الكندهلوي عليه، وهون بعنوان أوجز المسالك إلى موطأ مالك، وليس بعدها لمريد ترجمته غير الاقتباس منها، تأكيداً لفضل مالك، واستئناساً بإشادة أهل العلم به وبمذهبه فمالك - رحمه الله - هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث القحطاني الأصبحي، جده أبو عامر صحابي جليل، شهد المغازي كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم خلا بدرا، وروي أنه كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم يلقه، وسمع من عثمان بن عفان، فهو لهذا تابعي مخضرم، قال الحافظ الذهبي في التجريد : لم أر أحدا ذكره في الصحابة، ونقله مؤلف الإصابة ولم يزد عليه، عاش مالك الإمام في المدينة وأحبها، وتمسك بفضائل أهلها، وتعلم منهم، وقصد حلقات العلم التي كانت تعقد في المسجد النبوي وغيره للقاء شيوخ العلوم، فأخذ عن نحو تسعمائة شيخ، ولم يجلس للإفتاء حتى شهد له بأهليته ذلك نحو سبعين شيخاً، وكتب بيده مائة ألف حديث، وجلس للدرس ابن سبع عشرة سنة، وكبرت حلقة درسه وازدحم الناس عليها لنبوغته وفضله وجودة حديثه وحسن هيئته، وفخامة منظره، وتعظيمه مجالس العلم، وكان له مجلسان مجلس للعامة، ومجلس للخاصة، ليحدث كل

(1) شفاء الفؤاد: 174.

قوم بما يصلح لهم، وكان إذا جلس للفقهِ لم يتكلف جمال مظهره، لكنه كان إذا جلس للحديث عن رسول الله تطيب ولبس ثياباً جِداً وتعمم، وقعد على منصة في خشوع وخضوع ووقار، وبخر المجلس بالعود، وكان على علو كعبه في العلم بهاب الفتيا ويتوقف في المعضل من المسائل حتى يروي أنه سئل عن ثمانية وأربعين مسألة، فقال عن اثنتين وثلاثين منها: لا ادري.

وقد أثنى على مالك جم غفير من العلماء، فقال ابن عيينة: رحم الله مالكا، ما كان أشد انتقاد مالك للرجال، وكان لا يبلغ من الحديث إلا ما كان صحيحاً، ولا يحدث إلا عن ثقة، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما بقى على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك بن أنس ولا أقدم عليه في صحة الحديث أحداً، وما رأيت أعقل منه، قال: وسفيان الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك: إمام فيهما، وقد سئل ابن الصلاح عن معنى هذا القول، فقال: السنة هاهنا ضد البدعة، فقد يكون الإنسان عالماً بالحديث، ولا يكون عالماً بالسنة، وقال يحيى بن سعيد القطان ويحيى ابن معين، مالك أمير المؤمنين في الحديث، وزاد ابن معين: كان مالك من حجج الله على خلقه، إمام من أئمة المسلمين، مجمع على فضله، وقال الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك النجم الثاقب، ولم يبلغ أحد مبلغ مالك في العلم لحفظه وإتقانه وصيانتته، وما أحد آمن عليه في علم الله من مالك، وجعلت مالكا حجة بيني وبين الله، ومالك وابن عيينة القرينان، لولاهما لذهب علم الحجاز، والعلم يدور على ثلاثة: مالك وابن عيينة والليث بن سعد، وقد قدمه ابن حنبل على الثوري والليث والحكم وحماد والأوزاعي في العلم وقال: هو إمام في الحديث والفقهِ، وسئل كذلك: عن ما تريد أن تكتب الحديث وفي رأي من تنظر، فقال: حديث مالك ورأي مالك، وقال سفيان بن عيينة في حديث يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة⁽²⁾، نرى أنه مالك بن أنس، وفي رواية: كانوا يرونه، قال ابن مهدي يعني سفيان بقوله كانوا التابعين.

وهذه الشهادات في مالك دالة على إمامته وفضله، وعلو مقامه في العلوم الشرعية، وخاصة الحديث النبوي الشريف والفقهِ، اللذين فاق فيها مالك غيره، ولهذا استحق الإمامة، وفزع إليه العامة والعلماء للفتوى، فأفتى، ودونت أجوبته، وصار بها فيما دون من حديث وفقهِ في الموطأ، وبطلبة العلم الذين قصدوه وتخرجوا به إمام الأئمة، لاسيما مع ما علم من ورعه وعقله وعفته، وعدم تساهله في الحق، واعتصامه بالسنة

(2) أخرجه مالك والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً.

وعمل أهل المدينة. والرواة عن الإمام مالك كثيرون يزيدون على الألف، وقد صنف فيهم الخطيب وعباس كتبها، فيها تراجم المشار إليهم.

ومن مزايا الموطأ كثرة رواته، ذكرهم مترجموه، وهذه الكثرة تدل على عناية أهل العلم بهذا الكتاب من مختلف الأصقاع، : حجازيين وشاميين وعراقيين ومصريين ومغاربة وأندلسيين، وبهذا حصلت الثقة بكتاب الموطأ بالأسانيد الصحيحة واشتهر أمره، وانتشر في الآفاق ذكره، ولم تخل حلقات العلم في بلاد الإسلام من مجلس لدراسته والاستمداد منه، ومن بين هذه الروايات اختلافات في عدد الأحاديث كثيرة وقلة، وهذا فيما يبدوراجع إلى طريقة الأخذ من سماع ومناولة، ففي السماع، ربما كان الإمام مالك يروي أحاديث يدونها تلاميذه زيادة على ما في النسخة التي بين أيديهم، وهذا ما جعل البعض يتحدث عن موطآت مالك باعتبار النسخ والرواية عنه⁽³⁾، ومن بين هؤلاء القاضي عياض والحافظ الذهبي، وألف أبو ذر الهروي مسند الموطآت، وأبو نصر الطليطلي مسند الموطأ والحافظ الأبي محمد بن يربوع كتابا في معرفة رجال الموطأ، ونظمهم السيوطي في قصيدة أوردتها في كتاب التنوير، وبلغ بهم الحافظ ابن ناصر الدين تسعة وسبعين راويا، ومن أشهر هذه الروايات رواية الشافعي والقعنبي والتتيسي ومعن بن عيسى ويحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس المصمودي الليثي الأندلسي (ت 234) وهي مشهورة، وقد لازم يحيى هذا مالكا وكان يسميه عاقل الأندلس، وهو الذي مكن لمذهب مالك بالمغرب، وهذا الموطأ هو معتمد الكثيرين كابن عبد البر والباقي وغيرهما، وقد طغت نسخته على جميع النسخ في المشرق والمغرب، قال الزرقاني في شرح الموطأ⁽⁴⁾ «قال بعض الفضلاء، اختار أحمد في مسنده، رواية ابن مهدي، والبخاري رواية التتيسي، ومسلم رواية يحيى بن يحيى النسابوري التميمي، وأبو داود رواية القعنبي والنسائي رواية قتبية بن سعيد» قال : «وهذا كله أغلبي، وإلا فقد روى كل من ذكر عن غير من عينه» قال : «ويحيى النيسابوري شيخ البخاري ومسلم، وليس هو صاحب الرواية المشهورة الآن فإنه أندلسي، وقد يلتبس على من لا يعلم، ورواه عن الأندلسي ابنه عبيد الله بضم العين، ومحمد بن وضاح الحافظ الأندلسي».

ومن هذا يتبين أن الموطأ من المصادر التي اعتمدها أهل الحديث : البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد والنسائي وغيرهم ممن روى الصحيح لصحة أحاديث مالك في الموطأ.

(3) الموطآت : 7.

(4) الموطأ شرح الزرقاني : 7.

ومن هذه المزايا أن الإمام مالكا استفاد من تجارب من صنف من أهل عصره⁽⁵⁾، وزاد عليها بالضبط والإتقان والرواية والتهديب على قول من ذهب إلى أن الموطأ مسبوق ببعض المؤلفات، لكن المشهور لدى المحدثين أن الموطأ هو أقدم مؤلف، ثابت النسبة إلى مؤلفه⁽⁶⁾، ومن بين الكتب التي ذكر الأولون موطأ إبراهيم بن أبي يحيى وهو ممن عاصر مالكا، وكتاب المجموع للإمام زيد المتوفي عام 122هـ إلا أن موطأ إبراهيم لم تتناقله الأجيال، بينما يشكك عدد من العلماء في نسبة كتاب المجموع إلى الإمام زيد، في حين أن نسبة الموطأ إلى الامام مالك ثابتة بالرواية القوية المتداولة، وكان للإمام مالك سبق في تسمية كتابه باسم الموطأ فإن هذه التسمية لم تكن معروفة من قبل، قال ابن فهر: لم يسبق مالكا، أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه، بعضهم سمي بالجامع، وبعضهم بالمصنف، وبعضهم بالمؤلف، ولفظ الموطأ يعني الممهّد المنقح، قال الزرقاني: أخرج ابن عبد البر عن الفضل بن محمد بن حرب المدني، قال: أول من عمل كتابا بالمدينة على معنى الموطأ من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلاما بغير حديث، فأتى به مالكا، فنظر فيه، فقال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت الذي عملت ابتدأت بالآثار ثم إن مالكا عزم على تصنيف الموطأ، فصنّفه فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقيل لمالك: شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب وقد شركك الناس فيه وعملوا أمثاله، فقال: أئتوني بما عملوا، فأتى به، فنظر فيه وقال: لتعلمن أنه لا يرتفع إلا ما أريد به وجه الله، قال: فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار.

وروى أبو مصعب أن أبا جعفر المنصور قال لمالك: ضع هذا العلم ودون فيه كتابا، وجنب فيه شدائد ابن عمر وورخص ابن عباس وشواذ ابن مسعود واقصد أوسط الأمور وما أجمع عليه الصحابة والأئمة، وفي رواية أنه قال له: اجعل هذا العلم علما واحدا، فقال له: إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في البلاد، فأفتى كل في مصره بما رأى، فلأهل المدينة قول، ولأهل العراق قول تعدوا فيه طورهم، فقال: أما أهل العراق فلا أقبل منهم صرفا ولا عدلا، وإنما العلم علم أهل المدينة، فضع للناس العلم. وهذا الذي تقدم يدل على أمور مهمة كالاتي:

1- أن تسمية الموطأ نفسها تدل على التهديب والتنقيح، ليخرج الكتاب عن مجرد الجمع والنقل، فالكتاب وضعه مؤلفه في نحو أربعين سنة، ولم يزل يهذبه وينظر فيه،

(5) ن.م: 7.

(6) الموطآت للزرقاني: 7.

بغية أن يكون دليلاً عملياً لحياة الناس في العبادة، والفقه والقضاء والفتيا والعقيدة والأخلاق، واختاره على وفاق العمل الذي كان عليه الصحابة والتابعون وأصله بالحديث والآثار.

2- أنه كانت هناك مؤلفات أخرى تبعت مالكا في عمله، لكنها لم تصمد في مجال المنافسة العلمية، حيث فاق كتاب مالك غيره في أمر القصد أو النية، وفي العناية بالحديث الصحيح، وقد كان حديثاً كثيراً⁽⁷⁾ في أول موطأته، حيث تذكر بعض الروايات أنها بلغت عشرة آلاف حديث كما ذكر ابن الهيثاب، وذكر الكيا الهراسي أنها بلغت تسعة آلاف حديث، ونقصت بعد حتى بلغت سبعمائة حديث، ومن هذا يتبين كثرة ما روى الإمام من أحاديث المصطفى، وقد روى أنه كتب بيده مائة ألف حديث، ولو دونها لكانت مجموعاً كبيراً يضاهي ما جمع الإمام أحمد في مسنده من حديث، والنقص راجع إلى التهذيب والغرض من المؤلف الذي كان غرضاً عملياً جامعاً بين أصول الأحكام الراجعة للرواية الصحيحة وتطبيقاتها العملية.

3- أنه رحمه الله رغم كونه كان يرى أن أهل العراق وربما غيرهم من الأمصار تعدوا طورهم باعتماد الأقيسة وترك الآثار والفقه العملي، فإنه كان لا يرى تدخل الدولة لحمل الناس على فقه أهل المدينة، لأن أصحاب الرسول تفرقوا في الأمصار، ولأنه كان فيها فقهاء وعلماء لهم اجتهادات رغم مجانية بعضها للصواب وما كان عليه العمل بالمدينة من العمل الثابت الذي عليه إجماع الناس فيها، ولهذا لم يقبل اقتراح أبي جعفر المنصور تدخله كسلطان لتوحيد الناس خلف الموطأ، وهذا ما يدحض مزاعم ابن حزم وغيره أن فقه مالك كفته أبي حنيفة انتشر بالسيف، ففقه مالك انتشر بالعلم من الموطأ أولاً ومن المدونة ثانياً ومن سيرة مالك وزهده وعقله وصواب مذهبه ومواقفه في التزام السنة ومجانبة البدع وتوسطه واعتداله وارتباطه بالعمل، كما أن السيف لم يستطع القضاء على مذهب مالك في بعض البلاد، عندما تعرض المذهب وعلمائه للقمع في القيروان على عهد العبيديين وبالمغرب والأندلس في عهد الموحدين.

ومن مزايا الموطأ أن مؤلفه وضعه على نحو جامع بين أصول علم الفقه وفروعه، وهو ما يبين وجود خطة أو منهج لهذا الكتاب شامل للرواية والدراية أصولاً وفروعاً، وهو ما نبه إليه أبو بكر بن العربي في كتاب القبس في شرح موطأ مالك ابن أنس إذ قال في أوله: «قال الامام أبو بكر محمد بن العربي، رضي الله عنه، هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام وهو آخره، لأنه لم يؤلف مثله، إذ بناه مالك، رضي الله عنه، على تمهيد

(7) شرح الموطأ للزرقاني: 7.

الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسأله وفروعه، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى عياناً، وتحيط به يقيناً عند التنبه عليه في موضعه أثناء الإملاء بحول الله تعالى»⁽⁸⁾.

وأصول مذهب مالك سبعة عشر أصلاً وهي: نص الكتاب، وظاهره بمعنى المخالفة، ومفهومه بمعنى المفهوم بالأولى والتشبيه على العلة، ومن السنة مثل الخمس المتقدمة، والحادي عشر الإجماع، والثاني عشر القياس والثالث عشر عمل أهل المدينة، والرابع عشر قول الصحابي، والخامس عشر: الاستحسان، والسادس عشر الحكم بسد الذرائع، وأما مراعاة الخلاف، فتارة وتارة وقد نظمها بعضهم فقال:

ست وعشر انبنى عليها * * مذهب مالك فمل إليها
كتاب السنة، والإجماع، ثم * * قياس استدلال الاستصحاب ضم
سد الذرائع والاستحسان مع * * براءة أصلية خلف يقع
قول الصحابي مرسل المصلحة * * كذلك أيضاً عمل المدينة
تصديق معصوم والاستقراء * * والأخذ بالأخف ذا انتهاء⁽⁹⁾

وقد حصر القرأني في كتاب تنقيح الأصول أصول مذهب مالك في ستة عشر أصلاً وهي: القرآن والسنة والإجماع وإجماع أهل المدينة والقياس وقول الصحابي والمصلحة المرسلة والعرف والعادات وسد الذرائع والاستحسان والاستصحاب.

وقال الفقيه محمد أبو زهرة في كتابه مالك: «ولقد أحصى السبكي في الطبقات أصول المذهب المالكي، فزادها على خمسمائة، ولعله قصد القواعد الضابطة للفروع، وفرق بينها وبين أصول المذهب، فإن أصول المذهب هي مصادر الاستنباط فيه، وطرائق الاستنباط، وقوة الأدلة الفقهية ومراتبها، وكيف يكون الترجيح بينها عند تعارضها، أما القواعد فهي ضوابط كلية توضح المنهاج الذي انتهى إليه الاجتهاد في ذلك المذهب، والروابط التي ترتبط بين مسأله الجزئية.....»⁽¹⁰⁾.

ومن المعلوم أن الإمام مالكا لم يؤلف في أصول الفقه، على نحو ما فعل الإمام الشافعي في كتاب الرسالة، لكن أصحاب مالك من فقهاء مذهبه لاحظوا منهجه في الاستدلال وطريقته في إثبات الأحكام، فاستنبطوا أصول فقهاء من ذلك، كما استنبطوا قواعد أحكام الفقه المالكي منها لاحقاً، وهي أصول تثري الفقه، وتمنحه أسساً متينة

(8) المؤطآت 63.

(9) شرح الزرقاني : 7.

(10) القيس شرح الموطأ : 75.

للاستتباط والاجتهاد، وهي من السعة بحيث تستوعب مسائل الأحكام الواقع والمحتمل الوقوع، والإمام مالك في هذا مثل الإمام أبي حنيفة الذي لم يضع كذلك كتاباً في أصول الفقه لكن أصحابه هم الذين وضعوا وصاغوا قواعد الفقه على منوال اجتهاده.

ومن مزايا الموطأ مكانته المميزة بين كتب الحديث، فالكتاب كتاب فقه وحديث، والفقه فيه ظاهر في رواية أقوال الصحابة والتابعين واجتهاد مالك وآرائه الفقهية، والكتاب اتسع للفقه كما اتسع للرواية، وهو ما يبطل قول القائلين بتميز الفقه العراقي عن الحجازي بالرأي، فالرأي موجود في فقه مالك في الموطأ وفي فقه من يروي عنهم، واتسع الكتاب بذلك للعقل وإعمال الروية في تنزيل الأحكام، ولهذا الاتساع مظاهر وأبعاد من حياة الإمام، أختصرها كما يأتي :

- 1- مظهر الهدوء والوقار وكمال الهيئة الخارجية للإمام.
 - 2- مظهر اتباع العلماء رأيه فيما يتطلب رأياً، وقد كان الناس يرون مالكا أعقل أهل زمانه.
 - 3- مظهر تأنيه في الفتوى وتحريه في الإجابة وإنصاف السائل.
- ومن أبعاد عقليته :

- 1- الميل القوي إلى التأمل الفكري وعرض الأمور على العقل واستخدامه والإفادة من وسائل المعرفة الفطرية التي زوده الله بها.
- 2- التفكير العلمي لا التفكير الفلسفي المثالي ولا المنطقي الجدلي.
- 3- البحث عن المعرفة الصحيحة والعلم النقلي الثابت والعدول عن المعرفة المشوهة والممزوجة بالأباطيل والاجتهاد، باتباع منهج يجمع بين الرواية والدراية.
- 4- التسليم العقلي في الأمور التي لا تدخل في مجالات العقل.
- 5- سمو العقلية العلمية إلى مستوى الروحية، ومزجها بالوجدانية الدينية⁽¹¹⁾.

أما من حيث تميز الموطأ بين المؤلفات الحديثية، فإنه ظاهر من حيث ما قيل عن الموطأ في هذا الصدد، يقول الإمام الشافعي : ما على وجه الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، وفي لفظ : ما على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك، وفي لفظ : ما بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك، وفي آخر : ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ⁽¹²⁾.

(11) الجواهر الثمينة : 115-116.

(12) مالك : 118.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي : الموطأ هو الأصل الأول واللباب،
والبخاري الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي.

وقال الزرقاني : أطلق جماعة على الموطأ اسم الصحيح واعترضوا قول ابن
الصلاح : أول من صنف فيه البخاري، وإن عبر بقول الصحيح المجرد للاحتراز عن
الموطأ، فلم يجرد فيه الصحيح، بل أدخل المرسل والمنقطع والبلاغات، فقد قال
مغلطاي : لا فرق بين الموطأ والبخاري في ذلك لوجوده أيضا في البخاري من التعاليق
ونحوها، لكن فرق الحافظ بأن ما في الموطأ كذلك هو مسموع لمالك غالبا وما في
البخاري قد حذف إسناده عمدا لأغراض قررت في التعليق، فظهر أن ما في البخاري
من ذلك لا يخرج عن كونه جرد فيه الصحيح، بخلاف الموطأ، وقال الحافظ
مغلطاي : أول من صنف الصحيح مالك، وقول الحافظ هو صحيح عنده وعند من
يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما لا على الشرط
الذي استقر عليه العمل في حد الصحة، تعقبه السيوطي بأن ما فيه من المراسيل مع
كونه حجة عنده بلا شرط، وعند من وافقه من الأئمة هو حجة عندنا أيضا إذا
اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن الموطأ
صحيح لا يستثنى منه شيء.

قال الزرقاني : وقد صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المرسل
والمنقطع والمعضل، قال : وجميع ما فيه من قوله : بلغني، ومن الثقة عنده مما لم يسنده
أحد وستون حديثا، كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة :
(أحدها) إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن.

(الثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من
ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغه غيرهم في طول
العمر فأعطاه الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر.

(الثالث) قول معاذ : آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
وضعت رجلي في الفرز أن قال : حسن خلقك للناس.

(الرابع) إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة⁽¹³⁾.

وهكذا يبدو ميل أكثر العلماء إلى أن الموطأ صحيح : وأن مالكا سبق بكتابه غيره في
باب الصحة، وأن ما فيه من مراسيل صحيحة بالاعتضاد والنقل من رواية الثقات.

(13) الموطآت : 46-51.

- ومن المزايا كثرة الشروح التي وضعها العلماء على الموطأ، ومن أهمها :
- الاستذكار لابن عبد البر (ت : 463) والتمهيد له.
 - المنتقى للباجي (ت : 474).
 - المسالك على موطأ مالك لأبي بكر بن العربي (ت : 546) والقبس في شرح الموطأ.
 - شرح الموطأ لمحمد بن خلف القرطبي (ت : 557).
 - العهد الكبير لابن الزهراوي.
 - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي (ت : 911) وإسعاف المبطل برجال الموطأ له.
 - شرح الموطأ لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت : 1122).
 - شرح الداودي على الموطأ، مخطوط مكتبة القرويين رقم : 527.
 - شرح موطأ مالك : لإدريس القاسبي.
 - شرح الموطأ لإسلام الله ابن شيخ الإسلام الدهلوي.
 - المقتبس لابن السيد (ت : 515).
 - تفسير الموطأ لعبد الملك بن حبيب القرطبي (ت : 238).
 - تلخيص الموطأ لأبي سليمان الخطابي (388).
 - المحلي بأسرار الموطأ لسلام الله الحنفي الدهلوي (ت : 1129).
 - أقرب المسالك إلى موطأ مالك لمحمد التهامي كنون (ت : 1331).
 - وهناك مؤلفون آخرون لا أطيل الكلام بذكرهم، وقد حاول استقصاءهم الكندهلوي⁽¹⁴⁾ في كتابه أوجز المسالك.
- ومن مزايا الموطأ، وهو ما أختتم هذه الدراسة الثناء الذي صاغه الشعراء شعرا في الإمام مالك وكتابه الموطأ فمن هذا قول سعدون الورخسي :

أقول لمن يروي الحديث ويكتب * * ويسلك سبل الفقه فيه ويطلب
 إن أحببت أن تدعى لدى الخلق عالما * * فلا تعد ما تحوي من العلم يثرب
 أتترك دارا كان بين بيوتها * * يروح ويفدو جبرئيل المقرب
 ومات رسول الله فيها، وبعده * * بسنته أصحابه قد تأدبوا
 وفرق شمل العلم في تابعيهم * * وكل امرئ منهم له فيه مذهب

(14) شرح الزرقاني : 8.

فخلصه بالسبب للناس مالك * * * ومنه صحيح في المجس واجرب
ولو لم يلح نور الموطأ لمن يرى * * * بليل عماه ما درى أين يذهب⁽¹⁵⁾

وقال أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني :

أعم الكتب نفعا للفقهاء * * * موطأ مالك لا شك فيه
فلا تبدأ بشيء من سماع * * * سواء عن إمام ترتضيه
وصاحب من يعظمه وجانب * * * كتاب جميع من قد يزدرية⁽¹⁶⁾

وقال أبو الحسن بن فارس القزويني :

إذا شئت ان تعرف الواضحات * * * من العلم فاقرأ كتاب الموطأ
تجد حين تحويه فرض الإله * * * سنة أحمد خطأ ونقطا
ودع ما تك / لفه الجاهلون * * * بلفظ معنى ومعنى مغطى⁽¹⁷⁾
ودونك علما يضيء الفؤاد * * * لفظا ومعنى وشرحا وبسطا

وقال أبو عبد الله الحميدي الأندلسي (ت : 488)

إذا قيل من نجم الحديث وأهله * * * أشار ذوو الألباب يعنون مالكا
إليه تناهى علم دين محمد * * * فوطأ فيه للرواة المسالك
ونظم بالتصنيف أشتات نشره * * * وأوضح ما قد كان لولاه مالكا

وقال القاضي عياض :

إذا ذكرت كتب العلوم فخيرها * * * كتاب الموطأ من تصانيف مالك
أصح أحاديثا وأثبت سنة * * * وأوضحها في الفقه نهجا لسالك
أسانيد أمثال الرواسي صحيحة * * * ورأي كأنوار النجوم الشوابك
هو الحجة الغراء والعصمة التي * * * ينجي صداها من جميع المهالك
به يهتدي في كل أمر ويقتدي * * * وفيه جلاء المشكلات الحوالمك
عليه مضى الإجماع في كل أمة * * * على رغم خيشوم الحسود المماحك⁽¹⁸⁾

(15) أوجز المسالك للكندهلوي 1 : 126-138.

(16) ترتيب المدارك 2 : 77.

(17) ن. م : 2 : 78.

(18) كشف المغطى : 71-72.

منهج الاستدلال والتقعيد عند الإمام الباغي المنتقى في شرح الموطأ نموذجاً

د. عبد الله الهلائي
كلية الآداب ظ. م بفاس

مقدمة

لقد كان فقه الإمام مالك رحمه الله يمثل اتجاهاً فقهياً متميزاً زماناً ومكاناً وحالاً ومنهجاً.

التميز الزمني يتمثل في تلقيه عن مئات العلماء ثلاثمائة منهم من التابعين، والتميز المكاني نشوئه وتربيته وتعليمه بالمدينة المنورة التي تلقت الوحي منذ هجرة الرسول الكريم إليها، فكانت منارة علمية وعملية يقتدى بأئمتها.

والتميز الحالي يبرز فيما كان عليه الإمام مالك رحمه الله من علم وحلم وخلق قل نظيره فيمن عاصره أوجاء بعده.

والتميز المنهجي يبرز في الأصول التي بنى عليها مذهبه واستخرج على أساسها الفروع الفقهية.

وبذلك مثل فقه الإمام مالك الاتجاه الفقهي المرتبط بالأصول والمنفتح على التطورات الطبيعية للإنسان، فكان بذلك فقهاً يجمع بين الأصالة والمرونة، وهذا ما أكسبه الاستمرارية والاستقرار، قال أبو زهرة رحمه الله: «إن نوع الأصول التي يزيد بها المذهب المالكي على غيره ومسلكه في الأصول التي اتفق فيها مع غيره، يجعلانه أكثر مرونة وأقرب حيوية وأدنى إلى مصالح الناس، وما يحسون وما يشعرون، وبعبارة جامعة أقرب إلى الفطرة الإنسانية التي يشترك فيها الناس، ولا يختلفون إلا قليلاً بحكم الإقليم والمنزعة والعادات الموروثة»⁽¹⁾. غير أن هذا التميز الفقهي للإمام مالك في

(1) ينظر مالك حياته وعصره آراؤه وفقهه، ص: 376.

موطئه كان في أمس الحاجة إلى من يفصل في أصوله ويبسط فروعه بأدلتها وقواعدها.

ومن الذين هياهم الله عز وجل لخدمة الموطأ خاصة والفقه المالكي عامة الإمام الباجي رحمه الله الذي ألف ثلاثة كتب كبرى في شرح الموطأ.

أولها : وأطولها وأهمها كتاب «الاستيفاء» الذي نوه بقيمته وأهميته وخصوصية منهجه، فيه المترجمون القدامى للإمام الباجي وقالوا: «لم يؤلف مثله»⁽²⁾.

قال فيه الباجي : «الاستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه، ولاسيما لمن لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولم يتبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يبيل خاطره، ويحير لكثرة مسأله ومعانيه، يمتع لحفظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ في العلم وتحقق بالفهم»⁽³⁾.

وثانيها : المنتقى، الذي وافق اسمه مسماه، انتقاه من كتابه الاستيفاء الذي كان في عشرين مجلدا⁽⁴⁾ اختصرها في سبعة مجلدات صغيرة فصار اختصارا له «اقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب - الاستيفاء - من الأحاديث والفقه وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ ليكون شرحا له وتبنيها على ما يستخرج من المسائل منه... فأجبتك إلى ذلك يقصد من طلب منه التأليف المختصر، وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلالة وما احتج به المخالف وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من أصل ثم أتبع ذلك بما يليق به من الفرع...»⁽⁵⁾.

وثالثها : الإيماء وهو اختصار لكتاب المنتقى وهو قدر ربع الاستيفاء.

وحيث إن الإمام الباجي علم من أعلام المذهب الذين علا نجمهم وذاع صيتهم، خصوصا بعد عودته من رحلته العلمية المشرقية التي لقي فيها أفكاره وصقل أسلوبه ونمى حجاجه، فرجع إلى الأندلس مناظرا محاورا مؤطرا مدافعا منافحا على المذهب المالكي، مدحضا لحجج ابن حزم الذي اكتسح بحجاجه وجداله الأندلس.

(2) ينظر وترتيب المدارك للقاضي عياض 124/8. وطبقات المفسرين للداودي 204/1.

(3) المنتقى : 1/2.

(4) ينظر تذكر الحفاظ للإمام الذهبي 1181/3.

(5) المنتقى 3-2/1.

لكل ذلك كان اختياري لهذا الموضوع الذي أرى صلته الوطيدة بخدمة المذهب المالكي عامة والموطأ خاصة، قال عياض : «ووجد - الباجي- عند وروده بالأندلس لابن حزم الداودي صيتا عاليا، وظاهرات منكرة... وله تصرف في فنون تقصر عنها السنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت، لقلة استعمالهم النظر، وعدم تحققهم به، فلم يكن يقوم منهم أحد بمناظراته... فلما ورد أبو الوليد الأندلس وعنده من التحقيق والإتقان والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة ما حصله في رحلته، أمه الناس لذلك، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم وخروجه عن...»⁽⁶⁾.

وحيث إن كتاب المنتقى يمثل شرحا وسطا بين الاستيفاء والإيماء وهو منتقى من أهم شروح الموطأ بمبارات رشيقة وأسلوب حجاجي هادئ كل ذلك مصحوب بأدلة قوية وقواعد دقيقة، لذلك اخترت هذا الكتاب.

المبحث الأول : منهج الباجي الاستدلالي في كتاب المنتقى.

أ- شرحه لاصطلاحات الإمام التي قد يفهم منها ما لم يقصده مالك رحمه الله من مثل : «لا ينبغي» و«مكروه» ففي النهي عن بيعتين في بيعة «حدث مالك أنه بلغ أن القاسم بن محمد سأل عن رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير نقدا، وأبخمسة عشر دينارا إلى أجل فكره ذلك ونهى عنه. قال مالك في رجل ابتاع سلعة من رجل بعشرة دنانير نقدا وأبخمسة عشر دينارا إلى أجل قد وجبت للمشتري بأحد الثمنين أنه لا ينبغي ذلك لأنه إن أجز العشرة كانت خمسة عشرة إلى أجل وإن نقد العشرة كان إنما اشترى بها الخمسة عشر التي إلى أجل»⁽⁷⁾.

قال الباجي رحمه الله في شرحه: زوهدا على ما قاله أنه إذا اختلف الثمنان واختلف البيعان بالنقد والتأجيل فقد وضح أنهما بيعتان تضمنتهما بيعة وذلك يمنع صحة العقد، وقد دللنا على أنه لا يجوز ذلك مع اختلاف الثمن فقط، فبان لا يجوز مع اختلاف الثمن واختلفهما بالنقد والأجل أولى⁽⁸⁾.

فبان أن قول مالك رحمه الله «لا ينبغي» تدل على عدم جواز ذلك البيع حيث تكون السلعة التي وجبت للمشتري بأحد الثمنين يقتضي ذلك علة الفساد، ويدخل في بيعتين

(6) ترتيب المدارك 122/8. وأشهر مناظراته مع ابن حزم هي تلك التي كانت بحضور ولي أبي العباس أحمد بن رشيق، بدعوة من أبي عبد الله محمد بن سعيد العالم الميورقي الكبير رأس المالكية بها أنشد، وأحد الذين كان ابن حزم قد ضيق عليهم الخناق في ميورقة.

(7) الموطأ بها متن المنتقى 39/5.

(8) المنتقى : 39/5.

في بيعة واحدة. وتعبير مالك بـ«لا ينبغي» هو التعبير والاصطلاح الدقيق لموافقته للألفاظ القرآنية والحديثية، فمما يؤكد صحة ذلك وأولويته في التعبير قول الله تعالى: ﴿وقالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾⁽⁹⁾.

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم في النهي عن لباس الحرير: «لا ينبغي هذا للمتقين»⁽¹⁰⁾. وبذلك كان هذا التعبير أدق وأبلغ لاطراده في المحظور شرعاً.

وكذلك قول مالك رحمه الله «فكره ذلك ونهى عنه» تدل على فساد البيع وتحريمه لأن هذا البيع يحرم بأقل من هذه الصورة وهي التي يختلف فيها الثمنان باختلاف البيعتين بالنقد والتأجيل، فكيف بالبيع الذي يختلف فيه الثمن ثم يختلفان بالنقد والأجل.

والمقصود بمنهج الاستدلال هنا هو الخطوات المنهجية التي اتبعها الباجي في استعمال الأدلة للوصول إلى الحكم الشرعي، وبذلك يكون الاستدلال داخلاً في صلب العملية الاجتهادية، حيث يكون المجتهد أثناء استخراج الحكم الشرعي قد وضع أمامه الأدلة المعتبرة والقواعد العامة، لكي يسير على المنهج السليم للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح.

وإن الذي يدلنا على دقة منهجه وعلو قدره وحسن مسلك استدلاله وتقعيده هو ما حكم به على نفسه في مقدمة المنتقى، وما شهد له به فحول العلماء.

يقول الباجي في مقدمة الكتاب: «ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب - الاستيفاء - من الأحاديث والفقهاء وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها بأصل كتاب الموطأ ليكون شرحاً له وتبسيطاً على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها، وينصها ما يخف ويقرب ليكون ذلك حظ من ابتداء بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الاقتصار عليه، وعونا له إن طمحت همته إليه فأجبتك إلى ذلك.... وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلالة وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم اتبعت ذلك ما يليق به من الفرع وأثبتته شيوخنا المتقدمون رضي الله عنهم من المسائل»⁽¹¹⁾.

(9) الفرقان: 18.

(10) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري رقم 362 ورقم 5355 ومسلم رقم 3868.

(11) المنتقى 3-2/1.

وقال فيه القاضي عياض : «كان أبو الوليد رحمه الله فقيها، نظارا، محققا، راوية محدثا، يفهم صنعة الحديث ورجاله، متكلمًا، أصوليا، فصيحًا، شاعرا مطبوعا، حسن التأليف، معين المعارف، له في هذه الأنواع تصانيف مشهورة جليلة، ولكن أبلغ ما كان فيها في الفقه وإتقانه على طريقة النظار من البغداديين وحذاق القرويين»⁽¹²⁾. فتبين من رسمه لمنهج عمله في الموطأ في مقدمته وفيما شهد له به القاضي عياض أنه كان محققا مدققا خصوصا في الفقه على طريقة النظار، فكانت أصوله في الاستدلال تظهر منزلة وموزعة على الفروع والمسائل الفقهية التي يدرسها وهو يشرح كتاب الموطأ، وهي مستقاة أصلا من أصول الاستدلال عند مالك رحمه الله.

الاستدلال عند مالك رحمه الله :

إن المتأمل في فقه مالك رحمه الله يجده يتجه إلى النصوص الواضحة في دلالتها على معانيها المتبادرة من ذات الصيغة، دون الاعتماد على قرينة أو دليل خارج النص، وسيرا على هذا النهج كان يستنبط الأحكام أولا من القرآن الكريم حسب ترتيب أدلته في الوضوح : النص ثم الظاهر، ثم المفهومات فإن لم يجد رجوع إلى السنة حسب ترتيب متواترها ومشهورها وأحاديثها ثم ترتيب نصوصها وظواهرها وفهومها، وإذا كان ما في الكتاب مجملا فإنه يلتمس بيانه من السنة، وقد كان يعتبر عمل أهل المدينة بمثابة الحديث المتواتر ويقدمه على ما يعارضه من خبر الآحاد.

فإذا لم يكن هناك نص من كتاب أوسنة، بحث عن مظاهره من إجماع فقهاء الصحابة والتابعين وإلا أخذ بقول الصحابي إن وجد، وإذا عدمت هذه الأصول كلها قاس عليها، هذه أهم الأصول التي كان يأخذ بها مالك ويستدل بها على الأحكام.

وأما الإمام الباقي : فقد أحسن في إعماله للأدلة الشرعية أثناء تفرعاته الفقهية، حيث كان يعمد إلى ربط الفروع بأصولها، ويستدل على رجاحة المذهب بالأدلة النقلية والعلل العقلية وفق خطة منهجية متينة متكاملة.

وبذلك اعتمد على أدلة ترجع إلى نصوص القرآن والحديث في عمومها وظواهرها وأدلة أخرى تستمد أصلها من أسس الاجتهاد كالاتحسان والاستصلاح وسد الذرائع وغيرها.

وبالنظر في كتب أصوله وفروعه عامة والمنتقى خاصة، نجده يقسم أدلة الشرع إلى ثلاثة أقسام كبرى هي :

(12) ترتيب المدارك 8/122.

أ- الاستدلال بالأصل، ويدخل فيه استدلاله بالقرآن والحديث، بالنص والظاهر والعام، ثم الاستدلال بالإجماع العام وإجماع أهل المدينة، ثم الاستدلال بمعقول الأصل ويدخل فيه لحن الخطاب وفحوى الخطاب والاستدلال بالحصر، وبمعنى الخطاب ثم الاستدلال باستصحاب الحال ويدخل فيه الاستدلال باستصحاب حال العقل وبالاستحسان وبالاستصلاح وسد الذرائع وبالعرف وبشرع من قبلنا.

نماذج من استدلالاته :

• من ذلك استدلاله بنص الكتاب في حكم نكاح المشرك إذا أسلمت زوجته قبله أنه لا يستديم ملك عصمتها مع بقائه على كفره، خلافا لما روي عن عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما أنها تخير، فإن شاءت فارقت، وإن شاءت قرت عنده، والدليل على أنه لا يملك عصمتها مع بقائه على كفره قوله تعالى : ﴿فإن علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن﴾⁽¹³⁾ وهذا نص في تحريم المهاجرات فهو حجة فإن سلم قسنا عليه غير المهاجرات⁽¹⁴⁾.

• ثم فرع الباجي رحمه الله في الموضوع تقريرات مهمة تتعلق بإسلامها قبل البناء أوبعده، وهل أسلم بعدها بمدة تقل عن العدة أم أكثر من ذلك، وبعد عرضه وتفصيله في آراء الموافق والمخالف ختم بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : «يعرض عليه الإسلام فإن أبى فرق بينهما، فأشار إلى ما روي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : «خلعها الإسلام عنه كما تخلع الأمة من العبد إذا أعتقت تحته والدليل على ما يقول الباجي أن العدة ضربت في المدخول بها ليعلم ما أوقع الزوج من الطلاق هل هو بائن أم غير بائن فإن تعقبه ارتجاع في العدة علم أنه غير بائن فكذلك مسألتنا⁽¹⁵⁾.

- ومن ذلك استدلاله بظاهر القرآن على وجوب إنكاح المرأة فإن أذن وليها أوذي الرأي من أهلها أو السلطان من قوله تعالى : ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف﴾⁽¹⁶⁾.

قال الباجي : قلنا من الآية : دليلان الظاهر والسبب، فأما الظاهر فإنه تعالى نهى الأولياء عن منع النساء النكاح عند بلوغ الأجل، فلولا أن الولاية للرجل في العقد لما صح العضل والمنع من النكاح، كما لا يصح منعهن من التصرف في أموالهن. وأما السبب

(13) الممتحنة : 10.

(14) المنتقى : 3/343-344.

(15) المصدر نفسه 344.

(16) البقرة : 232.

فهو ما رواه البخاري عن الحسن قال : «فلا تعضلوهن» قال حدثني معقل بن يسار نزلت فيه قال : زوجت أختي لرجل فطلقها حتى إذا انقضت عدتها جاء ليخطبها فقلت له : زوجتك وقدمتك وأكرمك فطلقتها، ثم جئت تخطبها لا، والله لا تعود إليك أبداً، وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله تعالى الآية : ﴿فلا تعضلوهن﴾ قلت الآن أفعل يا رسول الله، قال : فزوجها إياه والرجل المذكور.

- ومن ذلك استدلاله بعمل أهل المدينة «وهو ما نقله الصحابة والتابعون من المسائل التي طريقها النقل، واتصل العمل بها في المدينة على وجه لا يخفى مثله» استدلال به في مواطن كثيرة منها: التكبير في أول الأذان مرتان خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في قولهما يربع، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن الأذان بالمدينة أمر متصل يؤتى به في كل يوم وليلة مرارا بحضرة الجمهور العظيم من الصحابة والتابعين الذين أدركهم مالك رحمهم الله وعاصرهم، وهم عدد كثير لا يجوز على مثلهم التواطؤ، ولا يصح على جميعهم النسيان والسهو كما ذكر بالأمس من الأذان، ثم قال : «وهذا أمر طريقه القطع، والعلم، وهو أشهر من أن يحتاج فيه إلى الاستدلال بأخبار الآحاد التي مقتضاها غلبة الظن»⁽¹⁷⁾.

وهذا الذي استدلال به الباجي مستوحى من قول مالك رحمه الله لما سئل عن تشية الأذان والإقامة ومتى يجب القيام على الناس حين تقام الصلاة فقال : لم يبلغني في النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه، فأما الإقامة فإنها لا تشي، وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا وأما قيام الناس فإن منهم الثقيل والخفيف ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد»⁽¹⁸⁾.

- ومن ذلك استدلاله بالمصالح العامة على جواز بيع الخبز واللحم والبيض بعضه ببعض تحريماً دون كيل ولا وزن في السفر خلافاً لأبي حنيفة والشافعي، والدليل على صحة ذلك أن هذا مما تدعو الحاجة إلى قسمته ومبادلته في السفر دون الحضر، وحيث لا توجد الموازين، فجاز ذلك للضرورة مع عدم الوصول بذلك إلى التماثل⁽¹⁹⁾.

منهج أبي الوليد في التقعيد، في المنتقى :

إن القارئ لكتاب المنتقى يجده متضمناً لمادة وفيرة من القواعد الأصولية، والفقهية الكلية الكبرى، والفرعية، والضوابط الفقهية، وغالبا ما كان يورد هذه القواعد والضوابط في ثنايا حديثه عن الفروع والمسائل الفقهية، أو وجوه التخريج والترجيح.

(17) المنتقى : 134/1.

(18) الموطأ بها من المنتقى 134/1.

(19) المنتقى 27/5.

وسأقتصر على نموذج عام في عرض هذه القواعد من كتاب الصيام ونموذجين خاصين في تمييز أبي الوليد في تقييده.

فأما النموذج العام فأبدأ بما قعده مالك في هذا الكتاب ثم أعرج على قواعد الباجي :

فالإمام مالك ذكر عددا من القواعد والضوابط الفقهية في كتاب الصيام نذكر منها :

- دين الله يسر : ذكرها في معرض حديثه رحمه الله عن جواز الفطر للصائم المريض⁽²⁰⁾.

- البدء بالواجب قبل التطوع⁽²¹⁾، نقلها مالك عن سعيد بن المسيب أثناء حديثه عن نذر أن يصوم، فيستحسن له أن يوفي بالنذر قبل التطوع.

- لا يقوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد⁽²²⁾ : ذكر الضابطين في موضوع الصيام عن الميت.

- كل أحد دخل في نافلة فعليه إتمامها⁽²³⁾ : ذكرها في أثناء حديثه عن قضاء التطوع.

وأما القواعد التي ذكرها الباجي في باب الصيام فكثيرة منها :

- الاقتداء بالنبي واجب لازم لا يسوغ غيره⁽²⁴⁾، ذكر هذه القاعدة عقب تعليقه بحديث عائشة رضي الله عنها في تشديدها على من سألها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم.

- إذا احتمل الفعل الأمرين وجب أن يحمل فعله صلى الله عليه وسلم على الواجب⁽²⁵⁾.

ذكرها فيما جاء في الصيام في السفر، حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم صائماً وكان الصحابة على رأيين : طائفة صائمة وطائفة مفطرة، فلما علم رسول الله بصيام طائفة منهم أحست من أنفسها القوة فاغتمت الأجر لما رأوا رسول الله صائماً، فلما

(20) كتاب الصيام باب ما يفعل المريض في صيامه.

(21) كتاب الصيام باب ما يفعل المريض في صيامه.

(22) المصدر نفسه.

(23) كتاب الصيام بأعضاء التطوع.

(24) المنتقى 49/2.

(25) المنتقى 49/2.

علم بذلك وهو أعلم بأحوالهم وبما يطيقون دعا بالكديد بماء فشرب فأفطر وعلموا بإفطاره فأفطروا.

- إذا خرج الجواب مطلقا حمل على عمومته⁽²⁶⁾: هذه القاعدة أصولية عقب بها أبو الوليد على صحة جواز الصوم في السفر للفرض والنفل لما سأل حمزة بن عمرو الأسلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيام في السفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن شئت فصم وإن شئت فأفطر، فقله هذا لا يخص صوما دون صوم إلا بدليل. خلافا لبعض أهل الظاهر الذين حملوا على التطوع وهو تخصيص بغير دليل فوجب أن يكون باطلا.

- الأمر يقضي الوجوب 54/2.
- ظاهر النهي يقتضي المنع والتحريم 60/2.
- كل معنى يسقط الكفارة في رمضان فإنه يسقط القضاء في التطوع 69/2.
- ما يفسد الصوم بعدمه على وجه العمد فإنه يفسد بعدمه على وجه النسيان (كالنية) 65/2.
- أعمال الطاعات التي تقصد لأنفسها ولا تتبعض لا ينبغي لمن دخل فيها وتلبس بعملها أن يقطعها حتى يتم منها أقل ما يكون من جنسها كاملة 69/2.
- التداوي يقوم مقام الغذاء في حفظ الصحة فإذا خيف من تأخر المتداوي إلا بالفطر أبيض له ذلك 70/2.

نماذج من تميز الباجي في قواعده :

الضرورة العامة تبيح المحظور: ⁽²⁷⁾

الصيغة المشهورة في هذه القاعدة هي الضرورات تبيح المحظورات، وتقيد بقاعدة أخرى وهي الضرورة تقدر بقدرها، ولم يسبق لي أن اطلعت على هذه الصيغة التي أوردها بها الباجي.

(26) المنتقى 50/2.

(27) هذه القاعدة ذكرها القاضي عبد الوهاب بصيغ منها: يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها 1263/2. الضرورات تسقط معها أحكام الاختيار 644/1. الضرورات تنقل الأصول عن بابها وتغير موجباتها 340/1. وينظر التقعيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب من خلال كتابه امعونة عبد الله اللالي، ص: 40-41.

وتبين لي والله أعلم أن الباجي صاغها هنا بهذه الصياغة في معرض حديثه عما يضطر إليه عامة الناس، وكأنه يفرق بين الضرورة الخاصة والعامة، فإذا كانت ضرورة عامة بينت وعممت على الناس للأخذ بها اضطرارا، وإذا كانت ضرورة خاصة تبين للمعني بالأمر وحده ولا تعمم على الناس، وهذا التفريق في غاية الأهمية.

ومما أكد لي هذا الاستنتاج هو السياق الذي ساق فيه الباجي هذه القاعدة حيث ذكرها في قول مالك في الرجل يأتي دار السكة فيدفع إليهم فضة وزنا ويأخذ منهم وزنا دراهم ويعطيهم أجره العمل، فقال مرة : أرجو أن يكون خفيفا. ووجه رواية الجواز على الكراهية ما احتج به من ضرورة الناس إلى الدراهم وتعذر الصرف إلا في ذلك الموضع مع حاجة الناس إلى الاستعجال، وانحياز المسافر للمرور مع أصحابه وخوفه على نفسه من الانفراد، ويخاف إن ذهب عنه ذهبه ألا يعطاه ويمطل به. بعد بيان هذا الحكم الشرعي ذكر القاعدة : «والضرورة العامة تبيح المحظور».

ثم عقب على ذلك رحمه الله بقوله : «وأما اليوم - يقصد زمانه - فقد صار الغرب بكل بلد واتسع الأمر فلا يجوز له».

الاحتياط للنفوس أعظم من الاحتياط للجراح :

هذه القاعدة لها أهمية كبيرة من جهتين :

1- من جهة ارتباطها بمقاصد الشرع وكلياته، حيث حفظ النفوس يقدم على حفظ ما دونها من العقول والنسل والأموال، وبذلك تكون الجراح مطلوبة الحفظ، لكنها في درجة ثانية بعد النفوس.

2- من جهة تعلقها بالدماء والقاعدة تقول : يقبل في الدماء ما لا يقبل في الأموال احتياطا، لأن الدماء مقدمة في المراعاة والاعتبار عن الأموال، فكان الاحتياط فيها أكد من غيرها.

وهذه القاعدة : الاحتياط للنفوس أعظم من الاحتياط للجراح ساقها أبو الوليد في معرض حديثه عن شهادة الصبيان في ما بينهم من الجراح، فبعد أن ذكر قول مالك رحمه الله في الموضوع : أن الأمر المجمع عليه عندهم أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح، ولا تجوز على غيرهم، ثم علل رحمه الله ذلك الحكم وفصله بقوله : «وإنما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحدها ولا تجوز في غير ذلك».

إذا كان ذلك قبل أن يتفرقوا، أويخبوا أو يعلموا، فإن افترقوا فلا شهادة لهم إلا أن يكونوا قد أشهدوا العدول على شهادتهم قبل أن يفترقوا⁽²⁸⁾.

وعلى أبو الوليد صحة ما ذهب إليه مالك بضرورة الاحتياط للدماء، والصبيان في غالب أحوالهم ينفذون في ملاعبهم حتى لا يكاد أن يخالطهم غيرهم، ويجري بينهم من اللعب والترامي ما ربما كان سبباً للقتل والجراح، فلولم يقبل بينهم إلا الكبار وأهل العدل لأدى ذلك إلى هدر دمائهم وجراحهم، فقبلت شهادتهم بينهم على الوجه الذي يقع على الصحة في غالب الحال.

واختلف أصحاب مالك في جواز شهادة الصبيان في القتل فروى ابن القاسم عن مالك في كتاب ابن سحنون أنها تجوز بينهم في القتل ومنع من ذلك أشهب، ووجه قول مالك أن شهادتهم إنما أجزت للاحتياط للدماء ولذلك لم تجز في الحقوق⁽²⁹⁾.

(28) الموطأ بها متن المنتقى 5/299.

(29) المنتقى 5/229.

لائحة المصادر والمراجع

- تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ) طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت 1374هـ/1954م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك تأليف القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت 544هـ) تحقيق سعد أحمد أعراب 1403هـ/1983م.
- التقعيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي من خلال كتابه المعونة. القواعد الفقهية المميزة لفقه المالكية نموذجاً، تأليف الدكتور عبد الله الهلالي، مطبعة أنفوبرانت، ط 2، 1427هـ/2006م.
- صحيح البخاري (ت 257هـ) طبعة مصورة على الطبعة السلطانية عام 1311هـ دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.
- طبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد الداودي (ت 945هـ) ط 1، تحقيق علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى القاهرة 1392هـ/1972م.
- مالك حياته وعصره وآراؤه وفقهه لأبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 2، 1997م.
- المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت 494هـ)، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط 1، سنة 1332هـ.
- الموطأ فإمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت 179هـ) بهامش المنتقى، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط 1، سنة 1332هـ.

بلاغات الإمام مالك من خلال «الموطأ» دراسة وتصنيف وتعليق

د. محمد علوي بنصر

أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب مكناس

أيها السادة الأعزاء أيها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

وبعد فهذه ندوة علمية تعد من نفائس الندوات التي تطرح موضوعا للدرس والبحث والتحليل يضرب في عمق التاريخ العلمي لهذه الأمة (المذهب المالكي من الموطأ إلى المدونة).

وهي حقبة زمنية لها وزنها ولها عطاؤها، عرفت نشاطا علميا بارزا وأنجبت فحولا مازال القول في إنجازاتهم لم ينته بعد ومازال الكلام في الموطأ وصاحبه هو أيضا لم ينته بعد ففي كل مرة يبرز جانب كان غائبا عن الدرس: إحصاءا وتعدادا وتصحيحا وسندا وكشفا ورأيا وفهما واستنتاجا.....

ويسرني أن أسهم في هذه الندوة بمدخل حول بلاغات الإمام مالك، ولا نبتغي من وراء هذه المدخلات التعريف بالإمام مالك وعصره وحياته ومؤلفاته ولا أن نطنب القول في منهجه الذي يميزه عن غيره كفقيه له مذهبه الفقهي ولا كمحدث له منهجه في الرواية، لقد سبقنا إلى تناولها عدد وافر من القدماء والمحدثين أنجزوا دراسات وبحوثا لها وزنها في هذا المقام ناهيك بالندوات واللقاءات والأيام الدراسية الخاصة بجانب من الجوانب العلمية لهذا الإمام العظيم.

نتناول في هذا المقام جانبا من الجوانب التي تخدم البحث في أساليب الموطأ وصيغ أداء روايته، ألا وهي البلاغات. وقبل أن نفيض القول فيها يجب أن نقف عند بعض المسائل التي تساعد على تكوين صورة كاملة للموضوع، فلا ننقض عليه انقضا، بل نمهد له بجوانب تفضي إلى المطلوب، وإن كانت متصلة به فهي لا تخلو من إفادة، من ذلك.

التعريف بالموطأ :

وهو المصدر الوحيد لإنجاز هذه الدراسة، فموطأ الإمام مالك⁽¹⁾ يعد من أصح الكتب القديمة نسبة إلى مؤلفها، اشتهر أمره وذاع صيته وتناقلته الأجيال جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا، تعددت نسخه وكثرت طبعاته، وإن كان يعد أول مؤلف في الإسلام جمع بين الفقه والحديث، بل سبقه موطأ الماجشون⁽²⁾ المتوفى سنة 164 هجرية.

وصفه ابن عبد البر فقال : «لامثيل له ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله تعالى»⁽³⁾.

يرجع سبب تأليفه إلى الخلاف الذي وقع في بلاد المسلمين بين جهة وأخرى في الأحكام الشرعية فما هو حلال أو حرام في العراق قد يكون عكسه في مصر أو اليمن فبعث الخليفة أبو جعفر المنصور إلى مالك، (وقد اشتهر أمره) فقال له «إن الناس قد اختلفوا بالعراق فضع للناس كتابا تجمعهم عليه»⁽⁴⁾، إلا أن الخليفة المنصور لم يكتف بمجرد الطلب بل نبه على ما يجمل بالإمام مالك أن يراعيه في وضع الكتاب فقال : «يا أبا عبد الله ضع هذا العلم ودون منه كتابا، وتجنب شذائد عبد الله بن عمر، ورخص عبد الله بن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد إلى أواسط الأمور وما اجتمعت عليه الأمة والصحابة رضى الله عنهم لتحمل الناس على علمك وكتبك»⁽⁵⁾ إن الوسطية شريعة الرحمن والتشديد ينفر من الدين وكثرة الترخيص توهن العزائم.

حكى القاضي عياض عن ابن مهدي قوله «ماكتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ»⁽⁶⁾.

قسم الإمام مالك موطأه إلى كتب وأبواب بلغت 48 كتابا، و197 بابا ضمنها أحاديث وأقوالا وفتاوى الصحابة والتابعين وغيرهم ابتدأ بكتاب «وقوت الصلاة» وختمه بكتاب أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، وفيها عرض لأحكام العبادات والمعاملات وما يتفرع عنهما، متحريرا في ذلك ما ينفع المسلمين ويجمعهم على الخير. كان الإمام مالك إماما في الحديث والفقه وموطؤه كذلك، ولعله أوضح الأئمة المجتهدين جمعا بينهما من غير

(1) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء : 48/8 - الديباج : 17 - التهذيب لابن حجر 8/10 - ترتيب المدارك : 197/1.

(2) سير أعلام النبلاء 371/8.

(3) التمهيد : 10/1.

(4) الجرح والتعديل : 12/1.

(5) تاريخ الخلفاء : 179/1.

(6) ترتيب المدارك : 191/1.

خلاف، فهو راومن الطبقة الأولى، وهو فقيه ذو بصر باستنباط الأحكام وقياس الأشياء بنظائرها وأشباهاها، ومراعاة مصالح الناس وما يكون ملائماً لهم من الفتاوى والأحكام من غير ابتعاد عن النص ولا هجر للمأثور من الأقضية والفتاوى المنسوبة إلى السلف الصالح⁽⁷⁾.

ويمثل الموطأ، وقد فرغ الإمام مالك من تأليفه سنة 159هـ أي بعد وفاة الخليفة المنصور، أولى مراحل الجمع للحديث الشريف، وفق منهج علمي دقيق يقوم على التحري والضبط، وما زال يراجع وينقحه حتى توفاه الله سنة 179هـ.

رواه عنه خلق كثير من أهل المدينة ومكة ومصر والعراق والشام، ومن أهل المغرب إلى غير ذلك مما هو مدون في بطون الكتب⁽⁸⁾.

منهجه في تلقي الحديث

أخذ الإمام مالك عن كثير من مشايخ أهل العلم بالمدينة لكنه لم ينقل العلم إلا من الثقات وترك من لم يتحقق فيهم الأهلية للتحديث، فكان يقول : (لقد أدركت بهذا البلد - يعني المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، ماسمعت من واحد فيهم حديثاً قط قيل : ولم يا أبا عبد الله ؟ قال لم يكونوا يعرفون ما يحدثون)⁽⁹⁾.

وأفصح الإمام مالك عن منهجه في الأخذ عن المشايخ في أربع نقاط تحدد في دقة وذكاء الشروط الواجب توافرها في الراوي كي تقبل روايته، فكان يقول :

- 1- لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس.
- 2- ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- 3- ولا تأخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.
- 4- ولا تأخذ من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث⁽¹⁰⁾.

ومن يقرأ الموطأ فسيجد أن مالكا ما فرط في تطبيق هذا المنهج في شيء، بل إنه قيد نفسه بهذه الأمور الأربعة فكان لا يحد عنها⁽¹¹⁾.

(7) الإمام مالك لابي زهرة 170.

(8) انظر مقدمة الموطأ طبعة دار إحياء الكتب.

(9) الخطيب البغدادي - الكفاية في علم الرواية، ص 189.

(10) المصدر السابق نفسه.

(11) ن الدراسة الدينية : 116.

ومن مذهب مالك في الحديث أنه إذا شك في بعض الحديث تركه كله⁽¹²⁾، وكذلك إذا شك في الراوي بشيء يقدح في روايته تركه.

ويفهم مما تقدم أن مالكا لا يروي إلا عن ثقة تتبع أخباره وعرف أحواله وشهد له بالعدالة والضبط أكثر من واحد، فعن بشر بن عمر الزهراني قال: سألت مالكا عن رجل فقال: رأيت في كتبي؟ قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيت في كتبي⁽¹³⁾.

وقال ابن حبان في الثقات يعضد هذا القول:

كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك⁽¹⁴⁾.

ومبدأ الخلاف بين مالك والشافعي في هذه المسألة بخصوصها:

الشافعي يقول «إذا صح الحديث فهو مذهبي» دون اعتبار لأي شيء آخر غير ثبوت الحديث ودون مراعاة لأصول مذهبه. بينما الإمام مالك راعى مع صحة الحديث أشياء أخرى بنى عليها مذهبه منها:

موافقته لأصول مذهبه النقلية وموافقته لعمل أهل المدينة الذي يأخذ به.

وبناء على ذلك لم يأخذ بعشرات الأحاديث الثابتة رغم موافقتها لمنهجه في الأخذ. وهو منهج يؤكد على أن بلاغات مالك لم تأخذ ولم ترو إلا عن ثقة وهو ما أكدته تخريجاتها.

شيوخ مالك:

لقد حظي موطأ الإمام مالك - منذ تأليفه - بعناية العلماء، فقهاء ومحدثين فأنشأوا حوله مباحث ودراسات تعالج أبوابه وفصوله متتبعين في ذلك فقه الإمام مالك وأصوله في الرواية ومنهجه في الدراية.

وإذا تصفحنا الموطأ بعين الباحث الدارس طرحنا عدة أسئلة حوله منها:

(12) ابن أبي حاتم الرازي، آداب الشافعي ومناقبه ص 199.

(13) التمهيد 6/10.

(14) التهذيب لابن حجر: 8/10.

- سبب تأليفه ورأي العلماء في المؤلف والمؤلف،
- منهجه في الأخذ والرد،
- وشيوخه في الحديث وغيره من العلوم،
- مصادره المكتوبة والشفهية.
- تحمل الحديث وصيغ الأداء ومصطلحاته.
- البلاغات
- رجال الموطأ وعدد الأحاديث المروية عن كل واحد منهم الخ..

والذي يعنينا في هذه المداخلة هو الحديث عن بلاغات الإمام وعددها وصيغها وهل هي من المصادر الشفهية، وأين تكثر وأين تقل هذه البلاغات؟ ولماذا التجأ الإمام إلى هذه الصيغة بدل غيرها الخ... هناك من اضطر إلى حجبهم لحاجة في نفسه أو لضرورة اجتماعية أو أدبية (سياسية).

أكدت الدراسات أن الذين أخذ عنهم الإمام مالك وتحمل عنهم العلم في كتابه الموطأ لا يزيد عددهم عن 131 رجلاً كلهم مذكورون بأسمائهم وعدد رواياتهم التي نقلها عنهم في كتابه، وهناك روايات أخرى زيادة على العدد المذكور قل فيها السند المتصل⁽¹⁵⁾ وغير المتصل وفيها المرفوع⁽¹⁶⁾ والموقوف⁽¹⁷⁾ والمنقطع⁽¹⁸⁾ والمرسل⁽¹⁹⁾.

وإذا أضفنا المتصل إلى غير المتصل وجدنا أن هناك 264 رواية عبر عنها بلفظ (بلغني) أو (أنه بلغه) بدون سند في الغالب، فهل هم من المجهولين أو المتروكين أو الضعفاء وما أشبه؟ لم يسكت العلماء عن صنيع مالك وسعوا إلى تفسيره ببحث

(15) للحديث المتصل ويقال فيه أيضاً الموصول، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف وهو الذي اتصل اسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

ومثال المتصل المرفوع من الموطأ: مالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن أبيه عن رسول الله.

ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله... انظر شرح المقدمة 65.

(16) الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى رسول الله خاصة ولا يقع مطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة ويدخل في المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل. انظر شرح المقدمة 65.

(17) الحديث الموقوف وهو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. انظر شرح المقدمة 65.

(18) الحديث المنقطع: عرفه ابن عبد البر بقوله: الحديث المنقطع كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره، فهو ما سقط منه راو أو أكثر من أي موضع من السند. انظر التمهيد 21/1.

(19) الحديث المرسل: هو حديث التابعي الذي لقي جماعة من الصحابة، وحكمه حكم الحديث الضعيف، إلا ان يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر. انظر شرح المقدمة 70.

هذه البلاغات فإذا هي أحاديث مسندة ومن رجال سندها البارزين شيوخه من أمثال ابن هرمز⁽²⁰⁾ وابن عجلان⁽²¹⁾ وجعفر الصادق⁽²²⁾ وخلق آخر من الذين قال فيهم (حدثني الثقة) أو (حدثني أهل العلم) دون أن يصرح بأسمائهم، ونستطيع من خلال اطلاعنا على أحوال هؤلاء الرواة في كتب التراجم أن نرجع سبب عدم التصريح بأسمائهم إلى دواعي شخصية أو دواعي سياسية كما سيتبين لنا من روايات تكشف لنا سبب عدم التصريح باسم الراوي، فابن هرمز الذي تلقى مالك على يديه قسطاً وافراً من العلم ومكث يختلف إليه زماناً ينهل من علمه، لانجد له ذكراً في الموطأ على الرغم من انقطاع مالك له مدة طويلة من الزمان، ويروى عن مالك أنه قال : (جالست ابن هرمز ثلاث عشرة سنة كنا نجلس في صحن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم حتى اتخذت سراويل محشوة)⁽²³⁾.

ويخلط بعض الناس بين ابن هرمز راوية أبي هريرة وابن هرمز الذي روى عنه مالك، فالأول اسمه عبد الرحمن ويلقب بالأعرج⁽²⁴⁾ والذي أخذ عنه مالك اسمه عبد الله ويكنى أبا بكر.

ويروى عن مالك أيضاً أنه قال : انقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين - وفي رواية - ثمان سنين لم أخلطه بغيره، وكنت أجعل في كمي تمرًا وأناوله صبيانه وأقول لهم : إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا : مشغول⁽²⁵⁾.

لكننا نجد خبراً يفيد بأن ابن هرمز قد طلب من مالك ألا يذكر اسمه في رواية الأحاديث واستحلفه على ذلك⁽²⁶⁾ فهذا كما قلنا من الدواعي الشخصية لعدم ذكر الاسم والتصريح به.

(20) ابن هرمز هو أبو بكر عبد الله بن يزيد ابن هرمز الأصم، ت 148هـ، جالسه مالك كثيراً وأخذ عنه من كان بصيراً بالكلام ويرد على أهل الأهواء. كان متعبداً زاهداً وله رواية في الحديث. ن تاريخ البخاري 224/5. سير أعلام النبلاء 379/6.

(21) هو محمد ابن عدنان أبو عبد الله ت 148هـ، أحد العلماء العاملين روى عن أبيه وأبى مالك والأعرج أخذ عنه مالك وغيره، كان ثقة كثير الحديث. ن الجرح والتعديل 18/2/3. ثقات لابن حبان 277/5. التهذيب لابن حجر 303/9.

(22) هو جعفر الصادق، هو أبو عبد الله جعفر بن محمد الباقر بن محمد بن علي زين العابدين سبط رسول الله صلعم ت 148هـ. روى أحاديث عن أبيه وعن عروة بن الزبير وعطاء. حدث عنه ابنه موسى ويحيى بن سعيد ومالك. ن تاريخ البخاري 28198، سير أعلام النبلاء 255/6 طبقات الشعراني 32/1.

(23) ابن حاتم، المقدمة، 28/1.

(24) ن سير أعلام النبلاء 69/5.

(25) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص 20.

(26) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص 20.

ولقد عاصر الامام مالك فترة الصراع السياسي بين الأمويين والعباسيين من ناحية، وبين العباسيين والطلبيين أبناء عمومته من ناحية أخرى، وهذا الصراع كان له أثره في رواية الحديث عند مالك، كما تبين أثناء البحث، فنجد أن مالكا لم يظهر روايته عن جعفر الصادق أيام الأمويين، لكنه أظهرها لما استقر الأمر لبني العباس.

ومن مشيخة الإمام مالك الفقهاء المشهورين بالعلم والفتيا، الإمام محمد بن عجلان (ت - 148هـ)، عده الإمام الذهبي من الطبقة الخامسة وهي طبقة كبار أتباع التابعين، وكان ثقة كثير الحديث، قال ابن المبارك : لم يكن بالمدينة أحد أشبه بأهل العلم من ابن عجلان، كنت أشبهه بالياقوتة بين العلماء⁽²⁷⁾.

وقال ابن العماد الحنبلي في الشذرات :

محمد بن عجلان المدني روى عن أبيه وأنس وطائفة، وكان عابدا ناسكا صادقا له حلقة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم⁽²⁸⁾.

وقال الحافظ الذهبي في التذكرة :

(... وروي أن ابن عجلان بدت منه هفوة، فخرج مع محمد بن عبد الله بن حسن فلما قتل محمد أراد وإلى المدينة جعفر بن سليمان أن يجلد ابن عجلان، فقيل له : رأيت ؟ أصلحك الله لو أن الحسن البصري فعل مثل هذا أكنت ضاربه ؟ قال : لا، قيل له : فابن عجلان في أهل المدينة كالحسن فعفا عنه⁽²⁹⁾).

ولعل السبب في عدم التصريح باسمه في الموطأ يرجع إلى موقفه من الحكام العباسيين، ومناوآته لهم، والدليل على ذلك أن الحديث الذي رواه مالك أنه بلغه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق) قال السيوطي في التدريب : إن مالكا وصله عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة خارج الموطأ⁽³⁰⁾.

لقد كان الإمام مالك رحمه الله يتجنب غشم الولاة وبطش السلطان، مع ما له من الهيبة عندهم وطيب الذكر، لقد أغفل ذكر شيخه محمد بن عجلان في الموطأ لاشتراكه في الثورة ضد أبي جعفر المنصور مراعاة للظروف السياسية في ذلك الوقت كما ذكرنا فقد كان متحفظا غاية التحفظ، وكان من أشد الناس مداراة للناس.

(27) الذهبي، تذكرة الحفاظ، 1/165.

(28) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 1/224.

(29) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 1/166.

(30) راجع : السيوطي، تدريب الراوي، ج 213.

ولاننسى أن أبا جعفر المنصور هو الذي طلب من الإمام مالك أن يضع للناس كتابا يجمعهم عليه.

البلاغات : الدلالة والتضمين.

لا يخلو فعل في المعجم العربي من أن يكون له أكثر من معنى يدل عليه أصلا أو تبعا أي بما يلحقه من حروف الجر أو حروف الزيادة إضافة إلى دلالات السياق والتضمين وفعل (بلغ) من الأفعال التي تعددت استعمالاتها وتتنوع سياقاتها فتولد عن ذلك معاني يستوعبها الفعل وأزمته والمشتق وأنواعه من : بلغ يبلغ بلاغا وإبلاغا وتبليغا ومبالغة... الخ.

فهو يتضمن لغة معنى النضج: يقال بلغ التمر إذا نضج وبلغ الغلام إذا أدرك سن البلوغ وبلغت العلة منه مبلغا إذا اشتدت وبلغ منه كلامه إذا أترفيه، وبلغ بلاغة إذا فصح كلامه فهو بليغ، وبلغ إليه إذا وصل..⁽³¹⁾.

والبلاغ يتضمن معاني ومفاهيم تتسع فتشمل القريب والبعيد، وهو يتضمن حسب الاستعمالات معنى السماع والمباشرة واللقاء والسند والاتصال والمعاصرة، فإذا عد من طرق الرواية عند مالك، فلا حرج في ذلك لأنه يتضمن شروطا لديه.

والبلاغات في عرف المحدث هي الحديث أو الأثر الذي حذف إسناده كله أو بعضه.

وقيل هي الأحاديث التي يحذف فيها مالك الإسناد فيقول : «بلغني».

وقيل هي الحديث الذي يقول فيه مالك : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال⁽³²⁾.

وابن عبد البر من الشراح الذين وقفوا عند البلاغات وخصها بباب في تمهيد⁽³³⁾ عنوانه ب :

- «بلاغات مالك ومرسلاته مما بلغه عن الرجال الثقات وما أرسله عن نفسه في موطنه ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذلك واحد وستون حديثا».

(31) المفردات - مقاييس اللغة، اللسان (بلغ).

(32) الموطأت 327 - المنهج : 38.

(33) التمهيد ج 24.

خرج ابن عبد البر هذه البر هذه الواحد وستين بلاغا سنداً وامتنا فتبين له أن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، وأن بلاغاته إذا تفقدت لم توجد إلا صحاحا لأنها بلاغات أخذت عن الثقة، وقيل ذلك من الآثار التي اشتهرت عند جماعة من العلماء اشتهارا يكاد يستغنى به عن الإسناد، لأن استفاضتها وشهرتها عندهم أقوى من الإسناد فيستغنى عنه، ورغم سلامة هذا المبدأ فإن البلاغات تخفي أمرا آخر أكبر من ذلك، فإذا لم تكن كل البلاغات من هذا النوع الذي استفاضت شهرته حتى استغنى عن إسناده فإن وراء استعمال البلاغ دواعي أفضت إلى عدم التصريح باسم الراوي أو الشيخ الذي أخذ عنه وقد سبق القول في ذلك.

بلاغات مالك

تعد بلاغات مالك من المصادر الشفوية للموطأ وعند النظر في صيغ الأداء التي أجمع عليها المحدثون لانجد من بينها (البلاغ) مما يفيد تفرد مالك بهذا المصطلح كما تميز البخاري بالتراجم فهما صنيعان لانظير لهما، ولا مثيل لهما.

وجميع ما في الموطأ من أحاديث تحملها الإمام مالك من مشايخه ومثلها ما كان فيه من الأحاديث التي يقول فيها (بلغني)، ولم يشأ مالك أن يصرح باسم من سمع منه هذا البلاغ كما تقدم القول، وأجمع الباحثون الدارسون للموطأ على أن في تلك البلاغات ما هو مرسل وما هو منقطع، وما هو معضل، فهي بهذا المعنى قليلة الإسناد لأنها كلها غير مسندة، وهذا في حد ذاته علة قاذحة، إلا أن وصلها أزال ما قدحت به بعد ذلك، وهي تبلغ حوالي ثمن أحاديث الموطأ المسندة في أقل تقدير، ولذا فهي تأخذ حيزا لا بأس به من الموطأ. ولم تعرف هذه الطريقة وبهذه الكثرة في التحديث قبل مالك وبعده.

أما قبله فإن المحدثين كانوا يقلون من البلاغات ولم يبلغ بالواحد منهم أن يضمناها كتابا أو بابا، ولم يعرف مثل هذا الاتجاه بعد مالك عند المحدثين وفي كتب السنة والصحاح مما يشعر باعتمادهم على الإسناد في الدرجة الأولى غير أن الإمام البخاري في تعليقاته قد عمد إلى ما يشبه البلاغ وذلك ما صرح به المحدثون.

وبين ابن حجر في مقدمة الفتح المراد بالتعليق فقال ما حذف من مبتدأ إسناده واحدا فأكثر ولو إلى آخر الإسناد، ويلاحظ أن هناك فرقا بين بلاغات مالك وتعليقات البخاري.

موازنة بين البلاغات والتعليقات.

- مالك يتحقق من رواية بلاغه بقوله (بلغني)، والبخاري يجزم في بعضها بقوله (قال) : ولا يجزم في الآخر فيقول (يذكر).

يغلب على بلاغات مالك حذف السند كله ويغلب على التعليقات حذف بعضه.

وحين وصل العلماء بلاغات الموطأ وجدوا أن عمومها أقوى من تعليقات البخاري
عموماً⁽³⁴⁾.

جرد لبلاغات مالك

إن جرد بلاغات مالك ليس بالأمر الهين أو اليسير، والحال أن الموطأ يحتوي على ألفي حديث تقريباً، إضافة إلى أقوال مالك..... فاستخلاص البلاغات من ذلك الكم الهائل من النصوص واشباهها كلف جهداً نرجو أن ينفع الله به الباحثين ويحق الحق في عددها وصيغها فتكون القول الفصل في ذلك. وقد اعتمدت في هذا الجرد على رواية يحيى الليثي للموطأ.

وحاولت من خلال جرد هذه البلاغات الموجودة فيه وبيان عددها في الكتاب، والباب، ثم تقسيمها حسب الصيغة التي وردت بها ثم تصنيفها.

I- بلاغات بلفظ (بلغني) وقد قسمتها إلى :	
5	بلاغاته : المرفوعة
2	بلاغاته : عن بعض من مضى، أو عن أهل الفضل الذين مضوا.
6	بلاغاته عن الصحابة
5	بلاغاته عن التابعين
7	بلاغات شيوخه المرفوعة
3	بلاغات شيوخه الموقوفة على الصحابة
3	بلاغات شيوخه عن التابعين المرفوعة
2	بلاغات شيوخه عن غير معين
33	المجموع

(34) فتح الباري : 10/6.

الموطآت : 296.

	II- بلاغاته بلفظ (بلغه)، وقد قسمتها إلى :
24	بلاغاته المرفوعة
4	بلاغاته عن عيسى ولقمان
6	بلاغاته عن أهل العلم، أو عن غير معين
9	بلاغاته عن الصحابة المرفوعة
95	بلاغاته عن الصحابة الموقوفة عليهم
4	بلاغاته عن التابعين المرفوعة
8	بلاغاته عن التابعين الموقوفة على الصحابة
63	بلاغاته عن التابعين الموقوفة عليهم
12	بلاغات شيوخه المرفوعة
6	بلاغات شيوخه عن الصحابة الموقوفة عليهم
235	المجموع
264	المجموع العام

اعتمدت في هذا الجرد على طبعة دار الفكر الثانية 1420هـ/1999م.

تصنيف البلاغات

مجموع البلاغات حسب احصائنا 264 بلاغا وفقها زيادة على ما ذهب إليه المحصون لأن وثقناها بالكتاب والباب فليرجع إليها من شاء وهي كما يلي :

029	البلاغات المرفوعة
110	البلاغات الموقوفة على الصحابة
080	البلاغات الموقوفة على التابعين
031	بلاغاته عن شيوخه
006	بلاغاته عن أهل العلم
004	بلاغاته عن غير معين
004	بلاغاته عن عيسى ولقمان
264	المجموع

تعليق واستنتاج

بعدما تعرضنا لجرد البلاغات داخل أبواب وكتب الموطأ، نلاحظ أن هذه البلاغات وردت بصيغتين صيغة (بلغني)، وصيغة (بلغه).

والصيغة الأولى كانت الأقل حيث لم تتجاوز 33 أكثرها في الأقوال.

بينما نالت الصيغة الأخرى النصيب الأوفر حيث بلغت 231 بلاغا موزعة على أغلب كتب وأبواب الموطأ.

وقد جاءت البلاغات الموقوفة على الصحابة في المرتبة الأولى حيث بلغت 110 بلاغا، تليها في المرتبة البلاغات التي ينتهي إسنادها إلى التابعين إذ بلغت 80 بلاغا، أما المرفوعة فتأتي في المرتبة الثالثة حيث بلغت 29 بلاغا، بينما تراوحت البلاغات الأخرى 45.

وبهذا يكون جميع ما في الموطأ من البلاغات حسب ما توصلنا إليه من خلال الجرد 264 بلاغا موزعة داخل 48 كتابا و197 بابا من أبواب الموطأ.

ولا يتعارض العدد الحاصل من جردنا هذا مع قول ابن عبد البر⁽³⁵⁾ وجميع ما فيه من قوله بلغني وعن الثقة عنده 61 بلاغا كلها مسندة من غير طريقه إلا أربعة⁽³⁶⁾ لأن ابن عبد البر إنما تعرض لصيغة (بلغني) إضافة إلى صيغة (عن الثقة عنده) ولم يحصر جميع البلاغات في هذا العدد، والدليل على ذلك أن لفظ (بلغني) ورد 33 مرة في الموطأ فقط، فيمكن إذا جمعنا معه لفظ (عن الثقة) عنده نصل إلى 61 كما ذكر ابن عبد البر، وعرضنا إنما كان حول البلاغات وبصيغتها الواردة في الموطأ.

هذا وإن الناظر في كتاب الموطأ يلاحظ تفاوت حضور البلاغات داخل أبوابه قلة وكثرة، ومحاولة الوقوف على أسباب ذلك تتطلب وقتا أطول وجهدا أكبر، وما يمكنني ملاحظته واستنتاجه هنا هو أن قلة الأحاديث المتصلة السند في بعض الأبواب كانت حافزا لمالك لشدها بتلك البلاغات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن

(35) التمهيد : 484/24.

(36) هذه الأربعة هي :

- 1- (انى لانسى لانسى فاسن) الموطأ باب العمل في السهو.
 - 2- (ارى اعمار الناس قبله..... فأعطاه الله ليلة القدر)، الموطأ باب ماجاء في ليلة القدر.
 - 3- (اذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غدقة) الموطأ باب الاستسقاء
 - 4- (احسن خلقك للناس يامعاذ بن جبل) الموطأ باب حسن الخلق.
- وقد وصل ابن الصلاح هذه الأربع في كتاب مستقل حقق وطبع.

الصحابة والتابعين، ولذا لما عرض عليه عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون كتابه الذي ألف وكان خلوا من الآثار قال مالك : لو كنت أنا الذي عملته ابتدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالقول.

كما أن الإمام مالك رحمه الله يعضد فتاواه وآراءه بتلك البلاغات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعن الصحابة والتابعين خاصة الواردة بصيغة بلغني وهي في معظمها كانت في أقواله.

كما نلاحظ أن معظم البلاغات كانت في أبواب المعاملات، وتجدد الحوادث مع محدودية النصوص يستدعي الإجتهد، فلهذا كانت اجتهادات الصحابة والتابعين حاضرة بقوة في هذه الأبواب، ومعلوم أن عمل أهل المدينة يعتبر أصلا من أصول مالك حتى إنه يقدمه على خير الأحاد.

وبهذا يمكن القول : أن جمع الموطأ للحديث والفقهاء إضافة إلى ما سبق ذكره له دور كبير في حضور البلاغات في الموطأ وتفاوتها من باب إلى باب. هذا وإن المتتبع لبلاغات الإمام مالك يدرك أن معظمها يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة من غير واسطة، وأنها تشعر بثقة مالك بمروياته، كما تنبه إلى أنها طريقة تعليمية لتخفيف الإسناد حيناً، ولمتابعة الحكم الموجود في البلاغ حيناً آخر⁽³⁷⁾.

المكتبة

- تاريخ الخلفاء لابن قتيبة
- تذكرة الحفاظ للذهبي
- ترتيب المدارك للقاضي عياض
- التمهيد لابن عبد البر
- تنوير الحوالك للسيوطي
- تهذيب التهذيب لابن حجر
- الثقات لابن حبان
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي
- الديباج لابن فرحون

(37) الموطآت : 328.

- سير اعلام النبلاء للذهبي
- شذرات الذهب لابن العماد
- شرح مقدمة ابن الصلاح
- شرح الزرقاني على الموطأ
- في الدراسات الدينية الدكتور زين كامل وكمال الدين.
- الإمام مالك بن أنس لابي زهرة
- منهج دراسة نصوص الحديث النبوي : للدكتور ادريس الخرشفي
- الموطأ للإمام مالك
- الموطآت الدكتور نذير حمدان.

الخصائص الحديثية لموطأ الإمام مالك

د. محمد حسيني صقلي
أستاذ التعليم العالي كلية الآداب
ظهر المهرز - فاس

تحدثت في هذا الموضوع عن خصائص موطأ الإمام مالك الحديثية في مجالين اثنين :

- مجال روايات الموطأ واختلافها.
- مجال مرويات الموطأ وترتيبها.

أولاً : روايات الموطأ واختلافها

إن الموطأ موطآت كما هو معلوم لدى أهل الاختصاص ومما يلفت نظر الدارس لتاريخ الموطأ كثرة رواياته عن مؤلفه الإمام مالك بين أنس رحمه الله «فالرواة عن مالك فيهم كثرة بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته»⁽¹⁾.

وقد وقف القاضي عياض على نحو عشرين رواية من رواياته قال رحمه الله : «والذي اشتهر من نسخ الموطأ مما يرويه أووقفت عليه، أوكان في رواية شيوخنا رحمهم الله، أونقل منه أصحاب اختلاف الموطآت نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة»⁽²⁾.

وأشهر رواياته على الإطلاق رواية أبي محمد يحيى بن يحيى بن كثير الليثي المصمودي (ت 243 هـ)، كتب لها الذبوع والقبول في سائر أقطار بلاد الإسلام، ويعتبرها البعض هي المقصودة عند إطلاق اسم الموطأ.

(1) تنوير الحوالك للسيوطي، ص : 8.
(2) ترتيب المدارك : 89/2.

قال الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في معرض حديثه عن روايات الموطأ :
«أشهرها وأحسنها رواية يحيى بن يحيى بن كثير بالأندلس وإذا أطلق في هذه
الأعصار موطأ مالك فإنما ينصرف إليها»⁽³⁾.

وقد وصلت إلينا روايات مختلفة للموطأ أشهرها طبع منها :

رواية يحيى بن يحيى الليثي.

ورواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة.

ورواية أبي مصعب الزهري.

وهذه الروايات مع غيرها، بينها كثير من الاختلاف بخصوص الحديث النبوي
الشريف، وأهم وجوه هذا الاختلاف تتمثل في التالي :

الاختلاف في عدد الأحاديث المرفوعة.

الاختلاف في عدد الأحاديث المرسلة والموقوفة والبلاغات.

الاختلاف في كثير من الألفاظ سواء في المرفوع أو المرسل والمنقطع.

ويصل الاختلاف أحيانا بين بعض روايات الموطأ من حيث عدد الأحاديث إلى ما
يقارب مائة حديث، ونبه إلى هذا الأمر الإمام ابن حزم قائلًا : «آخر شيء روي عن
مالك من الموطآت موطأ أبي مصعب، وموطأ أحمد بن إسماعيل السهمي، روي في
هذين الموطأين من مائة حديث زائدة، وهما آخر ما روي عن مالك»⁽⁴⁾.

ولعل مقصود ابن حزم رحمه الله هو مجموع الأحاديث في الروايتين معا مقارنة مع
غيرهما من الموطآت لأن نتيجة المقارنة بين عدد الأحاديث في رواية أبي مصعب
الزهري ورواية يحيى الليثي مثلا توصلت إلى زيادة نحو إحدى وعشرين حديثا بين
مرسل ومسنند فقط في رواية أبي مصعب لا توجد أصلا في رواية يحيى الليثي.

وتتمثل الاختلافات أيضا بين الموطآت في رواية الحديث الشريف في شكلين :

اختلافات مشتركة في أكثر من رواية للموطأ.

واختلافات تفردت بها رواية واحدة دون سائر روايات الموطأ.

(3) الرسالة المستطرفة، ص : 13-14.

(4) سير أعلام النبلاء للذهبي : 438/11.

ومن أمثلة النوع الأخير ما تفردت به رواية محمد بن الحسن الشيباني دون بقية الروايات برواية حديث : «إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه».

ساقه في باب النوادر⁽⁵⁾ بشده المعهود : عن مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد نفى الحافظ ابن حجر العسقلاني أن يكون هذا الحديث في الموطأ حين قال في «فتح الباري»⁽⁶⁾ إن هذا الحديث متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، ووهم من زعم أنه في الموطأ مغترا بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك.

ويستغرب كلام ابن حجر هذا لمعرفة الواسعة بمصادر السنة النبوية ومن بينها موطأ مالك برواياته، ولثبوت نقله من موطأ محمد بن الحسن الشيباني في بعض كتبه ومنها : فتح الباري⁽⁷⁾.

ويرجع سبب هذا الاختلاف بين الروايات بالأساس إلى كون رواية الموطأ عن مالك لم يسمعوا منه في وقت واحد، وإنما في أوقات مختلفة طويلة الأمد، والمعروف عن الإمام مالك بن أنس أنه كان ينقح ويهذب موطأه باستمرار، وهذا ما أدى إلى وجود عدد من الموطآت بينها مثل هذا الاختلاف، كما يمكن إرجاع الاختلاف بخصوص بعض ألفاظ متون الأحاديث إلى الرواة عن مالك وتصرفهم في ذلك، لأن المشهور من مذهب مالك كراهته لرواية الحديث بالمعنى⁽⁸⁾ والله أعلم.

(5) موطأ مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني، ص : 341.

(6) ج 1/ص 11، ونبه السيوطي في تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ص : 11 على خطأ ووهم من نفى وجود الحديث في الموطأ.

(7) انظر مثالا تحت عنوان : «روايات الموطأ وشروحه في فتح الباري» للدكتور محمد زين العابدين رستم، نشر بمجلة السنة النبوية العدد 2 ص : 364.

(8) قال أشهب : سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد، قال : أما ما كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم فإنني أكره أن يزداد فيه أن ينقص، وما كان منها من غير قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا أرى بذلك بأسا، قلت : وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يزداد فيه الواو والألف والمعنى واحد، قال : أرجو أن يكون هذا خفيفا». جامع بيان العلم وفضله : 97/1.

وقال معن بن عيسى القرزاس : «كان مالك يتقي في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الباء والتاء ونحوهما». الحلية لأبي نعيم : 318/6، والإمعا للقاضي عياض، ص : 179.

ثانيا : مرويات الموطأ وترتيبها.

أهم مرويات الموطأ هي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي مقصود مالك بن أنس من الكتاب، ثم أقوال الصحابة والتابعين، ثم أقوال أئمة الفقهاء وما أدرك عليه مالك العمل بالمدينة، ثم اجتهاداته وآراؤه.

قال مالك عن محتويات الموطأ : «فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابة والتابعين، ورأيي، وقد تكلمت برأيي وعلى الاجتهاد، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، ولم أخرج من جملتهم إلى غيره»⁽⁹⁾.

وعادة مالك رحمه الله أن يسوق مروياته مرتبة بذكر الأحاديث النبوية متصلة أو منقطعة، ثم ما يؤيدها من الآثار الموقوفة والمقطوعة، ثم أقوال الفقهاء وما عليه العمل عند أهل المدينة في وقته في مثل قوله : «السنة عندنا» و«الأمر عندنا»، ثم يتبع ذلك بآرائه واجتهاداته.

قال الشيخ محمد حبيب الشنقيطي⁽¹⁰⁾.

رتبه بأحسن الترتيب * * ففاق في التبويب والتهذيب
فبدأ الأبواب بالأخبار * * وعضد الأخبار بالآثار
وما به عمل في المدينة * * من ذلك فاستكمل كل زينه

ومما يدل على أن الحديث الشريف هو مقصود الإمام مالك في موطئه ما نقله القاضي عياض أن : «أول من عمل الموطأ عبد العزيز بن الماجشون، عمله كلاما بغير حديث، فلما رآه مالك، قال : ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا لبدأت بالآثار، ثم شردت ذلك بالكلام».

ويظهر من عمل مالك في الموطأ فيما بعد أنه التزم بذلك، وعني عناية كبيرة بالآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، ثم أيد ذلك بأقوال العلماء واجتهاداتهم كما عني بانتقاء الحديث الشريف مما صح لديه من مشهور حديث أهل المدينة، ومذهبه في تصحيح المرويات أن «شهرة الحديث بالمدينة تغني عن اتصال سنده، وإن لم تحصل له متابعة من غيره»⁽¹¹⁾.

(9) ترتيب المدارك للقاضي عياض : 73/2.

(10) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك، ص : 14-15.

(11) انظر ابن العربي في عارضة الأحوذى : 87/1.

ويبدو أن مالك بن أنس كان من السابقين إلى هذا النسق في التأليف والمنهج في التصنيف مع ابتكار طريقة التبويب الفقهي للأحاديث والآثار. وجاء العلماء بعده فنسجوا على منواله واقتفوا أثره في التبويب والترتيب كالبخاري ومسلم والترمذي ونحوهم ومنهم من تبعه في انتقاء الصحيح كالبخاري ومسلم ونحوهما مع التقيد بشروط أخرى تتفق مع مذهبهم في التصحيح.

ولذلك قال ابن العربي في «عارضة الأحوزي بشرح جامع الترمذي»: «اعلموا أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب، وعليهما بنى الجميع كالقشيري⁽¹²⁾ والترمذي فما دونهما»⁽¹³⁾.

وفي تقديري أن الأولية في كلام ابن العربي يُقصد منها السبق في طريقة التبويب أولاً، ثم تمييز الصحيح وانتقاؤه ثانياً، لأن جامع الترمذي حسب ابن العربي هذا حدوا الموطأ، ومعلوم أنه ليس من الصحاح، لكنه يشبه من حيث المنهج العام في التأليف مسلك الإمام مالك في موطئه.

(12) أي الإمام مسلم صاحب الصحيح.

(13) العارضة لابن العربي : 5/1.

إن علاقة المغاربة عبر التاريخ بمذهبهم هذا لم تكن مجرد انتساب فقهي مقلد، ولكنها كانت علاقة تحصيل متعمق ودرس وتفعيل مكنته من أن يصبح خصيصة ثقافية متجذرة في المجتمع المغربي، تدل على أن دراسة علماء المغرب للموطأ لم تكن دراسة استنساخ، ولكنها كانت دراسة فهم ونقد وتفاعل. ولم تكن مدونة الإمام سحنون إلا اللبنة الأولى في مشروع فقهي مالكي طويل سَيُخْصُّ فيه عياض والرجراجي والباجي وغيرهم من علماء المغرب إلى عصرنا هذا الموطأ والمدونة بكل ما كانا يتطلبانه في كل عصر من درس نقدي، وتفسير، وشروح تفرعية، واختصار، وإعادة قراءة... يُيُوصَلُ كلُّ تلك الجهود العلمية بالجهود المعاصرة الجادة التي تُبَدَّل اليوم بالمغرب في حلقات الدروس الحسنية، وجهود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمؤسسات الجامعية، والمجالس العلمية والجمعيات الثقافية في المجتمع المدني...

من أجل تفعيل هذا المشروع الفقهي الحضاري الكبير الذي نطمح جميعاً إلى جعله سفيرا ثقافيا للمسلمين لدى الحضارات الأخرى... سعى المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات بفاس والمؤسسة العلمية الكتانية بالرباط إلى الإسهام بتنظيم هذه الندوة، والمغاربة يحتفلون بتاريخهم وتأسيس دولتهم، وبمرور اثني عشر قرناً على بناء مدينة فاس العالمة.

ولن يكون ذلك مجرد احتفاء بتظاهرة تاريخية، وإنما بالسعي إلى البحث المتجدد في مكونات الهوية المغربية انطلاقاً من المذهب المالكي وما تقدمه الدراسات المعاصرة من إثراء وغنى يحققان مقاصده النبيلة من خلال قراءات جديدة تفتح المجالات الدينية والثقافية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها مما تشملها شؤون العبادات والمعاملات الاجتماعية والدولية.